



CBI

البنك التجاري الدولي



دعم عملائنا وموظفينا ومجتمعنا المحلي

التقرير السنوي 2024



صاحب السمو
الشيخ محمد بن سعود بن مقرر القاسمي
ولي عهد رأس الخيمة



صاحب السمو
الشيخ سعود بن مقرر القاسمي
حاكم رأس الخيمة



صاحب السمو
الشيخ محمد بن زايد آل مكتوم
نائب رئيس الدولة
رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي



صاحب السمو
الشيخ محمد بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة
وحاكم إمارة أبوظبي



المحتويات

06	لمحة سريعة
08	أبرز النتائج المالية
10	رسالة رئيس مجلس الإدارة
14	رسالة الرئيس التنفيذي
18	مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية
20	استراتيجيتنا
24	نظرة عامة على أداء وحدات الأعمال
30	مواردنا البشرية
34	تقرير الحوكمة المؤسسية
76	تقرير الاستدامة
136	التقارير والبيانات المالية الموحدة



لمحة سريعة

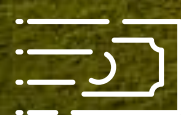
يُعَدُّ البنك التجاري الدولي من المؤسسات المصرفية الرائدة في دولة الإمارات العربية المتحدة، إذ يكرس جهوده لتمكين الشركات والأفراد من خلال حلول مصرفية مبتكرة ومخصصة وفق احتياجاتهم وبما يدعم تطلعاتهم ونموهم. تأسس البنك عام 1991 ويتخذ من دبي مقراً له، ويقدم مجموعة متنوعة من الخدمات، تشمل الحلول المصرفية للشركات والأفراد والخدمات المصرفية الإسلامية. ويوظف البنك قدراته الابتكارية في تقديم خدمات مصرفية مخصصة لمساعدة عملائه على تحقيق طموحاتهم. البنك مدرج في سوق أبوظبي للأوراق المالية ويخضع لإشراف مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع.

حصل البنك على العديد من الجوائز تقديراً لثقافته المؤسسية التي تركز على العملاء والتزامه بدفع عجلة الابتكار في القطاع المصرفي، من بينها جائزة الرئيس التنفيذي للعام (جوائز الخدمات المصرفية في منطقة الشرق الأوسط) وجائزة البنك الأكثر ابتكاراً للعام في حفل جوائز الذكاء الاصطناعي والتحليلات المصرفية في الشرق الأوسط. كما نال البنك تكريماً عن إنجازاته المتميزة في مجال الابتكار التقني والخدمات المالية، إذ فاز بالعديد من جوائز ستيفي، بما فيها جائزة ستيفي الذهبية عن الابتكار في تطوير التكنولوجيا (الخدمات المالية).

يملك مساهمون إماراتيون الحصة الأكبر من البنك، ويتميز مجلس إدارته بتمثيل قوي للمواطنين الإماراتيين.



ودائع العملاء (متضمنة
الودائع الإسلامية)
**15.4 مليار درهم
إماراتي**



إجمالي القروض
والسلفيات والقروض
للبنوك
**15.5 مليار درهم
إماراتي**



إجمالي الأصول
21 مليار درهم إماراتي



أبرز النتائج المالية

حقق البنك التجاري الدولي أداءً مالياً قوياً في عام 2024، مدفوعاً بنمو مستمر في الأرباح وتحسن في الكفاءة التشغيلية. تعكس هذه النتائج التزام البنك بخلق قيمة مستدامة لأصحاب المصلحة.

صافي الدخل التشغيلي
703 مليون درهم إماراتي
(نمو بنسبة 29%)

تصنيف وكالة فيتش
BBB+
نظرة مستقبلية مستقرة

معدل كفاية رأس المال
17.7%

صافي الربح قبل الضريبة
222.7 مليون درهم إماراتي
(نمو بنسبة 30%)



رسالة رئيس مجلس الإدارة



سيف علي الشحي
رئيس مجلس الإدارة

يواصل البنك التجاري الدولي ترسيخ مكانته الرائدة في القطاع المصرفي، مركزاً على قيمه الجوهرية المتمثلة في التميز التشغيلي وتقديم خدمات مصرفية استثنائية لعملائه. وقد شهد العام تسارعاً ملحوظاً في وتيرة نمو البنك، حيث نجح في إبرام سلسلة من الشراكات الاستراتيجية المؤثرة وتوقيع العديد من مذكرات التفاهم، إلى جانب ضخ استثمارات نوعية تتماشى مع الرؤية الطموحة للدولة.

نمو مستمر يدعمه الابتكار والشراكات الاستراتيجية

شكل عام 2024 محطة هامة في مسيرة تطور البنك التجاري الدولي المستمرة، حيث شهد تنويع مسيرة تطوير شاملة وجهود مكثفة امتدت لخمس سنوات استهدفت تحديد توجه البنك المستقبلي والقيمة التي يقدمها. وقد تجلّى نجاح هذا المسار التحولي في الأداء الاستثنائي الذي حققناه، والذي يعكس بوضوح فاعلية مبادراتنا الاستراتيجية وكفاءة تنفيذها.

في عام 2024، أظهر الاقتصاد العالمي مرونة جيدة رغم التحديات الجيوسياسية والمالية المتعددة. وقد دعم هذا الاستقرار الأداء القوي الذي سجلته الاقتصادات الكبرى، وعلى الأخص الولايات المتحدة التي استفادت من سياسات تخفيف الأنظمة وخفض الضرائب. ومع ذلك، واجهت أوروبا تحديات اقتصادية، شملت احتمالية فرض تعرفة جمركية أمريكية، إلى جانب التحديات الداخلية، مما أدى إلى نظرة أكثر حذراً.

كذلك، أثبت الاقتصاد الإماراتي مرونته وحقق نمواً قوياً في عام 2024. فقد وصل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للدولة إلى 880 مليار درهم في النصف الأول من السنة. وتحقق هذا النمو بفضل توسع القطاع غير النفطي بنسبة 4.4%، مما يعكس نجاح جهود الدولة في تنويع الاقتصاد.

إن الدافع الرئيسي لتجديد استراتيجية البنك التجاري الدولي هو طموحنا لأن نكون دعامة رئيسية ومسانداً قوياً لرؤية حكومة الإمارات في بناء اقتصاد رقمي قوي، وأن تكون الدولة مركزاً رائداً للابتكار في المنطقة، بما يتماشى مع أهدافها الأوسع لتنويع الاقتصاد الوطني.

وتتعرّز أهمية هذه الاستراتيجية في ظل التحولات الراهنة في المشهد المصرفي، فمع تزايد حدة المنافسة وانكماش الأسواق التقليدية، تبرز الحاجة الملحة إلى إيجاد مصادر جديدة للإيرادات. ويقدم الاقتصاد الرقمي الافتراضي للبنك التجاري الدولي فرصاً واسعة في عالم مالي جديد، يشمل الأصول الافتراضية والذكاء الاصطناعي.

ويبرز أدؤنا المالي القوي قدرتنا المتواصلة على التحول: فقد نمّ إجمالي الأصول بنسبة ملحوظة بلغت 10%، وزادت ودائع العملاء بنسبة 22% مما عزز السيولة بشكل كبير، كما تحسن معدل كفاية رأس المال ليصل إلى 17.7%، مما يعكس تقدماً ملموساً في تعزيز حقوق الملكية. وتسلط هذه النتائج الضوء على مرونة البنك المالية وقدرته على دعم النمو المستقبلي.

وبينما نحتفل بهذه النجاحات، قرر مجلس الإدارة، تماشياً مع استراتيجيتنا لإعادة الاستثمار في النمو والابتكار، عدم توزيع أرباح هذا العام. يعكس هذا القرار التزامنا ببناء قيمة طويلة الأجل للمساهمين وضمان قدرة البنك المستمرة على الاستفادة من الفرص الناشئة.

بناء الشراكات لتعزيز النمو المستدام

يواصل البنك التجاري الدولي ترسيخ مكانته الرائدة في القطاع المصرفي، مركزاً على قيمه الجوهرية المتمثلة في التميز التشغيلي وتقديم خدمات مصرفية استثنائية لعملائه. وقد شهد العام تسارعاً ملحوظاً في وتيرة نمو البنك، حيث نجح في إبرام سلسلة من الشراكات الاستراتيجية المؤثرة وتوقيع العديد من مذكرات التفاهم، إلى جانب ضخ استثمارات نوعية تتماشى مع الرؤية الطموحة للدولة.

تمهد هذه الشراكات الاستراتيجية طريق النمو المستقبلي للبنك، وتدعم تحول نموذج أعمالنا نحو آفاق أكثر تطوراً. ويعزز هذا التحول مكانة البنك التجاري الدولي كمؤسسة مالية متخصصة تتميز بالمرونة والكفاءة التشغيلية العالية. وتتيح هذه المقومات للبنك استكشاف الفرص في الأسواق الناشئة واقتناصها كرائد في السوق، مع الالتزام بأعلى معايير إدارة المخاطر وضوابطها.

ومن خلال شراكاتنا الجديدة مع الحكومات والمناطق الحرة، بما فيها راک داو، وراکز، وسوق أبوظبي العالمي، ومسرّع التكنولوجيا المالية في مركز دبي المالي العالمي، يمكننا تقديم دعم أكثر فعالية لشركات التقنية المالية، وشركات الذكاء الاصطناعي، وشركات الأصول الافتراضية.

ومن الجدير بالذكر أن القيادة الحكيمة لرأس الخيمة تواصل دورها الريادي في دعم قطاعات الألعاب، والتقنيات المالية، والصناعات الناشئة، مما يرسّخ مكانة الإمارة كوجهة بديلة للابتكار والفرص الاقتصادية الجديدة. ويتوافق هذا التركيز بشكل وثيق مع أهدافنا ويؤكد أهمية التعاون مع هذه المبادرات الإقليمية التطويرية.

الفوز بجوائز مرموقة في مجالات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي

واصل البنك حصد الجوائز غير المالية، مما يعد تأكيداً قوياً على فعالية استراتيجيتنا المُحدّثة.

ومن أبرز هذه الجوائز حصولنا على جائزتين ذهبيتين في جوائز ستيفي الشرق الأوسط وثلاث جوائز في مجال الذكاء الاصطناعي. تؤكد هذه الجوائز نجاح البنك في دخول قطاعات مصرفية غير تقليدية جديدة وتمثل تقديراً محفزاً لجهودنا.



رسالة رئيس مجلس الإدارة

تابع

جوائز العام 2024

أفضل مبادرة للذكاء الاصطناعي المستند إلى البيانات في تقييم الائتمان 2024	قمة الشرق الأوسط للذكاء الاصطناعي والتحليلات المصرفية
الإنجاز المتميز في تطبيق الذكاء الاصطناعي	حفل توزيع جوائز FT.NFT.
جائزة ستييفي الذهبية للابتكار في تطوير التكنولوجيا - قطاع الخدمات المالية	جوائز ستييفي الشرق الأوسط 2024
جائزة ستييفي الذهبية للابتكار في فعاليات المؤسسات العامة	جوائز ستييفي الشرق الأوسط 2024
جائزة ستييفي البرونزية للابتكار في إدارة التكنولوجيا وتخطيطها وتنفيذها - قطاع الخدمات المالية	جوائز ستييفي الشرق الأوسط 2024
أفضل منتج ذكاء اصطناعي للتنبؤات	سلسلة عالم الذكاء الاصطناعي
أفضل استخدام للذكاء الاصطناعي في إدارة المخاطر 2024	سلسلة الذكاء الاصطناعي العالمية
المبتكرون في مجال الخدمات المصرفية	جائزة الإمارات للريادة في سوق العمل - أسواق الشرق الأوسط وإفريقيا
أفضل تطبيق مبتكر للتصنيف الائتماني بالذكاء الاصطناعي - الإمارات 2024	مجلة إنترناشيونال فاينانس العالمية
أفضل مبتكر 2024	جوائز التمويل العالمية 2024

ورغم أن جهودنا في العام الماضي ركزت على استكشاف آفاق جديدة للنمو، فإن من أهم إنجازاتنا موافقة مجلس الإدارة على تطوير منظومة متكاملة للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، مدعومة باستراتيجية شاملة.

يسرني كرئيس لمجلس الإدارة أن أشير إلى التطور الملموس الذي حققه البنك التجاري الدولي في مجال الخدمات المصرفية غير التقليدية، والذي يعكس التزامنا الراسخ بالتطوير والتنوع.

ورغم أن جهودنا في العام الماضي ركزت على استكشاف آفاق جديدة للنمو، فإن من أهم إنجازاتنا موافقة مجلس الإدارة على تطوير منظومة متكاملة للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، مدعومة باستراتيجية شاملة.

وقد اتخذ البنك خطوات عملية في هذا الاتجاه، تمثلت في تشكيل فريق متخصص في الربع الرابع من عام 2024، وتعيين مدير تنفيذي لشؤون الاستدامة، إلى جانب ضخ استثمارات مهمة في هذا المجال. وتؤكد هذه الخطوات لجميع شركائنا عزم البنك على ترسيخ مكانته كمؤسسة رائدة في مجال الاستدامة.

شكر وتقدير

باسم مجلس الإدارة، أرفع أسمى آيات الشكر والعرفان للتوجيهات السديدة والرؤية الحكيمة لقائد مسيرتنا صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة "حفظه الله"، وإخوانه أصحاب السمو حكام الإمارات؛ صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي "رعاه الله"؛ وصاحب السمو الشيخ سعود بن مقر القاسمي، حاكم رأس الخيمة "رعاه الله"؛ وسمو الشيخ محمد بن سعود بن مقر القاسمي، ولي عهد رأس الخيمة.

كما أتوجه بالشكر والتقدير للإدارة التنفيذية وجميع موظفي البنك التجاري الدولي على جهودهم المخلصة وتفانيهم المستمر في تقديم أفضل الخدمات لعملائنا وتعظيم القيمة لمساهمينا.

رسالة الرئيس التنفيذي

تحول مستدام وتقدم استراتيجي

شهد البنك التجاري الدولي في العام 2024 نمواً ملموساً وربحية قوية ونجح في التوسع نحو أسواق جديدة، وعزز تركيزه على الابتكار في أعماله، وتخرج من الأصول غير الأساسية لمواكبة التغيرات المتسارعة في المشهد المصرفي والاقتصادي.

قمنا خلال العام الماضي بإعادة صياغة استراتيجيتنا واتخذنا خطوات إضافية لتطوير مسيرة البنك وتهيئته لمواجهة التحديات الجديدة ومواءمة توجهاته بشكل أوثق مع تطلعات حكومة دولة الإمارات كمركز رئيسي للابتكار في المنطقة، بالإضافة إلى الاستجابة الإيجابية لتزايد حدة المنافسة في السوق وانحسار بعض مجالات العمل المصرفي التقليدي.

وبعكس نجاحنا في تحديد مسار واضح للبنك، بأهداف محددة لتعزيز جاهزيته للمستقبل وترسيخ مكانته كمؤسسة مالية متخصصة تقود التوجه نحو أسواق النمو الواعدة، كفاءة فريقنا القيادي وقدرته على الاستجابة السريعة والمرنة لمختلف المتغيرات.

وتستند استراتيجيتنا المحدثّة على مزيج من الشراكات والتقنيات المبتكرة لاكتشاف مصادر دخل جديدة، مستفيدين من الترخيص المصرفي للبنك لدعم شركات التقنية المالية والمؤسسات غير المالية في تقديم الخدمات المصرفية، وإطلاق حلول مصرفية مخصصة للشركات الناشئة في مجال الابتكار، وذلك بالشراكة مع الجهات الحكومية والمناطق الحرة وشركات التقنية المالية والشركاء الاستراتيجيين.

عام من النمو

يسرنا أن نعلن أن عام 2024 كان عاماً حافلاً بالنمو الثابت والمستقر في الإيرادات والأرباح، مما أدى إلى زيادة سنوية في الأرباح قبل الضرائب، وارتفاع ملحوظ في ودائع العملاء، الأمر الذي انعكس إيجاباً على رأس مال البنك ومستويات سيولته.

ارتفعت الأرباح قبل الضرائب بنسبة 30% لتصل إلى 222.7 مليون درهم (مقارنة بـ 171 مليون درهم في 2023). وبلغ إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية والقروض للبنوك 15.5 مليار درهم (مقارنة بـ 14.1 مليار درهم في 2023). كما بلغ إجمالي الأصول 21 مليار درهم (مقارنة بـ 19 مليار درهم في 2023)، مدعوماً بمعدل قوي لكفاية رأس مال بلغ 17.7% (مقارنة بـ 15.2% في 2023).

وكان نمو محفظة القروض أحد المجالات الرئيسية التي ركزنا عليها خلال العام. ومن خلال مراجعة محفظتنا الحالية، واستفادة من استمرار نشاط سوق العقارات، تمكنا من معالجة بعض البنود المتعثرة في المحفظة القديمة وتحقيق مكاسب ملموسة.

بناء شراكات استراتيجية

من أهم الدوافع وراء شراكاتنا القدرة على الاستفادة من الخبرات المتخصصة للشركات التقنية الجديدة مقابل تقديم خبراتنا المصرفية الواسعة وخدماتنا المتنوعة.

تفتقر الشركات الناشئة إلى الخدمات المصرفية الكافية، وخاصة في قطاعات الألعاب الإلكترونية والذكاء الاصطناعي والأصول الافتراضية والتقنيات ثلاثية الأبعاد والتصوير التجسيمي (الهولوجرام) - وهي تحدياً للشركات المستهدفة التي تسعى دولة الإمارات العربية المتحدة لاستقطابها إلى بيئتها المزدهرة للتكنولوجيا والابتكار.

ومع ذلك، يمكن للبنك التجاري الدولي تقديم حزمة خدمات مصرفية متكاملة من خلال تطوير منتجات للمبتكرين لا تعتمد حصرياً على الإقراض، والعمل مع شركاء مستعدين لتحمل درجة معينة من المخاطر إذا كان الاقتراض ضرورياً.

وفي هذا السياق، يسرني الإعلان عن منح مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي شهادة عدم ممانعة لإنشاء مختبر الابتكار التابع للبنك التجاري الدولي، والمقرر إقامته في مركز دبي المالي العالمي. سيدعم هذا المرفق جهودنا في تسخير الابتكار وتعزيز التعاون مع شركات التقنية المالية والذكاء الاصطناعي.

وفخر البنك التجاري الدولي بكونه أحد البنوك المؤسسة لتحالف "هاي فن"، وهي منصة تعمل بتقنية البلوكتشين مصممة لتعزيز الكفاءة والأمان في تمويل التجارة.

كما دخلنا في شراكة استراتيجية مع إي آند المؤسسات وشركة ورلد وايد جينريشن (WWG) لدعم هدف دولة الإمارات لزيادة قيمة التمويل المستدام إلى تريليون درهم بحلول عام 2030. وتعد WWG شركة تقنية مالية متخصصة في ضمان الاستدامة، مكرسة لتقديم حلول عالمية تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة واتفاق باريس للمناخ.

وكجزء من تعاوننا، يشارك البنك في إنشاء مرفق وطني للتمويل المستدام لدعم أهداف الاستدامة في دولة الإمارات. ونهدف من خلال استخدام منصة G17Eco إلى تعزيز تقارير الاستدامة وتوسيع نطاق التزامات التمويل



علي سلطان ركاض العامري
الرئيس التنفيذي

يسرنا أن نعلن أن عام 2024 كان عاماً حافلاً بالنمو الثابت والمستقر في الإيرادات والأرباح، مما أدى إلى زيادة سنوية في الأرباح قبل الضرائب، وارتفاع ملحوظ في ودائع العملاء، الأمر الذي انعكس إيجاباً على رأس مال البنك ومستويات سيولته.



المستدام. كما تركز الاتفاقية على دفع الابتكار في المنتجات والسياسات الرقمية للتمويل المستدام لتوجيه الموارد نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي الوقت نفسه، تضع مذكرة التفاهم مع شركة Zumo، المنصة الحائزة على جوائز في مجال خدمات الأصول الرقمية والمسجلة لدى هيئة السلوك المالي البريطانية (FCA)، البنك التجاري الدولي على مسار ليصبح من أوائل البنوك في العالم التي تقدم رؤى حول البصمة الكربونية مع خدمة موازنة الكربون للأصول الرقمية.

ستتيح الاتفاقية تتبع استدامة الأصول الرقمية ودعم تطلعات الدولة كمركز للابتكار. وتمثل خطوة مهمة للبنك لتعزيز حضوره في مجال الابتكار، مع تطوير حلول رقمية متطورة لعملائنا.

وبينما يزداد حضور الأصول الرقمية في النظام المالي، أصبح لدى العملاء والمؤسسات الأدوات والبيانات اللازمة لضمان تتبع وتحقيق أهداف الاستدامة.

وفي إنجاز آخر جديد للبنك التجاري الدولي، وخطوة هي الأولى من نوعها على مستوى دولة الإمارات، ستؤدي شراكتنا الاستراتيجية مع شركة أريبا (areeba)، مزود البنية التحتية للمدفوعات العالمية، إلى توفير بنية تحتية آمنة وفعالة للمدفوعات لشركات التقنية المالية المحلية، ودعم رؤية دولة الإمارات لاقتصاد رقمي من خلال تسريع نمو منظومة المدفوعات الرقمية في الدولة.

ونحن أول بنك إماراتي يقدم حلول البطاقات والمدفوعات من "أريبا" لشركات التقنية المالية في الدولة لتزويدها بقدرات آمنة لإدارة البطاقات.

في عام 2024، استثمر البنك في شركة Boomitra، الحائزة على جائزة Earthshot وإحدى أبرز الشركات المؤثرة لعام 2024 حسب تصنيف فوربس. تستخدم الشركة الذكاء الاصطناعي وتقنيات الاستشعار عن بعد لمساعدة المزارعين ومربي الماشية في تحسين جودة التربة وزيادة إنتاجيتهم، مع توفير دخل إضافي من خلال أرصدة الكربون. يؤكد هذا الاستثمار التزام البنك بالاستدامة ودعم المبادرات التقنية التي تعود بالنفع على المجتمعات المحلية.



رسالة الرئيس التنفيذي

تابع

كما استثمر البنك في شركة zypl.ai الناشئة في مجال التقنية المالية، والتي تخصص في تطبيق الذكاء الاصطناعي التوليدي في مجال الإقراض. يتيح برنامجها الرئيسي zypl score للمؤسسات المالية تحسين نماذج قرارات الائتمان لمحافظ الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال توليد البيانات الاصطناعية.

أداء مالي وتشغيلي متميز

حققت مجموعة الخدمات المصرفية للشركات وإدارة الخزينة والأسواق أداءً قوياً في عام 2024، حيث واصلتا دورهما كأبرز مساهمين في إيرادات البنك.

ومن أبرز إنجازات العام نجاحنا في إدارة تكلفة المخاطر بكفاءة أعلى ومعالجة القروض المتعثرة وغير العاملة، مما عزز الوضع الائتماني للبنك ودفع نمو الإيرادات والأرباح في عام تميز فيه نهجنا بالتركيز على تنمية محفظة القروض.

بلغ صافي الدخل التشغيلي لمجموعة الخدمات المصرفية للشركات 429.8 مليون درهم في 2024 (مقارنة بـ 316.4 مليون درهم في 2023)، مع تحقيق أرباح بلغت 82.3 مليون درهم (مقارنة بـ 65 مليون درهم في 2023)، بزيادة نسبتها 27%.

وصل صافي القروض والتسهيلات الائتمانية للعملاء (بما في ذلك التمويل الإسلامي) إلى 12.6 مليار درهم (مقارنة بـ 11.5 مليار درهم في 2023)، مدعوماً بتركيزنا المستمر على جودة الأصول والاستفادة من الفرص الجديدة.

كما واصلنا تعزيز علاقاتنا مع كبرى الشركات في القطاع العقاري الإماراتي النشط، مما رسخ حضور البنك ومكانته في هذا القطاع الحيوي.

وفي أحد أهم مشاريع النفقات الرأسمالية للعام، أطلق قسم الخزينة نظاماً جديداً لتجميع أسعار العملات الأجنبية لتحسين كفاءة وتجربة معاملات الصرف الأجنبي. يتيح هذا الحل المبتكر للعملاء تنفيذ معاملات الصرف الأجنبي مباشرة على منصتنا في الوقت الفعلي، مما يوفر تجربة سلسلة وأكثر كفاءة.

حققت مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد تقدماً ملحوظاً في توسيع قاعدة عملائها المميزين، مما أدى إلى زيادة كبيرة في العملاء ذوي الملاءة المالية المرتفعة الذين يستفيدون من خدماتنا. ورغم التحديات السوقية، ركزت الإدارة على تعزيز علاقات العملاء وتطوير خدماتها لتلبية احتياجاتهم المتغيرة. وجاء إعادة إطلاق بطاقة CBI First والنجاح المستمر لبطاقة World Elite Exclusive الائتمانية ليؤكد التزامنا بتطوير منتجاتنا للعملاء المميزين. وبلغت ودائع مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد 3.2 مليار درهم (دون تغيير يُذكر مقارنة بـ 3.2 مليار درهم في 2023).

خدمة عملاء استثنائية بلمسة بشرية

نؤمن في البنك بأنه رغم أهمية التكنولوجيا في تعزيز الكفاءة، والتزامنا بمواصلة الاستثمار فيها، إلا أنه لا بد من التواصل والتفاعل الشخصي مع كبار صناع القرار في الشركات.

نؤمن في البنك بأنه رغم أهمية التكنولوجيا في تعزيز الكفاءة، والتزامنا بمواصلة الاستثمار فيها، إلا أنه لا بد من التواصل والتفاعل الشخصي مع كبار صناع القرار في الشركات.

نعتقد أن الجمع بين التكنولوجيا والعلاقات الشخصية هو السبيل الأمثل لمستقبل العلاقات المصرفية الناجحة، ويدعم توجهنا الاستراتيجي للانتقال من الأعمال المصرفية التقليدية إلى تقديم خدمات مميزة منخفضة المخاطر، مع جعل خدمة العملاء في صميم أعمالنا.

لذلك، سيظل البنك التجاري الدولي مؤسسة تقوم على العلاقات، ويخدم تحولنا المستمر، الذي يتبنى التكنولوجيا لتعزيز الكفاءة والارتقاء بمنتجاتنا وخدماتنا، هذا التوجه بشكل كامل.

تطوير الكوادر الوطنية

واصل البنك تطوير إدارة الموارد البشرية، مع التركيز على نقل المهارات القيادية وتسريع وتيرة التوطين مع اقتراب الموعد المستهدف وهو عام 2026، متوجاً بإنجازاته للعام بهذه الخطوات المهمة.

مع نهاية العام، وصلت نسبة التوطين لدينا إلى 32%، مما يضعنا على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التوطين البالغة 45% من القوى العاملة.

كما نجحت حملة التواصل المباشر التي نفذناها في استقطاب آلاف المواطنين المهتمين بالعمل في القطاع المصرفي والمالي، مما عزز سمعة علامتنا التجارية وأكسبنا شهرة طيبة في سوق العمل.

شكر وتقدير

نتطلع لما يحمله لنا عام 2025 من فرص واعدة للنمو، ونفخر بما حققناه من نجاحات على صعيد الإدارة الحكيمة للمخصصات، ومعالجة القروض المتعثرة، والاستفادة المثلى من ميزانيتنا العمومية، مما يمنحنا أساساً قوية لمواصلة مسيرة النجاح.

ويسرني بالنيابة عن فريق الإدارة التنفيذية بأكمله أن أتقدم بخالص الشكر لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وشركائنا على تعاونهم المثمر معنا. كما نتوجه بالشكر لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة على توجيهاتهم الحكيمة.

وأود أن أشكر زملائنا وشركاءنا في رأس الخيمة على رؤاهم القيمة في مساعدة البنك على تطوير منتجات وخدمات مصرفية تلبي احتياجات وتطلعات شركات التقنية والمبتكرين ورواد الأعمال الذين يسعون لجذبهم إلى الإمارة.

وأخيراً، أشيد بتفاني فريق عمل البنك التجاري الدولي والتزامه بدعم البنك وترسيخ سمعته الرائدة، سواء بين عملائنا أو باعتباره بيئة عمل مميزة.

وبدعم مستمر من عملائنا وشركائنا الكرام، نعمل سويًا على رسم ملامح جديدة للبنك التجاري الدولي، تتجاوز حدود حجمه وتصنيفه كمؤسسة مصرفية تقليدية. فنحن نؤسس لمستقبل يقوده الابتكار والشراكات الاستراتيجية، حيث تتخطى إنجازاتنا بكثير حجمنا وقدراتنا المتوقعة، لترسخ مكانة البنك كقوة ريادة مؤثرة في القطاع المالي.



مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

الإدارة التنفيذية (حتى نهاية 31 ديسمبر 2024)

علي سلطان ركاض العامري
الرئيس التنفيذي

راجيش أرورا
المسؤول الرئيسي للشؤون المالية

رندا كريدية
المسؤول الرئيسي لإدارة المخاطر

إيفرين ألتويوك
المسؤول الرئيسي للعمليات

هاشم محمد علي أبو حنك
المسؤول الرئيسي لإدارة الائتمان

جيوفاني إفردوين
المسؤول الرئيسي للاستراتيجية والابتكار

كومار ماهاباترا
نائب الرئيس التنفيذي، رئيس إدارة الخدمات المصرفية للشركات

حسين علي
نائب الرئيس التنفيذي، رئيس إدارة الخدمات المصرفية للأفراد

توفيق عدنان زويد
رئيس إدارة الشؤون القانونية

حلا رودي الصفدي
نائب الرئيس، أمينة سر البنك ورئيس علاقات المستثمرين

ديفيد أبراهام بيدي
رئيس إدارة الامتثال

زياد عبدالغني
رئيس إدارة التدقيق الداخلي



مجلس الإدارة (كما في 31 ديسمبر 2024)

**السيد/ صلاح الدين المبروك
المعداني**
عضو مجلس الإدارة

السيدة/ فاطمة إبراهيم الباكر
عضو مجلس الإدارة

السيد/ عبدالعزيز خالد جوخدار
عضو مجلس الإدارة

**السيد/ مبارك أحمد بن فهد
المهيري**
عضو مجلس الإدارة

السيدة/ ميثاء سعيد الفلاسي
عضو مجلس الإدارة

**الدكتور/ غيث هامل آل غيث
القيبيسي**
عضو مجلس الإدارة

السيد/ سيف علي الشحي
رئيس مجلس الإدارة

السيد/ علي راشد المهدي
نائب رئيس مجلس الإدارة

السيد/ محمد علي مصبح النعيمي
عضو مجلس الإدارة



استراتیجیتنا



استراتيجيتنا

نحو مستقبل واعد: تعزيز مكتسباتنا واقتناص الفرص الجديدة

تنطلق استراتيجيتنا في البنك التجاري الدولي، من التزامنا الثابت بالتميز والمرونة والرؤية المستقبلية. ونواصل مسيرة التطور لمواجهة تحديات السوق المتنامية واستثمار الفرص المبتكرة التي تتماشى مع الرؤية الطموحة لدولة الإمارات العربية المتحدة. وتستند خطتنا الاستراتيجية المحدثة على الأسس الراسخة التي وضعناها في عام 2019، مع تطويرها لتتلاءم مع متطلبات السوق الحالية وتحقيق قيمة مضافة ملموسة.

المحاور الرئيسية لاستراتيجيتنا

- تطوير منظومة الخدمات المصرفية للأفراد بالتركيز على شريحة العملاء المميزين، مع تحديد مستهدفات سوقية مدروسة، وتقديم خدمات متطورة لإدارة الثروات وتعزيز النمو المالي
- تركيز خدماتنا المصرفية للمؤسسات على نخبة مختارة من الشركات ذات الإمكانيات الواعدة، مع الاهتمام بتحقيق عوائد مجزية تراعي عوامل المخاطرة، وزيادة الدخل، والإدارة المتزنة لرأس المال، والسعي لأن نكون الشريك المصرفي المفضل لهذه المؤسسات
- إعادة هيكلة المحفظة الائتمانية من خلال الانسحاب المدروس من فئة الخدمات المصرفية العامة، وإعادة توجيه الموارد ورأس المال نحو تقديم خدمات نوعية متميزة تحقق عوائد مجزية تتناسب مع مستويات المخاطر
- تحديث النموذج التشغيلي والهيكل المؤسسي للبنك من خلال تبني التحول الرقمي الشامل، وتطوير الكفاءات البشرية، وتعزيز هويتنا المؤسسية، مع ترشيد النفقات وتحسين كفاءة شبكة الفروع وفريق المبيعات

تطلبت البيئة التنافسية المتزايدة والفرص الجديدة التي أتاحها الابتكار تحديث استراتيجيتنا وعرض قيمتنا المضافة، مع الاستناد إلى ركائزنا الأساسية. وانطلاقاً من ذلك، قمنا بتطوير وصياغة قيمة مضافة محددة لاغتنام الفرص الجديدة وتعزيز نجاح البنك في السوق:

قيمتنا المضافة المطورة

لتحقيق نجاح مستدام، سنعزز مكانتنا في المجالات التالية:

3 بنك مبتكر يركز نهجه على الشراكات الاستفادة من الشراكات والتقنيات المبتكرة والتجارب المنهجية لترسيخ مكانة البنك التجاري الدولي كقوة تغيير في القطاع المصرفي، قادرة على دخول أسواق جديدة واستثمار الفرص الناشئة بكفاءة وسرعة.	2 بنك متخصص في قطاعات محددة تأكيد مكانة البنك التجاري الدولي كمؤسسة مصرفية مرموقة ومتخصصة تستهدف شرائح سوقية محددة، مع تحديد واضح للأولويات والتركيز المستمر على احتياجات العملاء وجودة التنفيذ.	1 مقدم خدمات مصرفية يركز على العملاء نتجه نحو تقديم خدمات ذات مخاطر منخفضة وقيمة عالية تتجاوز نطاق الأعمال المصرفية التقليدية في مجال القروض والودائع. نسعى للتفوق في السوق من خلال نهج يركز على العملاء، وتقديم تجربة متميزة بشكل مستمر، مع الاستغلال الأمثل للموارد ورأس المال.
--	---	--

التطور نحو النجاح

إن استراتيجية البنك التجاري الدولي المطورة لا تقتصر على مجرد التكيف - بل تمتد إلى التحول الشامل. فمن خلال الجمع بين نقاط قوتنا المتأصلة ومبادراتنا المستقبلية، نهدف إلى إعادة تعريف دورنا في المنظومة المالية. إن تركيزنا على الابتكار، والتوجه نحو العملاء، والشراكات الاستراتيجية يضمن حفاظنا على المرونة والجاهزية لاغتنام الفرص، وتقديم قيمة مضافة لأصحاب المصلحة، وتحقيق نجاح مستدام.



نظرة عامة على أداء وحدات الأعمال





نظرة عامة على أداء وحدات الأعمال

مجموعة الخدمات المصرفية للشركات وإدارة الخزينة والأسواق

حققت عمليات مجموعة الخدمات المصرفية للشركات أداءً قوياً في عام 2024، مدعومةً بارتفاع أسعار الفائدة، ووفرة السيولة، وكفاءة إدارة التكاليف، وتحسن المخصصات، والزمخ الإيجابي في السوق، مما أسفر عن تحقيق أرباح ملموسة للبنك.

وفي ظل بيئة أسعار الفائدة المرتفعة، واجهت المجموعة العاملة في مجال نمو الأصول، منافسة مباشرة من البنوك الكبرى التي ضخت سيولة إضافية مع خفض أسعار الفائدة. وعلى الرغم من هذه التحديات، نجحت المجموعة في تحقيق أرباح قوية من خلال استراتيجية متعددة المحاور تركزت حول الإدارة الفعالة للسيولة، وضمان جودة الأصول، والتحكم في التكاليف، وتقديم خدمة متميزة للعملاء.

كما تضمنت استراتيجية المجموعة إعادة تسعير وصادا القروض مرتفعة التكلفة مقدماً، مما أثمر عن نتائج إيجابية وساهم في تحقيق أفضل هوامش ربح صافية في تاريخ البنك حتى الآن.

نمو مستدام في الأرباح

حافظت مجموعة الخدمات المصرفية للشركات على سجلها الحافل في تحقيق الربحية القوية، حيث ارتفعت الأرباح بنسبة 27% لتصل إلى 82.3 مليون درهم إماراتي (مقارنة بـ 65 مليون درهم في 2023)، وبلغ صافي الدخل التشغيلي 429.8 مليون درهم (مقارنة بـ 316.4 مليون درهم في 2023).

وارتفع صافي القروض والسلفيات المقدمة للعملاء (بما في ذلك التمويل الإسلامي) إلى 12.6 مليار درهم (مقارنة بـ 11.5 مليار درهم في 2023)، مدعوماً بتركيزنا المستمر على جودة الأصول واستثمار الفرص الجديدة.

وتتميز العام بالتركيز على تنمية محفظة القروض مع التشديد على بناء أصول عالية الجودة. وأجرت المجموعة مراجعة شاملة للمحفظة القائمة، وقامت بتسييل بعض الأصول وإعادة هيكلة جزء من المحفظة المتعثرة.

مواكبة ازدهار القطاع العقاري

واصلت المجموعة سياسة التنويع في الإقراض عبر مختلف القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك القطاع العقاري في دولة الإمارات، وخاصة في دبي، والذي شكل أحد أبرز إنجازات العام. وعملنا على توطيد علاقاتنا مع الكيانات المرموقة في هذا القطاع لترسيخ حضور البنك التجاري الدولي في هذا السوق النشط.

وفي الوقت نفسه، وسعت المجموعة باقة منتجاتها العام الماضي من خلال طرح المزيد من حلول تمويل رأس المال العامل، بما في ذلك تمويل الذمم المدينة في شكل خصم الفواتير (مع حق الرجوع). جاء هذا التطور نتيجة مباشرة لقوة علاقاتنا طويلة الأمد مع العملاء، إلى جانب فهمنا العميق لدورات رأس المال العامل لديهم، مثل شروط البيع والساد في أعمالهم الأساسية.

ولاقت خدمة خصم الفواتير استحساناً كبيراً، وباتت الآن خدمة مضافة القيمة راسخة ضمن محفظة منتجات المجموعة.

دعم رواد الأعمال

لطالما كان البنك التجاري الدولي داعماً رئيسياً لريادة الأعمال والفرص الاقتصادية، لا سيما في قطاع التقنية المالية المتنامي. وفي هذا السياق، تمثل شراكتنا الجديدة مع برنامج الضمانات الائتمانية التابع لمصرف الإمارات للتنمية، لإطلاق برنامج ضمانات ائتمانية مشترك لتوفير التمويل اللازم للشركات الصغيرة والمتوسطة، خطوة مهمة تتماشى مع الرؤية الاقتصادية طويلة المدى لدولة الإمارات، التي تعتبر الشركات الصغيرة والمتوسطة ركيزة أساسية لاقتصاد متنوع ومتنامٍ.

فرص الخزينة في ظل ضغوط أسعار الفائدة

واصلت إدارة الخزينة والأسواق المالية تحقيق القيمة المضافة للبنك، بفضل الإدارة الكفؤة للسيولة وتكلفة التمويل.

في عام 2024، تركز اهتمام الخزينة بشكل رئيسي على الإدارة الفعالة للسيولة وخفض تكلفة التمويل، مما أتاح للبنك التجاري الدولي تقديم التمويل الآجل في بيئة اقتصادية تتسم بتقلبات سريعة في مستويات السيولة. وفي حين استمرت بيئة أسعار الفائدة المرتفعة في التأثير على تكلفة التمويل والدخل من الفوائد على القروض، إلا أنها وفرت أيضاً فرصاً لفريق الخزينة لإعادة تسعير محفظة المطلوبات.

وفي واحد من أهم مشاريع النفقات الرأسمالية للبنك خلال العام، أطلقت إدارة الخزينة برنامجاً جديداً لتجميع أسعار صرف العملات الأجنبية لتعزيز كفاءة وتجربة معاملات الصرف الأجنبي. يتيح هذا الحل المبتكر للعملاء إجراء معاملات الصرف الأجنبي مباشرة على منصتنا في الوقت الفعلي، مما يوفر تجربة سلسلة وأكثر كفاءة. ويعكس تطبيق هذه التقنية التزامنا بتوظيف الابتكار لتحسين رضا العملاء وتبسيط العمليات.

مجالات التركيز

تهدف مجموعة الخدمات المصرفية للشركات إلى التركيز على تعزيز الإيرادات في العام المقبل من خلال توسيع قاعدة الأصول، وتعزيز زخم محفظة القروض، وتحسين جودة الأصول. ومع ذلك، يظل نمو الأصول في سوق شديد التنافسية تحدياً مهماً. ولمواجهة هذا التحدي، سنواصل التركيز على تعميق علاقاتنا مع قاعدة عملائنا واستكشاف فرص جديدة في القطاعات المصرفية الواعدة التي تقدم توازناً مناسباً بين المخاطر والعوائد.

كما نهدف إلى مواصلة دعم القطاعات التجارية التقليدية، مع استكشاف شراكات مع شركات التقنية والقطاعات الناشئة الأخرى، والتي يمكن أن تفتح مصادر جديدة للإيرادات تدعم النمو والربحية المستقبلية للبنك.





نظرة عامة على أداء وحدات الأعمال

مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد

أثمرت الجهود المركزة لمجموعة الخدمات المصرفية للأفراد في البنك التجاري الدولي لاستقطاب عملاء من الفئة المميزة عن نتائج ملموسة، حيث تفوقت المجموعة بشكل كبير على نتائجها في السنوات الأخيرة وضاعفت عدد العملاء ذوي الملاءة المالية المرتفعة.

ومن أبرز العوامل التي ساهمت في هذا النجاح تحديث وإعادة إطلاق بطاقة "CBI First" والنجاح المستمر لبطاقة "WEE" الائتمانية، وهي منتج حصري بالدعوة فقط بالشراكة مع ماستركارد ومصمم خصيصاً للعملاء الأثرياء. وأصبح عملاء "CBI First" يشكلون مكوناً رئيسياً من أعمال المجموعة من حيث الإيرادات.

وأحرزت المجموعة تقدماً ملحوظاً في توسيع قاعدة عملائها المميزين، مما أدى إلى زيادة كبيرة في العملاء الأثرياء الذين يستفيدون من خدماتنا. ورغم التحديات في بيئة العمل، أولت المجموعة الأولوية لتعزيز علاقات العملاء وتحسين عروضها لتلبية احتياجاتهم المتطورة. وشهدت المجموعة انخفاضاً في الأصول نتيجة الخروج الاستراتيجي من الاستثمارات غير المربحة؛ ومع ذلك ظلت الودائع مستقرة عند 3.2 مليار درهم (3.2 مليار درهم لعام 2023).

تحسين الكفاءة وتجربة العملاء

أحرز التحول التقني للمجموعة مزيداً من التقدم في عام 2024. وتماشياً مع أسلوبنا المصرفي القائم على العلاقات، أجرينا تحسينات كبيرة على العمليات القائمة، ونفذنا مبادرات مصممة لتحسين كفاءتنا ومواصلة تقديم خدمة العملاء الاستثنائية التي تركز على العنصر البشري والتي نفخر بها.

شملت هذه المبادرات نظاماً جديداً للتقييم الائتماني مصمماً لتقصير أوقات معالجة شكاوى العملاء ودعم اتخاذ قرارات أفضل. وفي عام 2024، كان أداء المجموعة في حل الشكاوى استثنائياً، حيث حققت معدلات حل إجمالية بلغت 88% للشكاوى المقدمة في الفروع و92% للشكاوى المقدمة لمراكز الاتصال ضمن الأطر الزمنية التي حددها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. وتجدر الإشارة إلى أن معدلات الحل في الربع الأخير وصلت إلى 96%، مما يؤكد التقدم الملموس.

نمو مستقر في القروض السكنية

شكلت مبيعات القروض السكنية الجديدة نسبة كبيرة من القروض الجديدة المسجلة خلال عام 2024 وتظل مجال تركيز رئيسياً للأعمال.

ومع الانخفاض الطفيف في أسعار الفائدة في الربع الرابع، كانت المجموعة في وضع أفضل مقارنة بالعامين السابقين، وتصدت لتحدي التسعير بمنتجات ذات أسعار تنافسية، والتي لاقت صدى إيجابياً واضحاً في السوق.

ويبدو القطاع العقاري في وضع جيد لمواصلة نموه الاستثنائي، حيث لا يظهر القطاع السكني في دولة الإمارات، وخاصة في رأس الخيمة ودبي، أي علامات على تباطؤ النمو.

مجالات التركيز

نتطلع في عام 2025 إلى التركيز على القروض السكنية وأعمال البطاقات، التي نمت بوتيرة قوية في 2024، وعلى توسيع قاعدة عملائنا بشكل عضوي من خلال جذب عملاء جدد إلى شريحة "CBI First". وتعد مراجعة مواقع فروعنا عملية مستمرة تهدف دائماً إلى منح عملائنا وصولاً وتجارب أفضل.

وقد بدأت رحلة المجموعة نحو التحول إلى عملية مصرفية للأفراد من الفئة المميزة بالفعل، وتم وضع العديد من اللبنات الأساسية لتحقيق هذا التحول.

لقد حولنا تركيزنا من الكم في السوق العام إلى تنمية العلاقات مع العملاء الأثرياء المستهدفين الذين يستوفون معاييرنا، والأهم من ذلك، الذين يمكنهم الاستفادة من خبراتنا ومنتجاتنا وخدماتنا المصممة خصيصاً.

نقدم الآن خدمات مصرفية للأفراد من الفئة المميزة، تصدرها بطاقات "CBI First" و"WEE"، إلى جانب عروض إقراض تنافسية.

وتهدف المجموعة إلى البناء على هذه النجاحات، بهدف إضافة قيمة لمساهميننا وترسيخ سمعة البنك التجاري الدولي ودعم نتائجه المالية.



مواردنا البشرية



مواردنا البشرية

استمر التحول الكبير في إدارة الموارد البشرية في البنك التجاري الدولي خلال عام 2024، مع تركيز خاص على القيادة والتطوير، والثقافة المؤسسية، والتعلم، والتعويضات، والتوظيف.

وبينما عملنا على تعزيز جميع هذه المجالات، كثفنا تركيزنا على التوظيف تماشياً مع مبادرات حكومة دولة الإمارات، بما في ذلك برنامج "نافس" وتوجيهات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

قصة نجاح في التوظيف

برزت جهود التوظيف على مستوى البنك كإنجاز رئيسي في عام محوري لتطوير الموارد البشرية.

في بداية العام، شكل المواطنون الإماراتيون 27% من إجمالي الموظفين، مع هدف طموح لزيادة هذه النسبة إلى 32% بحلول نهاية العام. وقد نجحنا في تحقيق هذا الإنجاز، مما يعكس التفاني الجماعي لمؤسستنا بأكملها، متجاوزاً نطاق الموارد البشرية، إضافة إلى الدعم المتواصل من مجلس إدارتنا والرئيس التنفيذي.

يتماشى تحقيق أهداف التوظيف مع الالتزامات التي حددها المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة والأجندة الوطنية في هذا المجال، وتحديداً تحقيق نسبة توظيف تبلغ 45% على مستوى كامل القوى العاملة.

تعززت جهودنا لتحقيق أهداف التوظيف من خلال نجاح برنامج التواصل المستمر لدينا، والذي يلعب دوراً محورياً في جذب الإماراتيين للانضمام إلى البنك التجاري الدولي. من خلال المشاركة في معارض الوظائف وتنظيم فعاليات يوم التوظيف المفتوح في الجامعات المحلية الرائدة، استفدنا من فرص التواصل المباشر مع آلاف المواهب الإماراتية الشابة المتحمسة التي تتطلع إلى بناء مسيرة مهنية طويلة الأمد في القطاع المصرفي والخدمات المالية.

ساهم حضورنا القوي في هذه الفعاليات في تعزيز مكانة البنك التجاري الدولي، مما ساعدنا في بناء قاعدة قوية من المواهب الإماراتية المؤهلة لشغل أدوار رئيسية. كما عزز هذا التواصل سمعة البنك كجهة عمل داعمة وذات رؤية مستقبلية، وتعزز ذلك أكثر من خلال السمعة الإيجابية المتناقلة.

من المعروف عن البنك التجاري الدولي توفير بيئة تُعطي الأولوية للتطوير المهني، والنمو الوظيفي طويل الأمد، وفرص التقدم المجزية.

تحقيق النمو من خلال الكفاءات المتميزة وتحديد الأهداف

يتميز البنك التجاري الدولي بنموه المتوازن والمدرّوس. وكوننا مؤسسة مصرفية متخصصة ونشطة، فإن استراتيجيتنا للنمو تركز على اختيار أفضل الكفاءات بعناية. كما نلتزم باتباع منهجية دقيقة في التوظيف، تضمن أن يكون كل موظف جديد متوافقاً مع أهداف البنك ومساهماً في نجاحه.

وبفضل تطوير عملية التوظيف واستقطاب أفضل الكفاءات المهنية للعمل في البنك التجاري الدولي، نجحنا في تحقيق نمو مستمر سنة بعد أخرى وتحقيق نتائج أفضل، مما يؤكد جودة كوادرننا البشرية وقدرة فريقنا القيادي وكفاءته.

التعلم والتطوير عامل أساسي

يعود نجاح البنك التجاري الدولي في استقطاب وتطوير الكفاءات المناسبة إلى ثلاثة عوامل رئيسية: ثقافتنا المؤسسية القوية التي تعزز مبدأ الجدارة والأداء المتميز، وبيئة داعمة للتعلم والتطوير ترسم مسارات وظيفية واضحة للموظفين، وحزمة مكافآت تنافسية تشمل برامج وتعويضات مصممة بشكل جيد، وفقاً لمعايير الشركات الرائدة في القطاع.

ورغم أن هذا وضعنا في موقع تنافسي في قطاعنا، إلا أننا ملتزمون بتقديم المزيد لموظفينا، بدءاً بفرص الحصول على الشهادات المهنية.

يحمل عدد كبير من موظفي البنك التجاري الدولي اليوم شهادات مهنية معتمدة، وذلك بفضل تعاوننا مع "معهد الإمارات المالي" ("معهد الإمارات للدراسات المصرفية والمالية" سابقاً). ويلعب المعهد، بدعم من المصرف المركزي، دوراً محورياً في تدريب وتأهيل الخريجين الإماراتيين الجدد.

وقد حققت الإدارات الرئيسية في البنك مثل إدارة المخاطر والامتثال والائتمان والموارد البشرية مستويات عالية من الشهادات المهنية. كما يتم دعم التطوير المستمر للموظفين من خلال منصات التعلم الذاتي مثل LinkedIn Learning وedX وغيرها من الجامعات والشركات العالمية المرموقة.

تعزيز النمو من خلال تطوير المواهب

عزز البنك التجاري الدولي في عام 2024 التزامه ببناء ثقافة تعلم ديناميكية وشاملة ضمن بيئة عمله، محققاً 13,506 ساعة تدريبية بمعدل 29 ساعة لكل موظف.

أكمل المواطنون الإماراتيون 3,794 ساعة بمعدل 26.5 ساعة للفرد، مما يعكس التزامنا بتطوير المواهب الوطنية. تم إجراء ما مجموعه 36,164 جلسة تدريبية، حيث ساهم المواطنون الإماراتيون بـ 16,812 ساعة، أي ما يمثل 46% من إجمالي ساعات التدريب. ولدعم النمو الوظيفي المنظم، تم تقديم خطط التطوير الوظيفي لخريجي برنامج إثراء، لمواءمة مهاراتهم مع احتياجات البنك. وتم إنشاء أكثر من 200 مسار تعليمي من خلال LinkedIn Learning ومعهد الإمارات المالي، معززة بمبادرات تفاعلية مثل تحديات LinkedIn Learning وجوائز أفضل المتعلمين. وبالتعاون مع كلية IESE للأعمال في إسبانيا، نجح 32 من كبار المديرين في تنفيذ خطط عمل فعالة لمدة 100 يوم بعد التخرج.

وشجع البنك موظفيه على التعلم المستمر من خلال 35 جلسة "براون باج"، وهي فعاليات تعليمية غير رسمية مصممة لتعزيز تبادل المعرفة والتعاون، حيث استكشف 658 زميلاً مواضيع متنوعة مثل الذكاء الاصطناعي التوليدي، والقيادة والأداء، ودورة رأس المال العامل، والتعامل مع المحادثات الصعبة، والاقتصاد الافتراضي. كما تم دعم النمو المهني من خلال 542 شهادة من معهد الإمارات المالي و80 شهادة مهنية، في حين ضمن برنامج "حياكم في البنك التجاري الدولي" للموظفين الجدد تجربة انضمام سلسلة لـ 70 عضواً جديداً في الفريق. وعززت الجلسات التنشيطية حول المواضيع الحيوية مثل المخاطر والامتثال التنظيمي والامتثال للجرائم المالية المعرفة عبر 21 جلسة.

وتحقيق معدل إكمال مرتفع لمقررات التدريب الإلزامي بلغ 98%، حيث سلط استبيان ثقافة التعلم الضوء على إنجازات مهمة في البنك. حيث أظهر أن 92% من الموظفين متحمسون للتعلم، و94% يدركون تأثيره الإيجابي على الإنتاجية، و86% يقدرّون توفر الفرص. ويساهم استمرار الدعم القوي من الإدارة العليا في تشجيع المشاركة وتعزيز الاحتفاظ بالموظفين، مما يعزز ثقافة مزدهرة للنمو والتطور في جميع إدارات وأقسام البنك.



مجالات التركيز

سنركز في العام 2025 بشكل قوي على التوظيف في إطار مسيرتنا نحو تحقيق أهدافنا لعام 2026. وتتمحور رسالتنا حول توظيف الكفاءات الإماراتية في المناصب الحيوية التي تتيح لهم التميز والمنافسة والازدهار ضمن ثقافة عمل البنك التجاري الدولي القائمة على الجدارة.

ونؤكد التزامنا باستكشاف التقنيات الجديدة والذكاء الاصطناعي، مع التركيز بشكل واضح على تعزيز عملياتنا وتحقيق فوائد ملموسة لعملائنا وموظفينا. ولتحقيق ذلك، سنواصل التعاون الفعال مع شركائنا والاستثمار الاستراتيجي في الحلول التي تتوافق مع رؤيتنا للابتكار والنمو المستمر.

ويشكل تطوير برامج التعلم والتطوير لموظفينا حجر الزاوية في استراتيجيات الاحتفاظ بالكفاءات وتخطيط التعاقب الوظيفي: حيث يعد وجود مسار صحي للجيل القادم من المديرين في المستويين المتوسط والعالي أمراً حيوياً للنجاح طويل الأجل للبنك التجاري الدولي.

ويبقى التزامنا بتعزيز التعلم والتطوير لزملائنا راسخاً لا يتزعزع. وتعكس شراكتنا مع المؤسسات المرموقة عالمياً مثل كلية IESE للأعمال وجامعة هارفارد تفانينا في الاستثمار بموظفينا، مما يضمن اكتسابهم للمعرفة والمهارات اللازمة لتحقيق النجاح على المستويين الشخصي والمؤسسي.



تقرير الحوكمة المؤسسية



تقرير الحوكمة المؤسسية

1. كلمة رئيس مجلس الإدارة

يطيب لي بالأصالة عن نفسي ونيابةً عن زملائي أعضاء مجلس الإدارة الموقرين أن أضع بين أيديكم تقرير الحوكمة المؤسسية للبنك التجاري الدولي لعام 2024. نحرص في البنك التجاري الدولي على تطبيق ممارسات الحوكمة المؤسسية بكفاءة عالية وفقاً لأفضل المعايير العالمية والأنظمة المحلية، ونعمل على دمجها بسلاسة في إطار الثقافة التنظيمية للبنك. كما نؤمن أن النجاحات الراسخة التي حققها البنك على المدى الطويل تنبع من حرصه على تنفيذ استراتيجيات العمل الرئيسية التي ينتهجها بفاعلية وكفاءة، فضلاً عن التزام مجلس الإدارة بالحفاظ على جودة التقارير المالية ونزاهتها وشفافيتها.

ويرى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للبنك أن الحوكمة المؤسسية ركيزة أساسية تسهم في تعزيز الثقة بين أصحاب المصلحة، وبوجه خاص صغار المساهمين وأصحاب المصلحة في البنك، وإن هذه الثقة تزداد عمقاً عبر تعزيز مستوى الشفافية والملكية والرقابة، إلى جانب تفعيل أنظمة رقابة فعالة لإدارة الأعمال الاستراتيجية للبنك. لذا يؤمن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية إيماناً راسخاً بأن الحوكمة المؤسسية الرشيدة تعد ركيزة أساسية لضمان تحقيق وبناء ثقة المساهمين والحفاظ على استمرارها.

كما يفخر مجلس الإدارة بما حققه البنك التجاري الدولي من إنجازات استثنائية على مدار العام 2024، والتي تجاوزت حدود الأداء المالي لتشمل نجاحات متميزة في المجالات غير المالية، إذ توجت جهود البنك في الابتكار وتعزيز ممارسات الاستدامة بتقدير واسع النطاق من مؤسسات خارجية رائدة، منحت البنك سبع جوائز مرموقة. وتأتي هذه الجوائز تكريماً لالتزام البنك الثابت بالتميز والابتكار وتحقيق قيمة مضافة للمساهمين وأصحاب المصلحة والحفاظ على مسار نمو مستدام.

ويواصل مجلس الإدارة دوره المحوري في الإشراف على إطار الحوكمة المؤسسية الشامل لضمان امتثال أداء البنك لمبادئ الحوكمة المؤسسية، إذ يحرص مجلس الإدارة على تعزيز الالتزام بالقيم والسياسات المؤسسية وغيرها من الإجراءات الداخلية التي تسري على جميع أعضاء مجلس الإدارة وفريق الإدارة التنفيذية والموظفين، مما يسهم في غرس ثقافة المساءلة ويعزز الالتزام بالسلوك الأخلاقي على مستوى البنك.

ويُخضع البنك سياساته لعمليات مراجعة وتحديث منتظمة، لا سيما في جوانب الحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر، والضوابط الداخلية والامتثال والتدقيق الداخلي، والتقارير المالية، والتدقيق الخارجي، والتعهد، وذلك لضمان استيفاء تلك السياسات لجميع المتطلبات النظامية السارية وتوافقها مع أفضل الممارسات المتبعة في القطاع. أما التحديثات والتعديلات التي يتم إجراؤها على السياسات الحالية فيعتمدها مجلس الإدارة أو لجان مجلس الإدارة المعنية، مما يعكس التزام البنك بأعلى معايير الحوكمة المؤسسية وامتثاله للمتطلبات التنظيمية.



السيد/ علي راشد المهدي

نائب رئيس مجلس الإدارة رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت ورئيس اللجنة التنفيذية



السيد/ مبارك بن فهد المهيري

رئيس لجنة المخاطر



السيد/ سيف علي الشحي

رئيس مجلس الإدارة



السيد/ محمد علي مصبح النعيمي

رئيس لجنة التدقيق

2.

نهج البنك التجاري الدولي في تطبيق الحوكمة المؤسسية

سعيًا إلى تحقيق أهداف الحوكمة المؤسسية في البنك التجاري الدولي، يلتزم مجلس الإدارة وفريق الإدارة التنفيذية وموظفو البنك بمبادئ الحوكمة الرشيدة وأفضل الممارسات المهنية التي تم تحديدها بشكل مفصل في لوائح الحوكمة المؤسسية الخاصة بالبنك، والتي تشمل ميثاق مجلس الإدارة واللجان التابعة لمجلس الإدارة، ومدونة السلوك المهني على نطاق البنك واختصاصات ومهام لجان الإدارة وسياسات الحوكمة المؤسسية الأخرى ذات الصلة.

ويحرص البنك على الامتثال لمعايير الحوكمة المؤسسية بما يتماشى مع القوانين واللوائح المعمول بها في دولة الإمارات. كما يخضع البنك للوائح الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع.

ويعتمد البنك هيكلًا تنظيميًا يركز على مجموعة شاملة من سياسات وإجراءات الحوكمة المؤسسية، ويفصل بشكل كامل بين واجبات مجلس الإدارة ووظائف فريق الإدارة التنفيذية. إذ يضطلع المجلس بمهمة الإشراف العام على البنك التجاري الدولي ويوفر التوجيه الاستراتيجي عبر اعتماد المبادرات الاستراتيجية والسياسات والأهداف الرئيسية، في حين يتولى الرئيس التنفيذي للبنك وفريق الإدارة التنفيذية متابعة الشؤون اليومية للبنك.

واتخذ البنك مجموعة من الإجراءات الفعالة لتعزيز إطار الحوكمة المؤسسية في عام 2024، وشملت تحسين السياسات والإجراءات بصورة منتظمة. وأسهمت هذه الإجراءات في إرساء إطار حوكمة مؤسسية شامل يضمن الإشراف الفعال على عمليات البنك. وشملت أبرز التحسينات تعزيز خطة التعاقب الوظيفي لفريق الإدارة العليا والسياسات ذات الصلة، إضافة إلى تحسين سياسات التعويضات الخاصة بالبنك بهدف ترسيخ مبادئ العدالة والشفافية وترسيخ الامتثال للمتطلبات التنظيمية.

3.

مجلس الإدارة (“المجلس“)

يعتمد مجلس إدارة البنك التجاري الدولي نهجاً استباقياً وفعالاً في تطبيق ممارسات الحوكمة المؤسسية، ويتجسد هذا النهج في التزامه بعقد الاجتماعات المقررة الستة سنوياً على الأقل، إذ تشكّل هذه الاجتماعات منتديات رئيسية يقوم مجلس الإدارة خلالها بإجراء مراجعات وتحليلات وموافقات شاملة لمختلف الجوانب الرئيسية التي تؤثر في عمليات البنك وأدائه المالي واستراتيجيته طويلة الأمد.

وتندرج إجراءات استعراض الموازنات السنوية واعتمادها تحت إطار المهام الإشرافية الأساسية لمجلس إدارة البنك التجاري الدولي، وتعد عنصراً أساسياً في توجيه المسار المالي للبنك، وتشمل تقييماً تفصيلياً لنفقات رأس المال لضمان توافق الاستثمارات مع أهداف البنك للنمو والاستدامة. وإضافة إلى اعتماد الموازنات، يولي مجلس الإدارة اهتماماً بالغاً لمراجعة الخطط الاستراتيجية وخطط العمل واعتمادها، والتي تشكل الركيزة الأساسية لمبادرات البنك المستقبلية وترسيخ مكانته التنافسية في السوق.

وبذات القدر من الأهمية، يحرص مجلس الإدارة على إجراء مراجعة دقيقة للنتائج المالية الدورية للبنك خلال اجتماعاته، مما يمنحه رؤية شاملة حول الأداء المالي للبنك، ويُمكّنه من تحديد نقاط القوة وإيجاد حلول استباقية وسريعة لأي تحديات محتملة. علاوة على ذلك، تعكس مراجعة مجلس الإدارة للسياسات الجديدة والمُحدّثة التزامه الراسخ بتعزيز إطار متكامل لإدارة المخاطر، يتسم بالمرونة والديناميكية، ويتوافق مع أفضل الممارسات في القطاع المصرفي والمتطلبات التنظيمية.

وإلى جانب مسؤولياته الأساسية، يتولى مجلس الإدارة دوراً مهماً في توجيه البنك نحو تحقيق أهدافه واستراتيجياته. ويعكس هذا النهج التكيفي في الحوكمة التزام مجلس الإدارة بضمان استدامة نجاح البنك.

كما يحرص مجلس الإدارة على إرساء نظام متكامل وقوي للرقابة الداخلية وتحديثه بما يضمن حماية أصول البنك وتعزيز كفاءة عملياته. ويتضمن نظام الرقابة الداخلية تحديد قدرة البنك على تحمل المخاطر، وضمان الامتثال للمتطلبات التنظيمية، والحفاظ على الرقابة المالية، إضافةً إلى الإشراف على أنشطة وحدة التدقيق الداخلي. كما يلتزم مجلس الإدارة بإرساء ثقافة قائمة على المساءلة والرقابة، مما يسهم في حماية مصالح جميع المساهمين وأصحاب المصلحة، ويرسخ في الوقت ذاته سمعة البنك كصرح يتميز بالنزاهة والشفافية والتميز في العميات.

ويظهر التزام مجلس الإدارة بتطبيق أعلى معايير الحوكمة المؤسسية من خلال اضطلاعه بمسؤوليات متعددة، فمن خلال الإشراف المستمر والرؤية الاستراتيجية واتباع أفضل الممارسات العالمية، يضمن المجلس قدرة البنك على مواجهة التحديات واغتنام الفرص بفعالية، مع تحقيق قيمة مستدامة تخدم المساهمين.



3.4 أعضاء مجلس الإدارة

الاسم	المنبص	تاريخ الانضمام	نبذة تعريفية مختصرة
السيد سيف علي الشحي (مستقل، غير تنفيذي)	رئيس مجلس الإدارة	26 يوليو 2020 كعضو مجلس إدارة و 2 نوفمبر 2020 كرئيس مجلس إدارة (أعيد تعيينه في 28 فبراير 2023)	شغل السيد سيف سابقاً مناصب مختلفة في مجالس إدارات كل من شركة أبوظبي للاستثمار، ومصرف أبوظبي الإسلامي الدولي (واشنطن)، والاتحاد لاأتمان الصادرات، وماستركارد، وشركة الوطنية للتكافل، وفيزا إنترناشيونال، بالإضافة إلى مناصب في الإدارات التنفيذية لعدد من الشركات والبنوك، من ضمنها آفاق الإسلامية للتمويل وبنك أبوظبي الوطني. كما شغل سابقاً منصب رئيس البنوك الأجنبية والمحلية في مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. السيد سيف حاصل على درجة البكالوريوس في الإدارة والتكنولوجيا من جامعة سنترال نيو إنجلاند كولييدج بالولايات المتحدة الأمريكية.
السيد علي راشد المهندي (غير مستقل، غير تنفيذي)	نائب رئيس مجلس الإدارة	30 مارس 2020 (أعيد تعيينه في 28 فبراير 2023)	يشغل السيد المهندي حالياً منصب المدير العام التنفيذي ورئيس قطاع العمليات في بنك قطر الوطني. وهو رئيس مجلس إدارة QNB الأهلي (مصر)، وشغل سابقاً عضوية مجلس إدارة في QNB Tunisia و QNB Finansbank. السيد المهندي حاصل على درجة البكالوريوس في علوم الحاسب من جامعة قطر.
السيد مبارك بن فهد المهيري (مستقل، غير تنفيذي)	عضو	30 مارس 2020 (أعيد تعيينه في 28 فبراير 2023)	السيد المهيري رجل أعمال بارع للغاية، ويشتهر بشكل خاص في قطاع المطاعم. وهو حالياً عضو مجلس إدارة في "أرقام كابيتال" و"بنك سيرا للاستثمار". وتقلد سابقاً مناصب إدارية تنفيذية في شركة الخليج الاستثمارية، ودائرة السياحة بدبي، ومركز دبي التجاري العالمي. السيد المهيري حاصل على ماجستير في إدارة الأعمال في الإدارة الاستراتيجية من جامعة برمنغهام بالمملكة المتحدة، ودرجة البكالوريوس في المالية والتأمين والإدارة من جامعة نورث إيسترن بالولايات المتحدة.
السيد محمد علي مصبح النعيمي (مستقل، غير تنفيذي)	عضو	24 مارس 2021 (أعيد تعيينه في 28 فبراير 2023)	يشغل السيد النعيمي حالياً منصب رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة رأس الخيمة، وعضو مجلس إدارة شركة رأس الخيمة العقارية وهيئة مناطق رأس الخيمة الاقتصادية (راكز). وتقلد سابقاً مناصب في مجالس إدارة وأدواراً إدارية تنفيذية في شركة موارد للتمويل وبنك دبي الوطني. السيد النعيمي حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من كلية نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية.

ويجسد مجلس إدارة البنك التجاري الدولي تنوعاً غنياً في الخبرة والعمر والجنس، إذ يضم سيدتين تشكلان نسبة 22.2% من إجمالي عدد أعضائه، مما يعكس التزام البنك بتعزيز الشمول ودعمه لتولي المرأة مناصب قيادية. كما يتميز مجلس الإدارة بتوزيع عمري متوازن، حيث ينتمي 55.5% من أعضاء المجلس إلى الفئة العمرية بين 30 و50 عاماً، فيما تزيد أعمار 44.5% منهم على 50 عاماً. يجمع هذا التنوع الفريد بين الرؤى الجديدة والخبرات المتنوعة، مما يضمن تطبيق حوكمة مؤسسية متكاملة.

يمتلك أعضاء مجلس الإدارة مجموعة غنية من المهارات، بما فيها على سبيل المثال لا الحصر، الخبرات المالية والكفاءة في مختلف المجالات ذات الصلة. وتُشكل معرفتهم وخبراتهم الجماعية أساساً راسخاً لتوجيه البنك عبر تعقيدات المشهد المالي. كما تضمن مجموعة المهارات المتنوعة هذه أن مجلس الإدارة مُجهزة جيداً لمواجهة التحديات، واتخاذ قرارات استراتيجية فستيرة، ودعم وتطبيق أعلى معايير الحوكمة.

يلتزم كل عضو مجلس إدارة تجاه البنك التجاري الدولي بواجب العناية الحريصة، والسرية، والولاء والامتنال للقواعد المنصوص عليها في القوانين واللوائح المعمول بها في البنك. ويؤدي أعضاء مجلس الإدارة أعمالهم بناءً على أسس سليمة ومدروسة ونية صادقة، مع إيلاء العناية الواجبة لخدمة مصلحة البنك وجميع المساهمين، كما يجب عليهم العمل بشكل فعال من أجل الوفاء بمهامهم ومسؤولياتهم تجاه البنك.

3.3 تطوير مجلس الإدارة

يحرص البنك التجاري الدولي على تطوير أعضاء مجلس إدارته بشكل مستمر، حيث يوفر لهم فرص الوصول إلى الخبرات والموارد الخارجية، ويتعاون مع مؤسسات رائدة لضمان تعزيز مهاراتهم وإبقائهم على اطلاع بأحدث الممارسات العالمية.

أطلق البنك برامج تدريبية متخصصة في عام 2024، تناولت موضوعات جوهرية مثل دمج المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة وممارسات مكافحة غسل الأموال. وتهدف هذه البرامج إلى تعزيز معرفة أعضاء مجلس الإدارة للتحديات الناشئة، والأولويات التنظيمية، وأفضل ممارسات الحوكمة المؤسسية.

3.1 هيكل مجلس الإدارة

طبقاً للنظام الأساسي للبنك التجاري الدولي، يتم انتخاب تسعة أعضاء مجلس إدارة أو تعيينهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لنفس المدة وفقاً لسياسة الترشيح والتعيين المعتمدة من المجلس. يتمتع المجلس بصلاحيات الإشراف على عمليات البنك، بما يضمن توافقها مع مصالح الأطراف ذات العلاقة وامتنالها للمتطلبات التنظيمية. كما يتولى المجلس مهمة تحديد أهداف البنك واستراتيجياته وسياساته، والإشراف على أداء أعمال البنك، إضافةً إلى توفير التوجيه اللازم للإدارة العليا والإشراف عليها.

ويتعين على أعضاء مجلس الإدارة امتلاك الخبرات والمهارات والمؤهلات اللازمة التي تمكنهم من تنفيذ مهامهم بكفاءة وفعالية، بما يحقق مصلحة البنك التجاري الدولي. ويلتزم أعضاء مجلس الإدارة أيضاً بتخصيص الوقت والجهد اللازمين للوفاء بمسؤولياتهم على أكمل وجه خلال فترة عضويتهم في المجلس. تعتمد عملية الترشيح على نهج منظم وشفاف يضمن احتفاظ مجلس الإدارة بالكفاءات والقدرات اللازمة لممارسة دوره بفعالية في الإشراف وتطبيق الحوكمة المؤسسية.

3.2 تشكيل وحجم مجلس الإدارة

شهد اجتماع الجمعية العمومية السنوية الذي عُقد في 28 فبراير 2023 تعيين تسعة أعضاء بارزين في مجلس إدارة البنك التجاري الدولي. واعتمد مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي هذه التعيينات، مما يؤكد الخبرات والقدرات الجماعية والمتنوعة لأعضاء مجلس الإدارة المعيّنين حديثاً. ويتألف مجلس الإدارة من خمسة أعضاء مستقلين، يمثلون نسبة 56% من إجمالي عدد الأعضاء، مما يضمن اتخاذ قرارات متوازنة وموضوعية تتماشى مع المعايير التنظيمية. كما يضم المجلس أربعة أعضاء غير مستقلين يمثلون بنك قطر الوطني، المساهم الأساسي في البنك التجاري الدولي، مما يعزز التوافق بين الأهداف الاستراتيجية للبنك وأولويات المساهمين.



الاسم	المنصب	تاريخ الانضمام	نبذة تعريفية مختصرة
الدكتور غيث هامل آل غيث القبيسي (مستقل، غير تنفيذي)	عضو	30 مارس 2020 (أعيد تعيينه في 28 فبراير 2023)	الدكتور القبيسي رجل أعمال معروف، وهو حالياً عضو المجلس الاستشاري الوطني لإمارة أبوظبي، وعضو مجلس إدارة شركة العين الأهلية للتأمين، ومجموعة الغيث القابضة. الدكتور القبيسي حاصل على درجة الدكتوراه في إدارة الأعمال من كلية كامبريدج الدولية بالمملكة المتحدة.
السيدة ميثاء سعيد الفلاسي (مستقل، غير تنفيذي)	عضو	30 مارس 2020 (أعيد تعيينها في 28 فبراير 2023)	السيدة ميثاء هي مستشارة استثمارية لدى العديد من شركات الاستثمار الدولية وصندوق التحوط للسلع. وعملت لمدة 9 سنوات كمديرة لإدارة الأصول في مركز دبي المالي العالمي، حيث أشرفت على 12 صندوقاً استثمارياً بما في ذلك "آرت دبي" و"سمارت ستريم". وتقلدت سابقاً مناصب إدارية تنفيذية في شركة مركز دبي المالي العالمي للاستثمار ومنصب عضو مجلس إدارة في ثمانية مجالس إدارة متعددة الجنسيات. السيدة ميثاء حاصلة على ماجستير إدارة الأعمال التنفيذية في المالية وقيادة الأعمال من كلية لندن للأعمال بالمملكة المتحدة، وهي مديرة معتمدة للحوكمة المؤسسية من معهد حوكمة بالإمارات العربية المتحدة. وفي عام 2020، تم ترشيح السيدة ميثاء للحصول على وسام من حزب الجيلف (إيطاليا)؛ وهي سيناتور في حزب الجيلف وتم تتويجها بلقب "سيدة".
السيد صلاح الدين المبروك المعداني (غير مستقل، غير تنفيذي)	عضو	25 أبريل 2022 (أعيد تعيينه في 28 فبراير 2023)	يشغل السيد صلاح حالياً منصب النائب الأول لرئيس شؤون الائتمان الإقليمي في بنك قطر الوطني، كما يشغل عضوية مجلس إدارة QNB Tunisia. وقد شغل سابقاً مناصب إدارية عديدة في بنك قطر الوطني. السيد صلاح حاصل على درجة البكالوريوس في علوم المحاسبة والمالية من الجامعة الأمريكية بالشارقة.

الاسم	المنصب	تاريخ الانضمام	نبذة تعريفية مختصرة
السيدة فاطمة إبراهيم الباكر (غير مستقل، غير تنفيذي)	عضو	28 فبراير 2023	تشغل السيدة فاطمة حالياً منصب نائب الرئيس التنفيذي لخدمات البنية التحتية في مجموعة بنك قطر الوطني، وكانت ترأس تطوير التطبيقات لمدة 7 سنوات. السيدة فاطمة حاصلة على دبلومة البرمجة من كلية شمال الأطلسي في قطر.
السيد عبد العزيز خالد جوخدار (غير مستقل، غير تنفيذي)	عضو	28 فبراير 2023	يشغل السيد جوخدار حالياً منصب الرئيس التنفيذي لبنك قطر الوطني بالمملكة العربية السعودية. السيد جوخدار حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ستيتسون بالولايات المتحدة، ودرجة بكالوريوس في المالية من جامعة سنترال فلوريدا بالولايات المتحدة.

ملاحظة: لم تكن هناك استقالات أو تعيينات جديدة لأعضاء مجلس الإدارة خلال عام 2024.

3.5 تعيين أمين سر مجلس الإدارة

عُيِّن مجلس إدارة البنك التجاري الدولي السيدة حلا الصفدي في منصب أمينة سر مجلس الإدارة في أبريل 2020. وبموجب هذا التعيين، تظلمع السيدة حلا بدور المنسق الرئيسي بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، مما يسهم في تحقيق تواصل فعال وشفافية تامة في عمليات الحوكمة المؤسسية. السيدة الصفدي هي أيضاً جهة اتصال رئيسية معنية بشؤون الحوكمة المؤسسية مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع، وتشمل مسؤولياتها الإشراف على كافة جوانب الحوكمة المؤسسية ذات الصلة بمجلس الإدارة، مع ضمان الامتثال للمتطلبات التنظيمية، وترسيخ أعلى معايير الحوكمة المؤسسية على مستوى البنك.

تتمتع السيدة حلا الصفدي بخبرة واسعة تزيد على 13 عاماً في مجال أمانة السر والشؤون القانونية في قطاع الخدمات المالية، إذ بدأت مسيرتها المهنية مع بنك الإمارات دبي الوطني،

حيث شغلت العديد من مناصب أمانة السر والشؤون القانونية للشركات. وقد أكسبتها تلك الفترة خبرة واسعة في ممارسات الحوكمة وقطاع الخدمات المالية، والتي عملت على صقلها وتطويرها منذ انضمامها إلى البنك التجاري الدولي في عام 2019.

تحمل الصفدي شهادة البكالوريوس في اللغة الإنجليزية والترجمة من جامعة البترا في الأردن. وهي أمينة سر مجلس إدارة معتمد من معهد الحوكمة المؤسسية "حوكمة"، وتحمل شهادة تنفيذية في الحوكمة المؤسسية من "إنسياد". إضافة إلى ذلك، أكملت برنامجاً معتمداً في القيادة من كلية "آي إي إس إي" (IESE)، مما عزز من خبرتها ومهاراتها في مجالي الحوكمة والقيادة.

Hala.alsafadi@cbi.ae



3.7.1 لجنة التدقيق - الأنشطة الرئيسية في عام 2024

يُسعدني، بصفتي رئيساً للجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة، أن أستعرض المساهمات البارزة التي قدمتها اللجنة على مدار العام 2024 في ترسيخ أعلى معايير النزاهة المالية والحوكمة والمساءلة في البنك التجاري الدولي. عقدت لجنة التدقيق ستة اجتماعات خلال العام بهدف تنفيذ مهامها المتمثلة في ضمان دقة التقارير المالية وتعزيز كفاءة إجراءات الرقابة الداخلية وضمان الامتثال للمتطلبات التنظيمية.

وركزت اللجنة بشكل أساسي على مراجعة البيانات المالية الفصلية وتقديم التوصيات المتعلقة بها، حيث تمت هذه المراجعات بدقة متناهية لضمان الامتثال للمعايير التنظيمية، وتحقيق أعلى مستويات الشفافية والدقة. كما حرصت اللجنة على التعاون بشكل وثيق مع وحدة التدقيق الداخلي، عبر دراسة تقاريرها، وتقديم توجيهات استراتيجية بشأن الملاحظات الرئيسية، إلى جانب ضمان توفير الموارد اللازمة للوحدة لدعمها في أداء مسؤولياتها بكفاءة.

كما أدت لجنة التدقيق دوراً فاعلاً في معالجة الملاحظات الناتجة عن المراجعات الأساسية والموضوعية التي أجراها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. وعملت كذلك على مراجعة واعتماد خطط العمل الموضوعة لمعالجة هذه الملاحظات، ومتابعة تنفيذها والتحقق من فعاليتها بدقة، وأكدت بذلك التزام البنك التجاري الدولي بالتميز التنظيمي وترسيخ مبدأ المساءلة.

إلى جانب مهامها الأساسية، عملت لجنة التدقيق على مراجعة تقارير المهام الخاصة التي أجزتها وحدة التدقيق الداخلي، وذلك لضمان اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة بشكل سريع وفعال. كما أشرفت اللجنة على تنفيذ توجيهات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، مما أسهم في تعزيز إطار الامتثال.

إضافة إلى ذلك، أولت لجنة التدقيق أهمية كبيرة لاستقلالية وأداء المدققين الخارجيين، إذ قامت بتقييم مؤهلاتهم وأدائهم ومخرجات عملهم بدقة، وحرصت على تعزيز تعاونها مع الإدارة ووحدة التدقيق الداخلي والمدققين الخارجيين بهدف إجراء تقييم شامل لأداء آليات الرقابة في البنك.

في الحالات التي تعتبر فيها التحقيقات الخاصة ضرورية، تولت لجنة التدقيق دوراً إشرافياً استباقياً يعكس التزامها الراسخ بمبادئ الشفافية والمساءلة، وأسهمت جهود اللجنة في تعزيز النزاهة المالية وكفاءة العمليات في البنك، مما ساهم بدوره في حماية مصالح جميع أصحاب المصلحة.

وتتطلع اللجنة إلى مواصلة مهمتها المتمثلة في الالتزام بأعلى معايير الحوكمة والامتثال للمتطلبات التنظيمية، وتركز جهودها على ضمان ريادة البنك وتميز ضمن المشهد المالي المتجدد باستمرار.

اجتماعات لجنة التدقيق في عام 2024

أعضاء اللجنة	المنصب	15 يناير	5 مارس	30 أبريل	24 يوليو	23 أكتوبر	12 نوفمبر
السيد محمد علي مصبح النعيمي	الرئيس	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيدة ميثاء سعيد الفلاسي	نائب الرئيس	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد عبد العزيز خالد جوخدار	عضو	✓	✓	✓	✓	✓	✓

السيد محمد علي مصبح النعيمي
رئيس لجنة التدقيق

3.6 اجتماعات مجلس الإدارة

عقد مجلس الإدارة ستة (6) اجتماعات في عام 2024:

أعضاء مجلس الإدارة	15 يناير	2 مايو	25 يوليو	19 سبتمبر	24 أكتوبر	13 نوفمبر
السيد سيف علي الشحي	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد علي راشد المهندي	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد مبارك أحمد بن فهد المهيري	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد محمد علي مصبح النعيمي	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الدكتور غيث هامل آل غيث القبيسي	✓	x	✓	✓	✓	✓
السيدة ميثاء سعيد الفلاسي	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد صلاح الدين المبروك المعداني	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيدة فاطمة إبراهيم الباكر	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد عبد العزيز خالد جوخدار	✓	✓	✓	✓	✓	✓

بالنسبة للقرارات الصادرة بالتمرير، فقد وافق مجلس الإدارة بالتمرير على 23 قراراً متعلقاً بالأعمال في عام 2024، وصادق عليها أعضاء المجلس خلال اجتماعاته التالية.

3.7 لجان مجلس الإدارة

يضمّ إطار الحوكمة في البنك التجاري الدولي لجاناً متخصصة، تعمل كل منها وفق اختصاصات مرجعية معتمدة من مجلس الإدارة، مما يضمن وضوح المهام وفعالية إجراءات الرقابة. وتشمل هذه اللجان كل من لجنة التدقيق ولجنة المخاطر ولجنة الائتمان ولجنة الترشيحات والمكافآت واللجنة التنفيذية. وتؤدي كل لجنة دوراً أساسياً في دعم مجلس الإدارة فيما يتعلق بالإشراف على المجالات المهمة، مثل التقارير المالية وإدارة المخاطر وقرارات الائتمان والترشيحات والمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة والتخطيط الاستراتيجي.

وتخضع اللجان لتقييم أداء سنوي لضمان اضطلاعها بمسؤولياتها على النحو الأمثل وتعزيز إطار الحوكمة المؤسسية في البنك. ويستند التقييم إلى الاختصاصات المرجعية المحددة لكل لجنة، وتسهم نتائج التقييم في تحسين عمليات اللجان بشكل مستمر وتعزيز أدوارها.



3.7.3 لجنة الترشيحات والمكافآت - الأنشطة الرئيسية في عام 2024

أفخر، بصفتي رئيساً للجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقة عن مجلس الإدارة، أن أستعرض مساهمات اللجنة في ترسيخ ممارسات الحوكمة الفعالة ودعم القيادة في البنك التجاري الدولي. عقدت اللجنة اجتماعين في عام 2024 للاضطلاع بمسؤولياتها، إذ لعبت دوراً محورياً في وضع استراتيجية الموارد البشرية للبنك وتعزيز التزامه بالتميز في حوكمة مجلس الإدارة وتطوير القيادات.

وركزت اللجنة بشكل كبير على التوطين في هذا العام، إذ تابعت عن كثب خلال اجتماعاتها التقدم المحرز في تنفيذ المبادرات الاستراتيجية الرامية إلى تعزيز تمثيل الكفاءات الوطنية الإماراتية في مختلف قطاعات البنك، بما يتماشى مع توجيهات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. وأكدت اللجنة التزام البنك برعاية المواهب الوطنية وبناء مسارات مهنية مستدامة من خلال إشرافها على برامج التدريب والتطوير المتخصصة.

تدرك اللجنة أهمية الحوكمة الرشيدة، لذلك تعاونت مع مؤسسة رائدة لتقديم برامج تدريبية متقدمة لأعضاء مجلس الإدارة. وساهمت هذه الجهود في تعزيز قدرات الحوكمة لدى مجلس الإدارة، وتزويد أعضائه بالأدوات اللازمة للتعامل بكفاءة عالية مع تعقيدات المشهد المصرفي المتطور.

كما قيّمت اللجنة أداء وتشكيلة مجلس الإدارة لضمان تحقيق التوازن المثالي بين التنوع والاستقلالية والخبرات، بما يدعم الرؤية الاستراتيجية للبنك. وتواصل اللجنة التزامها بترسيخ أعلى معايير الحوكمة والشفافية من خلال تقييم أداء مجلس الإدارة، وتقديم توصيات بشأن المكافآت بما يتماشى مع معايير السوق والمتطلبات التنظيمية.

كما راجعت اللجنة واعتمدت سياسات أساسية للموارد البشرية وتتعلق بالتوظيف وإدارة الأداء والتخطيط للتعاقد الوظيفي. وتهدف هذه السياسات إلى تعزيز إطار عمل الموارد البشرية في البنك، وضمان توافقه مع الأهداف الاستراتيجية والمتطلبات التنظيمية.

وتؤكد اللجنة من خلال ما تبذله من جهود على التزامها بأداء مهمتها في تعزيز إطار حوكمة يدعم مسيرة نجاح البنك التجاري الدولي حالياً ومستقبلاً.

اجتماعات لجنة الترشيحات والمكافآت في عام 2024

أعضاء اللجنة	المنصب	23 مايو	17 ديسمبر
السيد علي راشد المهندي	الرئيس	✓	✓
السيد محمد علي مصبح النعيمي	نائب الرئيس	x	✓
السيد مبارك بن فهد المهيري	عضو	✓	✓

السيد علي راشد المهندي
رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت

3.7.2 لجنة المخاطر - الأنشطة الرئيسية في عام 2024

يسرني، بصفتي رئيساً للجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة، أن أستعرض المساهمات البارزة التي قدمتها اللجنة على مدار العام 2024 في تعزيز إطار إدارة المخاطر وممارسات الحوكمة المؤسسية في البنك التجاري الدولي. عقدت لجنة المخاطر أربعة اجتماعات خلال العام، اضطلعت خلالها بدور إشرافي متكامل وقدمت توجيهات استراتيجية لضمان قدرة البنك على إدارة المخاطر بكفاءة، مع الحفاظ على مصالح جميع أصحاب المصلحة.

ركّزت لجنة المخاطر في عام 2024 على مراجعة واعتماد إطار إدارة المخاطر في البنك التجاري الدولي، والذي تضمن استراتيجية إدارة المخاطر وقدرة البنك على تحمل المخاطر وأطر الامتثال. وحرصت اللجنة على ضمان توافق هذه العناصر مع المعايير التنظيمية وأفضل الممارسات في القطاع، مما أسهم في تعزيز مرونة البنك وسلامة عملياته.

وقامت اللجنة بمراجعة واعتماد تقارير أساسية شملت عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، واختبار التحمل وخطط التعافي، وتم تقييم هذه المكونات الحيوية لضمان قدرة البنك على إدارة رأس المال والسيولة بكفاءة، حتى في ظل الظروف الصعبة.

حرصت لجنة المخاطر على التركيز بشكل كبير على الامتثال والالتزام للمتطلبات التنظيمية، حيث قامت بمراجعة واعتماد تقارير الامتثال، ومتابعة إجراءات مكافحة غسل الأموال والجرائم المالية عن كثب، وأشرفت أيضاً على تحديثات الإشعارات التنظيمية الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. من خلال هذه الجهود، أسهمت اللجنة في تعزيز التزام البنك بإرساء ثقافة امتثال قوية والالتزام بأعلى المعايير التنظيمية.

وفيما يتعلق بتداول المطلعين، ففي حين لا توجد لجنة مستقلة مخصصة لهذه المسألة، فإن هناك سياسة للتعامل مع المطلعين يتم إدارتها من قبل إدارة الامتثال، والتي تقدم تقارير بشأنها إلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة. وهذا يضمن الرقابة القوية والتوافق مع التوقعات التنظيمية، مما يعزز إطار حوكمة البنك. وفي عام 2024، لم يتم الإبلاغ عن أي تداولات للمطلعين إلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

إضافةً إلى ذلك، اضطلعت اللجنة بدور محوري في الإشراف على قرارات المخاطر والتدابير الخاصة بالامتثال، وصادقت على مستويات قبول المخاطر بما يتماشى مع قدرة البنك على تحمل المخاطر. كما قامت اللجنة بمراجعة واعتماد التقييم الشامل لمخاطر الامتثال المؤسسية لضمان استعداد البنك لاتخاذ تدابير استباقية للتخفيف من حدة المخاطر التنظيمية والتكيف مع بيئة المخاطر المتغيرة باستمرار.

تُدرِك لجنة المخاطر أهمية مواكبة التطورات في القطاع، لذلك عملت على مراجعة سياسات المخاطر والامتثال الخاصة بالبنك وقدمت توصيات بتحديثها. وقد عكست هذه التحديثات التوقعات التنظيمية الناشئة، وساهمت في دعم الأهداف الاستراتيجية للبنك من خلال إدارة تركيز المخاطر واتجاهاتها بكفاءة.

قدمت لجنة المخاطر من خلال إشرافها الدقيق وتوجيهها الاستراتيجي مساهمةً جوهريّةً في تعزيز الاستقرار المالي للبنك وتميزه على صعيد الحوكمة المؤسسية. وعملت اللجنة على ترسيخ ثقافة الإدارة الاستباقية للمخاطر وضمان الالتزام بالمتطلبات التنظيمية، مما أرسى أساساً قوياً لنجاح البنك واستدامته على المدى الطويل. وبينما تمضي قدماً نحو المستقبل، تلتزم اللجنة بتوقع المخاطر الناشئة ودعم البنك في التعامل مع المشهد المالي المتغير بثقة وكفاءة.

اجتماعات لجنة المخاطر في عام 2024

أعضاء اللجنة	المنصب	26 مارس	26 يونيو	24 سبتمبر	28 نوفمبر
السيد مبارك بن فهد المهيري	الرئيس	✓	✓	✓	✓
الدكتور غيث هامل آل غيث القبيسي	نائب الرئيس	✓	✓	✓	✓
السيدة فاطمة إبراهيم الباكر	عضو	✓	✓	✓	✓

السيد مبارك بن فهد المهيري
رئيس لجنة المخاطر



3.7.5 اللجنة التنفيذية - الأنشطة الرئيسية في عام 2024

يسرني، بصفتي رئيساً للجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة، أن أستعرض المساهمات البارزة التي قدمتها اللجنة على مدار العام 2024 في صياغة التوجه الاستراتيجي للبنك التجاري الدولي والإشراف عليه. وتعمل اللجنة ضمن الصلاحيات الممنوحة لها من قبل مجلس الإدارة، حيث تضطلع بدور مهم في ضمان التنفيذ الفعال لاستراتيجية البنك طويلة الأمد، والإشراف على المبادرات الرئيسية التي تعزز نمو البنك وتميز عملياته.

عقدت اللجنة التنفيذية اجتماعين خلال عام 2024، وذلك في إطار التزامها بتنفيذ مسؤوليتها، حيث ركزت بشكل رئيسي على متابعة المشاريع الكبرى في مجال تكنولوجيا المعلومات، بما فيها مستجدات مشروع منصة الخدمات المصرفية الأساسية. واضطلعت اللجنة بدور إشرافي استراتيجي لضمان تقدم هذه المبادرات بما يتماشى مع أهداف البنك طويلة الأمد، مما يعكس التزام البنك بالابتكار التكنولوجي وتعزيز كفاءة عملياته.

راجعت اللجنة المحفظة العقارية للبنك، حيث قامت بتقييم المعاملات الرئيسية المتعلقة بعمليات البيع والتصرف في الأصول. وشمل ذلك موافقة اللجنة على عمليات البيع والتصرف في الأصول الخاصة وفقاً للقيمة الاحتياطية على النحو المحدد في السياسة العقارية. وأشرفت اللجنة على المفاوضات مع البائعين والمشتريين والموردين والمستشارين، مما ضمن إتمام هذه العمليات بفاعلية وبما يحقق مصلحة البنك. وتعكس هذه الجهود التزام اللجنة بالإدارة الحكيمة للأصول وتعزيز كفاءة المحفظة العقارية بما يتماشى مع التوجهات الاستراتيجية للبنك.

إضافة إلى ذلك، قيّمت اللجنة التنفيذية واعتمدت عروض الشراء التي تتجاوز صلاحيات الإدارة، مع ضمان توافق جميع النفقات مع الأهداف الاستراتيجية للبنك وأطر الرقابة المالية المعتمدة. من خلال هذه الجهود، عززت اللجنة مبدأ المساءلة ورسخت ممارسات الحوكمة الرشيدة في عملية اتخاذ القرارات التشغيلية.

تتطلع اللجنة إلى مواصلة دورها المحوري في مراجعة واعتماد الموازنات السنوية وخطط الأعمال الخاصة بالبنك. وستتولى اللجنة أيضاً مهام الإشراف على استراتيجية تطبيق المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في البنك، ما سيضمن توافق الاستراتيجية مع التوقعات التنظيمية وأهداف الاستدامة.

وتواصل اللجنة التنفيذية الاضطلاع بدورها الإشرافي الاستراتيجي والنهوض بمسؤولياتها، مؤكدة التزامها بدعم مسيرة نجاح البنك على المدى البعيد وتتوافق عملياته البنك مع رؤيته لتحقيق النمو المستدام والتميز.

اجتماعات اللجنة التنفيذية في عام 2024

أعضاء اللجنة	المنصب	9 مايو	10 أكتوبر
السيد علي راشد المهندي	الرئيس	✓	✓
السيد محمد علي مصبح النعيمي	نائب الرئيس	✓	✓
الدكتور غيث هامل آل غيث القبيسي	عضو	✓	✓
السيدة ميثاء سعيد الفلاسي	عضو	✓	✓

السيد علي راشد المهندي
رئيس اللجنة التنفيذية

3.7.4 لجنة الائتمان - الأنشطة الرئيسية في عام 2024

يسعدني، بصفتي رئيساً للجنة الائتمان المنبثقة عن مجلس الإدارة، أن أسلط الضوء على الدور المحوري الذي اضطلعت به اللجنة في إدارة قوية مخاطر الائتمان بكفاءة كبيرة والحفاظ على جودة محفظة الائتمان الخاصة بالبنك التجاري الدولي خلال عام 2024. عقدت اللجنة خمسة اجتماعات على مدار العام، تولت خلالها دوراً إشرافياً استراتيجياً ونفذت مهامها ضمن الصلاحيات التي حددها مجلس الإدارة.

وركزت اللجنة في هذا العام على تنفيذ نظام إدارة مخاطر الائتمان الجديد الصادر عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. وقامت اللجنة بمراجعة وتقييم خطط العمل التفصيلية لضمان الامتثال الكامل لهذا النظام، مما يعكس التزام البنك التجاري الدولي بالامتثال التنظيمي وتعزيز إطار عمل قوي لإدارة مخاطر الائتمان.

أجرت اللجنة أيضاً مراجعات دورية لمحفظة الائتمان بشكل ربع سنوي، تضمنت تقييماً شاملاً للقروض المتعثرة والحسابات المدرجة في قائمة المراقبة. مكّنت هذه المراجعات اللجنة من تحديد المخاطر الناشئة ومعالجتها بشكل استباقي، مع ضمان تنفيذ الإجراءات المناسبة للحفاظ على جودة محفظة الائتمان وتعزيز استقرارها.

واضطلعت لجنة الائتمان بمسؤولياتها بفاعلية من خلال اعتماد مقترحات ائتمانية ضمن حدود صلاحياتها، وقدمت توصيات بشأن طلبات الائتمان التي تتطلب موافقة مجلس الإدارة. كما صادقت اللجنة على مقترحات تسوية رئيسية وقدمت توصيات بشأنها، مما أسهم في إدارة القروض المتعثرة بكفاءة وضمان الاستقرار المالي للبنك.

إضافة إلى ذلك، راجعت لجنة الائتمان واعتمدت الحدود الائتمانية بين البنوك، وأشرفت على تعيين مسؤولي التقييم لتعزيز إدارة التركّزات الائتمانية. كما قامت اللجنة بالإشراف على تجديد التسهيلات الائتمانية للعملاء وإدارة تركّزات الاستثمار بين المجموعات، إلى جانب متابعة مستويات تركّز المحفظة الائتمانية، لضمان توافقها مع قدرة البنك على تحمل المخاطر الائتمانية وأهدافه الاستراتيجية.

وساهمت لجنة الائتمان، من خلال إشرافها الدقيق، بدور محوري في تعزيز إطار إدارة مخاطر الائتمان لدى البنك التجاري الدولي، وحماية استقراره المالي، وضمان مصالح أصحاب المصلحة. ومع تطلعها نحو المستقبل، تلتزم اللجنة بالاستمرار في ترسيخ أعلى معايير الحوكمة، وضمان مرونة محفظة الائتمان في مواجهة بيئة مالية ديناميكية ومتغيرة.

اجتماعات لجنة الائتمان في عام 2024

أعضاء اللجنة	المنصب	4 مارس	1 مايو	12 يونيو	25 سبتمبر	12 نوفمبر
السيد صلاح الدين المبروك المعداني	الرئيس	✓	✓	x	✓	✓
السيد محمد علي مصبح النعيمي	نائب الرئيس	✓	✓	✓	✓	✓
السيد مبارك بن فهد المهيري	عضو	✓	✓	✓	✓	✓

السيد صلاح الدين المبروك المعداني
رئيس لجنة الائتمان



تقرير الحوكمة
المؤسسية

تابع

3.9 مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

راجعت لجنة الترشيحات والمكافآت أداء مجلس الإدارة وقدمت توصيتها بشأن المكافآت السنوية لأعضاء المجلس. وبعد موافقة المجلس على التوصية، تم رفع التوصية النهائية بشأن إجمالي مكافآت أعضاء مجلس الإدارة إلى الجمعية العمومية لاعتمادها خلال اجتماعها المنعقد في 14 فبراير 2024. ووافقت الجمعية العمومية على منح مكافآت إجمالية قدرها 8,000,000 درهم إماراتي لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، ليتم توزيعها على النحو التالي:

مجلس إدارة البنك التجاري الدولي	مبلغ المكافأة (درهم إماراتي)
السيد سيف علي الشحي - رئيس مجلس الإدارة	1,600,000
السيد علي راشد المهدي - نائب رئيس مجلس الإدارة	800,000
السيد مبارك أحمد بن فهد المهيري - عضو	800,000
السيد محمد علي مصبح النعيمي - عضو	800,000
السيد صلاح الدين المبروك المعداني - عضو	800,000
السيدة ميثاء سعيد الفلاسي - عضو	800,000
الدكتور غيث هامل آل غيث القبيسي - عضو	800,000
السيدة فاطمة إبراهيم الباكر - عضو	800,000
السيد عبد العزيز خالد جوخدار - عضو	800,000
الإجمالي	8,000,000

لم يؤوض لأعضاء مجلس إدارة البنك التجاري الدولي بأي بدلات إضافية أو رواتب أو أتعاب أو مكافآت أو أي برامج حوافز طويلة الأجل أو حوافز أخرى.

اقترح مجلس الإدارة منح مكافآت إجمالية قدرها 10 ملايين درهم إماراتي عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، ليتم صرفها في عام 2025. ويخضع هذا الاقتراح لاعتماد نهائي من المساهمين خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوي.

3.8 تقييم أداء مجلس الإدارة

يجري البنك التجاري الدولي مراجعة شاملة لأداء مجلس الإدارة سنوياً، بهدف تقييم الأداء العام للمجلس، والمساهمات الفردية لأعضائه، وأداء لجانته المختلفة. يركز هذا التقييم على مستوى التوافق بين الأعضاء ويحدد مجالات التحسين، مما يضمن استمرار توافق مجلس الإدارة مع الأهداف الاستراتيجية للبنك.

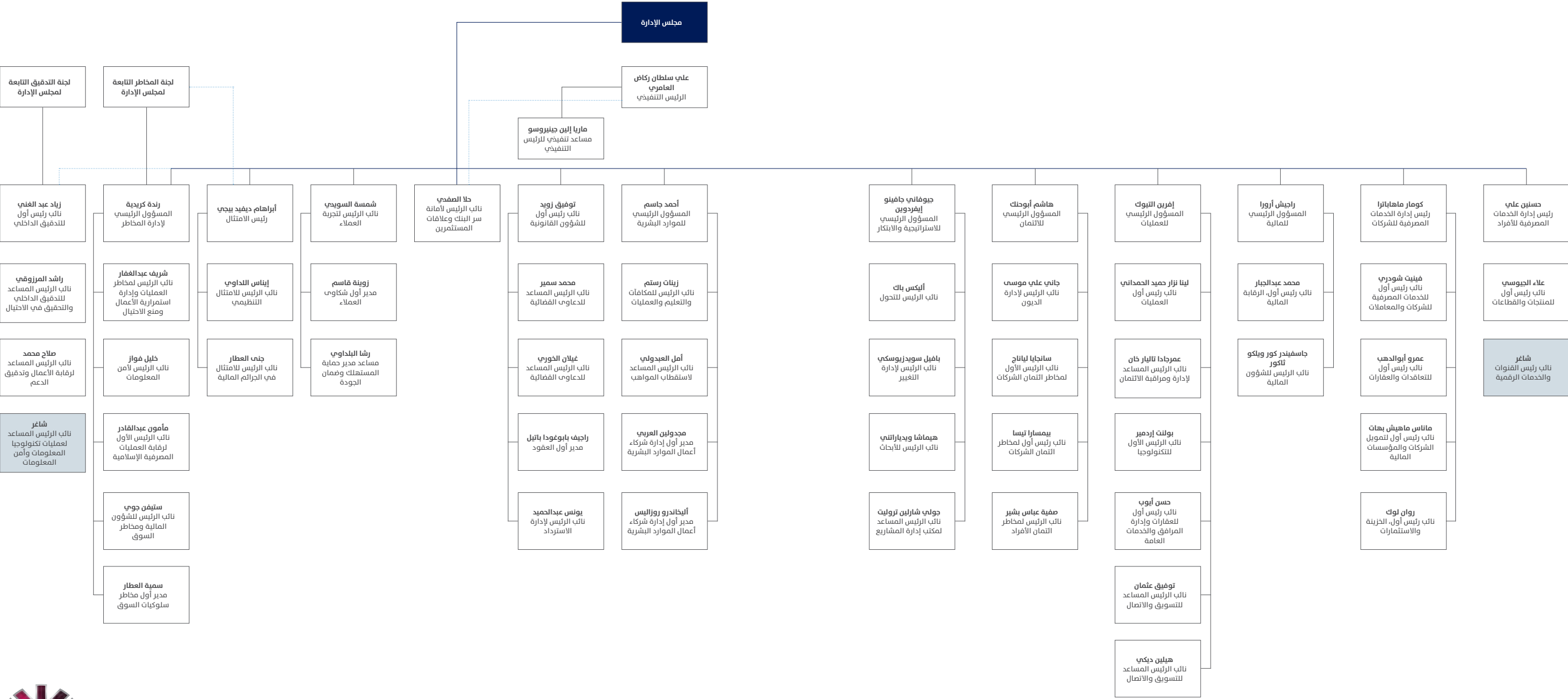
بالنسبة للأعضاء المعيّنين حديثاً، يوفر البنك التجاري الدولي برنامجاً تعريفياً مكثفاً لمجلس الإدارة تم تصميمه ليناسب دورهم وخبراتهم ومهاراتهم. ويشتمل البرنامج التعريفي على اجتماعات مع أعضاء مجلس الإدارة الآخرين، وأعضاء الإدارة التنفيذية، بالإضافة إلى إرشادات شاملة حول واجبات ومسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة وسياسات البنك وإجراءاته والمتطلبات القانونية والتنظيمية ذات الصلة.

وقام البنك التجاري الدولي في عام 2023 بتكليف شركة استشارية خارجية مستقلة لإجراء تقييم تفصيلي لأداء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. وجرى هذا التقييم وفقاً للوائح وأنظمة الحوكمة المؤسسية التي وضعها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع، وشمل تقييم فاعلية الحوكمة وآليات اتخاذ القرار داخل مجلس الإدارة. وتم توثيق النتائج في تقرير شامل يتضمن توصيات قابلة للتنفيذ، حيث تم تقديمه إلى لجنة الترشيحات والمكافآت مرفقاً بخطة عمل واضحة.

وفي عام 2024، أجرى البنك تقييماً داخلياً باستخدام استبيانات تفصيلية لتقييم أداء مجلس الإدارة. وأظهرت النتائج أداءً قوياً على المستويات كافة، مما يعكس قدرة مجلس الإدارة على العمل بتناغم وانسجام، وتنفيذ مسؤولياته بكفاءة عالية.



4. الهيكل التنظيمي



تقرير الحوكمة المؤسسية

تابع

5. الإدارة التنفيذية

الرئيس التنفيذي

السيد/ علي سلطان ركاض العامري هو الرئيس التنفيذي للبنك التجاري الدولي. ويمتلك السيد العامري خبرات واسعة ومتنوعة تفوق 24 عاماً في القطاع المصرفي والخدمات المالية حيث شغل مناصب إدارية عليا عديدة عبر مجموعة من أهم المؤسسات المالية المحلية والأجنبية. وبدأ العامري مسيرته المهنية لدى البنك التجاري الدولي كمسؤول إداري أول في عام 2000، ثم عمل خلال السنوات الثماني التالية مع عدة بنوك مثل بنك الإمارات دبي الوطني، حيث شغل منصب مدير الخدمات المصرفية للشركات. وتولى أيضاً منصب مدير أول للعلاقات في بنك باركليز، ورئيس تطوير الأعمال في بنك نور الإسلامي قبل أن ينضم مجدداً إلى البنك التجاري الدولي في عام 2010 كرئيس تنفيذي لإدارة الخدمات المصرفية

للشركات، حيث كان القائم بأعمال الرئيس التنفيذي في 2019 قبل تأكيد توليه رسمياً في 2020. تلقى العامري دراسته في الإدارة التنفيذية من كلية “آي إي إس إي” لإدارة الأعمال في إسبانيا. وهو حاصل أيضاً على ماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الأردنية ويحمل بكالوريوس في التسويق من كلية إدارة الأعمال بجامعة عجمان. ومن الجدير بالذكر أن السيد العامري لا يتقلد أي مناصب خارجية.

الإدارة التنفيذية

تضم الإدارة التنفيذية 13 مديراً تنفيذياً بقيادة الرئيس التنفيذي، ويساهم كل منهم في دعم التوجه الاستراتيجي للبنك.

وتدرك الإدارة التنفيذية للبنك التجاري الدولي جيداً أهمية دورها فيما يتصل بالحوكمة المؤسسية، ويتجلى ذلك بالتزامها الكامل بتنفيذ المتطلبات التشريعية وتوجيهات مجلس الإدارة بما يعزز بيئة الرقابة في مختلف العمليات والأنشطة المصرفية، وذلك يشمل تحديد الخروج عن سياق الأهداف، وضمان تناغم ومواءمة العمليات لتحقيق الأهداف المنشودة، وتنفيذ الإجراءات التصحيحية عند الحاجة.

وتتشكل الإدارة التنفيذية من المديرين التنفيذيين المذكورين أدناه:

الاسم	المنصب	تاريخ استلام المهام	نبذة تعريفية مختصرة
إيفرين ألتيوك	المسؤول الرئيسي للعمليات	21 يناير 2020	يتمتع إيفرين ألتيوك بأكثر من 24 عاماً من الخبرة في الأعمال المصرفية الدولية في مجموعة متنوعة من التخصصات بما فيها الاستراتيجية والتخطيط، وتطوير الأعمال، والاتصالات المؤسسية، والتدقيق. قبل انضمامه إلى البنك التجاري الدولي، شغل ألتيوك منصب المدير الإقليمي للاتصالات المؤسسية في بنك “إتش إس بي سي”، حيث كان مسؤولاً عن إدارة مبادرات الاتصالات المؤسسية والعلاقات العامة في البنك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا. وشغل ألتيوك كذلك مجموعة متنوعة من المناصب القيادية العليا في بنك “إتش إس بي سي” و”ميريل لينش” بما فيها منصب مدير التخطيط الاستراتيجي والاتصالات المؤسسية، والمسؤول الرئيسي للموظفين لدى الرئيس التنفيذي، ورئيس قسم التدقيق المؤسسي. يحمل ألتيوك شهادة ماجستير العلوم في العلاقات الدولية من كلية لندن للاقتصاد. السيد إيفرين لا يتقلد أي مناصب خارجية.

الاسم	المنصب	تاريخ استلام المهام	نبذة تعريفية مختصرة
رنده كريدية	المسؤول الرئيسي لإدارة المخاطر	21 نوفمبر 2021	تتمتع كريدية بما يزيد على 22 عاماً من الخبرة في مجال الخدمات المالية، وهي متخصصة في تنفيذ أطر إدارة المخاطر والرقابة تطوير ثقافات حوكمة قوية، وشغلت سابقاً مناصب رفيعة في بنك الإمارات دبي الوطني والشركات التابعة له، بما فيها الرئيس التنفيذي لإدارة العمليات ومدير المخاطر والحوكمة. انضمت رنده كريدية إلى البنك التجاري الدولي في عام 2017 كرئيسة للحوكمة والرقابة المركزية، وتولت خلال ذلك أيضاً مهام المسؤول الرئيسي لإدارة المخاطر بالإناية. وعدا عن كونها عضو في معهد المصرفيين الكنديين وأخصائية مالية معتمدة من الأكاديمية الأمريكية للإدارة المالية، تحمل كريدية كذلك شهادة برنامج تطوير القيادات من كلية “آي إي إس إي” لإدارة الأعمال، وأيضاً شهادة الدبلوم العالي في إدارة البنوك والدراسات المالية من معهد الإمارات للدراسات المصرفية والمالية. السيدة رنده لا تتقلد أي مناصب خارجية.
هاشم محمد علي أبوحنك	المسؤول الرئيسي لائتمان	21 يناير 2020	هاشم أبوحنك مصرفي مخضرم يتمتع بخبرة واسعة تزيد على 27 عاماً، وشغل العديد من المناصب المهمة لدى البنك التجاري الدولي منذ انضمامه إليه في عام 2000، بما فيها رئيس إدارة مخاطر ائتمان الشركات، ورئيس إدارة الشركات الكبيرة في إدارة الخدمات المصرفية للشركات. وقبل انضمامه إلى البنك التجاري الدولي، عمل أبوحنك كممثل ائتمان لدى البنك الأردني الكويتي. يحمل السيد أبوحنك شهادة في إدارة الأعمال باختصاص محاسبة من جامعة اليرموك في الأردن. السيد هاشم لا يتقلد أي مناصب خارجية.
راجيش أرورا	المسؤول الرئيسي للمالية	4 مارس 2024	يتمتع السيد أرورا بخبرة واسعة تزيد عن 27 عامًا في قطاع الخدمات المصرفية والمالية المحلية والدولية. وقد شغل مناصب عديدة في بنك ستاندرد تشارترد بما في ذلك المدير المالي الإقليمي لشمال الخليج وبلاد الشام في البحرين، والمدير المالي لبنك ستاندرد تشارترد الإمارات العربية المتحدة، ورئيس التحول المالي العالمي في سنغافورة. وفي أحدث منصب شغله قبل انضمامه إلى البنك التجاري الدولي، كان راجيش رئيسًا للشؤون المالية والمدير المالي في بنك الهلال في الإمارات العربية المتحدة. راجيش محاسب معتمد للتكاليف والإدارة وحاصل على درجة الماجستير في المالية من معهد سيمبيوسيس في الهند.



تقرير الحوكمة
المؤسسية

تابع

الاسم	المنصب	تاريخ استلام المهام	نبذة تعريفية مختصرة
جيوفاني إيفردوين	المسؤول الرئيسي للاستراتيجية والابتكار	4 مارس 2024	يتمتع السيد إيفردوين بخبرة تزيد على 22 عاماً في مجال قيادة التغيير وتحقيق الفوائد الاستراتيجية لمؤسسات عدة حول العالم. وقبل انضمامه إلى البنك، شغل السيد إيفردوين العديد من مناصب الإدارة العليا والمهام الاستشارية في مؤسسات بارزة، بما فيها أكسنتشر في لندن. وشغل أيضاً منصب الرئيس التنفيذي لشؤون الأفراد في شركة تنفيذ التابعة لبنك الإمارات دبي الوطني. تخرج إيفردوين في كلية هارفارد للأعمال، ويحمل درجة البكالوريوس في علم النفس التنظيمي والاجتماعي من جامعة جرونيجن في هولندا. والسيد جيوفاني عضو مجلس إدارة في كل من شركة “زيبيل” وتيكل هولوجرافيكس” في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
أحمد جاسم	المسؤول الرئيسي لإدارة الموارد البشرية	11 يونيو 2024	يشغل السيد أحمد منصب المسؤول الرئيسي لإدارة الموارد البشرية في البنك التجاري الدولي، ويتمتع بخبرة واسعة في الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية، والتحويلات التنظيمية، وتطوير القيادات. ويلعب السيد أحمد دوراً أساسياً في مواءمة استراتيجية المواهب مع الأهداف المؤسسية للبنك، وذلك بفضل سجله الحافل بقيادة مبادرات تركز على الموظفين. شغل السيد أحمد سابقاً مناصب قيادية في مجال إدارة الموارد البشرية ضمن مؤسسات مرموقة، حيث قاد مبادرات رئيسية ضمن استراتيجيات الموارد البشرية وتطوير المواهب. يحمل السيد أحمد شهادة محترف معتمد من جمعية إدارة الموارد البشرية (SHRM)، إضافة إلى درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال بتخصص إدارة الموارد البشرية. السيد أحمد لا يتقلد أي مناصب خارجية.
كومار ماهاباترا	نائب الرئيس التنفيذي - رئيس إدارة الخدمات المصرفية للشركات	23 مارس 2020	السيد كومار مصرفي مخضرم يمتلك خبرة واسعة تزيد على 27 عاماً في القطاعين المصرفي والمالي. قبل انضمامه إلى البنك التجاري الدولي، عمل ماهاباترا في أقسام الخدمات المصرفية لشركات والاستثمار لدى العديد من المؤسسات المالية في الإمارات والهند، بما فيها بنك كاليون (كريدي أجريكول)، وبنك الإمارات دبي الوطني، وبنك “إتش دي أف سي”، ومجموعة “آي سي آي سي آي”. السيد ماهاباترا حاصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة دلهي بالهند، وماجستير إدارة الأعمال في المالية. ويشغل السيد ماهاباترا منصب نائب رئيس مجلس إدارة شركة أرزاق القابضة.

الاسم	المنصب	تاريخ استلام المهام	نبذة تعريفية مختصرة
حسين علي	نائب الرئيس التنفيذي - رئيس إدارة الخدمات المصرفية للأفراد	1 ديسمبر 2019	يتمتع السيد حسين علي بخبرة واسعة تزيد على 24 عاماً في قطاعي الخدمات المصرفية والمالية. وبدأ مسيرته المهنية مع البنك التجاري الدولي منذ أكثر من 6 سنوات، إذ شغل بدايةً منصب رئيس إدارة الخدمات المصرفية للشركات قبل أن يشغل منصب رئيس إدارة الخدمات المصرفية للأفراد. وقبل انضمامه إلى البنك التجاري الدولي، عمل السيد حسين في عدد من البنوك العالمية والمحلية، بما فيها بنك الإمارات دبي الوطني وبنك ستاندرد تشارترد، وشغل منصب نائب الرئيس للخدمات المصرفية للشركات الكبرى في بنك الخليج الأول. تخرج السيد علي بدرجة امتياز من كليات التقنية العليا في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويحمل شهادة الدبلوم العالي في العلوم المصرفية والتمويل ودرجة البكالوريوس في العلوم التطبيقية. السيد حسين هو رئيس مجلس إدارة شركة أرزاق القابضة.
توفيق عدنان زويد	نائب رئيس أول - رئيس الشؤون القانونية	14 فبراير 2021	السيد زويد محام متمرس تمتد خبرته المهنية لأكثر من 30 عاماً في مجال القانون، انضم إلى البنك التجاري الدولي بصفته مستشاراً قانونياً عاماً قبل أن يتم تعيينه في منصب رئيس الشؤون القانونية. وقبل انضمامه إلى البنك التجاري الدولي، شغل زويد مناصب رفيعة في عدد من أبرز البنوك الإماراتية، بما فيها المستشار العام بالإدارة لدى مصرف أبوظبي الإسلامي، والمستشار القانوني الأعلى في مجموعة بنك الخليج الأول. يحمل السيد زويد شهادة في القانون من الجامعة الأردنية، ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال من معهد نيويورك للتكنولوجيا، ودرجة الماجستير في قانون الأعمال الدولي من جامعة السوربون في باريس. السيد توفيق لا يتقلد أي مناصب خارجية.
ديفيد أبراهام بيحي	نائب رئيس أول - رئيس الامتثال	22 مارس 2020	يتمتع السيد ديفيد بيحي بخبرة واسعة تزيد على 21 عاماً في إدارة الامتثال، اكتسبها من العمل لدى العديد من المؤسسات المالية الدولية الرائدة في أوروبا والأميركتين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقبل انضمامه إلى البنك التجاري الدولي، شغل بيحي منصب رئيس إدارة الامتثال في أحد المصارف الإماراتية الرائدة. يحمل بيحي درجة الماجستير في القانون التجاري من جامعة رادبود نيميغن، ودرجة الماجستير في الدراسات الأوروبية من جامعة أمستردام، ودرجة الماجستير التنفيذي في إدارة الامتثال ونزاهة الأعمال من جامعة فريجي. وهو أيضاً أخصائي معتمد في مجال مكافحة غسل الأموال. السيد ديفيد لا يتقلد أي مناصب خارجية.



تابع

الاسم	المنبص	تاريخ استلام المهام	نبذة تعريفية مختصرة
زياد عبد الغني	نائب رئيس أول - رئيس التدقيق الداخلي	8 نوفمبر 2020	حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ليستر بالمملكة المتحدة. وهو محاسب إداري معتمد من معهد المحاسبين الإداريين، ومدقق داخلي معتمد من المعهد الدولي للمدققين الداخليين. كما حصل أيضاً على شهادة تكريم وتقدير "وليام إس سميث" من المعهد الدولي للمدققين الداخليين. ويتمتع السيد عبد الغني بخبرة تزيد على 26 عاماً في مجال التدقيق، خاصة في القطاع المصرفي، عبر العديد من تخصصات التدقيق الداخلي بما يشمل تدقيق العمليات، وتدقيق الشركات وتدقيق الأفراد. قبل انضمامه إلى البنك، كان يشغل منصب كبير مدققي العمليات في بنك الإسكان للتجارة والتمويل في الأردن، ومدقق ائتمان أول في بنك أبو ظبي الوطني. وانضم إلى البنك في عام 2011 كمدير أول للتدقيق وتمت ترقيته ليصبح رئيساً لقسم منع الاحتيال، قبل أن يتولى منصبه الحالي كنائب الرئيس التنفيذي الأول للتدقيق الداخلي. السيد زياد لا يتقلد أي مناصب خارجية.
شمسة السويدي	نائب الرئيس - تجربة العملاء	11 يونيو 2024	السيدة شمسة السويدي خبيرة مصرفية متمرسة بخبرة تزيد على 17 عاماً في مجالات تجربة العملاء، وحماية المستهلك، وإدارة المنتجات. بدأت مسيرتها المهنية في بنك الإمارات دبي الوطني، حيث ترقّت إلى منصب مديرة فرع، حيث تجاوزت باستمرار أهداف الأعمال وجودة الخدمات. وتولت السيدة شمسة إدارة محفظة البطاقات الائتمانية للمواطنين في مصرف الإمارات الإسلامي بصفتها مدير المنتجات، قبل أن تُرقى إلى منصب رئيسة قسم شكاوى العملاء، حيث ساهمت في تحسين رضا العملاء ومعايير الخدمة. انضمت السيدة شمسة إلى البنك التجاري الدولي في عام 2022، وشغلت منصب رئيس قسم لوائح حماية المستهلك، وتم تعيينها في عام 2024 في منصب رئيس تجربة العملاء. تخرجت السيدة شمسة بدرجة امتياز، وهي حاصلة على درجة الماجستير في التسويق الرقمي والتحليل، إضافة إلى شهادات قيادية مرموقة من كلية "إي إس إي" و"إنسياد" وكلية سعيد للأعمال. السيدة شمسة لا تتقلد أي مناصب خارجية.

```
graph TD; Board[Majlis الإدارة] --> Audit[Lجنة الائتمان]; Board --> Executive[Lجنة التنفيذية]; Board --> Nominations[Lجنة الترشيحات والمكافآت]; Board --> Risk[Lجنة المخاطر]; Board --> Verification[Lجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة]; Audit --> InternalAudit[Lجنة الائتمان الداخلية]; Executive --> Admin[Lجنة الإدارة التنفيذية]; Executive --> Purchasing[Lجنة المشتريات المركزية]; Executive --> Investment[Lجنة الاستثمارات الخاصة]; Executive --> Practice[Lجنة الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة والاستدامة*]; Risk --> Existing[Lجنة الموجودات والمطلوبات]; Risk --> Management[Lجنة إدارة المخاطر]; Risk --> Representation[Lجنة الامتثال]; Risk --> Products[Lجنة المنتجات والسلوك]; Risk --> Quality[Lجنة الموجودات والجودة]; Risk --> Accreditation[Lجنة التعهيد]; Risk --> Modeling[Lجنة مخاطر النماذج];
```

* تشكلت في نوفمبر 2024



تقرير الحوكمة المؤسسية

تابع

قامت الإدارة التنفيذية، سعياً منها لتطبيق ممارسات الحوكمة المؤسسية القوية بوضع إطار شامل يضم اثنا عشر لجنة، تم تصميمها بشكل استراتيجي وهيكليتها بدقة لمعالجة جوانب محددة من عمليات البنك، مما يضمن اتباع نهج شامل ومركز للحوكمة. وتؤدي كل لجنة دوراً حاسماً في الإشراف على الجوانب المختلفة لوظائف البنك التجاري الدولي وتعزيزها، وتعزيز الشفافية والمساءلة واتخاذ القرارات الفعالة عبر نطاق أنشطة البنك. ويؤكد هذا الهيكل متعدد اللجان على تفاني الإدارة التنفيذية في الحفاظ على أعلى معايير الحوكمة المؤسسية وتعزيز إطار عمل شامل يتماشى مع المتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات في القطاع.

لجنة الإدارة التنفيذية

تتولى لجنة الإدارة التنفيذية مسؤولية الإدارة الشاملة للعمليات والأنشطة اليومية للبنك والشركات التابعة له، وذلك في إطار سياسات البنك والاختصاصات المرجعية وغيرها من التوجيهات الأخرى التي قد يقرها مجلس الإدارة من وقت إلى آخر.

تتألف لجنة الإدارة التنفيذية من: الرئيس التنفيذي (الرئيس)، والمسؤول الرئيسي للمالية، والمسؤول الرئيسي لإدارة المخاطر، والمسؤول الرئيسي للشؤون الإدارية، والمسؤول الرئيسي لإدارة الائتمان، ونائب الرئيس التنفيذي – رئيس إدارة الخدمات المصرفية للشركات، ونائب رئيس أول – الاستراتيجية والتحول، والمسؤول الرئيسي للموارد البشرية، ونائب الرئيس التنفيذي – رئيس إدارة الخدمات المصرفية للأفراد، ونائب رئيس أول – الشؤون القانونية، ونائب رئيس أول – الامتثال، ونائب الرئيس – تجربة العملاء، ونائب رئيس أول – التدقيق الداخلي (بدون تصويت)، ونائب الرئيس – أمانة سر البنك وعلاقات المستثمرين (بدون تصويت).

لجنة إدارة المخاطر

تتولى لجنة إدارة المخاطر الإشراف على استراتيجية إدارة المخاطر لدى البنك وإطار مراقبة المخاطر، وضمان تقييم عملية المراقبة بشكل فعال. كما تقوم اللجنة بمراجعة وإعداد التقارير

عن المتطلبات التنظيمية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ومتطلبات عملية التقييم الداخلي لمدى كفاية رأس المال، إضافة إلى إدارة البرامج المتعلقة بالامتثال على مستوى الإدارة.

تتألف لجنة إدارة المخاطر من الأعضاء التاليين: الرئيس التنفيذي (الرئيس)، والمسؤول الرئيسي لإدارة المخاطر، والمسؤول الرئيسي لإدارة الائتمان (مدعو دائم)، والمسؤول الرئيسي للمالية، ونائب رئيس أول – الشؤون القانونية، ونائب رئيس أول – الامتثال، والمسؤول الرئيسي للشؤون الإدارية، ونائب رئيس أول – التدقيق الداخلي (مدعو دائم)، ونائب الرئيس التنفيذي – رئيس إدارة الخدمات المصرفية للشركات (من خلال دعوة)، ونائب الرئيس التنفيذي – رئيس إدارة الخدمات المصرفية للأفراد (من خلال دعوة)، ونائب رئيس أول – إدارة الخزينة (من خلال دعوة)، وحضور من إدارة المخاطر (أمين السر).

لجنة الأصول والالتزامات

تتولى لجنة الأصول والالتزامات مسؤولية الإشراف على أنشطة الخزينة الخاصة بالبنك، وإدارة المخاطر المالية الرئيسية مثل مخاطر الفائدة، والسيولة، ومخاطر صرف العملات الأجنبية. كما تراجع اللجنة الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات المرتبطة بالإدارة الفعالة للأصول والالتزامات وتوصي بها، وتضمن التوافق مع الأهداف المالية للبنك. وترفع اللجنة التقارير إلى مجلس الإدارة عند اللزوم.

كما تضمن اللجنة الامتثال للضوابط والنسب الخاصة بالخزينة التي تُعتمد من قبل المجلس والمطلوبة من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وتراجع اللجنة حركة أسعار الفائدة التي تؤثر على التمويل والسيولة والربحية، بما يضمن الإدارة الاستباقية لهذه المجالات الحيوية.

تتألف لجنة الأصول والالتزامات من الأعضاء التاليين: الرئيس التنفيذي (الرئيس)، والمسؤول الرئيسي للمالية (نائب الرئيس)، والمسؤول الرئيسي لإدارة المخاطر، والمسؤول الرئيسي للشؤون الإدارية، والمسؤول الرئيسي لإدارة الائتمان، ونائب رئيس أول – إدارة الخزينة، ونائب الرئيس التنفيذي – رئيس إدارة الخدمات المصرفية للشركات، ونائب الرئيس التنفيذي – رئيس إدارة الخدمات المصرفية للأفراد، ونائب الرئيس – رئيس إدارة الأسواق، ورئيس مبيعات الخزينة (أمين السر).

لجنة المشتريات المركزية

تتولى لجنة المشتريات المركزية مسؤولية مراجعة واعتماد المشتريات، ومقترحات التصرف في الأصول العقارية المنقولة والتواصل مع الموردين حول طلبات المنتجات والخدمات،

وذلك وفقاً للسياسات والضوابط المعمول بها، وفي الحدود المسموح بها. كما تتولى اللجنة الإشراف على طرح المناقصات والتفاوض على العقود، واعتماد قائمة البائعين، وضمان الامتثال لسياسات الشراء والمناقصات.

تتألف لجنة المشتريات المركزية من الأعضاء التاليين: الرئيس التنفيذي (الرئيس)، والمسؤول الرئيسي للمالية (نائب الرئيس)، والمسؤول الرئيسي للشؤون الإدارية، ونائب رئيس أول – الشؤون القانونية، ونائب الرئيس التنفيذي – رئيس إدارة الخدمات المصرفية للأفراد، وحضور من إدارة المشتريات (أمين السر)، ونائب رئيس أول – التدقيق الداخلي (مراقب).

لجنة الائتمان الداخلية

تضطلع لجنة الائتمان الداخلية بما يلي: (1) مراجعة استراتيجيات وأهداف الائتمان والإقراض بالنسبة للبنك (2) ومراجعة إدارة المخاطر الائتمانية للبنك بما يشمل مراجعة سياسات الائتمان الداخلية وحدود المحفظة وبيانات / تحليلات المحفظة وتقارير المحفظة، (3) ومراجعة جودة محفظة الائتمان للبنك وأدائها. وتتولى لجنة الائتمان الداخلية أيضاً مسؤولية تسهيل الإشراف الفعال والرقابة العامة على إدارة الأعمال المصرفية للشركات وذلك عن طريق مراجعة المخاطر الائتمانية الإجمالية للعميل / المجموعة في وقت الإدراج إضافة إلى المراجعة البيئية / السنوية للتسهيلات. وتعتمد اللجنة التسهيلات الائتمانية في حدود الصلاحيات المحددة المفوضة لها من جانب مجلس الإدارة، وتراجع لجنة الائتمان الداخلية المقترحات الائتمانية التي تتجاوز تفويض الإدارة وتقدم توصيات إلى لجنة الائتمان المنبثقة عن مجلس الإدارة. وتكون لجنة الائتمان الداخلية مسؤولة عن إطلاع لجنة الائتمان المنبثقة عن مجلس الإدارة على آخر مستجدات التسهيلات المعتمدة من جانبها وعلى جودة المحفظة بصفة دورية.

تتألف لجنة الائتمان الداخلية من الأعضاء التاليين: الرئيس التنفيذي (الرئيس)، والمسؤول الرئيسي لإدارة الائتمان، ونائب الرئيس التنفيذي – إدارة الخدمات المصرفية للشركات، والمسؤول الرئيسي لإدارة المخاطر (مدعو دائم).

لجنة المنتجات والسلوك

تتولى لجنة المنتجات والسلوك مسؤولية مراجعة واعتماد المنتجات والخدمات المصرفية المقدمة حالياً والمقترح تقديمها من البنك إلى عملائه، وتحديد المتطلبات والاعتبارات المرتبطة بطرح أي منتج أو خدمة وإيقافها، بما في ذلك إجراء تقييم شامل لجودتها بالنسبة للعمليات التشغيلية، والموارد البشرية، والتسويق، ورأس

المال، والتمويل والتسعين، والضرائب والمحاسبة، والمتطلبات التنظيمية فيما يخص حماية المستهلك وأخلاقيات العمل.

كما تتولى اللجنة تحديد وتقييم مخاطر السمعة والمخاطر القانونية المرتبطة بمنتجات وخدمات البنك، وضمان انسجام جميع العروض مع استراتيجية البنك وتوافقها مع اللوائح المعمول بها.

تتألف لجنة المنتجات والسلوك من الأعضاء التاليين: المسؤول الرئيسي لإدارة المخاطر (الرئيس)، والمسؤول الرئيسي لإدارة الائتمان (نائب الرئيس)، والمسؤول الرئيسي للمالية، والمسؤول الرئيسي للشؤون الإدارية، ونائب رئيس أول – الامتثال، وحضور من إدارة المخاطر (أمين السر)، ونائب رئيس أول الشؤون القانونية (مستشار قانوني)، ونائب رئيس أول التدقيق الداخلي (مراقب)، ونائب الرئيس التنفيذي – رئيس إدارة الخدمات المصرفية للشركات (من خلال دعوة)، ونائب الرئيس التنفيذي – رئيس إدارة الخدمات المصرفية للأفراد (من خلال دعوة).

لجنة جودة الأصول

تتولى لجنة جودة الأصول مسؤولية مراجعة الأصول المتعثرة داخل إدارة الخدمات المصرفية للشركات، وحالات الانكشاف الجوهرية للعملاء الأفراد. كما تتولى اللجنة الإشراف على تحديد المخصصات المتعلقة بالأصول المتعثرة وفقاً للوائح مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. كما تراجع كفاية الضمانات المتاحة للبنك من أجل التخفيف من المخاطر المرتبطة بهذه الأصول.

وتضمن اللجنة كذلك تصنيف الحسابات المتعثرة داخلياً وخارجياً وفقاً للوائح مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وأي معايير أخرى مطبقة.

تتألف لجنة جودة الأصول من الأعضاء التاليين: المسؤول الرئيسي لإدارة المخاطر (الرئيس)، والمسؤول الرئيسي للمالية (نائب الرئيس)، ونائب رئيس أول – الشؤون القانونية، والمسؤول الرئيسي لإدارة الائتمان (مدعو دائم)، ونائب الرئيس التنفيذي – رئيس إدارة الخدمات المصرفية للشركات (مدعو دائم)، ونائب رئيس استرداد القروض (أمين السر).



تقرير الحوكمة المؤسسية

تابع

لجنة الامتثال

تدير لجنة الامتثال شؤون الامتثال التي يحتل أن تؤثر على البنك بشكل عام. علاوة على ذلك، تعتبر هذه اللجنة بمثابة منتدى رفيع المستوى يمكن أن يعني بعدة مسائل، مثل المعاملات وتأهيل العملاء المحتملين ومراجعة العلاقات القائمة. كما تعنى اللجنة بمراقبة التقدم المحرز في المشاريع الحالية المتعلقة بالامتثال.

تتألف لجنة الامتثال من الأعضاء التاليين: الرئيس التنفيذي (الرئيس)، ونائب رئيس أول – الامتثال (نائب الرئيس)، والمسؤول الرئيسي لإدارة المخاطر، ونائب الرئيس التنفيذي – رئيس إدارة الخدمات المصرفية للشركات، ونائب الرئيس التنفيذي – رئيس إدارة الخدمات المصرفية للأفراد، والمسؤول الرئيسي للشؤون الإدارية، ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال (أمين الس).

لجنة الاستثمار الخاصة

تتولى لجنة الاستثمار الخاصة مسؤولية مراجعة وإدارة شؤون جميع الاستثمارات لدى البنك وأي من شركاته التابعة والتي ليست أساسية في تنفيذ الأنشطة المصرفية والمشاريع المشتركة والاستثمارات في الأسهم والحصص والعقارات وغيرها من الأصول المتعلقة بالشراكات الاستراتيجية والابتكار، ولكن باستثناء استثمارات الخدمات المصرفية للشركات، أو أصول القروض، أو استثمارات العملاء، أو أي أمور تدخل ضمن صلاحيات لجنة الأصول والالتزامات.

تتألف لجنة الاستثمار الخاصة من الأعضاء التاليين: الرئيس التنفيذي (الرئيس)، ومسؤول الاستراتيجية والابتكار (نائب الرئيس)، والمسؤول الرئيسي للمالية، والمسؤول الرئيسي لإدارة المخاطر، والمسؤول الرئيسي لإدارة الائتمان، والمسؤول الرئيسي للشؤون الإدارية، ونائب الرئيس التنفيذي – إدارة الخدمات المصرفية للشركات، ونائب الرئيس التنفيذي – رئيس إدارة الخدمات المصرفية للأفراد، ونائب رئيس أول – الشؤون القانونية (مدعو)، ونائب رئيس أول – التدقيق الداخلي (مراقب).

لجنة الاستعانة بمصادر خارجية

تتولى لجنة الاستعانة بمصادر خارجية مهام اتخاذ القرارات المتعلقة بتحديد نطاق الأهمية النسبية للأنشطة المقترح إسنادها إلى جهات خارجية، وذلك من خلال إجراء تقييم استراتيجي شامل للوقوف على ما إذا كانت تلك الأنشطة تُعد ذات أهمية، مع مراعاة مجموعة من عوامل المخاطر المختلفة. وتسعى اللجنة إلى ضمان تحقيق فهم شامل لجميع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك فيما يتعلق بالالتزامات الحالية والمقترحة، تلك المرتبطة بالالتزامات الحالية أو المقترحة الناتجة عن الاستعانة بمصادر خارجية. كما تشمل مسؤوليات اللجنة تقييم مخاطر الحوكمة والرقابة الداخلية، فضلاً عن المخاطر المحتملة المرتبطة بالاعتماد الزائد على المصادر الخارجية في قطاعات أو أقسام محددة. وتعمل اللجنة كذلك على تحليل المخاطر الكلية الناتجة عن الترتيبات الحالية للاستعانة بمصادر خارجية، مع مراجعة المخاطر الإضافية المرتبطة بالمقترحات الجديدة، مسترشدةً بالملاحظات المستفادة من تقييمات المخاطر الشاملة.

تتألف لجنة الاستعانة بمصادر خارجية من الأعضاء التاليين: المسؤول الرئيسي لإدارة المخاطر (الرئيس)، ونائب رئيس أول – الامتثال (نائب الرئيس)، والمسؤول الرئيسي للشؤون الإدارية، ونائب رئيس أول – الشؤون القانونية، ونائب رئيس أول – التدقيق الداخلي (استشاري).

لجنة الرقابة على النماذج

تتولى لجنة الرقابة على النماذج مسؤولية الإشراف على الحوكمة الشاملة لنماذج إدارة المخاطر، مع ضمان الإدارة الفعالة لدورة حياة نماذج إدارة المخاطر المختلفة، بما في ذلك الإشراف على أهداف واستراتيجيات كل نموذج، والموافقة على تطوير نماذج جديدة، وطلب تطويرها عند الضرورة. وتُعنى اللجنة باعتماد القرارات الرئيسية في جميع مراحل دورة حياة نماذج إدارة المخاطر، ومراجعة نتائج التحقق في نهاية كل دورة، واتخاذ قرارات مدروسة على أساس الخيارات المعروضة. كما تقوم اللجنة بدراسة وتقديم مقترحات للتعديلات على النماذج، مستندةً إلى تقييمات الأثر ذات الصلة، لضمان استمرار فعالية النماذج وتوافقها مع الأهداف الاستراتيجية.

تتألف لجنة الرقابة على النماذج من الأعضاء التاليين: المسؤول الرئيسي لإدارة المخاطر (الرئيس)، والمسؤول الرئيسي لإدارة الائتمان (نائب الرئيس)، والمسؤول الرئيسي للشؤون المالية، ونائب رئيس أول – الامتثال، ونائب الرئيس – المخاطر المالية ومخاطر الأسواق، ومدير أول – نماذج إدارة المخاطر، وحضور من إدارة التدقيق الداخلي (مدعو دائم).

لجنة البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة والاستدامة

جرى استحداث لجنة البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة والاستدامة في البنك التجاري الدولي، لتكون الجهة المكلفة بالإشراف على جميع الجوانب المرتبطة بتلك المجالات، مع ضمان توافق البنك مع استراتيجية البنك المقررة في هذا الشأن. وتتولى اللجنة توجيه عملية تطوير وتنفيذ خارطة طريق البنك المعنية بالمبادئ البيئية والاجتماعية والحوكمة، مع وضع أهداف واضحة وقابلة للقياس لمواجهة المخاطر المناخية وتعزيز مبادرات الاستدامة، مثل تحقيق الحياد الكربوني وترشيد استهلاك الطاقة. وتعمل اللجنة على صياغة السياسات الخاصة بالبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة ومراجعتها بانتظام لضمان توافقها مع المعايير القانونية والتنظيمية والدولية. كما تتولى اللجنة متابعة التقدم المحقق وفق المؤشرات المحددة في هذه المجالات، فضلاً عن الإشراف على الإفصاحات العامة، ومنها تقارير الاستدامة، لضمان تحقيق الشفافية الكاملة مع أصحاب المصلحة. وتحرص اللجنة على متابعة ومواكبة المستجدات في مجالات البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة، بما في ذلك أفضل الممارسات والتغيرات التنظيمية، مع العمل على دمجها في استراتيجية البنك ذات الصلة. وترفع اللجنة توصياتها إلى مجلس الإدارة بشأن الموارد والتمويل اللازمين لدعم الأنشطة المتعلقة بالبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة، بما يضمن استمرار النجاح المستدام للبنك التجاري الدولي على المدى الطويل.

تتألف لجنة البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة والاستدامة من الأعضاء التاليين: الرئيس التنفيذي (الرئيس)، والمسؤول الرئيسي للاستراتيجية والابتكار (نائب الرئيس)، والمسؤول الرئيسي لإدارة الائتمان، والمسؤول الرئيسي لإدارة المخاطر، والمسؤول الرئيسي للمالية، والمسؤول الرئيسي للشؤون الإدارية، والمسؤول الرئيسي للموارد البشرية، ونائب الرئيس التنفيذي – رئيس إدارة الخدمات المصرفية للشركات، ونائب الرئيس التنفيذي – رئيس إدارة الخدمات المصرفية للأفراد، ونائب رئيس أول – الامتثال، ونائب رئيس أول – الشؤون القانونية، ونائب الرئيس لأمانة سر مجلس الإدارة وعلاقات المستثمرين، ونائب رئيس أول – تجربة العملاء، ونائب رئيس أول – التدقيق الداخلي (عضو استشاري بدون حق التصويت).

7.

إطار الرقابة الداخلية

يتولى مجلس إدارة البنك التجاري الدولي المسؤولية المطلقة عن نظام الرقابة الداخلية لدى البنك، وضمان الامتثال الكامل للمتطلبات التنظيمية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع. ويشرف المجلس على وضع سياسات شاملة وإرشادات وضوابط صارمة تنظم كافة معاملات البنك، مع التشديد على الفصل بين المهام، والرقابة المزدوجة، وتحديد الصلاحيات المفوضة، وآليات المراقبة القوية. إضافة إلى ذلك، وافق المجلس على بيان قابلية تحمل البنك للمخاطر ومجموعة سياسات إدارة المخاطر التي تساهم في تعزيز الحوكمة الرشيدة.

تعمل لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة بشكل مستقل على تقييم فعالية الأنظمة التشغيلية وعمليات الرقابة الداخلية في البنك. وتضطلع اللجنة بمسؤولية متابعة وتقييم أداء الإدارة ووحدة التدقيق الداخلي ومدققي الحسابات الخارجيين، مع ضمان معالجة القضايا الجوهرية التي يتم تحديدها من قبل وحدة التدقيق الداخلي أو مدققي الحسابات الخارجيين أو الجهات التنظيمية بشكل سريع وفعال. وتعزز هذه الرقابة المستقلة بيئة الرقابة الداخلية في البنك.

وتتولى الإدارة التنفيذية، بالتنسيق مع رؤساء الأقسام المعنية، مسؤولية الإشراف اليومي على العمليات التشغيلية وتنفيذ هذه الأنظمة والضوابط، ويشمل ذلك بناء شبكة متكاملة من العمليات تضمن انسيابية العمل بكفاءة عبر جميع وحدات البنك، مع التأكيد على تصميم وتنفيذ الضوابط التشغيلية بفعالية بما يتوافق مع بيان قابلية تحمل البنك للمخاطر وأهدافه الاستراتيجية.

يهدف إطار الرقابة الداخلية في البنك إلى توفير ضمان معقول لمجلس الإدارة بشأن دقة وموثوقية وتوقيت المعلومات المُبلغ عنها داخلياً وخارجياً، وضمان الامتثال لبيان قابلية تحمل المخاطر الخاص بالبنك وسياساته ومعاييرهِ وخططهِ وإجراءاته والقوانين واللوائح ذات الصلة. كما يركز الإطار على حماية أصول البنك، بما يشمل الموظفين والأنظمة والبيانات ومعلومات العملاء، مع تعزيز كفاءة استغلال الموارد وتحقيق أقصى قدر من الربحية.



تقرير الحوكمة المؤسسية

تابع

يُعدّ التحسين المستمر وضمان الجودة ووضع أهداف وخطط واقعية جزءاً أساسياً من ممارسات الرقابة الداخلية في البنك.

ويعتمد البنك نموذج دفاع ثلاثي الخطوط، يشكل الركيزة الأساسية لإدارة المخاطر بكفاءة وتعزيز الرقابة الداخلية:

1. خط الدفاع الأول: تتولى وحدات الأعمال والعمليات المسؤولية المباشرة عن إدارة المخاطر في حدود صلاحياتها، من خلال تحديد المخاطر الملازمة لعملياتها وتقييمها ومتابعتها.
2. خط الدفاع الثاني: تضطلع وحدات المراقبة، مثل إدارة المخاطر والامتثال، بمهام الإشراف والدعم لخط الدفاع الأول، مما يضمن إدارة المخاطر بفعالية. وتضمن هذه الوحدات تحديد المخاطر كما ينبغي واتخاذ التدابير المناسبة للتخفيف منها. ويتبع المسؤول الرئيسي لإدارة المخاطر ورئيس إدارة الامتثال الرئيس التنفيذي بالإضافة إلى تبعية غير مباشرة إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة والتواصل بشكل مفتوح مع اللجنة، مما يضمن الشفافية والمساءلة.

3. خط الدفاع الثالث: وحدة التدقيق الداخلي، التي تقوم بشكل مستقل بتقييم فاعلية العمليات المُدارة بواسطة خطي الدفاع الأول والثاني. يتبع رئيس التدقيق الداخلي مباشرة لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة، حيث يقدم ضمانات بشأن كفاية بيئة الرقابة الداخلية، فضلاً عن تقديم توصيات تهدف إلى تعزيز أفضل الممارسات ودعم التحسين المستمر.

لم تُسجل أي مخالفات يتوجب على إدارات الرقابة الداخلية الإبلاغ عنها للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024.

7.1 إدارة الامتثال

مراقبة الامتثال والإشراف عليه

واصلت إدارة الامتثال برئاسة السيد/ ديفيد بيح في عام 2024 جهودها لتعزيز أنشطتها الرقابية وتأدية دور المراجعة والدور الاستشاري تجاه

أصحاب المصلحة. وقد وضع البنك التجاري الدولي آليات لمراقبة وضمان التنفيذ السليم للمتطلبات التنظيمية في المواعيد المقررة. وانصب التركيز في عام 2024 على تنفيذ توصيات التدقيق المتعلقة بالامتثال للجرائم المالية، وتحسين واختبار أدوات مراقبة المعاملات، والتدقيق على أسماء العملاء وفحص عمليات الدفع. كما شملت الجهود تطوير السياسات، وتقديم دورات تدريبية متخصصة وبرامج توعية متعمقة تغطي مجموعة متنوعة من موضوعات الامتثال، إلى جانب تعزيز دور الضمان. كما تم تشكيل وحدة ضمان مخصصة خلال العام، تتبع مباشرة رئيس الامتثال. ويخضع التقدم المحقق في الإجراءات القائمة على الامتثال للمتابعة من خلال اللجان المعنية التي تجتمع دورياً، أي لجنة الامتثال ولجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بالأساس.

ويحرص البنك التجاري الدولي على تنفيذ عملية متابعة فعالة لضمان إنجاز الإجراءات التي يتعين اتخاذها من جانب أصحاب المصلحة المعنيين به. وتدير إدارة الامتثال التي تخضع للإشراف المباشر من الرئيس التنفيذي عملية المتابعة، وتتمتع بوصول غير مقيد إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة. وتتزايد الأهمية الاستراتيجية لإدارة الامتثال نظراً للزيادة الملحوظة في اللوائح التنظيمية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والتوقعات التنظيمية التي تقضي بأن تضطلع إدارة الامتثال بمزيد من المراجعات لضمان الوفاء بالتزامات الامتثال على مستوى الأعمال.

واصلت الإدارة التنفيذية خلال عام 2024 تقديم المساعدة على ضمان استيفاء التزامات الامتثال المرتبطة بعدد من اللوائح حديثة الإصدار، بما في ذلك المشاريع القائمة على الامتثال والهادفة إلى تعزيز العمليات الحالية، كما قدمت الدعم لإدارة الأعمال والعمليات في البنك في تقديم المستندات التنظيمية والحصول على الموافقات اللازمة عند الحاجة.

الامتثال للأنظمة

واصل البنك التجاري الدولي تحسين قنوات تواصله مع الجهات التنظيمية لضمان قدرته على تزويد هذه الجهات بالمعلومات الدقيقة والواضحة والشفافة لمساعدتها في أداء مهامها الرقابية. ويعد فريق الامتثال للأنظمة هو الفريق الرئيسي المعني بضمان تنفيذ الطلبات التنظيمية بدقة وفي الوقت المقرر. إضافة إلى ذلك، فإن التنظيم الجديد الصادر عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي للبنوك الخاضعة للإشراف يخضع لتحليل شامل من جانب فريق الامتثال للأنظمة بهدف ضمان الفهم الجيد لأي ثغرات محتملة. ثم يتم بعد

ذلك تعيين الجهات المسؤولة عن اللوائح المعنية والإشراف عليها بالكامل حين يكون هناك مواعيد نهائية لتلك اللوائح.

نجح البنك التجاري الدولي خلال عام 2024 في تقديم تقارير فعالة وسليمة وفي الوقت المناسب إلى الجهات التنظيمية المسؤولة فيما يخص التزامات تنظيمية محددة. وتواصل إدارة الامتثال للأنظمة إجراء تحليل للفجوات في اللوائح الرئيسية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي لضمان الالتزام والامتثال لمتطلبات المصرف المركزي على مستوى البنك. وقد أدى ذلك إلى إنشاء مكتبة شاملة تضم جميع الأنظمة واللوائح والضوابط والقواعد ذات الصلة بالبنك التجاري الدولي.

كما استمرت إدارة الامتثال للأنظمة في ضمان تسجيل جميع موظفي البنك في التدريب السنوي المتعلق بقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (FATCA) وبرنامج المعايير الموحدة للإبلاغ الضريبي (CRS) الذي طوّره فريق الامتثال للأنظمة، بهدف تعزيز وعي الموظفين وفهمهم العميق للمتطلبات التنظيمية. وتساعد إدارة الامتثال الأنظمة في إدارة طلبات “عدم الممانعة” من المصرف المركزي في الحالات التي تشكل فيها ترتيبات الطرف الخارجي الاستعانة بمصادر خارجية مادية أو التي تُعدّ بمثابة طرح منتجات مالية جديدة.

البرامج والآليات الدولية للعقوبات

تواصل إدارة الامتثال العمل بسياسة خاصة للعقوبات ونظام رقابي بهدف دعم التزام البنك بالامتثال لبرامج العقوبات ذات الصلة ومختلف القوانين واللوائح في جميع الولايات القضائية ذات الصلة. وتحظر سياسة العقوبات قيام البنك بتيسير الأعمال التجارية مع عدد من البلدان والمناطق بغض النظر عن العملة، أو الترخيص العام والخاص (الذي قد يجعل المعاملة مسموحة قانونياً) أو بغض النظر عما إذا كانت هذه الأعمال مباشرة أو غير مباشرة. وقد لمسنا تحديات في هذا الجانب نظراً للتغيرات في الساحة الجيوسياسية، والتي أثرت بدورها إلى حد ما على قابلية تحمل البنك للمخاطر من حيث ضم فئات من العملاء والتعامل معها.

وقد عززنا، في إطار التزامنا بأعلى معايير الامتثال، برنامج الامتثال للعقوبات من خلال تطبيق تدابير فحص متطورة، إلى جانب إدخال تغييرات منطقية وتعديل الحدود المقررة، مما يمكننا من تنفيذ مراقبة مستمرة وإعداد تقارير دقيقة وموثوقة. وقد تم دعم هذه الجهود ببيان محدث وشامل لقابلية تحمل مخاطر العقوبات (RAS)، يتضمن معايير كمية ونوعية قابلة للقياس. واعتمدنا هذا العام نهجاً أكثر صرامة من خلال تحديث بروتوكولات الفحص لتشمل مدناً إضافية وولايات قضائية

مصنفة على أنها عالية المخاطر، بالإضافة إلى إدراج مواطنين جدد من دول مصنفة على أنها عالية المخاطر في قائمة حظر معاملات الصرف الأجنبي. كما قمنا بموافاة الموظفين المعنيين بالامتثال والأعمال بإرشادات منتظمة لضمان الالتزام الكامل بالتوقعات التنظيمية المستجدة.

أعدت إدارة الامتثال دورات تدريبية إلكترونية متعددة ودورات تدريبية مخصصة خلال عام 2024 عن الجرائم المالية (مكافحة غسل الأموال،) بما في ذلك غسل الأموال عن طريق التجارة والعقوبات بما في ذلك العقوبات المالية المستهدفة ومكافحة تمويل انتشار السلاح)، وقانون الالتزام الضريبي للحسابات الأجنبية “FATCA” والامتثال لبرنامج المعايير الموحدة للإبلاغ الضريبي “CRS” وتضارب المصالح، وغيرها، والدورات التدريبية المخصصة الأخرى، مثل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب فيما يتعلق بالعلاقات المصرفية المراسلة، وغسل الأموال عن طريق التجارة. بالإضافة إلى إطلاق تدريب توجيهي جديد عن الامتثال الجرائم المالية والجوانب التنظيمية لجميع الموظفين الجدد باستخدام تطبيق متخصص.

مكافحة الجرائم المالية

تعد مراقبة الامتثال للقوانين والأنظمة والمعايير مسؤولية رئيسية مشتركة بين إدارة الامتثال والإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة. وتعتبر إدارة الامتثال وحدة مستقلة، تتميز بوضع رسمي داخل البنك التجاري الدولي، وتتولى تحديد المخاطر المتعلقة بالامتثال وتقييمها ومراقبتها والإبلاغ بها والتي تشمل مخاطر العقوبات القانونية أو الخسائر التشريعية المالية أو الإضرار بسمعة البنك نتيجة عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة وسياسة الامتثال ومعايير الممارسات الجيدة. وتم منح إدارة الامتثال صلاحية التعامل مع مسائل الامتثال ضمن أنشطة البنك، وكذلك حق الوصول غير المقيد إلى جميع المعلومات وسجلات الموظفين وعمليات البنك التجاري الدولي في دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك حرصاً على تمكين هذه الإدارة من أداء وظائفها ومسؤولياتها بكفاءة.

وإدارة الامتثال مخولة كذلك بإجراء التحقيقات المرتبطة بأية مخالفات ممكنة. وثُنقذ مسؤوليات إدارة الالتزام من خلال تنفيذ برنامج الامتثال الذي يحدد أنشطتها على أساس سنوي. وتعتمد لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة سياسات الامتثال ويتم اعتماد إجراءات الامتثال على مستوى لجنة الإدارة المختصة. وتقدم إدارة الامتثال تقارير دورية إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة ولجنة المخاطر التابعة لإدارة ولجنة الامتثال بشأن المستندات التنظيمية ذات الصلة وقضايا الامتثال والمخالفات والإجراءات التصحيحية التي تم تنفيذها بناءً على ذلك.

تقرير الحوكمة المؤسسية

تابع

وواصلت إدارة الامتثال خلال عام 2024، وبالإضافة إلى سياسة العقوبات وسياسة مكافحة غسل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب/ اعرف عميلك، وتحديث سياسة قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية المعايير الموحدة للإبلاغ الضريبي، مراجعة وتحسين سياسة الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة إلى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. إضافةً إلى ذلك، تم وضع عدد من مؤشرات الأداء الرئيسية للامتثال لجميع الموظفين تقريباً وذلك بهدف زيادة المساءلة عن الامتثال على مستوى البنك والتي ارتبطت بنتائج نهاية العام، وذلك في إطار الحرص على تعزيز ثقافة الامتثال في البنك التجاري الدولي.

أبرز المحطات / الإنجازات لعام 2024

اتخذت إدارة الإمتثال، في إطار التزامنا بمكافحة الجرائم المالية، خطوات حاسمة لمعالجة جميع ملاحظات المصرف المركزي، وضمان الامتثال التام للتوقعات التنظيمية. وتضمنت هذه الجهود تحسين سياسات البنك وإجراءاته، وترقية أنظمة مراقبة المعاملات باستخدام قدرات متطورة، وتعزيز بيان قابلية تحمل المخاطر بشكل عام لإدارة مخاطر الجرائم المالية بكفاءة وفعالية. إضافة إلى ذلك، قمنا بتحسين نظام تقييم المخاطر على مستوى البنك (EWRA) لضمان التعرف على مخاطر الجرائم المالية بشكل أكثر دقة وشمولاً، مع اتخاذ تدابير فعالة للتخفيف منها عبر جميع وحدات الأعمال عبر جميع وحدات الأعمال، بما في ذلك مخاطر تمويل انتشار التسليح والتهرب من العقوبات. وتجسد هذه الإجراءات التزامنا العميق بالحفاظ على سلامة النظام المالي، مع التمسك بأعلى معايير الامتثال.

يشارك رئيس إدارة الامتثال في مختلف لجان الإدارة، بما في ذلك لجنة الامتثال، بصفة نائب رئيس اللجنة، ولجنة المخاطر التابعة للإدارة، بصفة عضو له حق التصويت، وبصفة روتينية في لجان الإدارة الأخرى، بما في ذلك لجنة الرقابة الداخلية، بصفة مراقب ليس له حق التصويت وإنما كعضو قادر على إضافة قيمة مهمة، ولجنة الاستعانة بمصادر خارجية المخصصة. بالإضافة إلى ذلك، يشارك مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال في لجنة الامتثال بصفة عضو ليس له حق التصويت وإنما بصفة أمين سر، وفي لجنة إدارة المخاطر

المنبثقة عن مجلس الإدارة (مرتين في السنة بشكل أساسي) لتقديم المستندات إلى مجلس الإدارة بشأن الجوانب المتعلقة بالجرائم المالية مع التركيز على تلك المذكورة في تقرير مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال المقدم إلى وحدة الاستخبارات المالية في مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. وقد تولت السيدة/ جنى العطار منصب رئيس إدارة الامتثال لمكافحة الجرائم المالية ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال في أبريل 2024.

7.2 إدارة المخاطر

تواصل إدارة المخاطر، بقيادة المسؤول الرئيسي لإدارة المخاطر، السيدة/ رنده كريدية، الالتزام بأعلى المعايير في إدارة مخاطر البنك. وضاعفنا في عام 2024 التزامنا بممارسات إدارة المخاطر القوية من خلال التوافق مع معايير الحوكمة المؤسسية الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

وقد وضعت استراتيجيات إدارة المخاطر بهدف معالجة المخاطر المختلفة والحد منها بشكل شامل مع الحفاظ على السرية. وتشمل المسؤوليات الأساسية لإدارة المخاطر ما يلي:

- وضع إطار شامل لإدارة المخاطر وتنفيذه.
- وضع سياسات وإجراءات تحديد المخاطر وتقييمها ومراقبتها.
- تنفيذ الإشراف المستقل على المخاطر كجزء من التخطيط الاستراتيجي.
- إدارة المخاطر التشغيلية والائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر المتعلقة بالسمعة والمخاطر الخارجية.

أولينا خلال عام 2024 اهتماماً كبيراً للوائح وضوابط حماية المستهلك التي تم تطويرها حديثاً. وقد اضطلعت هذه الإدارة بدور كبير في حماية مصالح المستهلكين وتعزيز نزاهتنا التشغيلية. وتشمل الأنشطة الرئيسية ما يلي:

- صياغة استراتيجيات إدارة المخاطر المتعلقة بحماية المستهلك ومراجعتها.
- تقييم آليات الرقابة على الأنشطة المرتكزة على المستهلك وتعزيزها.
- المتابعة المستمرة للمتطلبات التنظيمية الجديدة والتكيف معها.

إضافة إلى ذلك، أنجز البنك بنجاح تشكيل وحدة إدارة المخاطر السلوكية، والتي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من مهام ومسؤوليات لجنة إدارة المخاطر. ويلتزم فريق إدارة المخاطر السلوكية بتطبيق أعلى معايير الرقابة والحوكمة على أنشطة البنك في السوق، لضمان توافيقها مع المتطلبات

التنظيمية والمبادئ الأخلاقية. وتهدف هذه الوحدة إلى الإشراف على مختلف السلوكيات والممارسات في السوق، بما يشمل تصميم المنتجات وتوزيعها، وممارسات البيع، والتسويق والإعلان، وخدمة العملاء، ومعالجة الشكاوى. وتعمل الوحدة على إرساء ثقافة المساءلة والشفافية بالبنك، بما يساهم في تقوية إطار إدارة المخاطر الشامل للبنك، مع التركيز على حماية مصالح العملاء، والحد من المخاطر المرتبطة بالسمعة، وضمان توافق البنك مع أفضل الممارسات واللوائح المعمول بها.

وبينما نتطلع إلى المستقبل، نواصل اعتماد نهج استباقي لتوقع المخاطر المحتملة والتأهب لمواجهتها، سواء كانت ناتجة عن تغيرات في البيئة الاقتصادية أو التقدم التكنولوجي أو التغيرات التنظيمية. ويحرص نهجنا الاستباقي على البقاء قادرين على الصمود والمرونة في مواجهة التحديات المتغيرة.

شهد إطار تقبل المخاطر لدى البنك تحسناً أكبر من خلال وضع مقاييس كمية ونوعية، والتي تعد جزءاً رئيسياً من رصد الأداء القائم على المخاطر وتتوافق مع رؤية البنك واستراتيجيته. وتعمل لجنة إدارة المخاطر على تقييم هذه التدابير بشكل مستمر ودمجها في الخطط التشغيلية لجميع وحدات الأعمال.

7.3 التدقيق الداخلي

تواصل إدارة التدقيق الداخلي، التي يرأسها السيد/ زياد عبد الغني، العمل كإدارة تقييم مستقلة، يمثل دورها الأساسي في تقييم وتعزيز كفاءة وفعالية آليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في البنك.

تتمثل أهداف إدارة التدقيق الداخلي لعام 2024 فيما يلي:

- الحوكمة والرقابة: تقييم أطر الحوكمة لضمان توافيقها مع أفضل الممارسات والمتطلبات التنظيمية والأهداف الاستراتيجية للبنك التجاري الدولي.
- إدارة المخاطر والضوابط: تقييم فعالية ممارسات إدارة المخاطر ومثانة الضوابط الداخلية عبر جميع الإدارات والأنشطة.
- الامتثال للأنظمة: مراجعة الالتزام بالقوانين واللوائح والمعايير المعمول بها، مع التركيز على المجالات التنظيمية الرئيسية مثل مكافحة غسل الأموال، والجرائم المالية، وسلوكيات السوق.
- الكفاءة التشغيلية: تقييم مدى الكفاءة والفعالية في استغلال الموارد والعمليات التشغيلية.

– موثوقية التقارير: التحقق من دقة وموثوقية وسلامة آليات إعداد التقارير المالية والتشغيلية.

تخضع إدارة التدقيق الداخلي للمساءلة مباشرة أمام مجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة. تتضمن المسؤوليات الرئيسية للإدارة الآتي:

- إجراء تقييمات دورية لأطر المخاطر والضوابط في البنك التجاري الدولي وإعداد تقارير عن مدى كفاءتها وفعاليتها.
- تسليط الضوء على القضايا المهمة المتعلقة بالحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية، إلى جانب التوصيات القابلة للتنفيذ.
- تقديم تقارير منتظمة بشأن تنفيذ خطة التدقيق السنوية، ونتائج عمليات التدقيق المكتملة، ومدى كفاءة الموارد المخصصة للتدقيق الداخلي.
- التنسيق مع وحدات الضمان الأخرى، مثل الامتثال، وإدارة المخاطر، وأمن المعلومات، لضمان وجود تغطية شاملة ومتكاملة لكافة أنشطة الضمان.
- الإشراف على عمليات المتابعة لضمان تنفيذ توصيات التدقيق بفعالية وفي المواعيد المقررة.

يتبع رئيس التدقيق الداخلي لجنة التدقيق المنبثقة عن المجلس وظيفياً، والرئيس التنفيذي إدارياً. وتتولى لجنة التدقيق مسؤولية تعيين رئيس التدقيق الداخلي وعزله وتحديد أجره، مما يعزز استقلالية الإدارة وحيادها.

وتتمتع إدارة التدقيق الداخلي عن تحمل أي مسؤوليات تشغيلية أو تنفيذ الضوابط من أجل حماية استقلاليته. ومع ذلك، تقدم الإدارة الدعم الاستشاري، مثل مراجعة الأنظمة قيد التطوير أو تقديم التوجيه بشأن تصميم الضوابط، دون المساس بموضوعية الإدارة.

كما تتعاون إدارة التدقيق الداخلي، في حدود المتطلبات التنظيمية، مع إدارة الشؤون المالية ومدققي الحسابات الخارجيين لضمان إصدار البيانات المالية الفصلية والتقارير التنظيمية في مواعيدها المحددة.



تقرير الحوكمة المؤسسية

تابع

ويشارك رئيس التدقيق الداخلي بشكل فعال بصفته مراقب ليس له حق التصويت في لجان الإدارة الرئيسية، بما في ذلك لجنة إدارة المخاطر التابعة للإدارة ولجنة الامتثال ولجنة المشتريات المركزية. وتسهم هذه المشاركة في إضافة قيمة من خلال توفير رقابة فعالة وتقديم توصيات متوافقة مع أفضل الممارسات والتوقعات التنظيمية.

التحسينات لعام 2024:

- زيادة التركيز على مفهوم التدقيق القائم على إدارة المخاطر، مع التركيز على المجالات الحيوية المتعلقة بالامتثال للأنظمة والمرونة التشغيلية.
- اعتماد أدوات متطورة لتحليل البيانات وتقنيات التدقيق الحديثة لتعزيز فعالية أعمال التدقيق.
- تعزيز التعاون مع وحدات خط الدفاع الثاني لضمان توفر تغطية شاملة وفعالة للمخاطر، مع استغلال الموارد المتاحة بكفاءة وفعالية.

8. تجربة العملاء

تواصل إدارة تجربة العملاء، التي ترأسها السيدة/ شمس السويدي، دور محوري في تعزيز رضا العملاء وتقديم خدمة استثنائية تتماشى مع أهداف البنك. وتهدف الإدارة إلى تحسين جميع التفاعلات والاتصالات مع العملاء بما يتماشى مع رؤية البنك للتميز، وتعميق ثقة العملاء وولائهم على المدى الطويل.

وشهد الهيكل التنظيمي للإدارة في عام 2024 تحولاً كبيراً حيث أصبحت تتبع الرئيس التنفيذي وتخضع لإشرافه المباشر، مما أدى إلى توسيع نطاق مهامها ومسؤولياتها لتشمل جميع جوانب تجربة العملاء. وتولت الإدارة دوراً ريادياً في تحفيز المبادرات المتعلقة بالالتزام بلوائح حماية المستهلك، والعمل على حل شكاوى العملاء، إلى جانب تعزيز الوعي لدى العملاء وثقتهم. وتضمنت الأنشطة الرئيسية لعام 2024 ما يلي:

- إعداد التقارير حول مستويات رضا العملاء، ومؤشر نسبة توصية العميل (NPS)، وزمن حل الشكاوى، ومؤشرات الأداء الرئيسية الأخرى.
- تقديم توصيات قابلة للتنفيذ بناءً على تعليقات العملاء وتحليل ميولهم والتوجهات السائدة في السوق.

- الارتقاء بآليات خدمة العملاء، مثل إطلاق نظام شامل لإدارة الشكاوى وقواعد المعرفة.
- إطلاق مشروع ”سعيد أم لا“ لاستطلاع آراء العملاء بصورة آنية وفورية.
- تزويد الموظفين بكل ما يلزم من آليات ودورات تدريبية لتمكينهم من حل القضايا والشكاوى بفعالية أكبر.
- تطبيق استبيانات الرأي الآلية وأتمتة العمليات لتقليل زمن الاستجابة للشكاوى وحلها وتحسين الرصد والتتبع.
- مراجعة الاتصالات وإطلاق الحملات التوعوية على أساس شهري.

تعمل الإدارة بشكل مستقل عن العمليات اليومية، حيث تركز على المتابعة والتقييم الفعّال وتقديم المشورة لتحسين الأداء، مع الحفاظ على تعاون وثيق مع الفرق التشغيلية. وستواصل الإدارة مستقبلاً توسيع نطاق مبادرات الخدمات المصرفية الشاملة، مع تعزيز العروض الرقمية مثل إطلاق المرحلة الثانية من تطبيق واتساب، والدفع بتغيير ثقافي داخل البنك يضع رضا العملاء في طليعة الأولويات.

وستركز الإدارة في عام 2025 على عدة مجالات رئيسية، منها:

- إجراء مراجعات شاملة لجميع قنوات التواصل مع العملاء عبر مختلف الإدارات لضمان توافقها مع الأهداف التي تركز على العملاء ومع المعايير التنظيمية.
- تحسين فعالية الوحدات التي تتعامل بصورة مباشرة مع العملاء لضمان تقديم الخدمات بانسيابية وكفاءة.
- الاستفادة من تعليقات العملاء التي يتم جمعها من خلال استبيانات الرأي والشكاوى والتفاعلات المباشرة بهدف الارتقاء بجودة الخدمة.
- تقييم مدى الكفاءة في استخدام الأدوات والأنظمة والموارد البشرية لتحقيق أهداف تجربة العملاء.
- ضمان الامتثال التام لمعايير وأنظمة حماية المستهلك.

9. البت في شكاوى العملاء

مثل إرساء ثقافة تتمحور حول العملاء هدفاً أساسياً في عام 2024 للبنك التجاري الدولي، مع إدراك أن رضا العملاء ومشاركتهم أمران محوريان في تحقيقنا للنجاح والنمو، وإن جهودنا المكثفة لم تقتصر على تلبية احتياجات العملاء، بل لتوقعها أيضاً، مما يضمن توافق استراتيجياتنا وإجراءاتنا مع هذه الرؤية.

تعد تعليقات العملاء، لا سيما من خلال شكاوهم مصدراً مفيداً لتحسين العمليات في البنك التجاري الدولي وتحسينها، لأننا نؤمن إيماناً راسخاً بأن عملاءنا هم حجر الأساس في نجاحنا ونموننا. وإدراكاً للدور المهم لعملائنا في ضمان استمرار نمونا وإنجازنا، فإن فريقنا المخصص للبت في شكاوى العملاء مكلف بالدور الحيوي المتمثل في معالجة شكاوى العملاء، وهو مجال تركيز رئيسي لإدارتنا التنفيذية بما يتوافق مع أفضل الممارسات في الصناعة.

يلتزم هذا الفريق بحل شكاوى العملاء بشكل سريع وفعال، مما يضمن الرضا والامتثال للقيم الأساسية للمصرف المركزي المتمثلة في الشفافية والإنصاف والتعاطف والموثوقية وإمكانية الوصول، وقد طرحن مبادرات جديدة عديدة كجزء من التزامنا بتعزيز ثقافة تتمحور حول العملاء:

لقد استطعنا تبسيط عمليات معالجة الشكاوى، مما يضمن حلاً أسرع وأكثر فعالية. وتمثل هدفنا في تجاوز نسبة 79% من الشكاوى التي تم حلها خلال 5 أيام عمل، الهدف الذي كان محدداً في عام 2023.

وحققنا في عام 2024 إنجازاً ملحوظاً من خلال حل 96% من شكاوى العملاء خلال أيام العمل الخمسة المتفق عليها. ويعزى هذا التحسن الكبير في وقت الاستجابة بنسبة 17% من جانبنا إلى زيادة الكفاءة في عملياتنا. ونتعهد بمواصلة رفع هذه النسبة من خلال الاستمرار في تبسيط إجراءاتنا التشغيلية وتحسينها.

قام البنك التجاري الدولي بتعزيز استراتيجية معالجة شكاوى العملاء من خلال دمج آلية ردود فعل عامة. وبعد حل كل شكوى، تجري استبيانات شاملة آلية بهدف قياس مستوى رضا العملاء. وتشكل الأفكار التي يتم جمعها من هذه الاستبيانات أهمية وفائدة في استمرار دفع التحسين في استراتيجيات تقديم الخدمات وتجربة العملاء لدينا.

تخضع الشكاوى للإدارة على أساس الأولوية مع التركيز على تحليل الأسباب الجذرية. ويضمن هذا النهج التحسين المستمر في عملياتنا ومستويات الخدمة لدينا، ولا يتناول العوارض فحسب، بل يتناول المشكلات الأساسية أيضاً.

وتساعد استراتيجية ضمان وجود قنوات وصول متعددة للعملاء لتقديم الشكاوى، فضلاً عن تطبيق نهج مركزي لمتابعة الشكاوى وإدارتها وحلها بمعرفة فريق واحد على معرفة شواغل العملاء وتقديم يد العون لهم عبر ما يفضلونه من قنوات اتصال.

10. سياسات تضارب المصالح وتداولات الأطراف المطلعة

يتحمل مجلس الإدارة عموماً، بصفته جهة إشرافية غير تنفيذية في البنك التجاري الدولي، مسؤولية ضمان قيام الإدارة بوضع سياسات ملائمة وتنفيذها بشكل فعّال في جميع الأقسام والإدارات، إذ يجب على المجلس مراجعة ودراسة أي سياسة للبنك ترتبط بالامتثال أو أي تعديل يطرأ عليها. كما أن تحديد حدود قابلية تحمل المخاطر ضمن سياسات البنك هو من اختصاص المجلس، وفي حال حدوث أي انحراف عن تلك الحدود، يتعين الحصول على موافقة مسبقة من مجلس الإدارة.

– تضارب المصالح / الموظفين

تتولى إدارة الامتثال في البنك التجاري الدولي مسؤولية إدارة سياسة تضارب المصالح، التي تنطبق على جميع موظفي البنك. وتحدد هذه السياسة الحالات التي تشكل تضارباً في المصالح، وتوضح متى تتحول هذه الحالات إلى حالات خطيرة، وتفرض على الموظفين الالتزام بإبلاغ إدارة الامتثال رسمياً بأي تضارب في المصالح. وتقوم إدارة الامتثال بتقييم طبيعة الحالة المبلغ عنها والتوصية بما إذا كان التضارب يقع ضمن الحدود المسموح بها، وترسل نسخة من توصياتها إلى إدارة الموارد البشرية.

– تضارب المصالح / مجلس الإدارة

اعتمد البنك سياسة مماثلة لإدارة حالات تضارب المصالح الخاصة بمجلس الإدارة، حيث تنطبق على أعضاء المجلس نفس المبادئ والتصنيفات العامة. غير أن رئيس لجنة إدارة المخاطر هو المكلف بتقييم طبيعة حالة التضارب المبلغ عنها والتوصية بشأن ما إذا كانت الحالة المبلغ عنها تقع ضمن الحدود المقبولة.

– المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

أقر البنك في عام 2024 سياسة المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، التي تتولى إدارة الامتثال مسؤولية الإشراف على تنفيذها. وتعدّ هذه السياسة امتداداً لمفهوم تضارب المصالح، حيث تلزم البنك بضمان عدم تقديم الائتمان أو أي ميزات تعاقدية أخرى إلى الأطراف ذات العلاقة إلا وفق أسس تجارية بحتة” (كما لو كانوا عملاء عاديين، وطبقاً لشروط ومعايير تجارية صارمة). كما يتوجب على جميع أصحاب المصلحة المعنيين إعداد قائمة محدثة ودقيقة بالأطراف ذات العلاقة وتقديمها بانتظام إلى إدارة الامتثال.



تقرير الحوكمة المؤسسية

تابع

– إدارة تداول الأطراف المطلعة

يلتزم البنك التجاري الدولي، لكونه كياناً مدرجاً، بمنع موظفيه من التداول في أسهم البنك خلال فترات زمنية محددة لتجنب أي شبهات ترتبط بتداول الأطراف المطلعة، الذي يُعدّ جريمة جنائية. وتتولى إدارة الامتثال إدارة مهام الإشراف على تنفيذ سياسة تداول الأطراف المطلعة، التي توضح بشكل دقيق الحالات التي تُعتبر تداولاً للأطراف المطلعة، وتحدد الضوابط الداخلية المعمول بها داخل البنك، كما تشمل قائمة بالمطلعين والتزام الموظفين بتحديد هذه القائمة ومراجعتها بصورة دورية.

11. الابتكار والاستدامة

في عام 2024، واصل البنك التجاري الدولي أداءه المذهل ونجاحه الاستثنائي لتعزيز سمعته كأحد البنوك الرائدة إقليمياً:

– الاستثمار في بوميتر (Boomitra)، وهي شركة تطوير مشاريع كربونية تم تأسيسها في ستانفورد وحائزة على جائزة إيرثشوت (Earthshot)، وتستخدم حلولاً مدعومة بالذكاء الاصطناعي لتحسين جودة التربة وزيادة إنتاجية المحاصيل مع تعزيز الائتمان الكربوني

– توقيع شراكة استراتيجية مع شركة نتورك انترناشيونال (Network International) لتمكين شركات التقنية المالية وحلول الدفع المبتكرة في السوق، حيث تم إطلاق أول شركة وهي ناو ماني (NOW Money)

– النجاح في توقيع اتفاقية ضمان ائتماني مع مصرف الإمارات للتنمية، والتفاوض حالياً على عقد شراكة مع شركة كريدبل إكس (Credible X) (تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة المدعوم من شركة أبوظبي التنموية القابضة (ADQ)) لدعم منتجات تمويل التجارة المبتكرة والمستدامة كمزود للسيولة

– توقيع اتفاقية شراكة مع “إي أند” وورلد وايد جينريشن (World-Wide Generation) ليصبح الشريك الرئيسي في تحالفهم القائم على تقنية البلوك تشين، بدعم من حكومة الإمارات، لتتبع وتعزيز الأداء من حيث استدامة الجهات ونيابةً عن عملائها

– توقيع اتفاقية شراكة مع زومو (Zumo) لتمكين تتبع البصمة الكربونية وتقليلها وتعويضها بالأصول الافتراضية في دولة الإمارات

– توقيع اتفاقية شراكة مع فوز (Fuze) لاستكشاف الفرص المتاحة للبنوك في الأصول الافتراضية

– توقيع اتفاقية شراكة مع أربيا لتسهيل خدمات المعالجة لرعاية رقم التعريف المصرفي وشركاء الخدمات المصرفية كخدمة (BaaS)

– توقيع اتفاقية شراكة مع بلانيت ناين (Planet9) ولولو لإطلاق خدمة تحويل الأموال ريميت ناو (Remit Now) وباي ليدر (Pay Later)، وهي خدمة للتحويل الائتماني قصير الأجل تنافس منصة بوتيم (BOTIM) وتستفيد من الفرص السوقية الكبيرة والمتنامية

– نجاح البنك التجاري الدولي في تطبيق “آني”، وهو عبارة عن منصة للتحويل الفوري للأموال تابعة للمصرف المركزي، ليصبح بذلك من بين البنوك الأولى في دولة الإمارات العربية المتحدة التي طبقت بنجاح تطبيق، مما أدى إلى تحسين تجربة العملاء فيما يتعلق بالتحويلات المالية المحلية

– توقيع اتفاقية شراكة استراتيجية مع منطقة ميدان الحرة لدعم نمو شركاتها من خلال مجموعة متنوعة من الخدمات المصرفية

12. تمكين المواهب وتعزيز التوطين

في 31 ديسمبر 2024، حقق البنك إنجازاً مهماً يتمثل في توظيف 503 موظفاً دائماً، مما يعكس النمو المطرد الذي يشهده مقارنة بعام 2023 الذي بلغ فيه عدد الموظفين 453 موظفاً و441 موظفاً في عام 2022، ولم يشهد البنك نزاعات عمالية ويتمتع بعلاقة جيدة مع موظفيه.

في إطار تنفيذ سياسة “التوطين”، تم توجيه البنوك الإماراتية لزيادة عدد مواطني دولة الإمارات العاملين لديها بنسبة مئوية تُحدد سنوياً. وتطبيقاً لهذا التوجيه، يلتزم البنك بتحقيق هدفه في التوطين المتمثل في أن يصبح 45% من موظفيه من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة بحلول عام 2026، كما حقق البنك أهدافاً مماثلة على مستوى جميع وحدات الأعمال.

خطا البنك خطوات مميزة في رحلته لزيادة نسبة التوطين لديه، حيث ارتفعت نسبة الموظفين من المواطنين الإماراتيين من 21% في عام 2021 (24% في 2022 و 26% في 2023) لتبلغ 32% في عام 2024، متجاوزةً بذلك الإنجازات الرئيسية المحددة لكل عام، فمن حيث القيم المطلقة، ارتفع عدد الموظفين من مواطني دولة الإمارات من 85 في عام 2021 إلى 161 في عام 2024، وهو نمو كبير على مدى ثلاث سنوات.

من الجدير بالذكر أن تمثيل مواطني دولة الإمارات في المناصب الإدارية العليا ارتفع بشكل كبير من 11% في عام 2021 إلى 25% في عام 2024، مما يؤكد التزامنا بتمكين مواطني دولة الإمارات في الأدوار القيادية.

لضمان التطوير المستمر للمواهب الإماراتية، تعاون البنك مع مؤسسات مرموقة، بما في ذلك كلية إدارة الأعمال (IESE Business School)، وهارفارد، وأكسفورد، لتوفير فرص تعليمية متقدمة لموظفينا من مواطني دولة الإمارات. وتعكس هذه المبادرات التزامنا طويل الأمد بتزويد المواطنين بالمهارات والمعرفة اللازمة لتحقيق التفوق والتميز في القطاع المصرفي.

يواصل البنك التزامه بتحقيق هدف التوطين الذي حددته الحكومة والمتمثل في رفع نسبة التوطين إلى 45% بحلول عام 2026، من خلال استراتيجيات وبرامج متكاملة للنهوض بمواطني دولة الإمارات على جميع المستويات.

13. تفويض الصلاحيات

وفقاً للنظام الأساسي للبنك التجاري الدولي، يعمل رئيس مجلس الإدارة كممثل قانوني للشركة أمام المحاكم وفي تعاملاتها مع الأطراف الثالثة. ولتسهيل الإدارة الفعالة للبنك، أصدر رئيس مجلس الإدارة توكيلاً موثقاً حسب الأصول (“توكيل الرئيس التنفيذي”) إلى الرئيس التنفيذي، مفوضاً له سلطة الإشراف على العمليات التشغيلية اليومية للبنك.

وبدوره، يجوز للرئيس التنفيذي تفويض صلاحيات محددة إلى الإدارة التنفيذية أو مسؤولين آخرين داخل البنك. ويجوز منح تفويضات إضافية لموظفي البنك التجاري الدولي أو المستشارين القانونيين الخارجيين أو أطراف ثالثة أخرى حسب الضرورة لدعم الاحتياجات التشغيلية وأعمال البنك.

وجدير بالذكر، أن مجلس الإدارة يحتفظ بالسلطة النهائية ولا يفوض صلاحياته تفويضاً مطلقاً، مما يضمن الرقابة القوية والمساءلة على جميع السلطات المفوضة.

تاريخ التوكيل	اسم الموظف المسؤول	اسم العضو	المدة	الغرض
22 أكتوبر 2024	سيف علي الشحي	الدكتور غيث آل غيث (عضو مجلس الإدارة)	مفتوحة أو لحين مغادرة المجلس	لتنفيذ معاملات بيع عقارات محددة خارج دولة الإمارات العربية المتحدة نيابة عن البنك
13 نوفمبر 2024	سيف علي الشحي	علي سلطان العامري (الرئيس التنفيذي)	مفتوحة أو لحين أن يترك الموظف العمل لدى البنك	بصفته الرئيس التنفيذي
19 ديسمبر 2024	علي سلطان العامري (الرئيس التنفيذي)	إيفيرن التيوك حسنين علي توفيق عدنان زويد راجيش أرورا هاشم أبوحك كومار ماهاباترا رندة كريدية جيوفاني إفردوين أحمد جاسم	مفتوحة أو لحين أن يترك الموظف العمل لدى البنك	لأغراض إدارية



16. التصنيفات الائتمانية

يوضح الجدول التالي التصنيفات الممنوحة للبنك التجاري الدولي من وكالتي تصنيف رائدتين على مستوى العالم:

البنك التجاري الدولي	تصنيف ائتماني من وكالة فيتش تصنيف قدرة المُصدّر على الوفاء بالتزاماته	تصنيف وكالة "كاييتال انتلجنس" للعملات الأجنبية
تصنيف طويل الأمد	+BBB	+BBB
تصنيف قصير الأمد	F2	A2
النظرة المستقبلية	مستقر	مستقر

17. رأس المال والأسهم

اعتباراً من 31 ديسمبر 2024، بلغ رأس مال البنك التجاري الدولي للأسهم المصرح به والمكتتب والمدفوع بالكامل 1,737,383,050 درهماً إماراتياً، ويشمل 1,737,383,050 سهماً عادياً بقيمة درهم واحد للسهم الواحد.

وفي 4 أكتوبر 2023، عقب قرارات اجتماع الجمعية العمومية للبنك الذي انعقد في 12 يوليو 2023 ("اجتماع الجمعية العمومية")، تقرر زيادة رأس المال المكتتب للبنك بما يصل إلى 889,100,000 درهم إماراتي من خلال إصدار حقوق أولوية. وسيتم طرح الأسهم الجديدة بقيمة اسمية قدرها درهم واحد للسهم الواحد، بإجمالي يصل إلى 889,100,000 سهم من المقرر إصدارها. وسيجري البنك أيضاً بعض التعديلات اللازمة على النظام الأساسي للبنك، الناجمة عن زيادة رأس المال المكتتب للبنك، على أن تكون متوافقة مع أحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم 32 لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية.

18. هيكلية ملكية الأسهم في البنك التجاري الدولي

تم توزيع هيكل ملكية الأسهم في البنك التجاري الدولي اعتباراً من 31 ديسمبر 2024 على النحو التالي:

جنسية الجهة المالكة	أفراد	شركات	حكومة	الإجمالي
الإمارات العربية المتحدة	144	24	1	169
دول مجلس التعاون الخليجي	161	13	0	174
الدول العربية	33	0	0	33
دول أخرى	18	3	0	21
الإجمالي	356	40	1	397

19. المساهمون الأساسيون في البنك التجاري الدولي

كان للجهات الآتية ما يزيد عن 5% من ملكية الأسهم في البنك التجاري الدولي حتى تاريخ 31 ديسمبر 2024:

بنك قطر الوطني	40.00%
عائلة بن عويضة والمجموعة المرتبطة	22.40%
محمد عمر بن حيدر للاستثمار	8.86%



14. أجور ومكافآت الموظفين

يشكل الإشراف على سياسات الحوافز والمكافآت مسؤولية مهمة تقع على عاتق لجنة الترشيحات والمكافآت المنيثقة عن مجلس الإدارة. ويضمن هيكل الحوكمة هذا أن جميع تصاميم وأنظمة وأطر المكافآت يتم قياسها وفقاً لأفضل المعايير المعمول بها في القطاع وتتوافق تماماً مع لوائح مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. ومن خلال الاستفادة من الخدمات المقدمة من كبار مزودي الخدمة لقياس الأداء، تعمل اللجنة بكفاءة على موازنة هذه الهياكل مع أفضل ممارسات السوق. وتخضع كل سياسة،

وهيكل للمكافآت، وإطار تعويضات الإدارة العليا، وحزم المزايا، لعملية مراجعة داخلية وتلقى موافقة أولية من اللجنة. ويلى ذلك الموافقة النهائية من مجلس الإدارة، مما يعكس الالتزام بالشفافية والمساءلة والالتزام بمعايير الحوكمة المؤسسية.

يعكس الجدول التالي إجمالي المكافآت المدفوعة خلال العام لموظفي الإدارة العليا بما في ذلك الموظفين آخذي المخاطر (MRTs):

إجمالي العدد	إجمالي الراتب والمزايا المدفوعة	مكافأة عام 2024	أي مدفوعات أخرى	الإجمالي
57	53,003,982.67	18,549,135.00	9,406,662.00	80,959,779.67

15. المدققون الخارجيون

وفقاً للقانون الاتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية، وقواعد حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والسلع، ولوائح مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، تعين الجمعية العمومية للبنك التجاري الدولي مدققاً خارجياً لمدة سنة مالية واحدة بناءً على توصيات لجنة التدقيق ومجلس الإدارة، شريطة عدم تعيين المدقق الخارجي لأكثر من ست سنوات (يستبدل الشريك بعد ثلاث سنوات).

ووفقاً لسياسة اختيار المدققين الخارجيين المعمول بها لدى البنك التجاري الدولي، يتم مراجعة أداء المدقق الخارجي سنوياً وطلب مقترحات لخدمات التدقيق الخارجي سنوياً، مع الأخذ في الاعتبار أداء المدقق الخارجي. ولا تجوز إعادة تعيين شركة التدقيق الحالية بعد انتهاء مدة الست سنوات كمدقق خارجي للبنك، بل يجب استبدال الشريك بعد ثلاث سنوات، مع مراعاة فترة الانتظار.

في 14 فبراير 2024، وافقت الجمعية العمومية على توصية مجلس الإدارة بتعيين شركة جرانث ثورنتون (Grant Thornton) كمدقق خارجي للبنك

للسنة المالية المنتهية في 31/12/2024، بإجمالي أتعاب قدرها 673,915 درهم إماراتي دون ضريبة القيمة المضافة والنفقات العرضية.

وتعد شركة "جرانت ثورنتون الإمارات" إحدى الشركات الرائدة التابعة لجرانت ثورنتون انترناشيونال، إحدى أكبر شبكات شركات التدقيق والضرائب والاستشارات المستقلة في العالم. تأسست الشركة في دولة الإمارات، حيث نجحت في بناء سمعة قوية لها من حيث تقديم خدمات احترافية عالية الجودة مصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات الفريدة للشركات في المنطقة. وبفضل خبرتها الواسعة في مختلف القطاعات، تقدم شركة جرانث ثورنتون الإمارات مجموعة شاملة من الخدمات، بما في ذلك التدقيق الخارجي وإدارة المخاطر والاستشارات، لمساعدة المؤسسات والشركات على تحقيق أهدافها الاستراتيجية. وتشتهر جرانث ثورنتون الإمارات بالتزامها بالتميز والابتكار والالتزام بالمعايير الدولية، وهي شريك موثوق به للشركات التي تريد مواكبة المشهد التنظيمي والاقتصادي الديناميكي في الدولة.

لم تبد جرانث ثورنتون أي تحفظات بشأن البيانات المالية السنوية للبنك التجاري الدولي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024.

أداء سعر الأسهم وحجم التداول الشهري في عام 2024

الافتح (بالدرهم الإماراتي)	الإغلاق (بالدرهم الإماراتي)	التغيير الشهري	نسبة التغيير الشهري	ارتفاع (بالدرهم الإماراتي)	انخفاض (بالدرهم الإماراتي)	السعر الحالي (بالدرهم الإماراتي)	حجم التداول	التداولات
0.680	0.600	(0.11)	(15.49)	0.780	0.590	34,256,478	55,372,410	348
0.595	0.629	0.03	4.83	0.678	0.550	2,899,244	4,735,253	72
0.625	0.630	0.00	0.16	0.635	0.567	3,843,475	6,157,606	19
0.630	0.724	0.09	14.92	0.724	0.630	235,287	372,426	5
0.652	0.610	(0.11)	(15.75)	0.652	0.587	62,268	105,500	5
0.610	0.600	(0.01)	(1.64)	0.630	0.600	6,148,026	10,237,493	3
0.610	0.990	0.39	65.00	0.990	0.610	18,121,561	26,907,407	19
0.970	0.940	(0.05)	(5.05)	0.970	0.900	11,495	11,950	6
0.900	0.990	0.05	5.32	1.060	0.900	415,150	430,450	18
1.040	0.891	(0.10)	(10.00)	1.040	0.891	513,581	557,000	6
0.940	0.950	0.06	6.62	0.990	0.891	54,775	56,586	19
0.950	0.810	(0.14)	(14.74)	0.950	0.693	206,025	242,094	22
الإجمالي						66,767,364	105,186,175	542

21. توزيع المساهمين حسب الحجم

كانت ملكية أسهم البنك التجاري الدولي موزعة حتى تاريخ 31 ديسمبر 2024 وفقاً للأحجام التالية:

حجم ملكية الأسهم	عدد المساهمين	عدد الأسهم المملوكة	نسبة الأسهم المملوكة
أقل من 50,000	292	1,423,375	0.08
50,000 – 500,000	49	9,107,659	%0.52
500,000 – 5,000,000	31	35,586,511	%2.04
أكثر من 5,000,000	25	1,691,265,505	%97.34
الإجمالي	397	1,737,383,050	%100

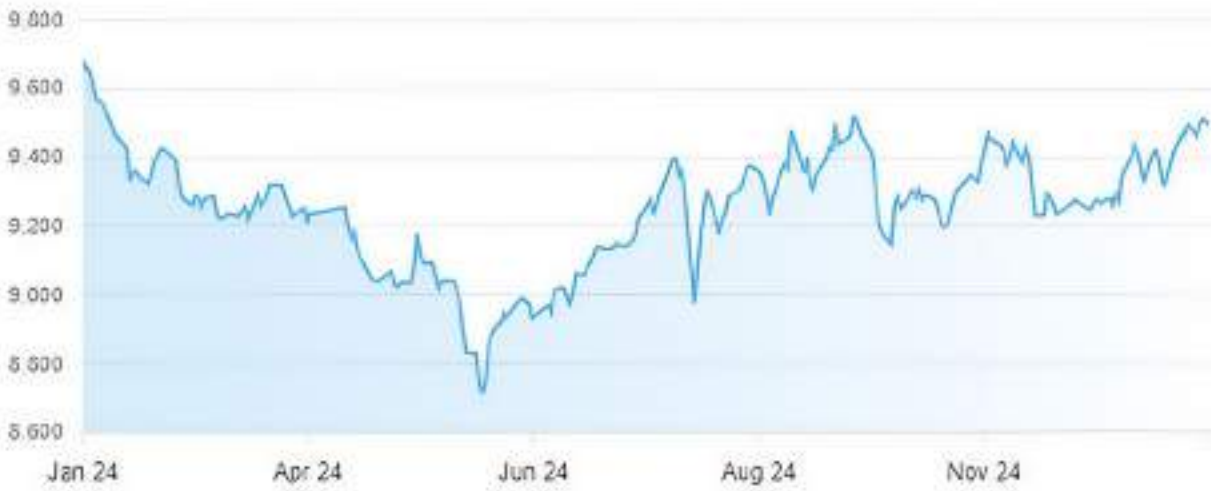


20. أداء سعر السهم وحجم التداول

أداء سعر السهم وحجم التداول لعام 2024



مؤشر فوتسي سوق أبوظبي (ADX FADGI Index)



22. حقوق المساهمين

تضمن ممارسات الحوكمة المؤسسية في البنك التجاري الدولي حماية حقوق المساهمين وتسهيل ممارستها وتوفير معاملة متكافئة لجميع المساهمين، بمن فيهم حملة أسهم الأقلية. ويحافظ البنك على قنوات اتصال مفتوحة وشفافة مع مساهميه، وقد قام نشر كافة المعلومات الضرورية للمستثمرين والمساهمين بصفة منتظمة من خلال موقعه الإلكتروني والقنوات والمنصات الأخرى.

يؤكد النظام الأساسي للبنك التجاري الدولي أيضاً أن كل أسهم رأس المال تتمتع بحقوق متساوية من دون تمييز من حيث الملكية في أصول البنك وأرباحه، وحضور اجتماعات الجمعية العمومية، والتصويت تطبيقاً لمبدأ "صوت واحد لكل سهم".

وطبقاً لقانون الشركات التجارية، ينص النظام الأساسي للبنك التجاري الدولي على أن تعقد الجمعية العمومية اجتماعاً عادياً واحداً في غضون أربعة أشهر من نهاية كل سنة مالية. ويجوز لمجلس الإدارة أن يدعو لاجتماع الجمعية العمومية حسب تقديره أو حينما يُطلب منه ذلك لأغراض معينة من قبل المدقق الخارجي أو المساهمين الذين يمتلكون 10% على الأقل من رأس مال البنك التجاري الدولي.

واعتباراً من 31 ديسمبر 2024، عقدت البنك التجاري الدولي اجتماعاً واحداً للجمعية العمومية بتاريخ 14 فبراير 2024. وحضر الاجتماع مساهمون، شخصياً وبالوكالة، بإجمالي عدد أسهم بلغ 1,504,392,054 سهماً، تمثل 86.59% من رأس مال البنك.

ولم يتم اقتراح أي قرارات خاصة للمساهمين للموافقة عليها خلال الاجتماع. وقد تم نشر جميع الإفصاحات ذات الصلة على الموقع الإلكتروني للبنك والصفحة المخصصة له على الموقع الإلكتروني لسوق أبوظبي للأوراق المالية.

23. إشراك أصحاب المصلحة والإفصاح (علاقات المستثمرين)

يلتزم البنك التجاري الدولي بأعلى معايير الشفافية ويعزز بيانات الإفصاح بانتظام ليعكس المتطلبات التنظيمية المحلية وأفضل الممارسات الدولية. ويلتزم البنك من خلال إدارة علاقات المستثمرين، بالتواصل القوي مع المساهمين والمستثمرين المحتملين من خلال ضمان الإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب وتقديم تحديثات دورية عبر النتائج الفصلية، والبيانات الفصلية، إلى جانب التقرير السنوي المفصل. كما يلتزم البنك بجميع متطلبات الإفصاح، ويقدم جميع المعلومات المالية وتقارير التدقيق بدقة وشفافية، فضلاً عن الإفصاحات التنظيمية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وسوق أبوظبي للأوراق المالية والجهات الأخرى ذات الصلة.

يؤكد البنك التجاري الدولي أن جميع البيانات المقدمة، بما يشمل في هذا الصدد متطلبات الإفصاح الواردة في الرقعة 3 - بازل 3، هي، على حد علمه واعتقاده، صحيحة ودقيقة وغير مضللة. علاوةً على ذلك، تتوافق جميع التقارير المالية السنوية للبنك التجاري الدولي مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) والأحكام المعمول بها في لوائح مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. كما يؤكد المدققون الخارجيون أن جميع المعلومات المطلوبة قد تم توفيرها، وأن التدقيق تم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية (ISA).

بيانات الاتصال بإدارة علاقات المستثمرين

السيدة/ حلا الصفي

أمانة سر البنك ورئيس علاقات المستثمرين

investor.relations@cbi.ae

+971 4 402 2397

+971 54 584 2004

https://www.cbiuae.com/en/about-cbi/investor-relations

24. المعاملات في أسهم البنك التجاري الدولي والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

يؤكد البنك التجاري الدولي أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يشارك أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو الأطراف ذات العلاقة بهم أو الإدارة العليا والأطراف ذات العلاقة بهم في أي معاملات تتعلق بأسهم البنك.

وفي إطار التعامل مع معاملات الأطراف ذات العلاقة التي تشمل أعضاء مجلس الإدارة أو الأطراف ذات العلاقة بهم، وضع البنك ضوابط أساسية تضمن امتناع أعضاء مجلس الإدارة عن المشاركة في المناقشات المتعلقة بمثل هذه المعاملات أو التصويت عليها، مما يجعل عملية صنع القرار شفافة وخالية من التضارب والنزاعات.

لم يسجل البنك التجاري الدولي أي معاملة واحدة مع طرف ذي صلة تتجاوز 5% من رأس مال البنك.

ويدخل البنك التجاري الدولي في معاملات مع الشركات والجهات التي تندرج ضمن تعريف الطرف ذي العلاقة على النحو الوارد في المعيار الدولي (IAS 24) "الإفصاحات عن الأطراف ذات العلاقة". الأطراف ذات العلاقة هي الشركات التي تخضع لملكية مشتركة و/أو إدارة وسيطرة مشتركة، ومساهموها، وكبار موظفي الإدارة. وتتم المعاملات مع الشركات الزميلة والأطراف الأخرى ذات العلاقة بنفس البنود تقريباً، مثل البنود السائدة في نفس وقت المعاملات المماثلة مع العملاء والأطراف الخارجية.

الأرصدة في نهاية فترة التقرير

جنسية الجهة المالكة	البنود %	2024 المبلغ بالدرهم الإماراتي (بالآلاف)
شركات تابعة عقود الضمانات المالية	-	5,009
شركة زميلة ودائع العملاء	-	2,711
كبار موظفي الإدارة (بما في ذلك أعضاء مجلس الإدارة) قروض وسلفيات العملاء ودائع العملاء	7.7 - 3.00 5.9 - 0.1	22,520 9,011
كبار موظفي الإدارة (بما في ذلك أعضاء مجلس الإدارة) إيرادات الفوائد مصاريف الفوائد تعويضات كبار موظفي الإدارة ⁽¹⁾		1,311 879 38,115

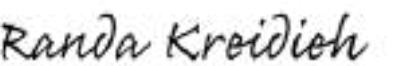
⁽¹⁾ تتضمن منافع طويلة الأجل بمبلغ مليون درهم (بلغت في 2023: 0.8 مليون درهم)

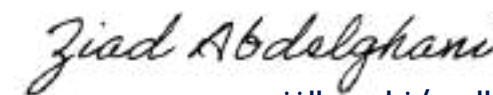
25. المسؤولية الاجتماعية المؤسسية والمساهمات المجتمعية

يلتزم البنك التجاري الدولي بدعم المجتمعات التي يعمل فيها، إلا أنه، خلال فترة التقرير، لم يقدم أية مساهمات رسمية في إطار مبادرات المسؤولية الاجتماعية المؤسسية. ويواصل البنك استكشاف الفرص للمساهمة بشكل هادف في القضايا المجتمعية والبيئية بما يتماشى مع قيمه وأهدافه من حيث الاستدامة طويلة الأجل.

تم التوقيع على تقرير الحوكمة المؤسسية للعام 2024 للبنك التجاري الدولي من قبل إدارات الرقابة الداخلية:


Rajesh Arora (Jan 29, 2025 12:34 GMT+4)
السيد راجيش أرورا
المسؤول الرئيسي للشؤون المالية


Randa Kreidieh
السيدة/ رنده كريدية
المسؤول الرئيسي لإدارة المخاطر


السيد/ زياد عبد الغني
نائب رئيس أول - رئيس إدارة التدقيق الداخلي


David Rile (Jan 29, 2025 11:42 GMT+4)
السيد/ ديفيد بيجي
نائب رئيس أول - رئيس إدارة الامتثال

تقرير الاستدامة



نبذة عن التقرير

غرض التقرير

يسرنا أن نرحب بكم بين طيات تقرير الاستدامة للبنك التجاري الدولي ش.م.ع لعام 2024، والذي يجسد رؤيتنا الراسخة في دمج مبادئ الاستدامة ضمن جميع عملياتنا اليومية. ونتوجه بهذا التقرير إلى جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، ومن ضمنهم العملاء والمستثمرين والموظفين والموردين والشركاء والمجتمعات التي نخدمها، حيث نهدف إلى تسليط الضوء على استراتيجيتنا في مجال الاستدامة، واستعراض أدائنا وما حققناه من إنجازات من حيث المسائل الجوهرية في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية.

ويُعدّ هذا التقرير مكملاً لتقريرنا حول حوكمة الشركة لعام 2024.

نطاق التقرير

يغطي التقرير العام 2024 ويركز على عمليات البنك التجاري الدولي داخل دولة الإمارات العربية المتحدة. كما يتضمن بيانات من الأعوام السابقة لأغراض المقارنة، عند الاقتضاء، لإبراز التطورات بشكل واضح.

وجميع المبالغ المالية المذكورة في التقرير مقومة بالدرهم الإماراتي.

معايير إعداد التقارير

تم إعداد التقرير وفقاً للمعايير المحلية لإعداد التقارير، ومنها التوجيهات الإرشادية الخاصة بإفصاح الشركات المُدرجة حول المعايير البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية الإماراتية وسوق أبوظبي للأوراق المالية.

كما استرشدنا في إفصاحاتنا بمعايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

الضمان

اعتمدنا نهج المراجعة والموافقة الداخلية لهذا التقرير لضمان دقة المعلومات المقدمة وجودتها.

الاتصال

نسعد ونرحب دائماً بتلقي ملاحظاتكم ومقترحاتكم على البريد الإلكتروني: sustainability@cbi.ae.



رسالة الرئيس التنفيذي

المساهمون الأفاضل،

يطيب لي أن أضع بين أيديكم تقرير الاستدامة الخامس الذي يوضح إنجازاتنا في مجال المبادرات المعنية بالبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة لعام 2024.

لقد أعلن صاحب السموّ الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، تمديد مبادرة «عام الاستدامة» لتشمل عام 2024، بهدف البناء على ما حقته الدولة من نجاحات خلال عام 2023، ومن أبرزها الاستضافة الناجحة للدورة الثامنة والعشرين من مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP28). وتهدف هذه المبادرة الوطنية تحت شعار “قول وفعل” إلى تحفيز تغييرات إيجابية في محاور رئيسية تشمل ترشيد استهلاك المياه والطاقة، والنقل الأخضر، والزراعة بوعي، والاستهلاك المسؤول.

نفخر، في البنك التجاري الدولي، بدورنا الممتد إلى ما هو أبعد من تقديم الخدمات المصرفية، إذ نلتزم برؤية دولة الإمارات لمستقبل مستدام ومزدهر، ليس فقط لوطننا، بل للمنطقة والعالم بأسره.

ونؤمن أن الاستدامة ليست مجرد هدف نسعى إليه، بل هي أسلوب للإدارة المسؤولة والرشيدة يعكس التزامنا بتحقيق توازن متناغم بين النمو الاقتصادي والمساواة الاجتماعية وحماية البيئة، وهي وعد نلتزم به وفرصة ثمينة لترك إرث إيجابي ومستدام للأجيال القادمة.

قمنا في عام 2024 بدمج مبادئ الاستدامة في استراتيجيتنا المؤسسية، حيث أصبحت ركيزة أساسية في جميع قراراتنا وعملياتنا اليومية مما يجعلها مبدأ توجيهياً يعزز من تأثيرنا الإيجابي ويدعم مسيرتنا نحو مستقبل أكثر استدامة.

وافق مجلس إدارتنا على استراتيجية شاملة للاستدامة، مدعومة بإطار حوكمة متين يُعدّ الأساس لخارطة طريقنا الطموحة، وشكلنا فريقاً متخصصاً لإدارة الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، يعمل تحت إشراف مباشر من لجنة البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة والاستدامة الجديدة. ويتولى الفريق مسؤولية وضع خارطة الطريق ومتابعة تنفيذها وضمان توافقها مع استراتيجيتنا المؤسسية، مع التركيز على تحقيق أعلى معايير الشفافية والمساءلة في جميع أقسام وإدارات البنك.



مقدمة

تابع

نبذة عن البنك التجاري الدولي

البنك التجاري الدولي هو بنك إماراتي رائد، ملتزم بتمكين الشركات والأفراد من تحقيق طموحاتهم عبر حلول مصرفية مبتكرة وشخصية وتركز على النمو. تأسس البنك التجاري الدولي في عام 1991 ويوجد مقره الرئيسي في دبي وهو مدرج في سوق أبوظبي للأوراق المالية وخاضع لتنظيم مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع، ويقدم مجموعة متنوعة من الخدمات، تشمل الحلول المصرفية للشركات والخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية الإسلامية. ويسخر البنك إمكانياته المبتكرة ونهجه المخصص من أجل تقديم تجربة مصرفية متميزة تساهم في تحقيق تطلعات عملائه.

أغلبية المساهمون مواطنون إماراتيون، ومن ضمنهم حكومة رأس الخيمة وأعضاء مجلس إدارتنا، الذي يرأسه السيد سيف علي الشحي.

رؤيتنا

أن نحظى بالاعتراف كأحد البنوك الإماراتية فائقة الأداء للشركات الرائدة والأفراد الطموحين ممن يثمنون العلاقات المصرفية طويلة الأمد.

رسالتنا

ندعم سكان دولة الإمارات لبلوغ تطلعاتهم وتحقيق الازدهار في حياتهم الشخصية والعملية، بما ينسجم مع رؤية الإمارات ككل.

نواصل إدارة لجنة المشاركة الوجدانية والاعتمادية وإمكانية الوصول وفقاً لمعايير وتوصيات اتحاد مصارف الإمارات. هذا ونأمل تحسين معايير جودة الخدمة وتعزيز ثقة المستهلك في القطاع المصرفي الإماراتي باتباع هذه المبادئ عند تعاملنا مع الشكاوى.

يُعدّ إعطاء الأولوية لشكاوى العملاء محور تركيزنا الأساس، كما نحرص على إجراء تحليلات للأسباب الجذرية لضمان خضوع عمليات البنك ومعايير خدمته للتحسين المستمر. وساعدنا تزويد العملاء بقنوات وصول متعددة لتقديم الشكاوى، فضلاً عن تطبيق نهج مركزي لمتابعة الشكاوى وإدارتها وحلها بمعرفة فريق واحد على فهم شواغل العملاء بشكل أفضل وتقديم يد العون لهم عبر ما يفضلونه من قنوات اتصال.

فروعنا حول الإمارات



أبوظبي

فرع أبوظبي، شارع البطين

العين

وحدة الخدمات المصرفية الإلكترونية، العين

دبي

الفرع الرئيسي، شارع الرقة، دبي
فرع دبي مول، دبي مول
فرع الجميرا، شارع الجميرا

الشارقة

فرع البحيرة، المجاز 3، الشارقة
وحدة الخدمات المصرفية الإلكترونية، المجاز 2، الشارقة

رأس الخيمة

فرع رأس الخيمة، أبراج جلفار



جوائز العام 2024

أفضل مبادرة للذكاء الاصطناعي
المستند إلى البيانات في تقييم الائتمان 2024
قمة الشرق الأوسط للذكاء الاصطناعي والتحليلات المصرفية

أفضل استخدام للذكاء الاصطناعي
في إدارة المخاطر 2024
سلسلة الذكاء الاصطناعي العالمية

أفضل مبتكر 2024
جوائز التمويل العالمية 2024

الإنجاز المتميز في تطبيق الذكاء الاصطناعي
حفل توزيع جوائز FT.NFT.

جائزة ستييفي البرونزية للابتكار
في إدارة التكنولوجيا وتخطيطها وتنفيذها - قطاع الخدمات المالية
جوائز ستييفي الشرق الأوسط 2024

المبتكرون في مجال الخدمات المصرفية
جائزة الإمارات للريادة في سوق العمل - أسواق الشرق الأوسط وإفريقيا

جائزة ستييفي الذهبية للابتكار
تطوير التكنولوجيا - قطاع الخدمات المالية
جوائز ستييفي الشرق الأوسط 2024

جائزة ستييفي الذهبية للابتكار
في فعاليات المؤسسات العامة
جوائز ستييفي الشرق الأوسط 2024

أفضل منتج ذكاء اصطناعي للتحليلات التنبؤية
سلسلة عالم الذكاء الاصطناعي

أفضل تطبيق مبتكر للتصنيف الائتماني بالذكاء الاصطناعي - الإمارات 2024
مجلة إنترناشيونال فاينانس العالمية



تُعَدُّ جهود دولة الإمارات العربية المتحدة لتعزيز اقتصاد مستدام وشامل ومسؤول بيئياً من الركائز الرئيسية لرؤيتها المستقبلية الطموحة، والتزاماً عززته الاستضافة الناجحة للدورة الثامنة والعشرين من مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (كوب 28) بدبي في عام 2023.

وعززت دولة الإمارات ريادتها الإقليمية في تقليل الانبعاثات الكربونية عندما أصبحت أول دولة في مجلس التعاون الخليجي تتعهد بتحقيق صافي انبعاثات صفرية، وتجسد هذا الالتزام في إطلاق استراتيجية شاملة وطموحة تهدف إلى تحقيق الاستدامة البيئية طويلة الأمد، وذلك ضمن إطار المبادرة الاستراتيجية لتحقيق الحياد المناخي بحلول 2050.

أما البنك التجاري الدولي فقد جعل الاستدامة ركيزة أساسية في استراتيجيته المؤسسية تماشياً مع التزام دولة الإمارات بتعزيز الجهود العالمية لمكافحة تغير المناخ. ويعكس هذا النهج التزامنا الراسخ تجاه أصحاب المصلحة، من خلال العمل على تقليل تأثيرنا البيئي وتعزيز مسيرة النمو المسؤول والمستدام.

التواصل مع أصحاب المصلحة

نؤمن أن تشجيع الحوار المفتوح مع أصحاب المصلحة الرئيسيين يمثل ركيزة أساسية لفهم توقعاتهم وتحديد القضايا الأكثر تأثيراً في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية. ونحرص على تحديد أصحاب المصلحة باعتبارهم الفئات الأكثر تأثراً بأنشطتنا، والأكثر قدرة على التأثير فيها، مما يجعل التواصل المستمر معهم عنصراً محورياً من استراتيجيتنا.

ونستخدم قنوات تواصل متنوعة ونهج استباقي لمواكبة اهتماماتهم، مما يساعدنا على صياغة أولوياتنا الاستراتيجية ورسم خارطة طريق فعالة تعزز توافقنا مع تطلعات أصحاب المصلحة.

كيف نتفاعل مع أصحاب المصلحة



العملاء

استطلاعات رأي العملاء
التفاعلات المنتظمة من خلال مديري العلاقات
زيارات الفروع
وسائل التواصل الاجتماعي
مركز الاتصال

الشركاء

الفعاليات والمبادرات
المنتظمة مع الشركاء
التواصل مع الهيئات
الحكومية والجمعيات

الجهات التنظيمية

الإفصاحات العامة
الاجتماعات الفردية
التشاورات

كيف نتواصل؟

الموظفون

الاجتماع العام السنوي
لموظفي البنك التجاري الدولي
الفعاليات والاجتماعات على
مستوى الأقسام والإدارات
النشرات الإخبارية
الاتصالات الداخلية

المساهمون

اجتماع الجمعية
العمومية السنوية
التقرير السنوي
الإفصاح عن النتائج الفصلية
تقرير وكالة فيتش العالمية للتصنيف
الائتماني
إفصاحات الركيزة الثالثة



تقييم الأهمية النسبية للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية

أجرينا خلال العام تقييماً للأهمية النسبية بهدف تحديد الموضوعات الأكثر صلة وتأثيراً في مجالات البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة، وذلك في إطار التزام البنك التجاري الدولي بالشفافية والمساءلة.

اعتمدنا على نهج دقيق وشامل لتحديد الموضوعات ذات الأولوية، والذي شمل:

- المقابلات مع أصحاب المصلحة الداخليين
- تقييم الأهمية النسبية المزدوجة، وهو نهج يركز على تقييم الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية من منظور شامل، يتضمن تحليل التأثيرات المحتملة على أدائنا المالي وكذلك على البيئة والمجتمع
- البحث التحليلي غير الميداني

وبناءً على ذلك، حددنا مجموعة من الموضوعات المهمة في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية المهمة التي قد تؤثر جوهرياً على عمليات البنك التجاري الدولي وأصحاب المصلحة.

1	2	3
		
البيئة	المسائل الاجتماعية	الحوكمة
التمويل المستدام البصمة البيئية إدارة مخاطر المناخ	رضا العملاء الشمول المالي وإمكانية الوصول إلى الخدمات المصرفية الابتكار التنوع والشمول التوطين ارتباط الموظفين بالعمل ورضاهم صحة وسلامة الموظفين استقطاب الكفاءات وتطويرهم	حوكمة الشركة وأخلاقيات الأعمال إدارة المخاطر أخلاقيات الأعمال والامتثال ممارسات الشراء المسؤول الخصوصية والأمن السيبراني استمرارية الأعمال الشفافية الضريبية



أبرز إنجازات الاستدامة لعام 2024



التنوع



المشتريات المحلية



التعلم والتطوير

43%

من موظفينا إناث

84%

من ميزانية المشتريات
مرصودة للموردين المحليين



التعاون مع "زومو" لقيادة
الابتكار في مجال استدامة
الأصول الرقمية.



الاستثمار في شركة "بوميترا"
بهدف تطوير أنظمة زراعية أكثر
استدامة وتعزيز القدرة على
التكيف مع المناخ.



اعتماد إطار استراتيجية
الممارسات البيئية والاجتماعية
والحوكمة المؤسسية
والاستدامة.



توقيع اتفاقية شراكة رائدة مع
شركتي "إي أند إنتربرايز"
و "وورلد وايد جينيريشن"
لإطلاق أول مرفق وطني
للتحويل المستدام للبنوك في
دولة الإمارات العربية المتحدة.



الشراكة مع مصرف الإمارات للتنمية لتعزيز الشمول المالي
وتمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.



إطلاق فرص مالية جديدة من
خلال الشراكة مع "زيبيل"، عبر
الاستفادة من تقنيات البيانات
الاصطناعية.



إطار حوكمة الاستدامة

عمل البنك التجاري الدولي على دمج مبادئ الاستدامة بشكل فعال ضمن هيكل الحوكمة المؤسسية الحالي، في خطوة تعكس أهميتها الاستراتيجية وتسرع وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف الاستدامة بسرعة وكفاءة.

تُشرف لجنة البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة والاستدامة، التي يرأسها الرئيس التنفيذي وتتبع اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة، على إدارة كافة مبادرات الاستدامة. وتضم اللجنة جميع المديرين التنفيذيين في البنك، وتشكل أعلى سلطة إدارية مسؤولة عن اتخاذ قرارات الاستدامة وتقديم التوجيه والإرشاد الاستراتيجي اللازم لتنفيذ هذه المبادرات بفعالية. وتُشرف اللجنة التنفيذية نيابة عن مجلس الإدارة على صياغة وتطبيق استراتيجية الاستدامة الشاملة، بما يضمن الحوكمة الفعالة والإشراف المباشر من مجلس الإدارة.

يتولى خط الدفاع الأول مسؤولية ضمان الالتزام باستراتيجية البنك للاستدامة وإجراء تقييمات دقيقة وشاملة للمخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة.

يعمل فريق الاستدامة المركزي بالتنسيق مع الإدارة ورواد الاستدامة لتطوير الاستراتيجيات ومتابعة تنفيذ خارطة طريق الاستدامة. ويؤدي رواد الاستدامة دوراً محورياً كحلقة وصل بين فريق الاستدامة المركزي وأقسامهم المختلفة، مما يعزز قنوات التواصل والتعاون الفعال لدعم أجندة الاستدامة في البنك.

أما خط الدفاع الثالث، فيوفر ضماناً مستقلاً لتطبيق استراتيجية البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة والإجراءات المتعلقة بها.

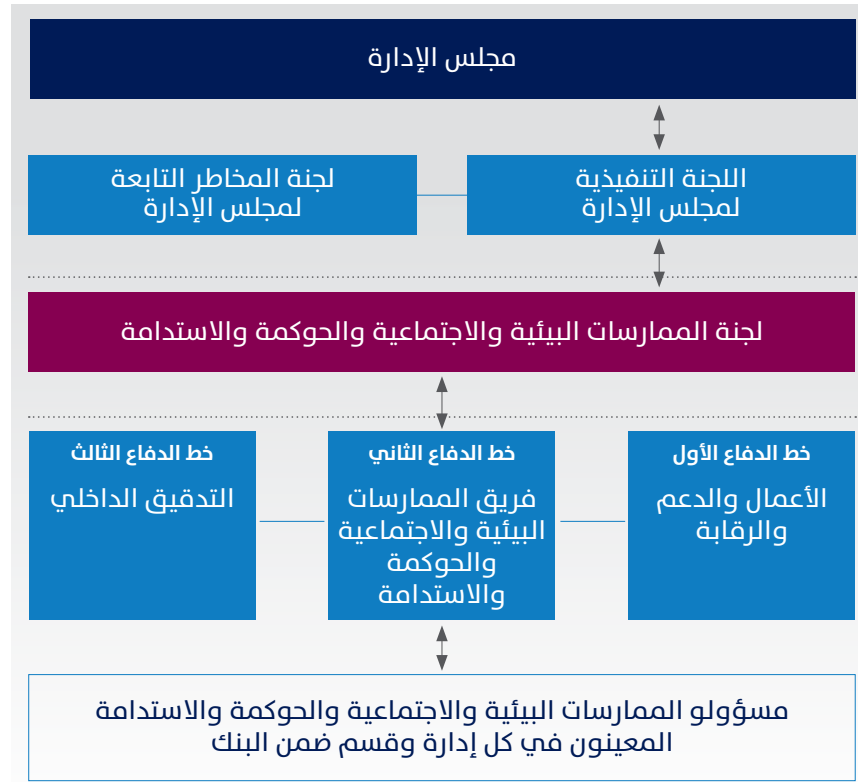
يضمن هذا النهج المتكامل للبنك دمج مبادئ الاستدامة بشكل منهجي في استراتيجيته وعملياته المؤسسية، مما يضمن تحقيق تغييرات مؤثرة وقابلة للقياس تنعكس إيجابياً على المجتمع والبيئة.



إشراف مجلس الإدارة

إشراف الإدارة التنفيذية

التنفيذ وإعداد التقارير



أعضاء لجنة البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة والاستدامة:

- الرئيس التنفيذي (الرئيس)
- المسؤول الرئيسي للشؤون الإدارية
- نائب الرئيس أول - الشؤون القانونية
- نائب الرئيس التنفيذي - إدارة الخدمات المصرفية للشركات
- نائب الرئيس أول - علاقات المستثمرين
- نائب الرئيس أول - تجربة العملاء
- عضو استشاري دائم:
- نائب رئيس أول - التدقيق الداخلي
- المسؤول الرئيسي لإدارة الائتمان
- المسؤول الرئيسي لإدارة المخاطر
- المسؤول الرئيسي للمالية
- نائب رئيس أول - الامتثال
- المسؤول الرئيسي للموارد البشرية





ندرك في البنك التجاري الدولي المسؤولية الكبيرة التي تقع على عاتقنا في دفع عجلة التحوّل نحو اقتصاد منخفض الكربون، إذ أنه بدون مساهمة فعّالة من القطاع المصرفي، ستزداد فجوة التمويل اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، وسيصبح تحقيق مستهدفات اتفاق باريس أكثر تعقيداً.

يُعدّ تغير المناخ تحدياً كبيراً، حيث يفرض مخاطر مادية وانتقالية تؤثر بشكل عميق على المؤسسات المالية. لذلك، قمنا بدمج المخاطر المتعلقة بالمناخ في إطارنا لإدارة المخاطر لضمان الاستجابة لهذه التحديات بفعالية.

التمويل المستدام

حلول رائدة لتحقيق الاستدامة على مستوى القطاع

حققنا هذا العام تقدماً لافتاً في جهودنا لتعزيز ممارسات التمويل المستدام عبر إطلاق مبادرات مبتكرة وإقامة شراكات استراتيجية تعتمد على التكنولوجيا المتطورة.

تعاون البنك التجاري الدولي مع “إي أند إنتربرايز” و “وورلد وايد جينيريشن” لإطلاق أول مرفق وطني للتمويل المستدام للبنوك في دولة الإمارات العربية المتحدة.

انطلقنا في مسيرة طموحة مع “إي أند إنتربرايز”، ركيزة التحول الرقمي لمجموعة التكنولوجيا العالمية “إي أند”، وشريكتها “وورلد وايد جينيريشن” للعمل على تحسين عروض “الاستدامة كخدمة” في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وتسعى إي أند إنتربرايز و “وورلد وايد جينيريشن”، من خلال التعاون مع حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وقياداتها، بما في ذلك الجهات التنظيمية والمؤسسات المالية والوزارات الحكومية، إلى دعم البنوك والمستثمرين والشركات في استيفاء متطلبات اللوائح التنظيمية لإعداد التقارير القادمة، مع تمكين دولة الإمارات من تحقيق هدفها الطموح المتمثل في إطلاق تمويل مستدام بقيمة تريليون درهم بحلول العام 2030.

يهدف المرفق الوطني للتمويل المستدام إلى دمج آليات التمويل المبتكرة، مثل السندات الخضراء وسندات التأثير، والقروض المرتبطة بالاستدامة، وتقنية الترميز والصكوك، بالإضافة إلى تقنيات مثل البلوك تشين والذكاء الاصطناعي لتلبية متطلبات التوحيد القياسي والشفافية والحوكمة والتحليلات، والمطلوبة لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية العالمية بحلول عام 2030.

سيؤدي تطوير مرفق التمويل المستدام العالمي إلى تمكين البنوك والمستثمرين من تحديد أداء الاستدامة الخاص بهم، ورصده وقياسه وإدارته وتسويقه من البداية إلى النهاية، بالإضافة إلى مساعدتهم على مشاركة البيانات بصورة مباشرة مع الجهات المعنية الداخلية والخارجية ضمن منصة واحدة قابلة للتشغيل المتبادل.

كما يهدف المرفق الوطني للتمويل المستدام إلى تسريع الاستدامة والتحول الرقمي في القطاع المصرفي في دولة الإمارات بأكملها، من خلال الاستفادة من منصة “G17Eco” التي طورتها “وورلد وايد جينيريشن” لدمج معايير الاستدامة في العمليات والتحليلات والعمليات التقليدية.

يُعدّ البنك التجاري الدولي شريكاً أساسياً في هذا التحالف الريادي، إذ ينهض بدور محوري في تمكين المؤسسات المالية من تحديد أداء الاستدامة الخاص بهم، ورصده وقياسه وإدارته وتسويقه، سواء داخلياً أو لعملائها، باستخدام هذه المنصة المبتكرة. وتجسد هذه الشراكة التزامنا الراسخ برؤية دولة الإمارات نحو مستقبل أكثر استدامة، ليس فقط على المستوى المحلي، بل أيضاً على المستويين الإقليمي والعالمي.



تحتضن الاستدامة بأهمية كبيرة بالنسبة لنا، فنحن ملتزمون ببنك وطني بدعم رؤية دولة الإمارات لتحقيق مستقبل أكثر استدامة للدولة والمنطقة والعالم. ويعد الابتكار القائم على الشراكة أحد الركائز الأساسية في استراتيجيتنا المصرفية، لذا تمثل شراكتنا مع “إي أند إنتربرايز” و “وورلد وايد جينيريشن” خطوة مهمة في تنفيذ طموحاتنا لدعم إنشاء برنامج تمويل مستدام في القطاع المصرفي.

كذلك، فإن تتبع أدائنا الجماعي في مجال الاستدامة والتحكم فيه يتيح لنا القدرة على تحقيق أهدافنا المشتركة. وإنه لمن دواعي سرورنا أن نكون أحد البنوك الوطنية المؤسّسة لمنصة G17Eco.



علي سلطان ركاض العامري
الرئيس التنفيذي للبنك التجاري الدولي



أعلنّا عن استثمارنا الأول في شركة “بوميتر”، الشركة الرائدة في تطوير مشاريع الكربون والفائزة بجائزة “إيرث شوت” وذلك انسجاماً مع رؤية حكومة دولة الإمارات الطموحة نحو إنشاء أنظمة زراعية أكثر استدامة وذكاء من الناحية المناخية.

تُعدّ “بوميتر” من أبرز الشركات العالمية في مجال تطوير مشاريع الكربون في التربة، حيث تستند في عملها إلى تقنيات الذكاء الاصطناعي وطول الاستشعار عن بعد، وتسهم “بوميتر” في تمكين المزارعين ومربي الماشية من تبني ممارسات زراعية متطورة، ما يتيح لهم فرصاً جديدة لتحقيق دخل إضافي والمساهمة في بناء مستقبل أكثر ازدهاراً للجميع.

يركز هذا الاستثمار على دعم مبادرات الزراعة التجديدية في جميع أنحاء الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا، وذلك عن طريق توفير حلول مدعومة بالذكاء الاصطناعي لتمكين المجتمعات الزراعية وتعزيز القدرة على التكيف مع المناخ، كما ستسهم هذه الجهود في تمكين “بوميتر” من استخدام بيانات الأقمار الصناعية المتقدمة والذكاء الاصطناعي لقياس مستويات احتجاز الكربون في التربة بدقة عالية.

وسيعمل هذا النهج المبتكر على تحسين صحة التربة وزيادة غلة المحاصيل الزراعية، مع توليد أرصدة كربون توفر حوافز مالية للمزارعين.



نفذنا مجموعة من المبادرات في المجالات التالية في إطار التزامنا بتقليل استخدام الموارد.



مبادرة

مبادرة الطباعة
الذكية

إجمالي الورق المطبوع للاستخدام
المكتبي في عام 2024

6,640 كجم

تؤكد هذه المبادرة أهمية استخدام مواد مستدامة في الطابعات والمواد الاستهلاكية، مع الالتزام بالتخلص المسؤول من الأجهزة القديمة وخراطيش الحبر والتونر عبر برامج إعادة التدوير، مما يساهم بشكل فعال في تقليل النفايات الإلكترونية ويضمن الإدارة المسؤولة للأجهزة المستهلكة.

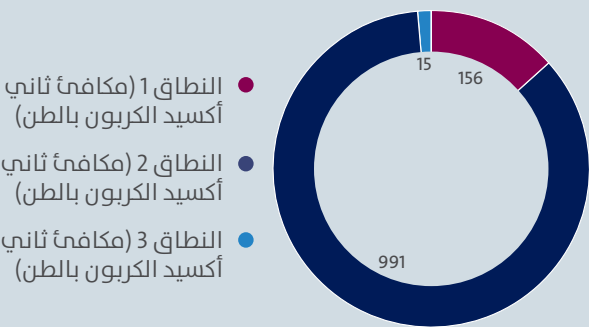
كما نسعى لتعزيز ثقافة الطباعة المستدامة بين موظفينا من خلال تشجيعهم على الاستخدام الأمثل للموارد، والاقتصار على الطباعة عند الضرورة، والالتزام بممارسات إعادة التدوير الصحيحة.

تتجلى جهودنا في تقليل بصمتنا البيئية من خلال تعزيز التحول الرقمي واعتماد ممارسات مستدامة في عمليات الطباعة، ما يعكس التزامنا بالاستدامة في جميع أنشطتنا.

وبادرننا إلى تطبيق خدمات الطباعة المُدارة التي تهدف إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد وتقليل الهدر. وتضمنت هذه المبادرة استخدام طابعات وتقنيات تصوير موفرة للطاقة، معتمدة بتصنيف "نجمة الطاقة" ومجهزة بميزات توفير الطاقة الآلية، مما أسهم في خفض إجمالي استهلاك الطاقة.

ونحننا بفضل اعتماد خاصية الطباعة عند الطلب وتقليل الطباعة غير الضرورية في تقليل استهلاك الورق والحد من النفايات الورقية. كما مكنتنا خدمات الطباعة المُدارة من تتبع وتحسين أحجام الطباعة، مما يضمن استخداماً أكثر كفاءة للورق والحبر.

بلغ إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة للبنك التجاري الدولي في عام 2024 كما يلي:



النطاق 1: الانبعاثات المباشرة - استهلاك الوقود من قبل المركبات المملوكة أو المستأجرة. تم تسجيل استهلاك الوقود وفقاً للفواتير المدفوعة للمورد.

النطاق 2: الانبعاثات غير المباشرة - استهلاك الكهرباء. تم تسجيل استهلاك الكهرباء باستخدام الفواتير المحررة من مزودي خدمات المرافق.

النطاق 3: الانبعاثات غير المباشرة الأخرى - السفر الجوي.

نقوم بالإبلاغ عن انبعاثات غازات الدفيئة بوحدة الطن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون (مكافئ ثاني أكسيد الكربون بالطن). يعتمد نهج إعداد تقاريرنا حول غازات الدفيئة لعام 2024 على متوسط انبعاثات غازات الدفيئة لكل موظف في عام 2022. نهدف إلى تغيير منهجية إعداد التقارير لدينا لتتوافق مع أفضل الممارسات.

تلتزم دولة الإمارات العربية المتحدة بدورها الريادي في الجهود العالمية لمكافحة تغير المناخ، وهو ما يتجسد في مبادراتها الطموحة لتحقيق الحياد المناخي بحلول 2050. كما يلتزم البنك بنفس العزيمة لتقليل أثره البيئي، حيث نعمل على مراقبة استهلاك الموارد في فروعنا ومكاتبنا ومراكز البيانات بهدف تقديم تقارير دقيقة حول الانبعاثات، وتحديد المجالات التي يمكننا فيها إحداث تأثير إيجابي.



البصمة البيئية تابع



مبادرة

مركز بيانات موثر للطاقة

يعتمد مركز البيانات المشترك بالبنك على تقنيات متطورة مصممة لتوفير الطاقة بكفاءة عالية، مما يسهم بشكل ملموس في خفض استهلاك الطاقة.

ونحرص على مراقبة كفاءة استخدام الطاقة بشكل منتظم في جميع مرافق البنك، لضمان تحقيق الأداء الأمثل مع التركيز على تقليل الطاقة المطلوبة لعمليات التبريد والأنشطة التشغيلية الأخرى.

كما نستخدم أنظمة تبريد موفرة للمياه، تشمل أنظمة التبريد ذي الحلقة المغلقة والأنظمة الموفرة للطاقة عبر تحسين استخدام الهواء.



مبادرة

محطات شحن السيارات الكهربائية

قمنا بتركيب محطات شحن للسيارات الكهربائية في اثنين من مقراتنا في إطار جهودنا لدعم التحول إلى السيارات الكهربائية. وتمثل هذه المحطات الآن 14% من مواقف السيارات المخصصة في مقراتنا، مما يسهم في تسهيل انتقال موظفينا من المركبات التقليدية إلى المركبات الكهربائية.



مبادرة

تقليل استهلاكنا للطاقة باستخدام نظام إدارة المباني

قمنا بتطبيق نظام إدارة المباني في مقراتنا، مما يتيح لنا إدارة عمليات المبنى بشكل مركزي وفعّال، يشمل التحكم في أنظمة التدفئة والتهوية وتكييف الهواء والإضاءة واستهلاك الطاقة. ويسهم هذا النظام في تقليل الاستهلاك غير الضروري للطاقة، مع ضمان كفاءة تشغيل جميع مرافق البنك دون انقطاع.





مبادرة

إدارة دورة حياة أصول
تكنولوجيا المعلومات

يلتزم البنك التجاري الدولي بتطبيق ممارسات مستدامة لإدارة دورة حياة أصول وأجهزة تكنولوجيا المعلومات القديمة أو التالفة، بما يضمن تقليل الأثر البيئي إلى الحد الأدنى، مع إعطاء الأولوية لحماية البيئة وتقليل الهدر ودعم الاقتصاد الدائري.

اعتمد البنك سياسة بيئية مسؤولة للتعامل مع أصول تكنولوجيا المعلومات، مثل أجهزة الكمبيوتر والخوادم ووسائط التخزين وأجهزة الشبكات.

يتم إرسال جميع الأجهزة القديمة وغير القابلة للاستخدام إلى مرافق إعادة تدوير النفايات الإلكترونية المعتمدة، حيث يُعاد تدويرها طبقاً لأعلى المعايير البيئية لضمان عدم تسرب المواد الضارة إلى البيئة.

ونلتزم بالمعايير البيئية وبروتوكولات إتلاف البيانات والقوانين المحلية والمعايير الدولية، مثل توجيه نفايات الأجهزة الكهربائية والإلكترونية (WEEE) وتوجيه تقييد استخدام المواد الخطرة (RoHS)، بما يضمن إعادة تدوير الأصول وإعادة استخدامها بطريقة مسؤولة عبر موردين خارجيين معتمدين.

وعندما يتعذر إعادة استخدام الأجهزة، يتم إتلاف محركات الأقراص الصلبة وأجهزة التخزين الأخرى أو تقطيعها فعلياً، مع الالتزام بأفضل الممارسات الخاصة بأمن البيانات لضمان حماية المعلومات.

كما يحرص البنك على تجديد وإعادة استخدام أجهزة تكنولوجيا المعلومات، قدر المستطاع، بهدف إطالة عمرها الإنتاجي وتقليل الحاجة إلى استهلاك موارد جديدة.

تعكس هذه الممارسات التزام البنك بأهدافه الأوسع للاستدامة، وذلك من خلال التركيز على إعادة التدوير، وإعادة الاستخدام، والتخلص الآمن من البيانات، إلى جانب التعاون مع الموردين المعتمدين.

إدارة المخاطر
المناخية

المخاطر الناجمة عن التغير المناخي

يفرض التغير المناخي مخاطر حقيقية تهدد الاستقرار المالي، ويتجلى ذلك بوجهين رئيسيين موضحان في ما يلي:

- **المخاطر المادية:** الخسائر الاقتصادية والمالية المحتملة الناجمة عن الظواهر المناخية والمتعلقة بالطقس، والأثر التدريجي طويل الأمد للتغير المناخي، والتي تشمل:
 - الظواهر الجوية الشديدة (الفيضانات والعواصف والأعاصير وما إلى ذلك) التي يمكن أن تُلحق الضرر بالأصول المادية للبنك، أو تعطل العمليات، أو تؤثر على أنشطة العملاء؛ و
 - التغيرات البيئية طويلة الأمد (الارتفاع في مستوى سطح البحر، والتغيرات في درجات الحرارة وما إلى ذلك) التي يمكن أن تؤثر على قيمة العقارات والبنية التحتية والاستثمارات الأخرى.

- **المخاطر المتعلقة بالتحول:** المخاطر المالية المتعلقة بعملية التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون، والتي قد تكون على سبيل المثال مدفوعة بالتغيرات في السياسة المناخية، أو التطورات التكنولوجية، أو التغيرات في السوق والآراء الاجتماعية.

ويتطلب كلا النوعين من المخاطر تطبيق إدارة استباقية لحماية الأداء المالي للبنك، وضمان الامتثال للمتطلبات التنظيمية، والمساهمة في الجهود العالمية للتخفيف من تغير المناخ.



بصفتي المسؤول الرئيسي لإدارة المخاطر، أؤكد التزامنا الراسخ بمعالجة مخاطر المناخ المادية والمتعلقة بالتحول إلى المصادر البديلة، من خلال دمج ممارسات الاستدامة ضمن استراتيجيتنا الأساسية في البنك التجاري الدولي. ونبذل قصارى جهودنا لتعزيز الاستثمارات الخضراء في مجال البنية التحتية، وتحسين كفاءة الطاقة، وتحقيق الانسجام مع الطموحات المناخية لدولة الإمارات المتمثلة في إحداث تأثير بيئي فعال. ومن خلال دمج الاعتبارات المناخية في صلب إدارة المخاطر وتطوير حلول مالية خضراء مبتكرة، فإننا نسعى إلى تمكين عملائنا ومجتمعاتنا من الانتقال نحو مستقبل يتسم بالاستدامة والمرونة، مع حماية كوكبنا لتنعم بموارده الأجيال القادمة.



رندة كريدية

المسؤول الرئيسي لإدارة المخاطر،
البنك التجاري الدولي

استراتيجية المخاطر المناخية

في إطار مساعيه لتعزيز الخدمات المصرفية المسؤولة والتمويل المستدام، وضع البنك التجاري الدولي استراتيجية لمخاطر المناخ تحدد منهجيتنا في كشف المخاطر وإدارتها والحد منها والفرص المتعلقة بالمناخ.

وتعكس هذه الاستراتيجية التزامنا بدمج الاعتبارات المناخية في ممارسات الحوكمة وإدارة المخاطر والإقراض والاستثمار والأنشطة التشغيلية التي نتبعها وفقاً للوائح التنظيمية الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

وتسعى أهداف استراتيجية المخاطر المناخية إلى ما يلي:

- ضمان الحد من المخاطر المناخية؛
- ضمان إجراء اختبار إجهاد المخاطر المناخية وإعداد التقارير بصورة سليمة؛
- ضمان التدريب السليم على التعامل مع المخاطر المالية الناجمة عن المشكلات المناخية؛
- تحقيق الامتثال المستمر للتوجيهات التنظيمية؛
- دمج المخاطر المناخية في إطار إدارة المخاطر.

كما شرعنا في تنفيذ حل للمخاطر المناخية هدفه تقييم المخاطر المالية الناجمة عن المشكلات المناخية وإجراء اختبارات الإجهاد المناخي. وتؤكد هذه المبادرة التزام البنك التجاري الدولي بالتماشي تماماً مع أحدث معايير الاستدامة والامتثال للوائح مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، والمساهمة بصورة فعالة في بناء بيئة أكثر استدامة وصحة على مستوى العالم.

اختبار إجهاد المخاطر المناخية

يُعد اختبار إجهاد المخاطر المناخية عملية هامة للغاية بقصد قياس وإدارة المخاطر المالية البيئية والناجمة عن المشكلات المناخية، كما تهدف إلى إبراز حالة التطور المستمر لهذه المخاطر والتأثير طويل الأمد للانبعاثات السابقة على مسارات المناخ في المستقبل.

وفي سياق جهودنا لمعالجة المخاطر المتعلقة بالبنك التجاري الدولي، ونظراً لطبيعة أعمالنا وتعقيدها والحجم الكبير للبنك، فإننا نعزز حالياً إمكاناتنا الداخلية وقدرتنا على إجراء اختبارات الإجهاد، وتقييم التأثير المحتمل لمختلف السيناريوهات المناخية المنطقية في قدرة البنك على تحمل المخاطر ونموذج عمله واستراتيجياته.

ويعتزم البنك إجراء اختبار الإجهاد بشكل سنوي على الأقل في إطار عملية التقييم الداخلي لمدى كفاية رأس المال ودمجها في هذا الإطار. وستتناول الاختبارات المخاطر المادية والمتعلقة بالتحول ومخاطر المسؤولية، باعتبارها المحفزات الرئيسية للمخاطر المالية البيئية والناجمة عن المشكلات المناخية، ومحاولة تقييم تأثير السيناريوهات المناخية السلبية في مؤشرات الأعمال الرئيسية للبنك. وسوف تساعد هذه التقييمات على وضع حالات الاستجابة الملائمة في مجالات الاستراتيجية وإدارة المخاطر والحوكمة.

وستشمل السيناريوهات مجموعة من المسارات المناخية المنطقية والمتوسطة والحرية، والتي تغطي فترات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد. كذلك ستعزز نتائج اختبارات الإجهاد العمليات الداخلية لتخطيط رأس المال والسيولة في البنك، مما يضمن تبني منهجية متكاملة وشاملة لإدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ.



رضا العملاء

يتبنّى البنك التجاري الدولي استراتيجية تتمحور حول العملاء وتركز على بناء علاقات إيجابية معهم ومع الموظفين والمجتمعات التي ينشط فيها والمحافظة عليها. ويندرج رضا العملاء في صميم قيم البنك ودافعاً له من أجل تقديم خدمات سلسلة وشفافة وسهلة الوصول لتلبية شريحة واسعة من الاحتياجات المالية المتنوعة.

كما يشكل الابتكار ركيزة أساسية في هذه المنهجية باعتباره يوفر الحلول الرقمية القادرة على تعزيز تجربة العملاء. وعلى المستوى الداخلي، نبذل قصارى جهودنا لخلق بيئة عمل عادلة يشعر فيها جميع الموظفين بالتقدير والدعم. وتسلب سياستنا للتوطين الضوء على دورنا في تعزيز أهداف التنمية الوطنية.

المساهمة في خلق قيمة مستدامة

يمثل رضا العملاء أحد أعمدة استراتيجية الاستدامة في البنك التجاري الدولي، إذ يؤثر بصورة مباشرة في أهداف الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في البنك. وإذ يولي البنك التجاري الدولي أولوية قصوى لرضا العملاء، فإنه يهدف إلى بناء الثقة والولاء، وضمان مرونة أعماله على المدى الطويل في خضم التنافسية الشديدة والتغيرات الكبيرة التي يشهدها القطاع المصرفي.

وتسهم المستويات العالية من رضا العملاء في تعزيز الاحتفاظ بهم ودعم النمو المسؤول، مما يرسخ التزام البنك بإطار حماية المستهلك في دولة الإمارات ورفع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

ونتتبع مستوى رضا العملاء باستخدام المقاييس الرئيسية مثل صافي نقاط الترويج ونتائج المتسوق السري. وتوفر هذه المقاييس قراءات عملية حول جودة الخدمة وتجربة العملاء. فعلى سبيل المثال، يقيس المتسوق السري التفاعلات الواقعية وي طرح آراء قيمة حول الشفافية والإنصاف والكفاءة في تقديم الخدمات.

وتعكس هذه المبادرات عزمنا المستمر على تحسين ممارسات الأعمال الأخلاقية وآلية تطبيقها، لضمان إحداث تأثير إيجابي ومستدام في المجتمعات التي نقدم خدماتنا لها.

ملاحظات العملاء في الوقت الفوري

ينطوي دمج ملاحظات العملاء في صلب عملياتنا على أهمية كبيرة لضمان محافظة البنك على امتثاله لمعايير الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية وتحسين تجربة العملاء. وتكفل آليات الملاحظات في الوقت الفوري، مثل الاستبيانات اللاحقة لتقديم الشكاوى والتحليلات المعمقة على مستوى الفروع، رصد رأي العميل والإقرار به واتخاذ إجراءات بشأنه على وجه السرعة.

ويسهم استخدام لوحات التحكم في الوقت الفوري بقصد تحليل الملاحظات في تمكين فرقنا من معالجة نقاط الضعف بكفاءة ووفق مقومات الشفافية والمساءلة. ويشكل خلق بيئة مصرفية عادلة وشاملة مبدأً رئيسياً لتمييز حوكمة البنك في أطر الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية المعمول بها لديه، مثل المبادرة العالمية لإعداد التقارير ومجلس معايير محاسبة الاستدامة. كما يسلط الدعم الذي نتلقاه على مستوى الإدارة التنفيذية الضوء على جهودنا في هذا المجال.

وقد عمدنا إلى تنفيذ الاستبيانات المؤتمتة اللاحقة للشكوى، والتي تتيح لنا جمع الملاحظات بعد معالجة المشكلة لقياس مستويات رضا العملاء عن تعامل البنك مع الشكاوى. وطورنا أيضاً لوحات تحكم لتحليل الملاحظات في الوقت الفوري من أجل رصد التوجهات وتوفير تحليلات عملية لمديري الفروع وفرق خدمة العملاء.

تعزيز حماية المستهلك

يحرص البنك التجاري الدولي على حماية حقوق العملاء من خلال التزامه بإطار حماية المستهلك الصادر عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. وتقوم استراتيجيتنا على ضمان الشفافية والإنصاف والمساءلة في جميع التفاعلات مع العملاء، مدعومة بسياسات شاملة وعمليات تدقيق صارمة. ويكفل تدريب الموظفين على الممارسات المصرفية الأخلاقية الامتثال للمعايير الدولية، ويعزز ثقة المستهلكين، ويرفع مستوى الثقافة المالية لديهم.

ويسهم دمج هذه المبادئ ضمن استراتيجية حماية المستهلك في الحد من تعرّض البنك لمخاطر السمعة، فضلاً عن ترسيخ ريادته في مجال الخدمات المصرفية المسؤولة.



الشمول المالي وإمكانية الوصول

الارتقاء بمستوى الشمول المالي

في البنك التجاري الدولي، يكتسب الشمول المالي أهمية كبيرة لبناء عالم أكثر إنصافاً واستدامة، وتأكيد مسؤوليتنا عن تزويد الأفراد والشركات بالأدوات المالية اللازمة لنموهم وازدهارهم. ويتخطى الشمول المالي حدود تقديم الخدمات المصرفية إلى كونه وسيلة داعمة للأفراد من أجل تحقيق الاستقلال المالي والمرونة.

ونسعى بالتعاون مع شركائنا إلى بناء منظومة مالية على درجة أعلى من الشمولية.

البنك التجاري الدولي تعاون مع مصرف الإمارات للتنمية لتعزيز الشمول المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة

كومار ماهاباترا، نائب الرئيس التنفيذي – رئيس إدارة الخدمات المصرفية للشركات في البنك التجاري الدولي ويكتسب دعم نمو الشركات ونجاحها أهمية كبيرة لتحقيق ازدهار ونمو الاقتصاد الإماراتي.

وبموجب الشراكة الجديدة، سيقوم مصرف الإمارات للتنمية بضمان ما يصل إلى 50% من قيمة التمويلات التي يقدمها البنك التجاري الدولي للشركات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة، مما يقلل المخاطر المصرفية التي قد تواجه الطرفين. وسيمكّن هذا البرنامج البنك التجاري الدولي من توسيع نطاق تمويلاته ليشمل مجموعة أوسع من الشركات الصغيرة والمتوسطة في الدولة، ولا سيما تلك التي تعمل في القطاعات الخمسة ذات الأولوية التي يركز عليها مصرف الإمارات للتنمية. وبالتالي، يتمكّن البنك التجاري الدولي من دعم تلك الشركات لتأمين رأس المال اللازم للنمو والمساهمة في الاقتصاد الوطني.

ومن خلال تقليل المخاطر المرتبطة بمنح التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة، أصبح قادرين على دعم شريحة أوسع من الشركات التي تلعب دوراً هاماً في تعزيز التنوع الاقتصادي لدولة الإمارات على المدى الطويل. ويساعد هذا التعاون البنك التجاري الدولي على تمكين تلك الشركات التي تشكل عصب الاقتصاد الإماراتي.

ردم الفجوات المالية

البنك التجاري الدولي تعاون مع شركة أبهي لتسهيل الوصول إلى الأجور المكتسبة من خلال البنك

يسهم التعاون بين البنك التجاري الدولي وشركة أبهي، المختصة بالتكنولوجيا المالية، في دعم الشمول المالي للموظفين والشركات الصغيرة والمتوسطة في الشرق الأوسط، من خلال توفير خدمة الوصول إلى الأجور المكتسبة من أبهي.

علاوةً على ذلك، تقوم الشراكة على منح الموظفين الفرصة لسحب رواتبهم المكتسبة في أي يوم يختارونه، مما يلبي الاحتياجات المالية الفورية للموظفين دون الحاجة إلى اللجوء إلى خيارات الإقراض عالية التكلفة.

كما تمثل الشراكة خطوة مهمة نحو دعم الفئات التي تفتقر للدعم المالي، مثل الشركات الصغيرة والمتوسطة والموظفين، من خلال توفير مستوى أعلى من الاستقرار المالي وتحقيق أهدافنا لخلق المساواة والرفاه المالي.

وقد أطلقنا أيضاً برنامجاً تجريبياً لموظفي البنك يتيح لهم الوصول إلى الأجور المكتسبة داخلياً، مما يعكس مساهمتنا لأن نكون مثالاً يُحتذى به للشركات والبنوك الأخرى.

“تمثل شراكتنا مع مصرف الإمارات للتنمية إنجازاً هاماً يعزز التزامنا بدعم التنمية الاقتصادية والتقدم الصناعي في دولة الإمارات. ويسهم هذا التعاون في النهوض بسوية الشمول المالي عن طريق حفز ريادة الأعمال والفرص الاقتصادية. ومن خلال الجمع بين الخبرات والموارد لكلا الطرفين، نهدف إلى رآب الفجوة أمام رواد الأعمال ممن يواجهون تحديات في تأمين رأس المال. كما يثمر تقديمنا لمجموعة من المنتجات المالية المصممة بعناية وبرنامج تمويل مبتكر والوصول إلى الشبكات الهامة، عن تلبية احتياجات رأس المال للشركات ودعم نموها وتطورها بشكل عام. وأنا متحمس للفرص التي سيوفرها هذا التعاون وأتطلع إلى رؤية التأثير الإيجابي الذي سيحدثه في اقتصادنا.

كومار ماهاباترا

نائب الرئيس التنفيذي – رئيس إدارة الخدمات المصرفية للشركات في البنك التجاري الدولي

إمكانية الوصول

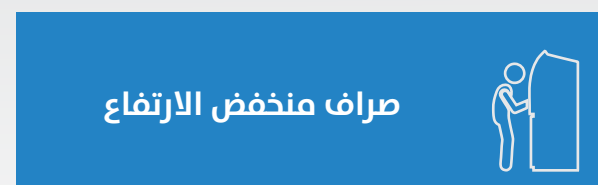
يُعد تعزيز الشمول في مختلف فروع البنك من أبرز أولوياتنا.

وانسجاماً مع المعايير الدولية لإمكانية الوصول، تتيح جميع فروع البنك الوصول بسهولة تامة لأصحاب الهمم.

وقد وفرنا المعدات والأدوات التالية في فروعنا:



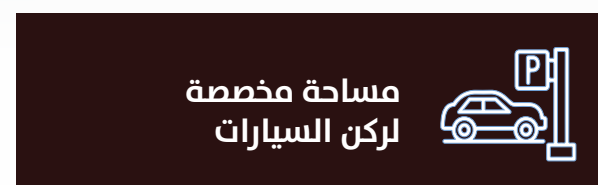
مساحة للمنحدرات



صراف منخفض الارتفاع



أرضية لمسية



مساحة مخصصة
لركن السيارات

وعكفنا أيضاً على تحديث جميع أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنك، والتي باتت تتضمن حالياً خيارات تحويل النص إلى كلام وتعليمات صوتية ولوحات مفاتيح بلغة برايل، وذلك انسجاماً مع السياسة الوطنية لتمكين أصحاب الهمم في دولة الإمارات والمعايير العالمية مثل إرشادات إتاحة محتوى الويب.

ويتضمن الموقع الإلكتروني للبنك التجاري الدولي حالياً خيارات تحويل النص إلى كلام والتوافق مع قارئ الشاشة وميزات استخدام لوحة المفاتيح، مما يعزز سهولة وصول جميع العملاء إلى الخدمات الإلكترونية للبنك والتفاعل معها.

ويشارك موظفونا بصورة دورية في دورات التعلم الإلكتروني المخصصة لتزويدهم بالمعارف والمهارات اللازمة لدعم وخدمة جميع العملاء، بمن فيهم أصحاب الهمم، بأسلوبٍ محترم وشامل.



الابتكار

تعزير الابتكار من خلال الشراكات الاستراتيجية

يولي البنك التجاري الدولي موضوع الابتكار أهمية غير مسبقة في الوقت الراهن، في إطار سعيه لمواكبة التغيرات المتزايدة في المشهد الرقمي عالمياً، واضطرار العملاء لمجاراة هذه التطورات.

وإدراكاً منا لهذا التوجه الجديد، ندأب على توظيف تقنيات متقدمة مثل الذكاء الاصطناعي لتعزيز كفاءتنا التشغيلية، وتحسين تجربة العملاء، وتوسيع الوصول إلى خدماتنا.

78%

من العملاء شرعوا في استخدام الخدمات المصرفية الرقمية

ويتجلى التزامنا بتبني الابتكار في شراكاتنا الاستراتيجية، بهدف توفير حلول جديدة ومتطورة تسهم في تعزيز أمان الخدمات المصرفية ومنح المستهلكين إدارة أفضل لمستقبلهم المالي.

الارتقاء بالتقييم الائتماني باستخدام الابتكارات المدعومة بالذكاء الاصطناعي

التعاون مع منصة Zypa: فتح الباب للفرص المالية من خلال البيانات الاصطناعية

تسهم شراكتنا مع Zypa، وهي منصة مدعومة بالذكاء الاصطناعي من شأنها تطوير مستوى التقييم الائتماني، في تعزيز توجه البنك نحو تسخير الابتكار لخدمة العملاء بصورة أفضل. ومن خلال استخدام البيانات الاصطناعية لتحسين نماذج التقييم الائتماني، تعزز Zypa ممارسات الإقراض المسؤولة، فضلاً عن تمكين الوصول إلى الخدمات المالية على نطاق أوسع والمحافظة على الكفاءة التشغيلية.

وعقب نجاح عملية إثبات المفهوم في عام 2023، دخل البنك في تجربة تجارية لـ Zypa.score، مع نطاق موسع لنموذج اتخاذ القرارات بالتجزئة الذي شمل تصنيف المخاطر وقدرات تفسير القرارات المدفوعة بوحدة اللغات الكبيرة. ومنذ ذلك الحين، شرع البنك في التنفيذ الكلي لـ Zypa.score في إقراض التجزئة من خلال اتفاقية ترخيص البرامج مع Zypa.ai.

التعاون مع شركة Tekle: الارتقاء بتجارب العملاء من خلال تقنيات التصوير التجسيمي

يمثل استثمار البنك التجاري الدولي في شركة Tekle، الرائدة في مجال التقنيات المتقدمة ثلاثية الأبعاد، خطوة جريئة لفتح آفاق جديدة للتجارب المصرفية التفاعلية.

ومن خلال تبني أحدث تقنيات التصوير التجسيمي بدقة 16K من شركة Tekle، يعتزم البنك التجاري الدولي توفير حلول متطورة ترتقي بتفاعل العملاء، مع دعم مختلف القطاعات عن طريق اعتماد التكنولوجيا. وتعزز هذه المبادرة الشمول من خلال واجهات تفاعلية سهلة الوصول تلبي احتياجات المستخدمين على تنوعها.

دمج الابتكار بطريقة فعالة: تجربة فرع البنك في دبي مول

أطلق البنك التجاري الدولي، استكمالاً لمشاركته في معرض جيتكس جلوبال 2023، مجموعة من التقنيات المبتكرة، مثل الأنامورفك البصرية والتصوير المجسم المكاني (أفتار) المدعوم بالذكاء الاصطناعي في فرعه ضمن دبي مول. وتوفر هذه الابتكارات للعملاء وصولاً واقعياً إلى التجارب المصرفية الغامرة، مع التأكيد على عناصر إمكانية الوصول والكفاءة وتفاعل المستخدمين.

وتكفل هذه المبادرة ردم الفجوة بين المفاهيم المستقبلية والاستخدامات العملية، مما يعكس التزام البنك التجاري الدولي بالتميز التشغيلي والتركيز على العملاء. كما أن دمج هذه التقنيات في الخدمات المصرفية اليومية سيرسخ دور الابتكار باعتباره أداة داعمة للشمول والاستدامة البيئية.

التنوع والشمول

التنوع بين الجنسين

يولي البنك التجاري الدولي أهمية كبيرة للتنوع بين الجنسين والشمول، لا سيما على مستوى الإدارة العليا. وفي إطار جهودنا المستمرة لتعزيز المساواة بين الجنسين، قطعنا أشواطاً كبيرة في ضمان تمثيل المرأة ضمن فريقنا القيادي.

وتشغل السيدات حالياً نسبة 30% من المناصب القيادية العليا، بما في ذلك المناصب التي يشرف عليها الرئيس التنفيذي والمناصب الأدنى منها مباشرة. ويعكس هذا المستوى من التمثيل عزمنا على توفير فرص للسيدات من أجل تولي أدوار تتيح لهنّ التأثير بصورة فعالة وتعزيز التوجه الاستراتيجي للبنك.

ويتخطى التزامنا بالتنوع مسألة المساواة بين الجنسين إلى توظيف شريحة متنوعة من الجنسيات، مما يعكس الطبيعة متعددة الثقافات للقوى العاملة لدينا. ونفخر بوجود قادة من 20 جنسية مختلفة على مستوى القيادة العليا، بما في ذلك المديرين الذين يشرف عليهم الرئيس التنفيذي والمناصب الأدنى منهم مباشرة. ويسفر هذا التنوع عن إثراء الآراء والأفكار والخبرات وعمليات اتخاذ القرار في البنك، ويخلق ثقافة مؤسسية أكثر شمولاً.

ويضمن فريقنا القيادي المتنوع توافق استراتيجياتنا وعملياتنا مع توجهات وتطلعات المجتمعات المتنوعة التي نخدمها.

كذلك يفخر البنك التجاري الدولي بتنوع الثقافات والجنسيات ضمن قوته العاملة، والتي تضم أفراداً من 36 جنسية مختلفة، مما يرسخ مكانة البنك بصفته مؤسسة تحمل طابعاً عالمياً واضحاً، إذ تسهم البيئة متعددة الثقافات ضمن البنك في تحفيز الإبداع والابتكار، وتساعد على فهم وتلبية احتياجات قاعدة عملائنا المتنوعة أيضاً بصورة أفضل.

الاحتفالات والمناسبات الثقافية

يؤكد البنك التجاري الدولي على ضرورة الاحتفاء بالتنوع الثقافي لغرس الشعور بالانتماء والاتحاد بين موظفينا. ولذلك نحفل بالعديد من الفعاليات الثقافية والوطنية على مدار العام، بما في ذلك:

- اليوم الوطني (عيد الاتحاد)
- يوم المرأة الإماراتية
- يوم العلم الإماراتي



وتحتفي هذه الاحتفالات بتنوع الخلفيات الثقافية لموظفينا وتشكل تقديراً لها، وتوفر فرصة للجميع من أجل الاتحاد ومشاركة تقاليدهم وبناء روابط أقوى ضمن مجتمعنا.

إدماج أصحاب الهمم

يندرج الشمول في صميم قيمنا، ونفخر بأن موظفينا اثنين من أصحاب الهمم يعملون لدى البنك، مما يضمن تنوع بيئة العمل وشمولها وتعزيز سهولة الوصول إلى مكان الوظيفة.

وحرصنا على تجهيز مكاتبنا بالمرافق اللازمة لتلبية احتياجات أصحاب الهمم وتوفير بيئة تتيح النمو الأزدهار للجميع والمساهمة في نجاحنا ككل. ونؤكد قطعاً أن الشمول والتنوع بجميع أشكالهما يساهمان في تعزيز الابتكار وإثراء ثقافتنا المؤسسية.





صحة الموظفين ورفاههم

يُدرّك البنك التجاري الدولي أن صحة الموظفين ورفاههم هما أساس سعادتهم وإنتاجيتهم، لذلك، يحرص البنك على دعم موظفيه حتى ينعموا بحياة صحية متوازنة من خلال مجموعة من المبادرات والموارد التي تهدف إلى تعزيز الصحة البدنية والنفسية والعاطفية للموظفين.

الصحة والسلامة

يحرص فريق الصحة والسلامة في البنك التجاري الدولي على توفير بيئة عمل آمنة وصحية للموظفين والمتعاقدين والزوار، مع ضمان الامتثال لجميع القوانين واللوائح المتعلقة بالصحة والسلامة. ووفقاً للوائح المحلية، يلتزم البنك بمعايير الصحة والسلامة المهنية، وتوجيهات الدفاع المدني، والتوجيهات الدولية ذات الصلة.

يضم المقر الرئيسي وكل فرع من الفروع فريقاً للاستجابة للطوارئ يتضمن مشرفين مختصين بالصحة والسلامة، كما تُجري فرق الصحة والسلامة وإدارة المرافق تدريبات وهمية منتظمة بالتنسيق مع فريق استمرارية الأعمال لتقييم فعالية إجراءات الاستجابة للطوارئ.

تسري سياسة الصحة والسلامة والبيئة المطبقة لدى البنك على الموظفين والعاملين وأصحاب المصلحة والمتعاقدين والزوار وتشمل الالتزامات التي يتقيد بها البنك في هذه المجالات الرئيسية.



المسؤولية الاجتماعية

تابع

التوطين

تشكل استراتيجيتنا للتوطين ركيزةً للالتزام البنك برعاية المواهب الوطنية والمساهمة بشكلٍ فعال في دعم رؤية دولة الإمارات وجهود التوطين. ونحرص على تمكين المتخصصين الإماراتيين من خلال تزويدهم بالمهارات والفرص والدعم اللازم لتحقيق النجاح في حياتهم المهنية، وبالتالي مواصلة دفع عجلة التنمية الاقتصادية للدولة.

وتركز استراتيجيتنا على أربعة مجالات رئيسية تشمل التدريب القيادي، والشهادات، وتوظيف الخريجين الإماراتيين الجدد، وتكريم الإنجازات البارزة. وعمدنا إلى زيادة تمثيل المواطنين الإماراتيين في القوة العاملة لدينا من 25% في عام 2023 إلى 32% في عام 2024، ونطمح لرفعها إلى نسبة 45% بحلول عام 2026.

التدريب القيادي للمواطنين الإماراتيين

ندرك أهمية بناء قيادة قوية في البنك التجاري الدولي وخصوصاً من المواطنين الإماراتيين. ولذلك أبرمنا شراكة مع مؤسسات شهيرة عالمياً مثل جامعة أكسفورد ومعهد آي إس إي لإدارة الأعمال لتقديم برامج تدريب قيادي متخصصة، وهي مصممة لتزويد المتخصصين الإماراتيين بمهارات إدارية متقدمة وإكسابهم قدرات التفكير الاستراتيجي ورؤى عميقة حول مشهد الأعمال العالمي.



ويثمر استثمارنا في تنمية هذه المواهب عن إعداد قادتنا الإماراتيين من أجل السير بالبنك نحو النمو والنجاح المستمرين.

3,795

أجرى البنك التجاري الدولي 3,795 ساعة تدريب للمواطنين الإماراتيين في عام 2024.

الشهادة المهنية

يركز البنك على دعم الشهادات المهنية نظراً لأهميتها في تنمية المهارات والخبرات المتخصصة. ويقدم البنك دعماً شاملاً للموظفين الإماراتيين الراغبين في الحصول على شهادات معتمدة في القطاع، بما في ذلك توفير الدعم المالي الكامل لشهادات مثل شهادة الاختصاصي المعتمد في مكافحة غسل الأموال، وشهادة محقق الاحتيال المعتمد، وشهادة معهد شؤون الأفراد والتنمية.

ويسهم هذا الاستثمار في تطوير المؤهلات المهنية لموظفينا الإماراتيين وتعزيز إمكاناتنا المؤسسية في مجالات مختلفة مثل الامتثال وإدارة المخاطر.

توظيف الخريجين المواطنين الإماراتيين

بهدف رعاية المواهب الإماراتية الشابة وفق منهجية منظمة وقابلة للقياس، انضم البنك التجاري الدولي إلى برنامج إثراء لتوظيف الخريجين الجدد من المواطنين الإماراتيين سنوياً. ومنذ إطلاق البرنامج في عام 2022، نجحنا في تسجيل 29 مواطناً إماراتياً في هذه المبادرة القيّمة لمنح الخريجين الجدد فرصاً مهنية من المستوى المبتدئ ومساراً منتظماً للتطور الوظيفي في القطاع المصرفي.

وتتم تعريف الخريجين بأقسام البنك المختلفة، بما في ذلك إدارة الخدمات المصرفية للشركات، وإدارة الخدمات المصرفية للأفراد، وإدارة الموارد البشرية، وإدارة التمويل، والامتثال، والمشتريات، والمخاطر، وأمن المعلومات، والائتمان، وغيرها من الأقسام والإدارات. ومن خلال اعتماد هذه المنهجية للاستثمار في القوى العاملة المستقبلية لدينا، يساهم البنك التجاري الدولي في دعم أهداف التوطين لدولة الإمارات وبناء كوكبة من المتخصصين الإماراتيين الماهرين والقادرين على مواجهة التحديات في المستقبل.

تكريم المواهب الإماراتية

يحدونا الفخر الكبير بالاحتفاء بإنجازات موظفينا الإماراتيين؛ ففي عام 2024، حصل أحد موظفينا الإماراتيين على المركز الأول في جائزة نافس المرموقة للأفراد الإماراتيين ضمن القطاع المصرفي، وهو تكريم يسلط الضوء على المواهب الاستثنائية في البنك ونجاح مبادراتنا في مجال التوطين.

ونواصل التزامنا الدائم برعاية المواهب الإماراتية ومنحها التكريم اللازم والفرص التي تستحقها.

صحة الموظفين ورفاههم

تابع

الصحة

نظم البنك خلال هذا العام سلسلة من الندوات الصحية الإلكترونية لتزويد الموظفين بمعلومات صحية مفيدة بطريقة سهلة وميسرة، بهدف توعيتهم وتمكينهم من العناية بصحتهم ورفاههم. وتناولت الموضوعات ما يلي:

القلق والاكتئاب	صحة الرجال	مرض السكري وكيفية التعامل معه
شهدت هذه الندوة تقديم رؤى وأفكار مفيدة حول كيفية التعرف على علامات القلق والاكتئاب وأعراضهما، إلى جانب استراتيجيات عملية لإدارة الصحة النفسية.	ركزت هذه الندوة على المشاكل الصحية الشائعة بين الرجال لتشجيعهم على الاهتمام بصحتهم والكشف المبكر عن المشاكل الصحية المحتملة.	تناولت هذه الندوة المعلومات الأساسية حول مرض السكري، وطرق التعامل معه، وكيفية تبني نمط حياة صحي للوقاية من المرض أو السيطرة عليه.
ندوة إلكترونية للتوعية بمرض السرطان	تطبيق مبادئ الهندسة البشرية (Ergonomics) لنمط حياة مريح	العادات الغذائية السليمة في شهر رمضان
استهدفت هذه الندوة توعية المشاركين بأنواع المختلفة من السرطان والتأكيد على أهمية الكشف المبكر عن المرض والوقاية منه والاستفادة من خدمات الدعم المتاحة.	شهدت هذه الندوة تقديم نصائح حول كيفية تنظيم مكان العمل وفقاً لمبادئ الهندسة البشرية (Ergonomics) والوضعية الصحيحة أثناء العمل والتمارين التي يمكن ممارستها لتفادي المشاكل في الجهاز العضلي الهيكلي.	ركزت هذه الندوة على كيفية الحفاظ على نظام غذائي متوازن خلال شهر رمضان المبارك، وذلك بتقديم النصائح والعادات الغذائية الصحية التي تضمن صحة الصائمين وعافيتهم.

- **كرة القدم:** نظم البنك بطولات لكرة القدم لتشجيع الموظفين على المشاركة في المنافسات الودية وتحسين لياقتهم البدنية وبناء علاقات وطيدة فيما بينهم.
 - **الكريكت:** هي رياضة شهيرة بين الموظفين وأتاحت البطولات التي نظمها البنك الفرصة لهم لإظهار مهاراتهم والتمتع بأجواء اللعبة وبناء روابط قوية فيما بينهم.
- نظم البنك حملة لإجراء فحوصات طبية شاملة لموظفيه في إطار حرصه على صحتهم البدنية، بمشاركة مجموعة من المتخصصين في الطب العام وطب الأسنان وطب العيون، لتوفير تجربة مريحة وسهلة أتاحت للموظفين تلقي الاستشارات وإجراء الفحوصات الطبية دون مغادرة مكان العمل.
- الأنشطة والبطولات الرياضية**
- يؤمن البنك بأهمية الرياضة ودورها الكبير في تعزيز اللياقة البدنية وتنمية روح الفريق وبناء علاقات ودية بين الموظفين، لذلك، حرص البنك على تنظيم العديد من الأنشطة والبطولات الرياضية، ومن بينها:





استقطاب المواهب وتطويرها

يُدرّك البنك أن موظفيه هم الركيزة الأساسية لنجاحه، لذلك، فهو يحرص على استقطاب أفضل المواهب وتطويرها والاحتفاظ بها حتى تظل لديه قاعدة من أفضل الكوادر ذات الأداء المتميز والقدرة على الابتكار.

تمكين جميع الموظفين من الوصول إلى منصة LinkedIn Learning

في ظل التطورات السريعة التي تشهدها بيئة الأعمال في الوقت الراهن، أصبح التعلم المستمر من العوامل الحاسمة لتحقيق النجاح المهني. لذلك، وحرصاً منه على مساعدة موظفيه على مواكبة أحدث التوجهات في القطاع واكتساب مهارات جديدة، يوفر البنك لهم إمكانية الوصول إلى منصة "LinkedIn Learning".

توفر هذه المنصة مكتبة واسعة من الدورات التدريبية الإلكترونية التي تشمل العديد من الموضوعات، بما في ذلك القيادة، واستراتيجيات الأعمال، والمهارات التقنية، والمهارات الشخصية، والمعرفة المتخصصة في مختلف القطاعات. ويمكن للموظفين استكمال تلك الدورات بالوتيرة التي تناسبهم، مما يمنحهم فرصة مميزة للتطور بما يتناسب مع طموحاتهم المهنية، سواء كانوا يرغبون في تعزيز خبراتهم الحالية أو اكتشاف مجالات جديدة.

1,576

ساعة من التدريب عبر منصة "LinkedIn Learning" في عام 2024



يوفر البنك لموظفيه مجموعة كبيرة من فرص التعلم والتطوير، وبرامج النمو المهني، وأنظمة الدعم المصممة لتمكينهم في كافة مراحل حياتهم المهنية. كما يحرص البنك على ترسيخ ثقافة تقوم النمو والتطوير حتى يوفر بيئة يشعر فيها الموظفون بالدعم والتقدير والتحفيز لتقديم أفضل ما لديهم.

معارض التوظيف

في إطار حرصه على التواصل مع المواهب الواعدة، يشارك البنك التجاري الدولي بفعالية في معارض التوظيف التي تُقام على مدار العام، والتي تتيح له فرصة تسليط الضوء على نفسه كأحد جهات التوظيف المفضلة والتواصل مع المرشحين المحتملين الذين يتوافقون مع قيمه ويلبّون احتياجات أعماله. وتمثل هذه المعارض منصة مهمة لاستقطاب مجموعة متنوعة من المواهب من الجامعات والمجتمعات المهنية. وقد شارك البنك في عام 2024 في العديد من معارض التوظيف، ومن بينها:

- معرض رؤية للوظائف
- معرض معهد الإمارات المالي للتوظيف في الشارقة
- معرض التوظيف في كليات التقنية العليا بالشارقة

ساهمت مشاركة البنك في هذه الفعاليات في ترسيخ مكانة علامته التجارية في سوق العمل وبناء علاقات وطيدة مع المهنيين المتميزين القادرين على المساهمة في نجاحه على المدى البعيد.

مشاركة الموظفين ورضاهم

وقد تم تصميم مبادرات مشاركة الموظفين لتحسين تجربتهم في العمل وتعزيز الروابط بين البنك وبينهم، وتشمل تلك المبادرات:

مأدبة إفطار الموظفين

يستضيف البنك مأدبة إفطار سنوية احتفالاً بشهر رمضان المبارك وسعيًا لتعزيز روابط المودة بين موظفيه، حيث تمثل هذه المناسبة فرصة عظيمة لتعزيز العلاقات بين الموظفين وسط أجواء من البهجة والسرور.

الملتقى العام للبنك التجاري الدولي

يعقد البنك ملتقى عاماً سنوياً في إطار التزامه بالشفافية والتواصل المفتوح حتى يتسنى لفريق القيادة استعراض آخر المستجدات مع الموظفين ومناقشة التوجه الاستراتيجي للبنك والرد على أسئلة الموظفين أو مخاوفهم.



استقطاب المواهب وتطويرها

تابع

يوفر البنك الدعم المالي للموظفين للحصول على هذه الشهادات بهدف تعزيز مؤهلاتهم ورفع مستواهم المهني والمساهمة في مسيرة نجاحه.

برامج إعداد القادة

يُعد إعداد الجيل القادم من القادة من الأولويات الرئيسية للبنك، وقد تم تصميم برامج إعداد القادة للتعرف على الموظفين ذوي الإمكانيات العالية وتزويدهم بالمهارات والمعارف اللازمة لتولي المناصب القيادية.

وتشمل هذه البرامج ما يلي:

- التدريب على القيادة الاستراتيجية: يتدرب الموظفون على فهم بيئة الأعمال بنطاقها الأوسع ووضع استراتيجيات قيادية فعالة والمساهمة في التغيير الإيجابي داخل المؤسسة.
- الإرشاد والتوجيه: يتيح البنك الفرصة للموظفين الواعدين للعمل عن قرب مع كبار القادة لتلقي الإرشاد والتوجيه بصفة شخصية بهدف تسريع تطورهم الشخصي والمهني.
- الخبرات الوظيفية المتعددة: يكتسب المشاركون خبرة في العمل في العديد من الإدارات ويتعرفون على كيفية إدارة فرق العمل والمشاريع والمبادرات بما يسهم في تحقيق أثر إيجابي في البنك.

تسهم هذه البرامج في تنمية المهارات الشخصية للموظفين وتضمن وجود قاعدة قوية من القيادات المستقبلية، مما يضمن استدامة نمو البنك ونجاحه على المدى البعيد.

برامج تطوير المواهب الإماراتية

في إطار التزامه بدعم التوطين وتطوير المواهب الإماراتية، عقد البنك شراكات مع مؤسسات عالمية شهيرة، مثل معهد "آي إي إس إي" لإدارة الأعمال وجامعة أكسفورد، لتقديم برامج متخصصة تُعنى بإعداد قادة المستقبل من المواطنين، مع توفير التدريب المتقدم لهم على مهارات القيادة والإدارة الاستراتيجية. وتركز هذه البرامج على تعزيز المهارات في مجالات مثل:

- استراتيجية الأعمال العالمية: تتيح هذه البرامج للمشاركين فرصة التعرف على ممارسات إدارة الأعمال على المستوى العالمي وتطوير مهاراتهم للتعامل بفعالية مع التحديات الثقافية المختلفة.
- التميز القيادي: تهدف البرامج إلى تزويد المشاركين بالمهارات القيادية المتقدمة، مع التركيز على فعالية صنع القرارات وتعزيز الابتكار والإدارة التنظيمية.

الوصول إلى دورات معهد الإمارات المالي

سعيًا لتطوير المهارات التقنية لموظفيه، يوفر البنك لهم إمكانية وصول غير محدود إلى الدورات التدريبية لمعهد الإمارات المالي، المعروف ببرامجه عالية الجودة المصممة خصيصاً لتلبية احتياجات قطاع الخدمات المالية، وتغطي دوراته التدريبية موضوعات محورية مثل الإدارة المالية والعمليات المصرفية وإدارة المخاطر والتمويل الإسلامي. ويتيح ذلك للموظفين مواكبة أحدث الاتجاهات المالية والتغييرات التنظيمية، مما يضمن قدرتهم على مواجهة التحديات التي تشهدها المنظومة المصرفية المتغيرة باستمرار.

رعاية الشهادات المهنية

يُدرك البنك الدور الحيوي الذي تلعبه الشهادات المهنية في تعزيز المسيرة المهنية للموظفين وتطوير مهاراتهم وقدراتهم. لذلك، ومن منطلق التزامه بدعم التطوير المهني، يرفع البنك مجموعة من الشهادات المهنية المتوافقة مع احتياجات الأدوار الوظيفية وطموحات الأفراد، ومن بينها:

- شهادة جمعية المتخصصين المعتمدين في مكافحة غسل الأموال (ACAMS): هي شهادة معترف بها عالمياً للمتخصصين في مجال مكافحة غسل الأموال والجرائم المالية، وتساعد الموظفين على اكتساب الخبرة في الامتثال وإدارة المخاطر.
- شهادة المعهد المعتمد للأفراد والتنمية (CIPD): تتيح هذه الشهادة لموظفي الموارد البشرية اكتساب المعرفة المتخصصة في إدارة القوى العاملة وتطويرها بشكل فعال.
- شهادة محقق معتمد في الاحتيال (CFE): هذه الشهادة مخصصة للموظفين العاملين في مجال كشف الاحتيال ومكافحته وتهدف إلى تزويدهم بالوسائل اللازمة لرصد الجرائم المالية ومكافحتها.



مكافآت الإدارة التنفيذية

صُمم هيكل مكافآت الإدارة التنفيذية للبنك وفقاً لمبادئ الشفافية والحوكمة وتماشياً مع الممارسات المتبعة في السوق، كما تم اعتماده من لجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقة عن مجلس الإدارة ومقارنته بمستويات المكافآت المقدمة في السوق لضمان التنافسية والعدالة.

علاوةً على ذلك، تمت هيكلة الحوافز بحيث تعزز ثقافة التميز في الأداء، وذلك من خلال ربط مكافآت الإدارة التنفيذية بأهداف مالية واستراتيجية واضحة، إذ يضمن ذلك مساهمة المكافآت في تحقيق النمو المستدام للبنك وانسجام السلوكيات القيادية مع قيم البنك ومصالح أصحاب المصلحة. هذا ويؤكد البنك على التزامه بثقافة المساءلة وتحقيق القيمة المضافة لجميع أصحاب المصلحة، وذلك من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة القوية وربط الحوافز بالأداء.

- التواصل والتعاون: يمكن للمشاركين التواصل مع المتخصصين من مختلف القطاعات، مما يفتح أمامهم آفاقاً لبناء علاقات قوية ومثمرة للتعاون في المستقبل.

تُساهم برامج التطوير المؤثرة هذه في تزويد المواهب الإماراتية بالقدرات القيادية وتمكينهم من تولي المناصب العليا في البنك والمساهمة في التنمية الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

الشراكات مع الجامعات

يؤمن البنك بأهمية إقامة علاقات وطيدة مع المؤسسات التعليمية، ومن بينها جامعة زايد وكليات التقنية العليا، لبناء جيل من المواهب الشابة الجاهزة للانضمام إلى سوق العمل. وفي هذا الإطار، يتعاون البنك مع عدد من الجامعات الرائدة لتوفير برامج التدريب وفرص التوجيه والتطوير المهني للطلاب، مما يمكنهم من اكتساب خبرة عملية مفيدة ويساعد البنك في الوقت نفسه على اكتشاف أفضل المواهب لمنحهم فرص العمل فيه في المستقبل.

وتجدر الإشارة إلى أهمية الدور الذي تقوم به الجامعات الشريكة للبنك لضمان اكتساب الطلاب للخبرة العملية اللازمة وإعدادهم للعمل في قطاع الخدمات المصرفية والمالية في المستقبل.



ممارسة الأعمال المسؤولة



يُدرِك البنك أن الحوكمة المؤسسية القوية هي أساس نجاحه المستدام على المدى البعيد، لذلك فهي تشكل الركيزة الأساسية لالتزامه بمبادئ القيادة الأخلاقية والمرونة التشغيلية وتحقيق القيمة المضافة بشكل مستدام. ومن هذا المنطلق، يحرص البنك على الالتزام بالمتطلبات التنظيمية وتطبيق أفضل الممارسات المعترف بها، وذلك التزاماً بأعلى معايير المساءلة والشفافية والسلوكيات الأخلاقية.

الحوكمة المؤسسية

تم إعداد إطار الحوكمة لدينا لبناء الثقة بين أصحاب المصلحة، وتوطيد سبل الرقابة الفعالة وتعزيز الأداء التشغيلي والمالي للبنك.

تتوافق ممارسات الحوكمة المؤسسية لدى البنك التجاري الدولي بشكل كامل مع اللوائح التنظيمية لدولة الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك لوائح ومعايير الحوكمة المؤسسية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والمبادئ التوجيهية لهيئة الأوراق المالية والسلع. توجه هذه الأطر جهود البنك للحفاظ على الاستقرار المالي وحماية مصالح أصحاب المصلحة وتحقيق النمو المستدام.

لمزيد من التفاصيل حول إطار الحوكمة المؤسسية والعمليات والسياسات في البنك التجاري الدولي، يرجى الرجوع إلى تقرير الحوكمة المؤسسية في الصفحات 34 إلى 75.

ترشيح وتعيين أعضاء مجلس الإدارة

طبقاً للوائح النظام التأسيسي للبنك التجاري الدولي، يتم انتخاب تسعة (9) أعضاء مجلس إدارة أو تعيينهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لنفس المدة، وفقاً لسياسة الترشيح المعتمدة من مجلس الإدارة. يتمتع مجلس الإدارة بسلطة الإشراف على عمليات البنك، والتأكد من أنها تتماشى مع مصالح أصحاب المصلحة وتتوافق مع المتطلبات التنظيمية. كما يحدد مجلس الإدارة أهداف البنك واستراتيجياته وسياساته، ويشرف على أداء الأعمال، ويقدم التوجيه والإرشاد للإدارة العليا للبنك.

ويجب أن يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالخبرة والمهارات اللازمة التي تؤهلهم لتنفيذ مهامهم وخدمة مصلحة البنك التجاري الدولي. كما يلتزمون بقضاء القدر اللازم من الوقت والاهتمام لإنجاز مهامهم واستكمالها خلال فترة عملهم. وتضمن عملية الترشيح المنهجية والشفافة أن يحافظ مجلس الإدارة على القدرات المطلوبة لتوفير الرقابة والحوكمة الفعالة.

تشكيل واستقلالية مجلس الإدارة

يتكون مجلس إدارة البنك التجاري الدولي من تسعة أعضاء، من بينهم خمسة أعضاء مستقلين، يمثلون 56% من مجلس الإدارة. ويضمن هذا التشكيل اتخاذ قرارات متوازنة وموضوعية وفقاً للمتطلبات التنظيمية. يُمثل أربعة أعضاء غير مستقلين بنك قطر الوطني، المساهم الرئيسي في البنك التجاري الدولي. ويسهم هذا التشكيل في مواءمة الأهداف الاستراتيجية للبنك مع أولويات المساهمين.

يتضح جلياً من خلال هذا التشكيل وجود تنوع ملحوظ بين أعضاء مجلس الإدارة من حيث الخبرة والعمر والجنس. وتشكل عضوتان من مجلس الإدارة 22% من مجلس الإدارة، مما يعكس التزام البنك بالدمج بين الجنسين في العمل. كما يتميز مجلس الإدارة بتوزيع متوازن بين أعمار أعضائه، حيث تتراوح أعمار 56% من أعضاء مجلس الإدارة بين 30 و50 عاماً و44% تزيد أعمارهم عن 50 عاماً، مما يوفر مزيجاً من الرؤى الجديدة والخبرة المتمرسية لضمان إرساء حوكمة شاملة ومتكاملة.

يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بخبرة واسعة مكتسبة من عملهم بمختلف القطاعات، بما في ذلك الشؤون المالية والمحاسبية والخدمات المصرفية وإدارة المخاطر والتخطيط الاستراتيجي والائتمان والتكنولوجيا، مما يعزز قدرة مجلس الإدارة على مجابهة التحديات المعقدة والاستفادة من الفرص الاستراتيجية وكذلك التعامل مع المشهد الديناميكي لقطاع الخدمات المالية.

لجان مجلس الإدارة

يدعم إطار الحوكمة بالبنك التجاري الدولي لجان متخصصة تتمتع بتفويضات واضحة لضمان الرقابة الفعالة. وتشمل هذه اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة لجنة التدقيق، ولجنة المخاطر، ولجنة الائتمان، ولجنة الترشيحات والمكافآت، واللجنة التنفيذية. تلعب كل لجنة دوراً حاسماً في دعم رقابة وإشراف مجلس الإدارة على الوظائف الرئيسية، بما في ذلك التقارير المالية وإدارة المخاطر وقرارات الائتمان والترشيحات والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والتخطيط الاستراتيجي.

يتم تقييم هذه اللجان سنوياً للتأكد من أنها تفي بمسؤولياتها وتسهم في إرساء إطار الحوكمة البنك بشكل فعال. كما يتم تقييم أدائها وفقاً لاختصاصاتها ومهامها، مع توجيه النتائج لتحقيق تحسينات مستمرة في عمليات كل لجنة.

لجان الإدارة

قامت الإدارة التنفيذية بالبنك التجاري الدولي بوضع إطاراً قوياً للحوكمة من خلال 11 لجنة إدارية متخصصة. تم تشكيل هذه اللجان للإشراف على الجوانب التشغيلية الرئيسية وضمان تعزيز مبادئ الحوكمة والشفافية والمساءلة في صنع القرار.

تتضمن لجان الإدارة لجنة الإدارة التنفيذية، ولجنة الأصول والالتزامات، ولجنة إدارة المخاطر، ولجنة المشتريات المركزية، ولجنة الائتمان الداخلية، ولجنة المنتجات والسلوك، ولجنة جودة الأصول، ولجنة الامتثال، ولجنة الاستثمار الخاصة، ولجنة الاستعانة بمصادر خارجية، ولجنة المخاطر النموذجية.

تلعب كل لجنة دوراً حيوياً في تعظيم الكفاءة التشغيلية والحوكمة الفعالة وضمان التوافق مع المتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

تم تصميم استراتيجية مكافآت مجلس الإدارة في البنك التجاري الدولي لتعكس مسؤوليات والتزامات أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين بالوقت مع الالتزام بمعايير القطاع المصرفي. يضمن هيكل المكافآت التوازن المناسب، كما يوفر تعويضاً عادلاً دون تحفيز السلوك الذي قد يعرض استدامة البنك ونجاحه على المدى الطويل للخطر.

تقترح لجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقة عن مجلس الإدارة مكافأة مقطوعة لأعضاء مجلس الإدارة، والتي تخضع لموافقة مجلس الإدارة واعتماد المساهمين. وتتم مراجعة أي تغييرات على مكافآت مجلس الإدارة بعناية من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت قبل تقديمها للحصول على الموافقات اللازمة.

تطوير مجلس الإدارة

يولي البنك التجاري الدولي الأولوية للتطوير المستمر لأعضاء مجلس إدارته، وإتاحة فرص الحصول على الخبرات والموارد الخارجية، كما يتعاون مع المؤسسات الرائدة لضمان نقل مهارات أعضاء مجلس الإدارة بشكل دوري وإبقائهم على اطلاع على أفضل الممارسات.

في عام 2024، نفذ البنك برامج تدريبية مستهدفة حول مواضيع بالغة الأهمية، مثل دمج الممارسات البيئية والاجتماعية وممارسات مكافحة غسل الأموال، والتي صُممت لتعزيز فهم مجلس الإدارة للتحديات الناشئة والأولويات التنظيمية وأفضل الممارسات في مجال الحوكمة.

تقييم مجلس الإدارة

يُجري البنك التجاري الدولي مراجعة شاملة لأداء مجلس الإدارة كل عام لتقييم فعاليته الجماعية، والمساهمات الفردية لأعضاء مجلس إدارته وأداء اللجان المنبثقة عنه. تقيم هذه العملية مستوى التماسك وتحدد فرص التحسين، مما يضمن بقاء مجلس الإدارة متوافقاً مع الأهداف الاستراتيجية للبنك.

في عام 2023، تعاقد البنك التجاري الدولي مع مستشار خارجي مستقل لإجراء تقييم مفصل لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. قُيِّمت هذه المراجعة، التي أُجريت وفقاً للوائح حوكمة الشركات الخاصة بمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع، مدى فعالية حوكمة مجلس الإدارة وعمليات اتخاذ القرار.

تم توثيق النتائج في تقرير تضمن توصيات قابلة للتنفيذ، والتي تمت مشاركتها مع لجنة الترشيحات والمكافآت، إلى جانب خطة العمل.

في عام 2024، خضع مستوى فعالية مجلس الإدارة لتقييم داخلي. وقد أبرزت النتائج أداءً قوياً بشكل عام وأظهرت قدرة المجلس على العمل بشكل متماسك والوفاء بمسؤولياته.



أخلاقيات العمل والامتثال

مدونة قواعد السلوك المهني وأخلاقيات العمل

يلتزم البنك التجاري الدولي بالحفاظ على أعلى معايير النزاهة في جميع أنشطته. وتؤكد مدونة قواعد السلوك المهني وأخلاقيات العمل على التزام البنك الراسخ بإجراء عملياته بأخلاقية ومسؤولية. وإدراكاً منه لأهمية الحفاظ على هذه المعايير، يتخذ البنك التجاري الدولي تدابير استباقية لمعالجة السلوك غير الأخلاقي الذي قد يعرض نزاهته وسمعته للخطر في القطاع المالي.

تنطبق مدونة السلوك المهني بالبنك التجاري الدولي على جميع الموظفين وتحدد معايير السلوك الأخلاقي والمهني المتوقع في تفاعلاتهم مع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين.

قام البنك التجاري الدولي بوضع إطاراً قوياً لتحديد السلوك غير الأخلاقي والإبلاغ عنه من خلال لجان معينة. تضمن هذه العملية اكتشاف فهماً شاملاً واكتشاف والإبلاغ عن الانتهاكات المحتملة في الوقت المناسب. وقد تؤدي انتهاكات النظم واللوائح إلى اتخاذ إجراءات تأديبية، بما في ذلك إنهاء الخدمة.

لقد قمنا بتنفيذ سياسة تضارب المصالح لمجلس الإدارة لضمان الإدارة المناسبة لحالات التضارب الفعلية والمحتملة والمتصورة، وهي السياسة التي تضمن اتخاذ جميع القرارات بما يخدم مصالح البنك ومساهمي وأصحاب المصلحة على أفضل وجه ممكن.

يتعين على أعضاء مجلس الإدارة تجنب أي أنشطة من شأنها أن تؤدي إلى تضارب المصالح، ويجب عليهم الإفصاح فوراً عن أي تضارب محتمل في المصالح لمجلس الإدارة وأمين سر البنك. كما يجب على أعضاء مجلس الإدارة عند التعيين، وبعد ذلك سنوياً، الكشف عن مصالحهم وعلاقاتهم.

تتم مراجعة أي معاملات يكون فيها لعضو مجلس الإدارة أو طرف ذي صلة مصلحة محتملة والموافقة عليها بعناية على مستوى مجلس الإدارة. ويُحظر على أعضاء مجلس الإدارة الذين لديهم مصلحة في معاملة ما المشاركة في المناقشات أو التصويت بشأن هذا الأمر. ويضمن هذا النهج الصارم الحفاظ على نزاهة وشفافية عملية صنع القرار في مجلس الإدارة.

يمكن للبنك إدارة أي سلوك غير متوافق بشكل فعال من خلال نشر الوعي والتأكيد على الحاجة إلى المساءلة الكاملة، ووفقاً لسياسات الموارد البشرية ذات الصلة، لحماية معايير الأخلاقية ونزاهته التنظيمية.

مراقبة الامتثال

يلتزم البنك التجاري الدولي بمجموعة واسعة من الالتزامات في ضمان الامتثال المستمر للوائح المعمول بها والسياسات الداخلية وتوقعات الجهات التنظيمية. وفي سبيل ذلك، تراقب وظيفة الامتثال سلوك العملاء والمعاملات باستخدام أنظمة آلية وممارسات تحقق يدوية تُجرى على أساس العينة.

يقوم فريق مخصص بمراجعة أنشطة الامتثال اليومية لضمان التوافق مع سياسات البنك. يتم الإبلاغ عن النتائج الرئيسية بشكل دوري إلى اللجنة المختصة، مثل لجنة الامتثال ولجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة، لتسهيل اتخاذ القرارات المستنيرة.

لقد أدى الجمع بين المراقبة الآلية والإشراف اليدوي وعمليات الإبلاغ المنظمة إلى تعزيز إطار الامتثال العام للبنك التجاري الدولي. يرى البنك أن آليات المراقبة والإشراف الحالية قوية وفعّالة ولكنه يُدرك الحاجة إلى التحسين المستمر بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية المتطورة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

ومن الجدير بالذكر أن أحدث سيناريوهات التحذير بالمخاطر (red flag) قد تم اختبارها وتحسينها بعد مراجعة من قبل طرف خارجي مستقل. بالإضافة إلى ذلك، واستجابة للتوجيهات التنظيمية، وسع البنك التجاري الدولي نطاق أنشطة التأكيد الخاصة به خلال عام 2024 للتعامل مع مجموعة أوسع من التزامات الامتثال، وهو ما يعزز التزامنا بالامتثال التنظيمي والنزاهة التشغيلية.

إدارة المخاطر

نفذ البنك التجاري الدولي إطار عمل شامل للمخاطر التشغيلية، وفقاً للوائح مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ومبادئ لجنة بازل، وذلك لضمان قدرتنا على تحديد المخاطر وتقييمها والاستجابة لها بشكل استباقي بناءً على معايير قابلية تحمل المخاطر المحددة التي وافق عليها مجلس الإدارة.

تهدف وظيفة إدارة المخاطر التشغيلية إلى تزويد جميع مسؤولي المخاطر بالأدوات اللازمة لإدارة مخاطرهم التشغيلية وتحقيق أهداف البنك وحماية الأصول وزيادتها. تتضمن هذه الأدوات التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة (RCSA)، ومؤشرات المخاطر الرئيسية، وإدارة بيانات الخسائر، واختبار الرقابة، وإدارة القضايا والإجراءات (I&A).

يوفر الإطار مهام ومسؤوليات محددة مخصصة لمسؤولي المخاطر والإدارة العليا ولجان الإدارة ولجان مجلس الإدارة ومجلس الإدارة، ويخضع لها.

إطار عمل إدارة مخاطر الجرائم المالية

يُعد إطار العمل الشامل الذي يتبناه البنك التجاري الدولي نموذجاً متكاملاً يجمع بين الأدوات المتطورة والعمليات المدروسة والسياسات الرشيدة لضمان التغلب على مخاطر الجرائم المالية برمتها. وينطوي الإطار على:

الالتزام بالسياسات	العناية الواجبة بالعملاء	فحص العقوبات	مراقبة المعاملات
تطبيق سياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتوافقة مع المعايير المحلية والدولية.	تحسين وتعزيز إجراءات "اعرف عميلك" وإجراء مراجعات دورية على نحو يضمن التحديد الاستباقي للمخاطر المالية وإدارتها.	الاستعانة بأدوات متقدمة وموثوقة لفحص العقوبات قادرة على تحديد الرعايا المعيّنين خصيصاً (SDN)، والأشخاص المنكشفين سياسياً، إلى جانب الجوانب الأخرى عالية الخطورة.	الاستعانة بأدوات ونماذج متخصصة صُممت بغرض العناية بأنماط الجرائم المالية المعقدة وتحديثها من خلال تحليل سيناريوهات متنوعة.

الحوكمة والمساءلة

يشرف على تنفيذ هذه المبادرات الاستراتيجية فريق الامتثال لمكافحة الجرائم المالية في البنك التجاري الدولي والذي يرأسه مسؤول الإبلاغ عن عمليات غسل الأموال ورئيس إدارة الامتثال. وينفذ الفريق عمليات تدقيق وتقييم شاملة ودورية لضمان استمرارية فاعلية إجراءات الامتثال واستجابتها للتصدي للتهديدات المالية الناشئة.

مكافحة الجرائم المالية

تُشكل الجرائم المالية والفساد والرشوة تهديدات مستمرة على الصعيد العالمي، حيث تمتد آثارها السلبية بحيث تؤثر على النسيج المجتمعي بأكمله والاقتصادات والأعمال التجارية. وفي هذا الصدد، يحرص البنك التجاري الدولي، كجزء من التزامه بدوره المناط به كمؤسسة مالية مسؤولة، على تخفيف وطأة هذه المخاطر من خلال تضمين قيم الشفافية والنزاهة والامتثال في كافة عملياته التشغيلية.

يُعد التغلب على هذه التحديات أمراً بالغ الأهمية وهدفاً أسمى، ليس فقط لغرض حماية مصالح عملائنا فحسب، وإنما لدعم استقرار النظام المالي بأكمله وتعزيز الثقة فيه.



ممارسة الأعمال المسؤولة

تابع

أخلاقيات العمل والامتثال

تابع

كشف المخالفات

يحرص البنك التجاري الدولي وشركاته التابعة على الالتزام بأعلى معايير النزاهة والشفافية في تنفيذ أعماله، فضلاً عن التزامنا بمسؤوليتنا المشتركة تجاه المساهمين والموظفين والعملاء والجهات التنظيمية، حيث تتمثل هذه المسؤولية في حماية الإيرادات والأصول والمعلومات والسمعة وغيرها من الموارد من أي محاولات احتيالية أو مخاطر مرتبطة بها.

في إطار سعيينا نحو تبني وتعزيز أفضل المعايير الأخلاقية، التي تُعد ركيزة أساسية لكسب ثقة موظفينا وعملائنا ومستثمرينا وأصحاب المصلحة الآخرين والحفاظ عليها، نُشجع الأفراد الذين يلاحظون أي سلوك غير أخلاقي أو احتيالي أو انتهاكات للقوانين واللوائح على الإبلاغ عن هذه الانتهاكات من خلال قنوات الإبلاغ السرية المتوفرة لدينا.

سنقوم بدورنا بتوفير سبل الحماية اللازمة للمبلغين، والذين يقومون بالإبلاغ عن المخالفات بحسن نية، من كافة صور الانتقام أو الإجراءات التأديبية أو التحرش أو التمييز بسبب إبلاغهم عن هذه المخالفات.

وفور استلام أي تقرير إبلاغ عن مخالفات، يفتح البنك التجاري الدولي تحقيقاً شاملاً ومفصلاً على الفور لتقييم طبيعة هذه المخالفات. ويُجرى التحقيق وفقاً لمعايير صارمة تركز على العدالة والحياد التام والسرية، مع التركيز على ضمان حقوق جميع الأطراف ومراعاة التعامل معهم باحترام واحترافية خلال عملية

التحقيق.

ونحرص على أن تتسم عملية التحقيق بالشفافية والحيادية التامة والتجرد من كافة صور الانتقام، مما يخلق بيئة تحقيق آمنة تتيح للأفراد الإبلاغ عن المخالفات دون قلق أو خوف من التعرض للانتقام.

يُجري البنك التجاري الدولي عمليات تقييم دورية فضلاً عن تعزيز إجراءات الإبلاغ عن المخالفات لديه، بهدف ضمان كفاءتها وتوافقها مع المعايير والممارسات الدولية الأكثر تطوراً في هذا الشأن. إن مشاركة المبلغين وأصحاب المصلحة لها دوراً مهماً وحاسماً في مساهمتنا على تحسين نهجنا وتعزيز التزامنا بالحفاظ على ممارسات مصرفية مستدامة ومسؤولة.

خصصنا قنوات متعددة يسهل وصول المبلغين إليها للإبلاغ عن المخالفات بكل ثقة وشفافية، من بينها خطاً ساخناً مُخصصاً وعنوان بريد إلكتروني آمناً ومنصة إلكترونية للإبلاغ. وهذه القنوات مُتاحة لجميع الموظفين والعملاء والموردين وأصحاب المصلحة الخارجيين. وتُوجد خاصية إخفاء اسم المبلغ عند الرغبة في تفعيلها، مع ضمان الحفاظ على سرية معلومات جميع المُبلغين.

خط الإبلاغ السري الساخن الخاص بنا باستخدام
الرقم المجاني: 8005037283

ويمكنكم التواصل معنا عبر هذا البريد الإلكتروني
ethics@cbiconcerns.ae

ويمكنكم زيارة موقعنا الإلكتروني للحصول على
المزيد من المعلومات من خلال هذا الرابط
<https://cbiconcerns.ae/>



يمكن للمبلغين الإبلاغ عن أي نشاط برونه غير لائق أو غير أخلاقي، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- الاحتيال أو الفساد أو الرشوة
- التمييز أو التحرش
- انتهاك الصحة والسلامة
- الانتهاكات البيئية
- انتهاكات سياسات أو إجراءات الشركة
- أي نشاط آخر يتعارض مع القانون أو المعايير الأخلاقية أو قيم الشركة

مكافحة الفساد

نحرص على تطبيق أفضل المعايير الأخلاقية في جميع ممارساتنا الخاصة بالعمل، إلى جانب تكريس جهودنا لضمان الامتثال التام بكافة اللوائح والقوانين المتعلقة بمكافحة الرشوة والفساد.

يطبق البنك التجاري الدولي إطاراً شاملاً من السياسات والإجراءات التشغيلية القياسية المُصمَّمة بعناية للتحكم في عمليات التقييم والحد من المخاطر والحوكمة وآليات تصعيد حالات الكشف عن الأشخاص ذوي النفوذ السياسي (محلياً ودولياً). علاوة على ذلك، وفي إطار سياسة تضارب المصالح، يطبق البنك التجاري الدولي إجراءات مُفضَّلة تتعلق بعمليات تقديم الهدايا أو الترفيه.

ويجب على الموظفين التأكد من توافق أي ممارسات تتعلق بالضيافة أو الهدايا أو المجاملات التجارية (سواء كانت مُقدَّمة أو مُستلمة) مع القوانين واللوائح والسياسات الداخلية المعمول بها لدى البنك التجاري الدولي. وفي إطار سعيينا لتعزيز الامتثال للقوانين، اعتمدنا سياسة عدم التسامح مطلقاً مع أي ممارسات قد تساهم في تسهيل الفساد أو المدفوعات غير المشروعة.



ممارسات الشراء
المسؤول

يُعد دمج ممارسات الشراء المسؤول في صميم عملياتنا ركيزة أساسية وهدفاً أسمى، بما يضمن إسهام قراراتنا الشرائية في تحقيق مستقبل أكثر استدامة وشمولية.

نسعى لإعداد إطار عمل شامل ومتكامل لعمليات الشراء، بحيث لا يقتصر الهدف منه على تعزيز الكفاءة التشغيلية فحسب، وإنما يركز على ترسيخ مبادئ العدالة وضمن الشفافية وتعزيز آليات الحوكمة. وبدورنا ندعم ممارسات العمل العادلة والحد من التأثير البيئي عبر تقليل الانبعاثات الكربونية وتعزيز تبني مواد وعمليات إنتاج مستدامة، من خلال اختيار موردين يلتزمون بمعايير أخلاقية واجتماعية وبيئية.

عمليات الشراء الرقمية وغير الورقية

نؤمن بأن الابتكار والتقنية تُعد بمثابة ركيزة أساسية نحو تحقيق نمو مستدام. وفي هذا الصدد، طورنا منصة مشتريات رقمية متكاملة غير ورقية، والتي أحدثت تحولاً جذرياً في إدارتنا لإجراءات تقديم العطاءات التنافسية. وقد تحقق ذلك من خلال تنفيذ نظام تخطيط الموارد المؤسسية (ERP) الجديد على مستوى البنك.

لقد أصبح بإمكان الموردين إرسال عروضهم عبر المنصة بكل يسر وأمان، مما يُبسط عملية الشراء ويضمن تتبعها. وتقدم المنصة تحولاً جذرياً من خلال إلغاء الأعمال الورقية وخفض الأثر البيئي بما يعزز كفاءة عمليات الشراء وشفافيتها، مع تعزيز إطار عمل الحوكمة من خلال تسجيل ميزان مراجعة شامل.

يحرص البنك التجاري الدولي على الاستفادة من مزايا التكنولوجيا، كجزء من استراتيجية متكاملة لتحقيق أعلى معايير الحوكمة، مع التركيز على تبني ممارسات أخلاقية تُعزز قيمنا المؤسسية. إننا نؤمن بأن هذا النهج يمثل نقلة نوعية في مسيرتنا نحو الاستدامة، حيث يساهم في الحد من النفايات الورقية ويرفع كفاءة عمليات المنافسة على العطاءات لفريق عملنا الداخلي والموردين.

الحوكمة والعدالة في اختيار الموردين

يحرص فريق المشتريات في البنك التجاري الدولي على ترسيخ مبادئ العدالة والمساواة وتطبيق سياسات الحوكمة في جميع جوانب عمليات الشراء. ونؤكد على إيماننا بحق كل مورد في الحصول على فرصة عادلة للمنافسة في عمليات الشراء. وفي هذا الصدد، تضمن منصتنا الرقمية تقييم جميع الموردين عبر آلية تقييم موضوعية قائمة على معايير مُحددة مسبقاً، تركز على جودة الخدمات والقيمة المضافة ومدى توافرها مع رؤية البنك التجاري الدولي الاستراتيجية: نؤمن بالشفافية وفعل الصواب في كل وقت.

يضمن هذا النهج تحقيق الشفافية الكاملة في قرارات الشراء وتعزيز الثقة والنزاهة في فرق العمل لدينا. حيث شهد العام الماضي منح 22% من إجمالي العقود إلى موردين جدد، مما يبرهن على نجاح المنصة الرقمية في خلق بيئة عمل عادلة تتيح فرصاً متكافئة لجميع الموردين للتعاون مع البنك التجاري الدولي.

تتبنى آلية مُحكمة للتحقق من جميع الموردين قبل التعاقد معهم، تشمل على التحري عن وجود تضارب في المصالح والتحقق من الامتثال للعقوبات المعمول بها ومراجعة مدى توافقهم مع سياساتنا الأخلاقية. نعطي الأولوية للعمل والتعاون مع الشركاء الذين يستوفون هذه المعايير، مما يضمن تحقيق ممارسات أخلاقية ومسؤولة في عمليات الشراء.

تمكين الشركاء المحليين

نحن ندرك مدى أهمية دعم المجتمعات التي نزاول أعمالنا فيها، لذا يسرنا الإعلان عن تعاون فريق المشتريات لدينا مع موردين محليين، حيث تُشكل هذه الشراكات المحلية نسبة كبيرة من شبكة شركائنا.

في إطار التوجه الاستراتيجي لوزارة المالية لتحفيز النمو الاقتصادي المحلي، تُساهم سياسة المشتريات المحلية لدى البنك التجاري الدولي في تعزيز النمو الاقتصادي لمجتمعاتنا المحلية وخلق فرص للشركات المحلية والحد من الآثار البيئية الناجمة عن عمليات النقل والخدمات اللوجستية.

84%

بلغ حجم الإنفاق على عمليات الشراء مع الموردين المحليين 84% في سنة 2024.

في حين أن دمج الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في ممارسات الشراء يُعد هدفنا الأسمى، إلا أن رؤيتنا المستقبلية لا تقتصر على تطوير الإجراءات فحسب، وإنما نسعى لإحداث أثر إيجابي ملموس على المجتمع والاقتصاد والبيئة. وسنواصل منح الأولوية للمشتريات المحلية ومنح المزيد من الفرص للشركات المحلية وتعزيز دورنا كمؤسسة وطنية مسؤولة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يسعى فريق المشتريات في البنك التجاري الدولي للحصول على شهادة الاعتماد لأخلاقيات المشتريات من المعهد القانوني للشراء والتوريد (CIPS)، وذلك لاكتساب المعرفة والوسائل والعمليات اللازمة لاتخاذ قرارات مستنيرة تُعطي الأولوية للاستدامة والممارسات الأخلاقية، وترسيخ أعلى معايير النزاهة والشفافية والاحترافية في عمليات الشراء.



الخصوصية والأمن السيبراني

خصوصية البيانات والأمن السيبراني

يتبنى البنك التجاري الدولي نهجاً صارماً في معايير أمن وحماية البيانات، مؤكداً على ضمان الامتثال الكامل لجميع القوانين والتشريعات السارية التي تكفل حماية البيانات. ولما كان التقدم في المجال الرقمي يسر بخطى حثيثة وسريعة ويزداد تعقيداً، بات لزاماً على البنك أن يضمن تقديم خدماته دون الإخلال بمعايير الأمن والخصوصية.

وحرصاً من البنك على تحقيق أعلى معايير الأمان، فقد حرص البنك على مواءمة سياساته وإجراءاته المعلوماتية مع متطلبات الهيئة الوطنية للأمن الإلكتروني والمعايير العالمية الرائدة في هذا المجال، ولا سيما معيار أمن بيانات صناعة بطاقات الدفع. وقد توج هذا الالتزام بالحصول على شهادة معيار أمن بيانات صناعة بطاقات الدفع للعام الثالث على التوالي، فضلاً عن تحقيق تقدم ملموس في معدلات الامتثال لمعايير الهيئة الوطنية للأمن الإلكتروني، التي بلغت نسبة 97% في عام 2024.

ونظراً للدور المحوري الذي تضطلع به فرق العمل في تعزيز منظومة الدفاع ضد الهجمات السيبرانية، فقد أولى البنك اهتماماً خاصاً بتنظيم حملات توعية مستمرة في هذا المجال. وتجسيدا لهذا الاهتمام، تم إطلاق برنامج شامل للتوعية والتدريب يتضمن خطة سنوية متكاملة ترمي إلى الارتقاء بمستوى المعرفة في مجالي الأمن السيبراني وحماية البيانات لدى العملاء والموظفين على حد سواء.

وتأكيداً على التزامنا بأعلى معايير الأمان، يجري البنك تقييمات دورية وشاملة للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وذلك تحت إشراف جهة تقييم مستقلة معتمدة من مصرف الإمارات المركزي. وتشمل هذه التقييمات فحصاً دقيقاً لنقاط الضعف المحتملة، واختبارات الاختراق، والمحاكاة الهجومية، فضلاً عن التدريبات الافتراضية لحوادث الأمن السيبراني، مما يضمن الحفاظ على أرقى مستويات حماية البيانات والأمن المعلوماتي.

ممارسات إدارة الهويات وصلاحيات الوصول في البنك التجاري الدولي

يدرك البنك التجاري الدولي الأهمية البالغة لضمان توافق جهود الأمن والامتثال مع الأهداف الشاملة للاستدامة والحوكمة والممارسات الأخلاقية.

ومن خلال دمج مبادئ الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في عمليات إدارة الهويات وصلاحيات الوصول، تمكن البنك من تعزيز الثقة في خدماته، وتقليص بصمته البيئية، وضمان الامتثال للوائح التنظيمية، فضلاً عن تهيئة بيئة عمل تتسم بمستوى أعلى من الشمولية والشفافية.

التحول نحو العمليات الاورقية

سعيًا نحو الحد من استخدام الورق، تبني البنك نهجاً رقمياً في إدارة صلاحيات الوصول من خلال اعتماد البريد الإلكتروني ومنصة OneDrive المشتركة لتوزيع ومراجعة طلبات صلاحيات وصول المستخدمين، وسجلات تدقيق المشرفين، وتقارير التنبيه على مخالفات الفصل بين المهام (SoD)، مما أدى إلى الاستغناء التام عن استخدام الورق في الأنشطة المتعلقة بإدارة الهويات وصلاحيات الوصول.

التنوع والمساواة في منح الصلاحيات

يحرص البنك على ضمان منح صلاحيات الوصول إلى التطبيقات استناداً إلى المسمى الوظيفي والحاجة الفعلية فقط، بعيداً عن أي اعتبارات تتعلق بالنوع الاجتماعي أو العرق أو أي عوامل أخرى لا ترتبط بالمهام الوظيفية، وذلك لضمان سياسات وصول عادلة وشاملة.

التحكم في الصلاحيات حسب الدور الوظيفي ومبدأ الحد الأدنى من الامتيازات

قام البنك بتطبيق نظام التحكم في الصلاحيات القائم على الأدوار (RBAC) ومبدأ الوصول بالحد الأدنى من الامتيازات، لضمان حصول المستخدمين على الحد الأدنى الضروري من صلاحيات الوصول وفقاً لأدوارهم المحددة، مما يساهم في الحد من مخاطر سوء الاستخدام وحماية البيانات الحساسة.

سجلات التدقيق والمراقبة

أرسى البنك آليات متقدمة لتسجيل ومراقبة نشاط المستخدمين المشرفين من خلال أدوات إدارة الهويات وصلاحيات الوصول، مما يتيح الكشف والاستجابة في الوقت المناسب لأي مخاطر أمنية محتملة أو سلوكيات غير أخلاقية.

إدارة الامتثال

تتوافق ممارسات إدارة الهويات وصلاحيات الوصول في البنك توافقاً تاماً مع لوائح ومعايير مصرف الإمارات المركزي، مما يضمن الامتثال لمتطلبات الحوكمة المالية المحلية.

المساءلة عن المخالفات المتعلقة بصلاحيات الوصول

يحرص البنك على رصد مخالفات الفصل بين المهام (SoD) ومعالجتها بشكل فوري، مع ضمان المساءلة الواضحة عن أي إجراءات أو حالات وصول غير مصرح بها، مما يؤكد نهجنا المسؤول والأخلاقي في إدارة صلاحيات وصول المستخدمين والاطلاع على البيانات.

استمرارية الأعمال

يضع البنك التجاري الدولي استمرارية الأعمال في صدارة أولوياته التشغيلية، باعتبارها ركيزة أساسية لضمان استدامة خدماته وموثوقيتها لعملائه. وفي ظل تنوع المخاطر المحتملة، بدءاً من الكوارث الطبيعية، مروراً بالهجمات الإرهابية، ووصولاً إلى الأعطال التقنية، فقد بات من الضروري تعزيز قدرة البنك على مواجهة أي تهديدات محتملة لاستمرارية أعماله.

وفي هذا الإطار، وضع البنك خطاً شاملاً لاستمرارية الأعمال تركز على العمليات الأساسية والإجراءات الحيوية اللازمة للحفاظ على استدامة الأعمال خلال الأزمات غير المتوقعة.

كما طور إطار حوكمة متكامل لتحديد المخاطر وإدارتها، والحد من أي تهديدات محتملة لاستمرارية الأعمال، مدعوماً بإطار محكم لاستمرارية الأعمال، إلى جانب استراتيجيات لإدارة الأزمات وإجراءات محددة للإبلاغ عن الحوادث.

وفيما يلي أبرز إنجازات ومبادرات إدارة استمرارية الأعمال:

- دمج البنك عمليات تقييم المخاطر الشاملة في أطر إدارة استمرارية الأعمال، حيث يشمل ذلك تحديد المخاطر المحتملة مثل التهديدات السيبرانية، والكوارث الطبيعية، ومخاطر تكنولوجيا المعلومات، وتفشي الأوبئة، والمخاطر المرتبطة بمزودي الخدمات من الغير. وقد تم وضع تدابير استباقية للحد من هذه المخاطر وضمان استمرارية الأعمال.
 - نجح البنك في تنفيذ خطط طوارئ فعالة استجابة للأزمات الصحية العالمية، مثل جائحة كوفيد-19، لضمان استمرار العمل على النحو المعهود. وتشمل هذه الخطط تدابير للعمل عن بُعد، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، وضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية، مع الحفاظ على صحة وسلامة الموظفين.
 - أولى البنك اهتماماً متزايداً بإدارة المخاطر المتعلقة بالغير، متخذاً خطوات حاسمة لضمان امتلاك الموردين ومزودي الخدمات الرئيسيين لخطط فحكمة لاستمرارية الأعمال، وذلك للحد من تأثير أي اضطرابات خارجية على سير العمل.
- وإدراكاً منا لأهمية الجاهزية التامة لمواجهة أي تحديات لنكون موضع ثقة دائم لعملائنا، نحرص على اختبار جميع التدابير المتعلقة باستمرارية الأعمال وتقييمها بشكل دوري، بهدف تعزيز مرونة المؤسسة في مواجهة التحديات الكبرى.



الشفافية
الضريبية

في إطار استراتيجيتها الشاملة لتنويع الاقتصاد والتوافق مع المعايير الضريبية العالمية، أطلقت دولة الإمارات العربية المتحدة أول ضريبة اتحادية على الشركات في عام 2023. وقد أصدرت وزارة المالية الإماراتية مرسوماً بقانون اتحادي رقم 47 لسنة 2022 بشأن فرض الضرائب على الشركات والأعمال، والذي دخل حيز النفاذ في 1 يونيو 2023، مُشكلاً نقلة نوعية في المشهد الضريبي للدولة.

ولا ينبع حرصنا على الامتثال للمعايير الضريبية من كونه واجباً تنظيمياً فحسب، بل يمثل ركيزة أساسية من الركائز التي تقوم عليها أهدافنا المؤسسية الشاملة، بما في ذلك التزاماتنا تجاه الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية.

ومن خلال تطبيق أعلى معايير الشفافية في ممارساتنا الضريبية، نساهم في دعم مسيرة التطور والتنويع الاقتصادي في دولة الإمارات، مما يعزز نموها المستدام، ويخلق قيمة طويلة الأمد، ويؤكد مسؤوليتنا تجاه جميع الأطراف المعنية.



وتجسيدا لهذا النهج، وضع البنك التجاري الدولي سياسة للحوكمة الضريبية تؤكد التزامه بالشفافية والتقيد بقانون الضريبة الاتحادية على الشركات في الدولة. وتشمل المبادئ الرئيسية التي تقود هذا الالتزام ما يلي:

- 1. ضمان الامتثال الكامل للقوانين واللوائح الضريبية، بجانب المراقبة المستمرة، بما يشمل عمليات التدقيق الداخلي للتأكد من الالتزام بما يستجد من التشريعات.
- 2. الالتزام بقواعد تسعير المعاملات من خلال تطبيق مبدأ السعر المحايد والاحتفاظ بالوثائق الداعمة لهذه المعاملات.
- 3. كما نحرص على التواصل المفتوح والمنتظم مع الهيئة الاتحادية للضرائب لضمان مواكبة البنك للتغيرات التنظيمية وإظهار الامتثال الاستباقي.

مؤشرات الأداء الرئيسية للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية
تغير المناخ

البصمة البيئية

2024	2023	2022	
انبعاثات غازات الدفيئة			
156.18	136.00	136.00	إجمالي كمية مكافئات ثاني أكسيد الكربون، للنطاق الأول
991.07	863.00	863.00	إجمالي كمية مكافئات ثاني أكسيد الكربون، للنطاق الثاني
15.27	13.30	13.30	إجمالي كمية مكافئات ثاني أكسيد الكربون، للنطاق الثالث
2024	2023	2022	
استخدام الطاقة			
2,466.36	2,432.00	2,150.00	إجمالي كمية الطاقة المستهلكة بشكل مباشر (ميغاواط/ساعة)
2024	2023	2022	
استخدام المياه			
3.74	3.5939	3.3303	إجمالي كمية المياه المستهلكة (ميغا لتر)

- النطاق 1:** الانبعاثات المباشرة - استهلاك الوقود من قبل المركبات المملوكة أو المستأجرة. تم تسجيل استهلاك الوقود وفقاً للفواتير المدفوعة للمورد.
- النطاق 2:** الانبعاثات غير المباشرة - استهلاك الكهرباء. تم تسجيل استهلاك الكهرباء باستخدام الفواتير المحررة من مزودي خدمات المرافق.
- النطاق 3:** الانبعاثات غير المباشرة الأخرى - السفر الجوي.
- نقوم بالإبلاغ عن انبعاثات غازات الدفيئة بوحدة الطن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون (مكافئ ثاني أكسيد الكربون بالطن). يعتمد نهج إعداد تقاريرنا حول غازات الدفيئة لعام 2024 على متوسط انبعاثات غازات الدفيئة لكل موظف في عام 2022. نهدف إلى تغيير منهجية إعداد التقارير لدينا لتتوافق مع أفضل الممارسات.

المسؤولية الاجتماعية

مشاركة الموظفين ورفاههم

2024	2023	2022	
الموظفون حسب نوع العقد			
503	453	438	إجمالي عدد الموظفين (#)
503	453	438	عدد الموظفين بدوام كامل (#)
0	0	0	عدد الموظفين بدوام جزئي (#)
0	0	0	المتعاقدون/الاستشاريون (#)
2024	2023	2022	
الموظفون بدوام كامل حسب الجنس			
289	260	244	عدد الذكور (#)
214	193	194	عدد الإناث (#)

مؤشرات الأداء الرئيسية للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية

تابع

المسؤولية الاجتماعية

تابع

استقطاب المواهب وتطويرها

2024	2023	2022		
			الموظفون حديثو التعيين ^(١)	
89	58	103	إجمالي عدد الموظفين حديثي التعيين (#)	
45	19	25	أقل من 30 سنة	
43	39	73	من 30 إلى 50 سنة	
1	0	5	أكثر من 50 سنة	
42	37	53	الذكور	
47	21	50	الإناث	
17	11	2	الذكور	
45	0	7	الإناث	

(١) الموظفون بدوام كامل.

2024	2023	2022		
متوسط عدد الساعات لكل موظف	إجمالي عدد الساعات	متوسط عدد الساعات لكل موظف	إجمالي عدد الساعات	متوسط عدد الساعات لكل موظف
29	13,506	23	10,175	10
27	7,601	23	5,675.9	5
31	5,906	22	4,499.2	18
46	1,110	17	363	1
35	5,092	25	3,439	18
24	7,304	22	6,372	8

2024	2023	2022	
			نفقات التدريب
2,784,175	2,472,852	1,382,000	إجمالي نفقات التدريب (بالدرهم الإماراتي)
5,936	5,532	3,199	نفقات التدريب لكل موظف (بالدرهم الإماراتي)

مشاركة الموظفين ورفاههم تابع

2024	2023	2022		
النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
معدل تبدل الموظفين				
إجمالي معدل تبدل الموظفين الطوعي وغير الطوعي (%)				
8%	42	11%	51	13%
معدل التبدل حسب العمر (%)				
1.7%	9	2%	10	1.1%
5.9%	30	7.5%	34	10%
0.5%	3	1.5%	7	2.2%
معدل التبدل حسب الجنس (%)				
2.7%	14	5%	22	8.6%
5.5%	28	6%	29	4.5%

2024	2023	2022	
			معدل الإصابات
0	0	0	النسبة المئوية: مدى تكرار حوادث الإصابات بالنسبة إلى إجمالي وقت القوة العاملة (%)

التوطين

2024	2023	2022		
			مستوى التوطين ^(١)	
161	117	117	إجمالي عدد الموظفين الإماراتيين (#)	
32%	25%	27%	معدل التوطين (%)	
40	25	21	الذكور	عدد الموظفين الإماراتيين حسب الجنس (#)
121	92	96	الإناث	
38%	30%	29%	الموظفون الإماراتيون في الإدارة العليا (%)	

(١) تمثل مقاييس التوطين توظيف المواطنين الإماراتيين الحاملين لـ "دفتر بيانات الأسرة".



مؤشرات الأداء الرئيسية للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية

تابع

المسؤولية الاجتماعية

تابع

2024	2023	2022	
			أصحاب الهمم
2	2	2	إجمالي عدد الموظفين من أصحاب الهمم
2024	2023	2022	
			إجازة الأبوة
12	7	5	عدد الموظفين الحاصلات على إجازة أمومة (#)
10	9	3	عدد الموظفين اللاتي عدن إلى العمل بعد إجازة الأمومة (#)
34	13	2	عدد الموظفين الحاصلين على إجازة أبوة (#)
2024	2023	2022	
			الجنسيات
36	35	36	إجمالي عدد جنسيات الموظفين (#)

التحول الرقمي والابتكار

2024	2023	2022	
			القنوات الرقمية للتفاعل مع العملاء
8,771	8,178	7,564	عدد المشتركين في الخدمات المصرفية الرقمية (#)
2024	2023	2022	
			إجمالي عدد المعاملات حسب القناة
652,208	637,802	595,430	عبر الإنترنت
434,007	403,659	345,390	عبر الهاتف المحمول
879,311	864,093	894,285	عبر ماكينة الصراف الآلي
278,677	281,677	340,375	في الفروع



استقطاب المواهب وتطويرها تابع

2024	2023	2022	
			إدارة الأداء
100%	100%	100%	إجمالي عدد الموظفين بدوام كامل الذين خضعوا لمراجعة منتظمة لتطوير الأداء خلال الفترة المشمولة في التقارير (%)
100%	100%	100%	حسب فئة الموظفين (%)
100%	100%	100%	الإدارة العليا والتنفيذية
100%	100%	100%	الإدارة الوسطى
100%	100%	100%	الموظفون غير الإداريين
100%	100%	100%	الذكور
100%	100%	100%	حسب الجنس (%)
100%	100%	100%	الإناث

التنوع والشمول

2024	2023	2022	
			تنوع الموظفين
57%	57%	56%	الذكور
43%	43%	44%	الإناث
16%	10%	11%	أقل من 30 سنة
72%	77%	80%	من 30 إلى 50 سنة
11%	13%	9%	أكثر من 50 سنة
56%	56%	54%	الذكور
44%	44%	46%	الإناث
92%	91%	92%	الموظفون في المناصب العليا والتنفيذية (%)
9%	9%	8%	الذكور
8%	9%	8%	الإناث
2024	2023	2022	
			نسبة الأجور بين الجنسين ^(١)
1	1.03	1.08	النسبة الإجمالية
0.79	0.79	0.79	الإدارة العليا والتنفيذية
0.78	0.78	0.73	الإدارة الوسطى
0.82	0.84	0.93	الموظفون غير الإداريين

(١) تُحتسب نسبة الأجور بين الجنسين على أساس نسبة متوسط الراتب الإجمالي للذكور إلى متوسط الراتب الإجمالي للإناث. ويُعتبر الراتب هو إجمالي الأجر الشهري بالدرهم الإماراتي، والذي يشمل الأجر الثابت، والعلاوة الاجتماعية، والبدلات المرتبطة بالوظيفة، وفقاً لبيانات شهر ديسمبر.

مؤشرات الأداء الرئيسية للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية

تابع

الأعمال المسؤولة

الحوكمة المؤسسية وأخلاقيات الأعمال

2024	2023	2022
تشكيل مجلس الإدارة		
إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة (#)	9	9
إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين (#)	5	5
إجمالي عدد الأعضاء التنفيذيين في مجلس الإدارة (#)	0	0
نسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة (%)	56%	56%
2024	2023	2022
تشكيل مجلس الإدارة حسب الجنس		
نسبة الذكور (%)	78%	78%
نسبة الإناث (%)	22%	22%
2024	2023	2022
تشكيل مجلس الإدارة حسب الفئة العمرية		
أقل من 30 سنة (%)	0	0
من 30 إلى 50 سنة (%)	56%	56%
أكثر من 50 سنة (%)	44%	44%
2024	2023	2022
أخلاقيات الأعمال		
عدد انتهاكات مدونة قواعد السلوك (#)	0	0
إجمالي الخسائر المالية نتيجة لإجراءات ودعاوى قانونية مرتبطة بالاحتيال، وتداول الأطراف المظلعة، ومكافحة الاحتكار، والسلوك المناهض للمنافسة، والتلاعب بالسوق، وسوء الممارسات، أو غيرها من القوانين أو اللوائح المتعلقة بقطاع الخدمات المالية (بالدرهم الإماراتي)	0	0
2024	2023	2022
حالات الإبلاغ عن المخالفات		
إجمالي عدد حالات الإبلاغ عن المخالفات المقدمة خلال الفترة المشمولة في التقارير	1	1
إجمالي عدد حالات الإبلاغ عن المخالفات التي تمت معالجتها أو حلها خلال الفترة المشمولة في التقارير	1	1
نسبة حالات الإبلاغ عن المخالفات التي تم تأكيدها (%)	100%	100%

إدارة المخاطر والأمن السيبراني

2024	2023	2022
التدريب على خصوصية البيانات وحمايتها		
نسبة الموظفين الذين تلقوا تدريباً على خصوصية البيانات وحمايتها (%)	99%	83%
2024	2023	2022
مكافحة الجرائم المالية		
حجم النشاط الاحتيالي في المعاملات (بالدرهم الإماراتي) ^(١)	35,541	87,996
نسبة الموظفين الذين أكملوا التدريب على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات (%)	93%	95%

(١) إجمالي قيمة المعاملات التي تم ردها إلى أصحاب الحسابات بسبب الاحتيال.

المشتريات

2024	2023	2022
المشتريات		
إجمالي عدد الموردين المتعامل معهم (#)	479	235
إجمالي عدد الموردين المحليين المتعامل معهم (#)	396	195
إجمالي الإنفاق على المشتريات (بالدرهم الإماراتي)	166,093,010	45,930,796
الإنفاق على المشتريات من الموردين المحليين (بالدرهم الإماراتي)	149,058,254	43,243,833
الإنفاق على المشتريات من الموردين المحليين (كنسبة من إجمالي ميزانية المشتريات)	90%	94%



الإفصاحات البيئية

مؤشرات الأداء الرئيسية للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية

تابع

الأعمال المسؤولة

تابع

الجريمة المالية ومكافحة الرشوة والفساد

2024	2023	2022
حالات الفساد		
0	0	0
0	0	0
الدعاوى القانونية المتعلقة بالفساد		
0	0	0
إقرار الموظفين بمدونة قواعد السلوك		
488	453	438
97%	100%	100%
تدريب الموظفين على مكافحة الفساد ⁽¹⁾		
454	438	غير متوفر
100%	100%	غير متوفر

(1) يتم تضمين التثقيف حول مكافحة الفساد في تدريب "تضارب المصالح".
(2) تم حساب النسبة بناءً على عدد الموظفين المؤهلين عند بدء التدريب.

الشفافية الضريبية

2024	2023	2022
الإفصاحات الضريبية للشركات		
20,796,000	-	-

ملاحظات: بدأ نفاذ نظام ضريبة الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة للفترة المحاسبية التي تبدأ في 1 يونيو 2023 أو بعده. وبالنسبة لمجموعة البنك التجاري الدولي، كانت أول فترة ضريبية تم الإبلاغ عنها من 1 يناير إلى 31 ديسمبر 2024.

الفئة	المقياس	الحسابات	تقرير الاستدامة للبنك التجاري الدولي 2024
الإفصاحات البيئية	1- انبعاثات غازات الدفيئة	1-1 إجمالي كمية مكافئات ثاني أكسيد الكربون، للنطاق الأول	الصفحة 123 (1-1)
		2-1 إجمالي كمية مكافئات ثاني أكسيد الكربون، للنطاق الثاني (إن وُجد)	الصفحة 123 (2-1)
		3-1 إجمالي كمية مكافئات ثاني أكسيد الكربون، للنطاق الثالث (إن وُجد)	الصفحة 123 (3-1)
الإفصاحات البيئية	2- كثافة الانبعاثات	1-2 إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة حسب معامل قياس المخرجات	البيانات غير متوفرة حالياً (1-2)
		2-2 إجمالي الانبعاثات من غير غازات الدفيئة حسب معامل قياس المخرجات	البيانات غير متوفرة حالياً (2-2)
الإفصاحات البيئية	3- استخدام الطاقة	1-3 إجمالي كمية الطاقة المستهلكة بشكل مباشر	الصفحة 123 (1-3)
		2-3 إجمالي كمية الطاقة المستهلكة بشكل غير مباشر	البيانات غير متوفرة حالياً (2-3)
الإفصاحات البيئية	4- كثافة الطاقة	إجمالي الاستخدام المباشر للطاقة حسب معامل قياس المخرجات	البيانات غير متوفرة حالياً.
الإفصاحات البيئية	5- مزيج الطاقة	النسبة المئوية: استخدام الطاقة حسب نوع التوليد	البيانات غير متوفرة حالياً.
الإفصاحات البيئية	6- استخدام المياه	1-6 إجمالي كمية المياه المستهلكة	الصفحة 123 (1-6)
		2-6 إجمالي كمية المياه المستصلحة	البيانات غير متوفرة حالياً (2-6)
الإفصاحات البيئية	7- العمليات البيئية	1-7 هل تتبع شركتك سياسة بيئية رسمية؟ نعم/لا	لا (1-7)
		2-7 هل تتبع شركتك سياسات محددة للنفابات و/أو المياه و/أو الطاقة و/أو إعادة التدوير؟ نعم/لا	لا (2-7)
		3-7 هل تستخدم شركتك نظاماً معترفاً به لإدارة الطاقة؟	لا (3-7)
الإفصاحات البيئية	8- الرقابة البيئية	هل يشرف فريق الإدارة الخاص بك على قضايا الاستدامة و/أو يديرها؟ نعم/لا	نعم. يُرجى الرجوع إلى إطار حوكمة الاستدامة، صفحة 88 و 89
الإفصاحات البيئية	9- الرقابة البيئية	هل يشرف مجلس الإدارة على قضايا الاستدامة و/أو يديرها؟ نعم/لا	نعم. في البنك التجاري الدولي، تم مؤخراً إدراج مسائل الاستدامة ضمن اختصاص اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة. الصفحة 88
الإفصاحات البيئية	10- التخفيف من مخاطر المناخ	المبلغ الإجمالي المستثمر سنوياً لتطوير البنية التحتية المرتبطة بالمناخ والقدرة على الصمود وتطوير المنتجات	لا يوجد مبلغ مستثمر في عام 2024.

الفئة	المقياس	الحسابات	تقرير الاستدامة للبنك التجاري الدولي 2024
الإفصاحات الاجتماعية	9- عمالة الأطفال والعمل القسري	1-9 هل تتبع شركتك سياسة لمكافحة عمالة الأطفال و/أو العمل القسري؟ نعم/لا	1-9: لا، ويتبع البنك التجاري الدولي أنظمة وزارة الموارد البشرية والتوطين فيما يتعلق بعمالة الأطفال. بالإضافة إلى ذلك، نحن لا نوظف أطفالاً. وأصغر موظف لدينا يبلغ من العمر 22 عاماً.
		2-9 إذا كانت الإجابة نعم، فهل تشمل سياسة مكافحة عمالة الأطفال و/أو العمل القسري الموردين والبائعين أيضاً؟ نعم/لا	
الإفصاحات الاجتماعية	10- حقوق الإنسان	1-10 هل تتبع شركتك سياسة معنية بحقوق الإنسان؟ نعم/لا	1-10: لا، ويلتزم البنك التجاري الدولي بقانون العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة.
		2-10 إذا كانت الإجابة نعم، فهل تشمل سياسة حقوق الإنسان الموردين والبائعين أيضاً؟ نعم/لا	
الإفصاحات الاجتماعية	11- التوطين	النسبة المئوية للموظفين من المواطنين	الصفحة 124
الإفصاحات الاجتماعية	12- الاستثمار المجتمعي	المبلغ المستثمر في المجتمع كنسبة مئوية من إيرادات الشركة.	لا يوجد مبلغ مستثمر بشكل مباشر. تم تقديم تبرعات مثل الأثاث ومعدات تكنولوجيا المعلومات للعديد من المنظمات المحلية.



الفئة	المقياس	الحسابات	تقرير الاستدامة للبنك التجاري الدولي 2024
الإفصاحات الاجتماعية	1- نسبة أجور الرئيس التنفيذي	1-1 النسبة: إجمالي تعويضات الرئيس التنفيذي مقارنة بمتوسط الأجر الإجمالي للدوام الكامل 2-1 هل تُبلغ شركتك عن هذا المقياس في الإيداعات التنظيمية؟ نعم/لا	1-1: البيانات غير متوفرة حالياً. 2-1: لا
الإفصاحات الاجتماعية	2- نسبة الأجور بين الجنسين	النسبة: متوسط تعويضات الذكور مقارنة بمتوسط تعويضات الإناث	الصفحة abc
الإفصاحات الاجتماعية	3- معدل تبدل الموظفين	1-3 النسبة المئوية: التبدل السنوي للموظفين بدوام كامل	1-3: الصفحة 124
		2-3 النسبة المئوية: التبدل السنوي للموظفين بدوام جزئي	2-3: الصفحة 124
		3-3 النسبة المئوية: التبدل السنوي للمتقاعدين/الاستشاريين	3-3: الصفحة 124
الإفصاحات الاجتماعية	4- التنوع بين الجنسين	1-4 النسبة المئوية: إجمالي عدد موظفي المؤسسة من الرجال والنساء	1-4: الصفحة 123
		2-4 النسبة المئوية: الدنيا والمتوسطة التي يشغلها الرجال والنساء	2-4: الصفحة 126
		3-4 النسبة المئوية: المناصب العليا والتنفيذية التي يشغلها الرجال والنساء	3-4: الصفحة 126
الإفصاحات الاجتماعية	5- نسبة العمالة المؤقتة	1-5 النسبة المئوية: إجمالي عدد الوظائف في المؤسسة التي يشغلها موظفون بدوام جزئي	1-5: لا يوجد موظفون بدوام جزئي. الصفحة 123
		2-5 النسبة المئوية: إجمالي عدد الوظائف في المؤسسة التي يشغلها متعاقدون و/أو استشاريون	2-5: لا يوجد موظفون بدوام جزئي. الصفحة 123
الإفصاحات الاجتماعية	6- عدم التمييز	هل تتبع شركتك سياسة لعدم التمييز؟ نعم/لا	لا. لا توجد سياسة محددة لعدم التمييز، ولكن يتم تغطية هذا الجانب في مدونة قواعد الأخلاقيات والسلوك تحت بند السلوك الشخصي.
الإفصاحات الاجتماعية	7- معدل الإصابات	النسبة المئوية: مدى تكرار حوادث الإصابات بالنسبة إلى إجمالي وقت القوة العاملة	الصفحة 124
الإفصاحات الاجتماعية	8- الصحة والسلامة العالمية	هل تتبع شركتك سياسة للصحة المهنية و/أو سياسة للصحة والسلامة العالمية؟ نعم/لا	نعم، الصفحة 105

الفئة	المقياس	الحسابات	تقرير الاستدامة للبنك التجاري الدولي 2024
إفصاحات الحوكمة	7- إعداد تقارير الاستدامة	هل تنشر شركتك تقرير استدامة؟ نعم/لا	نعم، هذا التقرير هو تقرير الاستدامة الخامس للبنك التجاري الدولي
إفصاحات الحوكمة	8- ممارسات الإفصاح	1-8 هل تقدم شركتك بيانات الاستدامة لأطر إعداد تقارير الاستدامة؟ نعم/لا 2-8 هل تركز شركتك على أهداف محددة من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؟ نعم/لا 3-8 هل تحدد شركتك أهدافاً وتبلغ عن التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة؟ نعم/لا	1-9: نعم، 2-9: نعم، الصفحة 90 و 98 و 112 3-9: لا
إفصاحات الحوكمة	9- الضمان الخارجي	هل إفصاحات الاستدامة لديكم مضمونة أو مصادق عليها من شركة تدقيق خارجية؟ نعم/لا	لا

الفئة	المقياس	الحسابات	تقرير الاستدامة للبنك التجاري الدولي 2024
إفصاحات الحوكمة	1- تنوع مجلس الإدارة	1-1 النسبة المئوية: مجموع مقاعد مجلس الإدارة التي يشغلها الرجال والنساء 2-1 النسبة المئوية: مناصب رؤساء اللجان التي يشغلها الرجال والنساء	1-1: الصفحة 128 2-1: الصفحة 128
إفصاحات الحوكمة	2- استقلالية مجلس الإدارة	1-2 هل تمنع الشركة الرئيس التنفيذي من العمل كرئيس لمجلس الإدارة؟ نعم/لا 2-2 النسبة المئوية: مجموع مقاعد مجلس الإدارة التي يشغلها أعضاء مجلس إدارة مستقلون	1-2: نعم، بموجب أنظمة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، لا يُسمح للرؤساء التنفيذيين بالانضمام إلى مجلس الإدارة. ويضمن ذلك الفصل التام بين أدوار رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، مما يحافظ على وضوح مسؤوليات الحوكمة والإشراف وتحديدتها. 2-2: الصفحة 128
إفصاحات الحوكمة	3- الحوافز	هل يتم تحفيز المديرين التنفيذيين رسمياً لتعزيز أدائهم في مجال الاستدامة؟	البيانات غير متوفرة حالياً
إفصاحات الحوكمة	4- مدونة قواعد السلوك للموظفين	1-4 هل البائعون أو الموردون الذين يتعامل البنك معهم مطالبون باتباع مدونة لقواعد السلوك؟ نعم/لا 2-4 إذا كانت الإجابة نعم، فما النسبة المئوية للموردين الذين أثبتوا رسمياً امتثالهم لهذه المدونة؟	1-4: لا البيانات غير متوفرة حالياً، ونعمل على توفير التفاصيل المطلوبة في التقرير التالي.
إفصاحات الحوكمة	5- الأخلاق ومكافحة الفساد	1-5 هل تتبع شركتك سياسة للأخلاق و/أو مكافحة الفساد؟ نعم/لا 2-5 إذا كانت الإجابة نعم، فما النسبة المئوية للقوة العاملة التي أثبتت رسمياً امتثالها لهذه السياسة؟	1-5: نعم، الصفحة 117 2-5: الصفحة 130
إفصاحات الحوكمة	6- خصوصية البيانات	1-6 هل تتبع شركتك سياسة لخصوصية البيانات؟ نعم/لا 2-6 هل اتخذت شركتك خطوات للائتمثال لقواعد القانون العام لحماية البيانات؟ نعم/لا	1-6: نعم، الصفحة 120 2-6: البيانات غير متوفرة حالياً.



التقارير والبيانات المالية الموحدة



البنك التجاري الدولي ش.م.ع



التقارير والبيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

تخضع هذه البيانات المالية الموحدة لموافقة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي واعتماد المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي.



البنك التجاري الدولي ش.م.ع

بيان المركز المالي الموحد

الصفحات

١	تقرير مجلس الإدارة
٢	تقرير مدقق الحسابات المستقل
٧	بيان المركز المالي الموحد
٨	بيان الدخل الموحد
٩	بيان الدخل الشامل الموحد
١٠	بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
١٢	بيان التدفقات النقدية الموحد
١٤	إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
٧٩	الملحق: مسرد الاختصارات

تأسيي البنك ومكانه المسجلة

الأنشطة الرئيسية

مركز الحتي والنتائج المالية

١٢٥ من البرقيات المالية الموحدة المرفقة. يمكن أن تلجأ المجددات وتتأجبن المالية المصلحة المصلحة في (٣١ ديسمبر ٢٠١٩).

أعضاء مجلس الإدارة

هذه هي أمضاء مجلس إدارة البنك في نهاية السنة المالية ٢٠٢٤

السيد / حبيب علي الشحي
 السيد / علي راشد المهدي
 السيد / محمد علي خضير المعني
 السيد / ممدوح أحمد بن عبد المجيد
 السيد / عبد سعيد الفضلي
 الدكتور / عبد صدام عبد قيس
 السيد / صلاح الدين احمد واثق الهادي
 السيد / خليفة إبراهيم
 السيد / عبد العزيز خالد جوددار

عہد فقو انجیہات

لقد تم تطبيق المبادئ العامة لادارة الخدمة المدنية في ٢١ ديسمبر ١٩٦٥ من قبل اعداد حوت ليزتين للمعاشرة والمراجعة المحددة، ونظر، فلتجيم، هم يحرصون اعداد

منعوض من مجلس


Saif Al Shehhi (Jan 14, 2025 12:04 GMT+4)

رئيس مجلس الإدارة
شيف دلي شير

9 10 11 12

جرائنت ثورنتون
للمحاسبة والمراجعة المحدودة
- أبوظبي

الطابق ١١، مكتب رقم ١١٠١
برج الكمال
شارع زايد الأول
الخالدية
أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة

هاتف ٩٧١ ٢ ٦٦٦ ٩٧٥٠
www.grantthornton.ae

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة مساهمي البنك التجاري الدولي ش.م.ع

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة للبنك التجاري الدولي ش.م.ع ("البنك") وشركاته التابعة (يشار إليها مجتمعة "المجموعة")، والتي تتألف من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وبيان الدخل الموحد وبيان الدخل الشامل الموحد وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، بالإضافة إلى إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك معلومات عن السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا، إن البيانات المالية الموحدة المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، عن المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

أساس إبداء الرأي

لقد قمنا بتنفيذ أعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا طبقاً لتلك المعايير موضحة بمزيد من التفاصيل في فقرة "مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة" في تقريرنا. إننا مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد الأخلاقيات المهنية الدولية للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية)، بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للمجموعة بدولة الإمارات العربية المتحدة، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات والقواعد الأخلاقية. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس لإبداء رأينا.

أمر التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي تعتبر، وفقاً لتقديرنا المهني، أكثر الأمور أهمية بالنسبة لتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤. وقد تم التعامل مع تلك الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا بشأنها، علماً بأننا لا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. وحددنا الأمور الموضحة أدناه واعتبرناها أمور التدقيق الرئيسية التي سيتم الإبلاغ عنها في تقريرنا.

١. قياس خسائر الائتمان المتوقعة

إن تقييم تحديد مخصصات الانخفاض في قيمة الأصول المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة بواسطة المجموعة يتطلب من الإدارة وضع أحكام تتعلق بتصنيف الأصول في المراحل التي تنتمي إليها الأصول المالية وقياس خسائر الائتمان المتوقعة. ركزت عملية التدقيق على هذا الأمر بسبب الأهمية النسبية للأصول المالية بالتكلفة المطفأة ودرجة تعقيد الأحكام والافتراضات والتقديرات المستخدمة في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة.

يتم تقييم الأصول المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة للعمليات المصرفية للأفراد والشركات كل على حدة لمعرفة الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وقياس خسائر الائتمان المتوقعة. يتطلب هذا الأمر حصول الإدارة على جميع المعلومات الاستثنائية النوعية والكمية المعقولة والداعمة أثناء تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، أو أثناء تقييم معايير التعرض للانخفاض الائتماني

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة مساهمي البنك التجاري الدولي ش.م.ع (تابع)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تابع)

أمور التدقيق الرئيسية (تابع)

١. قياس خسائر الائتمان المتوقعة (تابع)

وقد يتم الاستعانة أيضاً بأحكام الإدارة في انتقال الأصول يدوياً بين المراحل وفقاً لسياسات المجموعة ومتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ – الأدوات المالية.

يتم قياس قيمة خسائر الائتمان المتوقعة من حالات تعرض العمليات المصرفية للأفراد والشركات المصنفة ضمن المرحلة الأولى والمرحلة الثانية عن طريق نماذج آلية محدودة التدخل اليدوي. من الأهمية بمكان أن تكون النماذج والمتغيرات الرئيسية لاحتمالية التخلف عن السداد، والخسائر الناتجة عن التخلف عن السداد، والتعرض عند التخلف عن السداد، وتعديلات عوامل الاقتصاد الكلي صالحة طوال العام ويتم التحقق من صحتها من قبل مراجع مستقل.

بالنسبة لحالات التعرض عند التخلف عن السداد، تضع الإدارة أحكاماً لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المتعلقة بالتعرضات الفردية بما في ذلك قيمة الضمانات.

يعتبر قياس خسائر الائتمان المتوقعة أحد أمور التدقيق الرئيسية لأن المجموعة تطبق أحكاماً هامة وتضع عدداً من الافتراضات عند إعداد نماذج خسائر الائتمان المتوقعة.

كيفية تناول أمر التدقيق الرئيسي في سياق تدقيقنا

قمنا بتنفيذ إجراءات التدقيق التالية عند احتساب وتقدير مدى معقولية مقدار خسائر الائتمان المتوقعة الواردة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤:

- فهمنا عملية إدارة مخاطر الائتمان وعملية تقدير مخصصات الانخفاض في قيمة القروض والسلفيات، وفحصنا مدى فعالية الضوابط الرقابية المطبقة على هذه العمليات.
- فحصنا عينة من حالات التعرض، وتحققنا من مدى ملاءمة تطبيق المجموعة معايير التصنيف ضمن المراحل المعنية بكل حالة بما في ذلك الانتقال بين هذه المراحل.
- تحققنا من مدى اكتمال ودقة البيانات المستخدمة في احتساب خسائر الائتمان المتوقعة.
- استعنا بخبرائنا المتخصصين في تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ من أجل تقييم ما يلي:
 - الإطار المفاهيمي المستخدم في صياغة سياسة انخفاض القيمة لدى المجموعة في سياق التزامها بمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ – الأدوات المالية.
 - منهجية تحديد نماذج خسائر الائتمان المتوقعة والحسابات المستخدمة في احتساب احتمالية التخلف عن السداد، والخسائر الناتجة عن التخلف عن السداد، والتعرض عند التخلف عن السداد بما في ذلك مدى معقولية الافتراضات المطبقة.
 - مدى ملاءمة متغيرات عوامل الاقتصاد الكلي والسيناريوهات الاقتصادية المتعددة المستخدمة ومقدار ترجيح تلك السيناريوهات.
- فحصنا المنهجية الحسابية ومطابقة عينة من حالات تعرض العمليات المصرفية للشركات والأفراد مع بيانات المصدر.
- قمنا بتقييم تعديلات النماذج اللاحقة وأحكام الإدارة من أجل تقييم مدى معقولية هذه الأحكام.
- استعانت المجموعة بجهة خارجية للتحقق من صحة المتغيرات الرئيسية، أي احتمالية التخلف عن السداد، والخسائر الناتجة عن التخلف عن السداد، بما في ذلك عوامل الاقتصاد الكلي، المستخدمة في احتساب خسائر الائتمان المتوقعة خلال السنة. لقد أخذنا بعين الاعتبار عملية التحقق الخارجي من النماذج وتأثيرها على نتائج تقدير الانخفاض في القيمة.
- قمنا بإجراء تقييم ائتماني مستقل لعينة من عملاء الخدمات المصرفية للشركات، بما في ذلك العملاء المصنفين ضمن المرحلة الثالثة، وذلك من خلال تقييم العوامل الكمية والنوعية بما في ذلك تقييم الأداء المالي للعملاء ومصدر المبالغ المسددة وسابقة السداد الخاصة بهم وكذلك التدفقات النقدية المستقبلية المخصومة للمقترضين وتقييم عملية تخفيف مخاطر الائتمان عن طريق الحصول على ضمانات فضلاً عن عوامل المخاطر الأخرى ذات الصلة.
- قمنا بتقييم الإفصاحات عن خسائر الائتمان المتوقعة الواردة في البيانات المالية الموحدة مقابل متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية.

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة مساهمي البنك التجاري الدولي ش.م.ع (تابع)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تابع)

أمور التدقيق الرئيسية (تابع)

٢. أنظمة وضوابط تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بإعداد التقارير المالية

لقد حددنا أنظمة وضوابط تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بإعداد التقارير المالية للبنك كأحد مجالات التركيز نظراً لعظم حجم وتنوع معاملات البنك اليومية واعتمادها على التشغيل الفعال للضوابط الرقابية اليدوية والآلية المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات. يوجد هناك مخاطر من عدم دقة تصميم الإجراءات المحاسبية الآلية والضوابط الرقابية الداخلية عليها وتشغيلها على نحو فعال. وعلى وجه الخصوص، تعد الضوابط الرقابية ذات الصلة في غاية الأهمية للحد من احتمالية حدوث احتيال وخطأ نتيجة التغيير في التطبيق أو البيانات ذات الصلة.

كيفية تناول أمر التدقيق الرئيسي في سياق تدقيقنا

اعتمدت منهجية التدقيق لدينا على الضوابط الرقابية الآلية، وبالتالي تم تنفيذ الإجراءات التالية لاختبار الوصول والتحكم في أنظمة تكنولوجيا المعلومات:

- فهمنا التطبيقات المتعلقة بإعداد التقارير المالية والبنية التحتية الداعمة لهذه التطبيقات.
- استعنا بخبرائنا المتخصصين في تكنولوجيا المعلومات لإجراء ما يلي:
 - فحص الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات المتعلقة بالضوابط الآلية والمعلومات المستخرجة من أجهزة الكمبيوتر، ويشمل ذلك عمليات الوصول والأمن وتغييرات البرامج ومركز البيانات وعمليات الشبكة.
 - إجراء فحص للضوابط الآلية الرئيسية في أنظمة تكنولوجيا المعلومات الهامة ذات الصلة بالعمليات التجارية.
- تحققنا من المعلومات المستخرجة من أجهزة الكمبيوتر والمستخدم في التقارير المالية من التطبيقات ذات الصلة والضوابط الرئيسية لعمليات التحكم المنطقية للتقارير.

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسؤولاً عن المعلومات الأخرى. تنطوي المعلومات الأخرى على التقرير السنوي للمجموعة. لقد حصلنا على تقرير مجلس الإدارة، الذي يشكل جزءاً من التقرير السنوي، قبل تاريخ تقريرنا، ومن المتوقع أن تكون المعلومات المتبقية من التقرير السنوي متاحة لنا بعد تاريخ تقريرنا هذا. ولا تتضمن المعلومات الأخرى البيانات المالية الموحدة وتقريرنا التدقيقي بشأنها.

إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى، وبالتالي فإننا لا نعبر عن أي شكل من أشكال التأكيد أو الاستنتاج بشأنها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، تنحصر مسؤوليتنا في الاطلاع على المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك نضع في الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بصورة جوهرية مع البيانات المالية الموحدة أو ما وصل إليه علمنا أثناء التدقيق أو ما إذا اتضح وجود أي أخطاء جوهرية بها.

استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها بشأن المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات الصادر من جانبنا، إذا تبين لنا وجود أخطاء جوهرية في هذه المعلومات الأخرى، فإنه يتعين علينا الإبلاغ عن هذا الأمر. ليس لدينا ما يستوجب الإبلاغ عنه في هذا الشأن.

مسؤوليات مجلس الإدارة ومسؤولي الحوكمة عن البيانات المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وعرضها وفقاً للأحكام ذات الصلة من المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١، وعن الرقابة الداخلية التي يعتبرها مجلس الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم يعتزم مجلس الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو لم يكن لديه بديل واقعي سوى ذلك.

ويتحمل مسؤولو الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة مساهمي البنك التجاري الدولي ش.م.ع (تابع)

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول يمثل درجة عالية من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً بأن عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تكشف دائماً عن الأخطاء الجوهرية في حال وجودها. يُمكن أن تنشأ الأخطاء عن الاحتيال أو الخطأ وتعتبر هذه الأخطاء جوهرية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو مجتمعة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، نقوم بوضع أحكام مهنية مع اتباع مبدأ الشك المهني خلال عملية التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق ملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الاحتيال تكون أعلى مقارنة بمخاطر عدم اكتشاف الأخطاء الناتجة عن الخطأ؛ وذلك نظراً لأن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.
 - فهم أنظمة الرقابة الداخلية الخاص بعملية التدقيق بغرض تصميم إجراءات تدقيق مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي عن مدى فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.
 - تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل مجلس الإدارة.
 - التحقق من مدى ملاءمة استخدام مجلس الإدارة أساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي وتحديد ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكاً جوهرياً حول قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حال توصلنا إلى وجود عدم يقين جوهري، فإنه يتعين علينا لفت الانتباه، في تقرير مدقق الحسابات، إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة أو نقوم بإصدار رأي معطل في حالة كانت هذه الإفصاحات غير كافية. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مدقق الحسابات. ومع ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.
 - تقييم عرض البيانات المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها بشكل عام، بما في ذلك الإفصاحات، وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تعرض المعاملات والأحداث ذات الصلة بما يحقق طريقة العرض العادل.
 - الحصول على أدلة تدقيق مناسبة وكافية حول المعلومات المالية لمنشآت أو أنشطة المجموعة لإبداء رأي عن البيانات المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن توجيه عملية التدقيق للمجموعة وتنفيذها والإشراف عليها، وتحمل وحدنا المسؤولية عن رأينا التدقيقي.
- نتواصل مع مسؤولي الحوكمة بشأن عدة أمور من بينها نطاق أعمال التدقيق والإطار الزمني المحدد لها ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال تدقيقنا.
- كما نقدم لمسؤولي الحوكمة ما يفيد بأننا قد امتثلنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، حيث نتواصل معهم وإبلاغهم حول كافة العلاقات وغيرها من الأمور التي يُعتقد أنه من المحتمل أن يكون لها تأثير معقول على استقلاليتنا والضوابط والضمانات ذات الصلة، حيثما كان ذلك ملائماً.

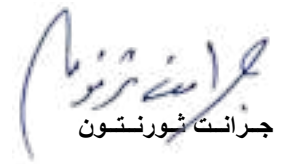
من خلال الأمور التي يتم التواصل بشأنها مع مسؤولي الحوكمة، نقوم بتحديد تلك الأمور التي كانت ذات أهمية أكبر في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للسنة الحالية، وبالتالي فهي أمور التدقيق الرئيسية. نقوم بالإفصاح عن هذه الأمور في تقريرنا الخاص بالتدقيق ما لم يحظر القانون أو اللوائح التنفيذية الإفصاح العلني عنها أو عندما نقرر، في ظروف نادرة للغاية، أنه لا ينبغي الإبلاغ عن أمر ما في تقريرنا وذلك في حال كان من المتوقع أن يؤدي هذا الإفصاح إلى عواقب سلبية تفوق المنفعة العامة التي من الممكن تحقيقها من جراء هذا الإفصاح.

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة مساهمي البنك التجاري الدولي ش.م.ع (تابع)

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وفقاً لما يقتضيه المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١، فإننا نفيد بما يلي بخصوص السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤:

- قد حصلنا على كافة المعلومات التي نعتبرها ضرورية لأغراض تدقيقنا؛
 - تم إعداد البيانات المالية الموحدة، من كافة الجوانب الجوهرية، بما يتوافق مع الأحكام المعمول بها من المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١؛
 - احتفظ البنك بدفاتر محاسبية منتظمة؛
 - تتوافق المعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة مع ما جاء في الدفاتر المحاسبية للبنك؛
 - يبين الإيضاحان رقم ١٢ و ١٣ حول البيانات المالية الموحدة مشتريات البنك أو استثماراته في الأسهم خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤؛
 - يبين الإيضاح رقم ٤٢ حول البيانات المالية الموحدة المعاملات الجوهرية مع الأطراف ذات العلاقة، والشروط التي بموجبها تم تنفيذ هذه المعاملات؛
 - بناءً على المعلومات التي أتاحت لنا، لم يسترع انتباهنا ما يجعلنا نعتقد أن البنك قد خالف، خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، أيّاً من الأحكام المعمول بها من المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ أو النظام الأساسي للبنك، على وجه قد يؤثر تأثيراً جوهرياً على أنشطته أو مركزه المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤؛
 - يبين الإيضاح رقم ٣٠ حول البيانات المالية الموحدة المساهمات الاجتماعية المقدمة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.
- ووفقاً لما يقتضيه القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (١٤) لسنة ٢٠١٨ وتعديلاته، فإننا نفيد بأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي نعتبرها ضرورية لأغراض تدقيقنا.



جرانت ثورنتون

فاروق محمد

سجل مدققي الحسابات رقم: ٨٦

أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة

التاريخ: ١٤ يناير ٢٠٢٥

٣١ ديسمبر	٣١ ديسمبر	إيضاح	
٢٠٢٣	٢٠٢٤		
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي		
			الأصول
١,٢٨٤,٣٠٨	١,٥٧٣,٤٣٤	٦	صانع نقدية وأرصدة نقدية خضت مركزية
١,١٣٣	١,٣٣٤	١٠	أدوات مالية مشفطة
٦٠٧,٠٠٠	٦٠٧,٣٧٩	٧	ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك
١١٦,٠٠٠	١٣,٥٨٢,٩١١	٨	القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي
-	٤,٦١٠	٩	استثمارات في شركات زمنية
١٧٤,٦١٤	١,٣٧٤,٣٧٧	١١	ذمم مدينة وأصول أخرى
٢٥٤,٩٧٠	٢١٣,٧٦١	١٢	مخزون عقاري وحلافة
٣,٠٠٠,٣٣١	٢,٠٠٠,٧٧٨	١٣	أصول مالية استثمارية مقاسة بالتكلفة
١,٦٧٧,٠٠٠	٢,٨٩١,٥٦٦	١٤	أصول مالية استثمارية مقاسة بالتكلفة
٢٥,٠٠٠	٧,٤١٠	١٥	مستشارات عقارية
٢٥,٠٠٠	٢١,٧٥٥	١٥	أصول غير ملموسة
١٤,١١٩	١٠,٦٢,٤٠٤	١٦	الممتلكات والمعدات
١,٠١٣,٧٦٣	١,٠١٣,٧٦٣		إجمالي الأصول
			الالتزامات وحقوق الملكية
			الالتزامات
١,٧٨٣	-	٦	أرصدة مستحقة للمصارف المركزية
٨,٠٠٠	٢,١٥٠	١٠	أدوات مالية مشفطة
١,٧٥٧,٨٣٥	١,٥٦٧,٣٩٨	١٧	ودائع وأرصدة مستحقة للبنوك
١,٠٠٠,٠٠٠	١,٥١٣,٠١٧	١٨	حسابات العملاء ودائع أخرى
٧٣٥,٤٠٧	٨١٥,٠٠٠	١٩	ذمم دائنة والالتزامات أخرى
١٦,٠٠٠,٨٢١	١٧,٨١١,٧٤٩		إجمالي الالتزامات
			حقوق الملكية
١,٧٧٧,٧٧٣	١,٧٧٧,٧٧٣	٢٠	رأس المال
١,٥٠,٠٠٠	١,٥٠,٠٠٠	٢١	مخصصات الخلل الأول من رأس المال
١,٥٠,٠٠٠	١,٥٠,٠٠٠	٢٢	احتياطيات
٣,٠٠٠,٠٠٠	٤,٤٣,٤٣٤		أرباح مختجرة
١,٧٥٧,٨٣٥	٢,١٣٩,١٧٥		حقوق الملكية المأذنة بملأى الذن
١,٧٥٧,٨٣٥	١,٧٥٧,٨٣٥	٢٣	التخصص عن المديونية
١,٧٥٧,٨٣٥	٢,١٣٩,١٧٥		إجمالي حقوق الملكية
١,٧٥٧,٨٣٥	٢,١٣٩,١٧٥		إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية

نحن، كدعماء، بوقف المعايير، الدعاية للتقرير المالي، فإن البيانات المالية الموحدة تعرض بصورة عادلة من وجهة النظر، الجوهرية، المركز المالي الموحد والأداء المالي الموحد والهدف، التدفقات النقدية الموحدة للمجموعة.


Saif Al Shehhi (Jan 14, 2025 12:02 GMT+4)

سيف عي شهي
رئيس مجلس الإدارة


Ali Rezkad AlAnani (Jan 14, 2025 12:00 GMT+4)

علي عي ريكاد العناني
الرئيس التنفيذي

نشكل لاهدافنا، والهدف، الفرقة، لا يفرض، عدم الامانة، القابة، الموحد.

المحتوى، كعبه، ...

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

٢٠٢٣	٢٠٢٤	إيضاح
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	
٩٥٢,٢٢٨	٩٧٨,٤٦٤	٢٤ إيرادات الفوائد
٨٣,٣٦٩	١٠٤,٥٠٣	٢٥ إيرادات من أصول تمويلية واستثمارية إسلامية
١,٠٣٥,٥٩٧	١,٠٨٢,٩٦٧	إجمالي إيرادات الفوائد والإيرادات من الأصول التمويلية والاستثمارية الإسلامية
(٥٦٨,٣٠٠)	(٦١٣,٨٧٤)	٢٦ مصروفات الفوائد
(١١٢,٠٥٤)	(١٢٥,٠٩٦)	٢٧ توزيعات على مودعي الودائع الإسلامية
٣٥٥,٢٤٣	٣٤٣,٩٩٧	صافي إيرادات الفوائد والإيرادات من الأصول التمويلية والاستثمارية الإسلامية
١٣١,٠٥٤	١٥٩,٧٣٢	إيرادات الرسوم والعمولات
(١٨,٥١٤)	(٢١,٤٠٢)	مصروفات الرسوم والعمولات
١١٢,٥٤٠	١٣٨,٣٣٠	٢٨ صافي إيرادات الرسوم والعمولات
٧٥,٧٦٤	٢٢١,٢٩٥	٢٩ إيرادات تشغيلية أخرى، بالصافي
-	(٣٩٠)	٩ الحصة من نتائج الشركات الزميلة
٥٤٣,٥٤٧	٧٠٣,٢٣٢	صافي الإيرادات التشغيلية
(٣٤٩,٠٩٢)	(٣٧٧,٦٦٤)	٣٠ مصروفات عمومية وإدارية
(٥٣,٦٦١)	(١٠٢,٧٦٩)	٣١ صافي مخصص الانخفاض في قيمة الأصول المالية
٢٩,٨٤٧	(١٤٨)	٣٢ صافي (مخصص)/عكس الانخفاض في قيمة الأصول غير المالية
١٧٠,٦٤١	٢٢٢,٦٥١	أرباح السنة قبل خصم الضريبة
-	(٢٠,٧٩٦)	٣٣ مصروف ضريبة الدخل
١٧٠,٦٤١	٢٠١,٨٥٥	أرباح السنة
١٥٣,٩٢١	٢٠١,١٧٩	أرباح السنة، بعد خصم الضريبة، العائدة إلى:
١٦,٧٢٠	٦٧٦	٢٣ مُلاك البنك
١٧٠,٦٤١	٢٠١,٨٥٥	الحصص غير المسيطرة
٠,٠٩	٠,١	٣٥ ربحية السهم:
		ربحية السهم الأساسية والمخفضة (بالدرهم الإماراتي)

تشكل الإيضاحات والملاحق المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

٢٠٢٣ ٢٠٢٤
ألف درهم إماراتي ألف درهم إماراتي

إيضاح

١٧٠,٦٤١ ٢٠١,٨٥٥

أرباح السنة بعد خصم الضريبة

الدخل الشامل الآخر:

بنود لن تُعاد تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر:

التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال

الدخل الشامل الآخر

إعادة قياس صافي التزامات المكافآت المحددة

الدخل الشامل الآخر للسنة

٨٨٤ ٢,٦٣٤
٢,٧٨١ -
٣,٦٦٥ ٢,٦٣٤

١٧٤,٣٠٦ ٢٠٤,٤٨٩

إجمالي الدخل الشامل للسنة

إجمالي الدخل الشامل للسنة العائد إلى:

مُلاك البنك

الحصص غير المسيطرة

١٥٧,٥٨٦ ٢٠٣,٨١٣
١٦,٧٢٠ ٦٧٦
١٧٤,٣٠٦ ٢٠٤,٤٨٩

٢٣

تشكل الإيضاحات والملاحق المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.



البنك التجاري الدولي ش.م.ع
بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

رأس المال ألف درهم إماراتي	سندات الشق الأول من رأس المال ألف درهم إماراتي	احتياطيات ألف درهم إماراتي	أرباح محتجزة ألف درهم إماراتي	العائدة إلى مُلاك البنك ألف درهم إماراتي	الحصص غير المسيطرة ألف درهم إماراتي	الإجمالي ألف درهم إماراتي
٢٠٢٤						
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٤٥٩,١٢٥	٥٢٥,٢٩١	٣١,٠٨٣	٢,٧٥٢,٨٨٢	١٢٠,٠٥٧	٢,٨٧٢,٩٣٩
أرباح السنة	-	-	٢٠١,١٧٩	٢٠١,١٧٩	٦٧٦	٢٠١,٨٥٥
الدخل الشامل الآخر للسنة	-	٢,٦٣٤	-	٢,٦٣٤	-	٢,٦٣٤
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	٢,٦٣٤	٢٠١,١٧٩	٢٠٣,٨١٣	٦٧٦	٢٠٤,٤٨٩
الفائدة المدفوعة على سندات الشق الأول من رأس المال	-	-	(٢٧,٥٢٠)	(٢٧,٥٢٠)	-	(٢٧,٥٢٠)
تحويل من الاحتياطي إلى الأرباح المحتجزة (إيضاح رقم ٢٢)	-	(٢٣٨,٧٥٣)	٢٣٨,٧٥٣	-	-	-
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٤٥٩,١٢٥	٢٨٩,١٧٢	٤٤٣,٤٩٥	٢,٩٢٩,١٧٥	١٢٠,٧٣٣	٣,٠٤٩,٩٠٨

تشكل الإيضاحات والملاحق المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

رأس المال	سندات الشق الأول	احتياطيات	أرباح	حقوق الملكية	الحصص	الإجمالي
ألف درهم إماراتي	من رأس المال	ألف درهم إماراتي	محتجزة/(خسائر متراكمة)	العائدة إلى	غير المسيطرة	
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	مُلاك البنك	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
٢٠٢٣						
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	١,٧٣٧,٣٨٣	٤٥٩,١٢٥	٥٥١,١١٨	(١٥٢,٣٣٠)	٢,٥٩٥,٢٩٦	١٠٣,٣٣٧
أرباح السنة	-	-	-	١٥٣,٩٢١	١٥٣,٩٢١	١٦,٧٢٠
الدخل الشامل الآخر للسنة	-	-	٨٨٤	٢,٧٨١	٣,٦٦٥	-
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	٨٨٤	١٥٦,٧٠٢	١٥٧,٥٨٦	١٦,٧٢٠
تحويل من الاحتياطي إلى الأرباح المحتجزة (إيضاح رقم ٢٢)	-	-	(٢٦,٧١١)	٢٦,٧١١	-	-
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	١,٧٣٧,٣٨٣	٤٥٩,١٢٥	٥٢٥,٢٩١	٣١,٠٨٣	٢,٧٥٢,٨٨٢	١٢٠,٠٥٧
						٢,٨٧٢,٩٣٩

تشكل الإيضاحات والملاحق المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	
		التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية
١٧٠,٦٤١	٢٢٢,٦٥١	أرباح السنة قبل خصم ضريبة الدخل
		تعديلات على:
٢٠,٨٨٨	٢١,٥٢٩	استهلاك الممتلكات والمعدات (إيضاح رقم ٣٠)
١,١٨٧	٧١٠	استهلاك استثمارات عقارية (إيضاح رقم ٣٠)
١٠,٢٠١	٩,٥٤٦	إطفاء أصول غير ملموسة (إيضاح رقم ٣٠)
٥٣,٦٦١	١٠٢,٧٦٩	صافي مخصص الانخفاض في قيمة الأصول المالية (إيضاح رقم ٣١)
(٢٩,٨٤٧)	١٤٨	صافي مخصص/(عكس) الانخفاض في قيمة الأصول غير المالية (إيضاح رقم ٣٢)
٥,٠٦١	٥,١٦٥	إطفاء أصول مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة
(٣٥,٤٢٤)	(٢,٠٩٥)	أرباح من أصول مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
(٦٢٥)	(٧٣٧)	إيرادات توزيعات الأرباح
٩,٤٥٤	٧,٠٨٨	مخصص مكافآت نهاية الخدمة
-	٣٩٠	الحصة من نتائج الشركات الزميلة (إيضاح رقم ٩)
(٣,١٥٩)	٢٣٣	خسائر/(أرباح) من استبعاد استثمارات عقارية
٢٠٢,٠٣٨	٣٦٧,٣٩٧	
		التغيرات في الأصول والالتزامات التشغيلية:
(١٠٦,٠٧٠)	(١٨٤,٤٨٨)	الزيادة في الأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
(٢٦٤,١٣٤)	(١٧٤,٥٥١)	الزيادة في الودائع والأرصدة المستحقة من البنوك ذات تاريخ استحقاق أصلي لمدة ٩٠ يوماً أو أكثر
(٦٠,٢٠٣)	١٢٠,٧١٢	النقص/(الزيادة) في الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة ذات تاريخ استحقاق أصلي لمدة ٩٠ يوماً أو أكثر
٢٦٩,٦٤٤	(١,٤٨٤,٠٠٣)	(الزيادة)/النقص في القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي
١٨,٤٤٦	١٣٢,١٦٩	النقص في المخزون العقاري
١,٥٠٣,٤١٦	(٨٥,٤٥١)	(الزيادة)/النقص في الذمم المدينة والأصول الأخرى
٣٥	(١,٧٨٣)	(النقص)/الزيادة في المبالغ المستحقة لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
(١,٢٦٦,٦٩٧)	(١,١٨٠,٤٣٧)	النقص في الودائع والأرصدة المستحقة للبنوك
٤٠٧,٩٠٦	٢,٨٢٢,٤١٦	الزيادة في حسابات العملاء والودائع الأخرى
(١,٥١٥,٦٩١)	٨٤,٥٠٥	الزيادة/(النقص) في الذمم الدائنة والالتزامات الأخرى
(٨١١,٣١٠)	٤١٦,٤٨٦	النقد الناتج من/(المستخدم في) الأنشطة التشغيلية
(٢,٦٣٧)	(٢,٧٤٥)	مكافآت نهاية الخدمة المدفوعة
(٨١٣,٩٤٧)	٤١٣,٧٤١	صافي النقد الناتج من/(المستخدم في) الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الاستثمارية:
(٢٠,٧٥٢)	(٣٥,٣٣٢)	شراء ممتلكات ومعدات (إيضاح رقم ١٦)
(٨٩٢)	(١٤,٦١٩)	شراء أصول غير ملموسة (إيضاح رقم ١٥)
٣,٦٧٣	١٦,١٥٩	متحصلات من بيع استثمارات عقارية
-	٤٩	متحصلات من بيع ممتلكات ومعدات
-	٩٢٩	متحصلات من بيع أصول مالية مُقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(٥٩٣,١٠٣)	-	شراء أصول مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة
-	١٣٢,٠١١	متحصلات من استرداد أصول مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة
-	(٣,٦٧٢)	شراء أصول مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
-	(١٠,٠٠٠)	شراء استثمارات في شركة زميلة
٥,٩٥٥	(١٣,٦٠٤)	صافي تسوية أصول بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
٦٢٥	٧٣٧	توزيعات أرباح مقبوضة
(٦٠٤,٤٩٤)	٧٢,٦٥٨	صافي النقد الناتج من/(المستخدم في) الأنشطة الاستثمارية
		التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التمويلية
-	(٢٧,٥٢٠)	الفائدة المدفوعة على سندات الشق الأول من رأس المال
-	(٢٧,٥٢٠)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية

تشكل الإيضاحات والملاحق المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

٢٠٢٣	٢٠٢٤	إيضاح
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	
(١,٤١٨,٤٤١)	٤٥٨,٨٧٩	الزيادة/(النقص) في النقد وما يعادله
٢,٥٢٤,٣٩٤	١,١٠٥,٩٥٣	النقد وما يعادله في بداية السنة
١,١٠٥,٩٥٣	١,٥٦٤,٨٣٢	النقد وما يعادله في نهاية السنة
		٣٦
-	٤٠٥,٦٦٦	معاملات غير نقدية:
٤٦,٨٢٠	٥٣٣,٩٤٢	استعادة ملكية ممتلكات ومعدات من القروض والسلفيات إلى المخزون العقاري وخلافه
		بيع مخزون عقاري واستثمارات عقارية

تشكل الإيضاحات والملاحق المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

البنك التجاري الدولي ش.م.ع ("البنك") هو شركة مساهمة عامة ذات مسؤولية محدودة تأسست بموجب المرسوم الأميري رقم ٩١/٥ الصادر بتاريخ ٢٨ أبريل ١٩٩١ عن صاحب السمو حاكم إمارة رأس الخيمة. إن عنوان البنك المسجل هو ص.ب. ٧٩٣، إمارة رأس الخيمة. البنك مُدرج في سوق أبوظبي للأوراق المالية (تحت رمز "CBI"). يمارس البنك الأنشطة التجارية المصرفية من خلال فروعته بدولة الإمارات العربية المتحدة. تشمل هذه البيانات المالية الموحدة على البيانات المالية للبنك وشركائه التابعة كما هو مبين أدناه (يشار إليها مجتمعة "المجموعة").

فيما يلي تفاصيل الشركات التابعة والشركات الزميلة للمجموعة بنهاية فترة التقرير:

نسبة الملكية	الاسم	النشاط الرئيسي	المقر الرئيسي للأعمال	مكان التأسيس	٢٠٢٤	٢٠٢٣
سي بي أي للخدمات المالية المحدودة	منشأة ذات غرض خاص	دبي - الإمارات العربية المتحدة	جزر الكايمان	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٢٠,٢٣
سي بي أي تاير وان برايفت ليمتد	منشأة ذات غرض خاص	دبي - الإمارات العربية المتحدة	جزر الكايمان	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
تكامل العقارية ذ.م.م	العقارات	دبي - الإمارات العربية المتحدة	دبي - الإمارات العربية المتحدة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
الخليجية للاستثمارات العقارية ذ.م.م	العقارات	الشارقة - الإمارات العربية المتحدة	الشارقة - الإمارات العربية المتحدة	٥٢,٨	٥٢,٨	٥٢,٨
الكاريبي للتطوير المحدودة	العقارات	دبي - الإمارات العربية المتحدة	جزر العذراء البريطانية	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
كالالو كاي ديفولوبمينت ليمتد*	العقارات	انتجوا وباربودا	انتجوا وباربودا	٨٠,٠	٨٠,٠	٨٠,٠
أرزاق القابضة (شركة خاصة)**	العقارات	الشارقة - الإمارات العربية المتحدة	الشارقة - الإمارات العربية المتحدة	٤٨,٠	٤٨,٠	٤٨,٠
تيكل هولوجرافيكس مينا هولدينج ليمتد	التكنولوجيا	دبي - الإمارات العربية المتحدة	دبي - الإمارات العربية المتحدة	٢٥,٠	-	-

* قيد/التصفية

** يُحتسب الاستثمار في هذه الشركة الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية في هذه البيانات المالية الموحدة، وحيث إن صافي أصول شركة أرزاق في وضع "عجز"، ومن ثم يُسجل الاستثمار في الشركة الزميلة بالقيمة الصفرية.

٢ تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمُعَدَّلة

١-٢ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمُعَدَّلة المطبقة التي ليس لها تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة

تم تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية، والتي أصبحت سارية للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٤، في هذه البيانات المالية الموحدة، ولم يكن لتطبيقها أي تأثير جوهري على الإفصاحات أو على المبالغ المدرجة في هذه البيانات المالية الموحدة.

- تصنيف الالتزامات كمتداولة أو غير متداولة (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ١)
- التزام الإيجار في عقد البيع وإعادة الاستئجار (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦)
- الالتزامات غير المتداولة مع تعهدات (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ١)
- ترتيبات تمويل الموردين (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ٧ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧)

لم تطبق المجموعة مبكراً المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة التالية التي تم إصدارها ولكنها لم تدخل حيز التنفيذ بعد:

تسري للفترات السنوية التي

تبدأ في أو بعد

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمُعدّلة

- | | |
|--------------|--|
| ١ يناير ٢٠٢٥ | عدم إمكانية صرف العملات الأجنبية (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ٢١) وتتضمن التعديلات توجيهات لتحديد متى تكون العملة قابلة للصرف وكيفية تحديد سعر الصرف عندما لا تكون قابلة للصرف. |
| ١ يناير ٢٠٢٥ | تعديلات على المعايير الصادرة من مجلس معايير محاسبة الاستدامة لتعزيز إمكانية تطبيقها دولياً. تلغي هذه التعديلات أو تحل محل المراجع والتعريفات ذات الصلة بالنطاق الوارد في معايير مجلس محاسبة الاستدامة دون إحداث تغيير جوهري في المجالات أو الموضوعات أو المقاييس. |
| ١ يناير ٢٠٢٧ | المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٨ - العرض والإفصاح في البيانات المالية: ينطوي المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٨ على كافة المتطلبات التي تسري على المنشآت التي تُطبق المعيار الدولي للتقارير المالية المعني بعرض المعلومات والإفصاح عنها في البيانات المالية. |
| ١ يناير ٢٠٢٧ | المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٩ - الشركات التابعة دون مساءلة عامة: الإفصاحات: يُحدد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٩ متطلبات الإفصاح المُخففة التي يُسمح للمنشأة المؤهلة بتطبيقها بدلاً من متطلبات الإفصاح الواردة في المعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية الأخرى. |

تتوقع الإدارة تطبيق هذه المعايير الجديدة والتعديلات والتفسيرات على البيانات المالية الموحدة للمجموعة في فترة التطبيق المبدئي، كما تتوقع ألا يترتب على تطبيق هذه المعايير الجديدة والتفسيرات والتعديلات أي تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة للمجموعة في فترة التطبيق المبدئي.

تم إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وطبقاً لمتطلبات القوانين المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة.

صدر المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ في ٢٠ سبتمبر ٢٠٢١ ودخل حيز التنفيذ اعتباراً من ٢ يناير ٢٠٢٢ والذي ألغى القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ (وتعديلاته). كما في تاريخ هذه البيانات المالية الموحدة، يمثل البنك للأحكام ذات الصلة من المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ وأحكام القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٧ (وتعديلاته) بشأن النظام المالي لحكومة أبوظبي والتعليمات الصادرة من دائرة المالية.

تم إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس التكلفة التاريخية، فيما عدا البنود المقاسة بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة تقرير مثل الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر والأدوات المالية المشتقة.

تتمثل القيمة العادلة في المبلغ الذي يُمكن استلامه نظير بيع أصل أو سداده من أجل نقل التزام في إطار معاملة منتظمة بين المتعاملين في السوق في تاريخ القياس، بصرف النظر عما إذا كان هذا السعر قابل للملاحظة بصورة مباشرة أو يتم تقديره باستخدام أسلوب تقييم آخر. وعند تقدير القيمة العادلة للأصل أو الالتزام، يأخذ البنك في الاعتبار عند تسعير الأصل أو الالتزام ما إذا كان هؤلاء المتعاملون في السوق يأخذون تلك الخصائص في الاعتبار عند تسعير الأصل أو الالتزام في تاريخ القياس، ويتم تحديد القيمة العادلة لأغراض القياس و/أو الإفصاح في هذه البيانات المالية الموحدة على أساس القيمة العادلة، وذلك باستثناء المعاملات الإيجابية التي تندرج ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ وكذلك عمليات القياس التي تتشابه بطريقة ما مع القيمة العادلة، ولكنها ليست القيمة العادلة، مثل صافي القيمة القابلة للتحقق وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٢ أو القيمة من الاستخدام وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٦.

إضافة إلى ذلك، ولأغراض إعداد التقارير المالية، تُصنّف قياسات القيمة العادلة ضمن المستوى ١ أو ٢ أو ٣ استناداً إلى أي درجة تكون فيها مُدخلات قياسات القيمة العادلة قابلة للملاحظة ومدى أهمية هذه المعطيات بالنسبة لقياس القيمة العادلة في مجملها، كما يلي:

- المستوى ١: مُدخلات تمثل الأسعار المدرجة (غير المُعدّلة) في أسواق نشطة لأصول أو التزامات مماثلة والتي يمكن للمنشأة الوصول إليها في تاريخ القياس؛
- المستوى ٢: مُدخلات بخلاف الأسعار المدرجة ضمن المستوى ١ والتي يمكن ملاحظتها للأصل أو الالتزام، سواء بشكل مُباشر أو غير مُباشر؛
- المستوى ٣: مُدخلات لا يمكن ملاحظتها للأصل أو الالتزام.

إن السياسات المحاسبية الرئيسية المتبعة في إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة مبينة أدناه. تم تطبيق هذه السياسات بشكل متنسق على جميع السنوات المعروضة.

تتضمن البيانات المالية الموحدة البيانات المالية للبنك والمنشآت الخاضعة لسيطرته (شركاته التابعة). وتتحقق السيطرة عندما يكون البنك:

- له سُلطة على الشركة المستثمر فيها؛
- مُتعرضاً لعوائد مُتغيرة أو يحظى بحقوق في عوائد متغيرة جراء مشاركته في الشركة المُستثمر فيها؛
- لديه القدرة على استخدام سلطته على الشركة المستثمر فيها بما يؤثر على عائداتها.

يعيد البنك تقييم مدى سيطرته على الشركة المستثمر فيها من عدمه في حال أشارت الحقائق والظروف إلى وجود تغيرات في عنصر أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة المذكورة أعلاه.

البنك التجاري الدولي ش.م.ع إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-٣ أساس توحيد البيانات المالية (تابع)

عندما تمثل حقوق البنك أقل من أغلبية حقوق التصويت للشركة المستثمر فيها، عندئذ يكون لديه سلطة على الشركة المستثمر فيها عندما تكون حقوق التصويت كافية لمنحه القدرة العملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة بالشركة المستثمر فيها من جانب واحد. يأخذ البنك في الاعتبار جميع الحقائق والظروف ذات الصلة عند تقييم ما إذا كان حقوق تصويت البنك في الشركة المستثمر فيها كافية أم لا لمنحه السلطة على الشركة المستثمر فيها.

يتم إعداد البيانات المالية للشركات التابعة لنفس فترة التقرير للبنك، باستخدام سياسات محاسبية متسقة.

تُحذف بالكامل كافة البنود الجوهرية الداخلية التي تتم بين شركات المجموعة من معاملات وأرصدة وإيرادات ومصروفات عند توحيد البيانات المالية.

تُحدد الحصص غير المسيطرة في الشركات التابعة بشكل مُنفصل عن حقوق ملكية المجموعة فيها. إن حصص المساهمين غير المسيطرة التي تمثل حصص ملكية حالية تمنح لحاملها الحق في الحصول على حصة نسبية من صافي الأصول عند التصفية والتي يمكن قياسها مبدئياً بالقيمة العادلة أو بمقدار الحصة غير المسيطرة بالتناسب مع القيمة العادلة لصافي الأصول القابلة للتحديد للشركة المستحوذ عليها. يتم اختيار القياس على أساس كل استحواذ على حدة. بينما تقاس الحصص غير المسيطرة الأخرى مبدئياً بالقيمة العادلة. تمثل القيمة الدفترية للحصص غير المسيطرة، لاحقاً بعد الاستحواذ، قيمة تلك الحصص عند الاعتراف المبدئي زائداً نصيب الحصص غير المسيطرة من التغيرات اللاحقة في حقوق الملكية.

٤-٣ الممتلكات والمعدات

تُدرج الممتلكات والمعدات بالتكلفة التاريخية ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة، إن وجدت. يتم مبدئياً تسجيل المشروعات الرأسمالية قيد الإنجاز بالتكلفة، وتخضع لاختبار دوري لتحديد انخفاض القيمة، وعند الانتهاء من إنجاز تلك المشروعات، يتم تحويلها إلى الفئة المناسبة ضمن الممتلكات والمعدات، ويتم بعد ذلك احتساب الاستهلاك لها.

تشتمل التكلفة التاريخية على المصروفات العائدة مباشرة للاستحواذ على الأصول. يتم إدراج التكاليف اللاحقة بالقيمة الدفترية للأصل أو الاعتراف بها كأصل منفصل، حسبما يكون ملائماً، وذلك فقط عندما يكون من المُحتمل أن تتدفق إلى المجموعة منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالبند ويكون من المُمكن قياس تكلفة البند بشكلٍ موثوق. يتم تحميل كافة مصروفات أعمال الإصلاح والصيانة الأخرى في بيان الدخل الموحد خلال الفترة التي يتم تكبدها فيها.

يتم إيقاف الاعتراف بأي بند من بنود الممتلكات والمعدات عند الاستبعاد أو عندما يصبح من غير المتوقع أن تنشأ منافع اقتصادية مستقبلية من مواصلة استخدام الأصل. يتم تحديد الأرباح أو الخسائر الناتجة من استبعاد أو إيقاف استخدام بند من بنود الممتلكات والمعدات على أساس الفرق بين متحصلات البيع والقيمة الدفترية للأصل، ويتم الاعتراف بها في بيان الدخل الموحد.

يحتسب الاستهلاك من أجل شطب تكلفة الأصول، بخلاف الأراضي والأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز، باستخدام طريقة القسط الثابت على مدار الأعمار الإنتاجية المقدرة للأصول المعنية. لا يتم احتساب استهلاك للأراضي. فيما يلي الأعمار الإنتاجية المقدرة للأصول لحساب الاستهلاك:

٢٥ سنة	مباني
٤ - ٧ سنوات	تحسينات عقارية
٤ سنوات	أثاث وتجهيزات ومعدات ومركبات
٢ - ٥ سنوات	أصول حق الاستخدام

تتم مراجعة الأعمار الإنتاجية المقدرة وطريقة الاستهلاك في نهاية كل فترة تقرير، مع مراعاة تأثير أي تغييرات في التقدير على أساس مستقبلي.

الاستثمارات العقارية هي العقارات المحتفظ بها بهدف تحقيق عائدات من تأجيرها و/أو لزيادة رأس المال، بما في ذلك العقارات قيد الإنشاء لتلك الأغراض. تُقاس الاستثمارات العقارية مبدئياً بالتكلفة بما في ذلك تكاليف المعاملة. تُسجل الاستثمارات العقارية، بعد الاعتراف المبدئي، بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وأي خسائر متراكمة للانخفاض في القيمة. يُحتسب الاستهلاك لشطب تكلفة الاستثمارات العقارية باستخدام طريقة القسط الثابت على مدار أعمارها الإنتاجية المقدرة بفترة ٢٥ سنة.

يتم إيقاف الاعتراف بالاستثمارات العقارية إما عندما يتم استبعادها أو عندما يتم إيقاف استخدامها نهائياً ويكون من غير المتوقع تحقيق منافع مستقبلية من استبعادها. يتم الاعتراف بالفرق بين صافي متحصلات الاستبعاد والقيمة الدفترية للأصل في بيان الدخل الموحد في الفترة التي يتم فيها إيقاف الاعتراف.

٦-٣ الانخفاض في قيمة الأصول الملموسة

تقوم المجموعة في نهاية كل فترة تقرير بمراجعة القيم الدفترية لأصولها الملموسة لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن هذه الأصول قد تعرضت لخسائر انخفاض القيمة. في حالة وجود ما يُشير إلى ذلك، تُقدر حينئذٍ القيمة القابلة للاسترداد للأصول بغرض تحديد مدى خسائر انخفاض القيمة (إن وجدت). كما تُقدر المجموعة المبلغ القابل للاسترداد للوحدة المنتجة للنقد التي ينتمي لها الأصل وذلك عندما يتعذر تقدير المبلغ القابل للاسترداد لكل أصل من الأصول.

تتمثل القيمة القابلة للاسترداد في القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع والقيمة من الاستخدام، أيهما أكبر. عند تقييم القيمة من الاستخدام، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمال والمخاطر المحددة للأصل الذي لم يتم تعديل تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية له.

ففي حال تقدير المبلغ القابل للاسترداد للأصل (أو الوحدة المنتجة للنقد) بأقل من قيمته الدفترية، فإنه يتم خفض القيمة الدفترية للأصل (الوحدة المنتجة للنقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة في بيان الدخل الموحد، ما لم يتم تسجيل الأصل ذي الصلة بقيمة إعادة التقييم، وفي هذه الحالة تُعامل خسائر انخفاض القيمة على أنها انخفاض في قيمة إعادة التقييم.

في حال تم عكس خسائر انخفاض القيمة لاحقاً، فإنه يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (الوحدة المنتجة للنقد) إلى مقدار التقدير المعدل لقيمتها القابلة للاسترداد، وعليه فإن زيادة القيمة الدفترية لا تتجاوز القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها في حال عدم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة للأصل (الوحدة المنتجة للنقد) في سنوات سابقة. يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة في بيان الدخل الموحد.

٧-٣ أصول غير ملموسة

الأصول غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحددة المُستحوذ عليها بشكل منفصل تُسجل بالتكلفة ناقصاً مقدار الإطفاء المتراكم والخسائر المتراكمة لانخفاض القيمة. يتم الاعتراف بالإطفاء على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لهذه الأصول. تتراوح الأعمار الإنتاجية المقدرة للأصول غير الملموسة بين ٤ إلى ١٠ سنوات. تتم مراجعة الأعمار الإنتاجية المقدرة وطريقة الإطفاء بنهاية كل فترة تقرير مع احتساب تأثير أي تغييرات في التقديرات على أساس مستقبلي.

٨-٣ مخزون عقاري وخلافه

إن العقارات والأصول الأخرى المُستحوذ عليها أو المُستعاد ملكها مقابل تسوية القروض أو تلك المُشيدة بقصد البيع تُصنّف كمخزون عقاري، وتدرج بالتكلفة (أي القيمة الدفترية للقرض في حالة استعادة ملكية هذه العقارات مقابل تسوية القروض) وصافي القيمة القابلة للتحقيق، أيهما أقل. تتضمن التكلفة تكاليف المعاملة المتكبدة لحياسة تلك العقارات. يمثل صافي القيمة القابلة للتحقيق سعر البيع المقدر للمخزون العقاري والأصول الأخرى ناقصاً جميع التكاليف المقدرة اللازمة لإجراء البيع.

البنك التجاري الدولي ش.م.ع إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٩-٣ المخصصات

يتم الاعتراف بمخصص ما إذا كان لدى المجموعة، نتيجة لحدث سابق، التزام حالي (قانوني أو ضمني) يمكن تقديره بشكل موثوق، ويكون من المرجح أن يلزم حدوث تدفق خارجي للمنافع الاقتصادية في سبيل تسوية الالتزام. عندما يكون تأثير القيمة الزمنية للمال جوهرياً، يتم تحديد المخصصات عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، بمعدل ما قبل خصم الضريبة، بما يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمال والمخاطر الخاصة بالالتزام، حيثما يكون مناسباً.

١٠-٣ عقود الإيجار

١٠-١-٣ المجموعة بصفتها الطرف المُستأجر

تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان العقد يُشكل، أو يتضمن، عقد إيجار عند بدء العقد. وتُعرف المجموعة بأصول حق الاستخدام والتزامات الإيجار المقابلة فيما يتعلق بجميع ترتيبات الإيجار التي تكون فيها هي المُستأجر، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل (المصنفة على أنها عقود إيجار مدتها ١٢ شهراً أو أقل) وعقود إيجار الأصول منخفضة القيمة. بالنسبة لهذه العقود، تُعرف المجموعة بدفعات الإيجار كمصروفات تشغيلية على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار ما لم يكن هناك أساس منتظم آخر يكون أكثر واقعية من حيث تمثيل النمط الزمني الذي يتم فيه استهلاك المنافع الاقتصادية من الأصول المؤجرة.

يقاس التزام الإيجار مبدئياً بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار التي لم تُدفع في تاريخ بدء العقد، مخصومة باستخدام المعدل المدرج في عقد الإيجار. وإذا تعذر تحديد هذا المعدل بسهولة، فإن المجموعة تستخدم معدل الفائدة الإضافي.

تتألف دفعات الإيجار المدرجة ضمن قياس التزام الإيجار مما يلي:

- دفعات الإيجار الثابتة (تشمل الدفعات الثابتة من حيث الجوهر)، ناقصاً أي حوافز إيجار؛
- دفعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل، تقاس مبدئياً باستخدام المؤشر أو المعدل في تاريخ البدء؛
- المبلغ المتوقع دفعه من قبل المستأجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية؛
- سعر الممارسة لخيارات الشراء في حال كان المستأجر متأكداً إلى حد معقول من ممارسة هذا الخيار؛
- ودفعات عن غرامات فسخ عقد الإيجار، إذا كانت شروط الإيجار تتضمن خياراً بفسخ عقد الإيجار.

يُعرض التزام الإيجار ضمن بند "الذمم الدائنة والالتزامات الأخرى" في بيان المركز المالي الموحد.

يقاس التزام الإيجار لاحقاً عن طريق زيادة القيمة الدفترية لبيان الفائدة على التزام الإيجار (باستخدام طريقة الفائدة الفعلية) وعن طريق تخفيض القيمة الدفترية لبيان دفعات الإيجار المسددة.

تعيد المجموعة قياس التزام الإيجار (وتجري التعديل المقابل على أصول حق الاستخدام) عندما:

- تتغير شروط عقد الإيجار أو يحدث تغيير على تقييم مدى استخدام خيار الشراء، وفي هذه الحالة يُعاد قياس التزام الإيجار عن طريق خصم دفعات الإيجار المُعدّلة باستخدام معدل خصم مُعدّل.
- تتغير دفعات الإيجار بسبب التغيرات في مؤشر أو معدل أو بسبب التغير في الدفعات المتوقعة بموجب ضمانات القيمة المتبقية، وفي هذه الحالات يُعاد قياس التزام الإيجار عن طريق خصم دفعات الإيجار المُعدّلة باستخدام معدل الخصم الأولي (ما لم تتغير دفعات الإيجار بسبب التغير في سعر الفائدة المتغير، وفي هذه الحالة يُستخدم معدل الخصم المعدّل).
- يتم تعديل عقد الإيجار ولا يُحتسب تعديل عقد الإيجار كعقد إيجار منفصل، وفي هذه الحالة يُعاد قياس التزام الإيجار عن طريق خصم دفعات الإيجار المُعدّلة باستخدام معدل الخصم المعدّل.

لم تقم المجموعة بإجراء أي تعديلات من هذا القبيل خلال الفترات المعروضة في هذه البيانات المالية الموحدة.

تشتمل أصول حق الاستخدام على القياس المبدئي لالتزامات الإيجار المقابلة، ودفعات الإيجار المسددة في أو قبل يوم بدء الإيجار وأي تكاليف مباشرة أولية. وتقاس لاحقاً بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة.

عندما تنكبد المجموعة التزاماً يتعلق بتكاليف تفكيك وإزالة الأصل المستأجر، أو ترميم الموقع الذي يوجد عليه الأصل، أو إعادة الأصل الأساسي إلى الحالة المطلوبة بموجب شروط وأحكام عقد الإيجار، يتم الاعتراف بالمخصص وقياسه وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٧. وتُدرج التكاليف ضمن أصل حق الاستخدام ذي الصلة، ما لم يتم تكبد تلك التكاليف لإنتاج مخزون.

تُستهلك أصول حق الاستخدام على مدى فترة عقد الإيجار أو العمر الإنتاجي للأصول الأساسية، أيهما أقصر.

إذا كان عقد الإيجار ينقل ملكية الأصل الأساسي أو تكلفة أصل حق الاستخدام، وكانت المجموعة تتوقع ممارسة خيار الشراء، فإن أصل حق الاستخدام ذي الصلة يُستهلك على مدى العمر الإنتاجي للأصل الأساسي. ويبدأ الاستهلاك في تاريخ بدء عقد الإيجار.

تُعرض أصول حق الاستخدام ضمن بند "الممتلكات والمعدات" في بيان المركز المالي الموحد.

تطبق المجموعة معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٦ لتحديد ما إذا كان أصل حق الاستخدام قد انخفضت قيمته وتحتسب أي خسائر خاصة بانخفاض القيمة.

الإيجارات المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشر أو معدل، لا تُسجّل ضمن قياس التزام الإيجار وأصل حق الاستخدام. ويتم الاعتراف بالدفعات ذات الصلة كمصروفات في الفترة التي يقع فيها الحدث أو الحالة التي تؤدي إلى هذه الدفعات.

ومن السبل العملية التي يُجيزها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ للمستأجر هو عدم فصل العناصر غير الإيجارية، ولكن بدلاً من ذلك يحتسب أي عقد إيجار والعناصر غير الإيجارية المرتبطة به باعتبارها ترتيباً واحداً. ولكن لم تستخدم المجموعة هذا الحل العملي.

تبرم المجموعة اتفاقيات إيجار تكون فيها هي المؤجر فيما يتعلق ببعض استثماراتها العقارية.

تصنّف عقود الإيجار التي تكون فيها المجموعة هي المؤجر كعقود إيجار تمويلي أو تشغيلي. ومتى كانت شروط عقد الإيجار تنص على تحويل جميع المخاطر والمزايا المتعلقة بالملكية كاملة إلى المستأجر، عندئذٍ يُصنّف العقد كعقد إيجار تمويلي. وتصنّف جميع عقود الإيجار الأخرى كعقود إيجار تشغيلي.

عندما تكون المجموعة مؤجراً وسيطاً، فإنها تحتسب عقد الإيجار الرئيسي وعقد الإيجار من الباطن كعقدين منفصلين. ويصنّف عقد الإيجار من الباطن على أنه عقد إيجار تمويلي أو عقد إيجار تشغيلي بالرجوع إلى أصل حق الاستخدام الناشئ عن عقد الإيجار الرئيسي.

يتم الاعتراف بالإيرادات الناتجة من عقود الإيجار التشغيلي على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار. تُضاف التكاليف المباشرة الأولية المتكبدة أثناء عملية التفاوض والاتفاق على عقد الإيجار التشغيلي إلى القيمة الدفترية للأصل المؤجر ويتم الاعتراف بها على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار.

يتم الاعتراف بالمبالغ المستحقة من المستأجرين بموجب عقود إيجار تمويلي كذمم مدينة على أساس قيمة صافي استثمار المجموعة في عقود الإيجار. وتوزّع إيرادات عقود الإيجار التمويلي على الفترات المحاسبية لتعكس معدل عائد دوري ثابت على صافي استثمار المجموعة القائم فيما يتعلق بعقود الإيجار. وعندما يتضمن العقد عناصر إيجارية وأخرى غير إيجارية، تطبق المجموعة المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٥ لتوزيع قيمة مقابل العقد على كل عنصر.

القطاع هو عبارة عن عنصر مميز لدى البنك ويكون إما مشاركاً في توفير منتجات أو خدمات (قطاع عمل) أو توفير منتجات أو خدمات ضمن بيئة اقتصادية معينة (قطاع جغرافي)، ويخضع لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك الخاصة بالقطاعات الأخرى. إن إيرادات القطاعات ومصروفات القطاعات وأداء القطاعات تشمل التحويلات التي تتم بين قطاعات العمل وبين القطاعات الجغرافية. يرجى الرجوع للإيضاح رقم ٤٣ حول تقارير قطاعات الأعمال.

تنشأ أوراق القبول عندما تكون المجموعة ملزمة بسداد دفعات مقابل مستندات مسجوبة بموجب اعتمادات مستندية. وبعد القبول، تصبح الأداة التزاماً غير مشروط للمجموعة، ومن ثم يتم الاعتراف بها كالتزام مالي في بيان المركز المالي الموحد. ومع ذلك، فإن كل ورقة قبول لها حق تعاقد في الحصول على التعويض من العميل والذي يتم الاعتراف به كأصل مالي.

تُعرض البيانات المالية المستقلة لكل منشأة من منشآت المجموعة بالدرهم الإماراتي، وهو عملة البيئة الاقتصادية الرئيسية التي تعمل فيها المنشأة (عملتها التشغيلية). ولغرض البيانات المالية الموحدة، يتم عرض النتائج والمركز المالي لكل منشأة بالدرهم الإماراتي، وهو العملة التشغيلية للبنك وعملة عرض البيانات المالية الموحدة.

يتم الاعتراف بالمعاملات المقيّومة بعملات أخرى خلاف العملة التشغيلية للمنشأة (العملات الأجنبية) بأسعار الصرف السائدة في تواريخ إجراء تلك المعاملات. هذا ويتم إعادة تحويل البنود النقدية المقيّومة بعملات أجنبية في نهاية كل فترة التقرير وفقاً لأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ. تتم إعادة تحويل البنود غير النقدية المسجلة بالقيمة العادلة والمقيّومة بعملات أجنبية، وفقاً لأسعار الصرف السائدة في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة. لا تتم إعادة تحويل البنود غير النقدية التي يتم قياسها في ضوء التكلفة التاريخية بالعملات الأجنبية. ويتم الاعتراف بفروق الصرف في الدخل الموحد في الفترة التي تنشأ فيها.

يتم الاعتراف بإيرادات ومصروفات الفوائد لجميع الأدوات المالية باستثناء تلك المصنّفة على أنها محتفظ بها للمتاجرة أو تلك المقاسة أو المصنّفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر باستخدام طريقة الفائدة الفعلية لإجمالي القيمة الدفترية للأصول غير المالية التي لم تتعرض لإنخفاض ائتماني أو للتكلفة المطفأة للالتزامات المالية. بالنسبة للأصول المالية ذات القيمة الائتمانية المنخفضة، يتم احتساب إيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعلي على التكلفة المطفأة للأصول المالية ذات القيمة الائتمانية المنخفضة (أي إجمالي القيمة الدفترية ناقصاً مخصص خسائر الائتمان المتوقعة).

معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخصص بدقة التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأداة المالية خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو، حيثما يكون ملائماً، خلال فترة أقصر إلى صافي القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام المالي. يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية مع مراعاة جميع الشروط التعاقدية للأداة.

يتضمن احتساب معدل الفائدة الفعلي جميع الرسوم المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تكون إضافية والتي تنسب مباشرة إلى ترتيبات الإقراض المحددة وتكاليف المعاملة وجميع العلاوات أو الخصومات الأخرى.

البنك التجاري الدولي ش.م.ع إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

١٥-٣ صافي إيرادات الرسوم والعمولات

تحقق المجموعة إيراداتها من الرسوم والعمولات من خلال مجموعة متنوعة من الخدمات المالية المُقدَّمة لعملائها. يعتمد أساس المعالجة المحاسبية للرسوم والعمولات على الأغراض التي يتم تحصيل الرسوم من أجلها، وبالتالي يتم الاعتراف بالإيرادات في بيان الدخل الموحد.

تُحتسب إيرادات الرسوم والعمولات على النحو التالي:

- يتم الاعتراف بالإيرادات المكتسبة من تقديم الخدمات كإيرادات عند تقديم الخدمات؛
- يتم الاعتراف بالإيرادات المكتسبة عند إجراء المعاملات/الأنشطة الضخمة كإيرادات عند انجاز تلك المعاملات/الأنشطة؛
- ويتم الاعتراف بالإيرادات التي تُشكّل جزءاً لا يتجزء من معدل الفائدة الفعلي للأدوات المالية على أنها تعديل لمعدل الفائدة الفعلي (يرجى الإيضاح رقم ١٤-٣)

إن أي عقد مُبرم مع العملاء ينتج عنه أداة مالية مُعترف بها في البيانات المالية الموحدة للمجموعة وربما يكون جزء من ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ وجزء آخر ضمن نطاق المعيار الدولي رقم ١٥، وإذا حدث ذلك، عندئذٍ، تُطبّق المجموعة أولاً المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ لفصل وقياس الجزء المرتبط بهذا المعيار، ومن ثم تُطبّق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٥ على الجزء المتبقي من العقد.

تتعلق الرسوم والإيرادات بشكل أساسي برسوم المعاملات والخدمات التي يتم احتسابها عند استلام الخدمات.

١٦-٣ صافي الإيرادات من الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يشتمل صافي الإيرادات والفوائد من الأدوات المالية الأخرى المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر على جميع الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية والالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. قررت المجموعة عرض الحركة في القيمة العادلة بالكامل للأصول والالتزامات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في هذا البند، بما في ذلك إيرادات ومصروفات الفائدة وتوزيعات الأرباح ذات الصلة (إن وجدت).

١٧-٣ إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح عند ثبوت الحق في الحصول على الدفعات. ويكون ذلك في تاريخ سابق لتوزيع الأرباح فيما يتعلق بسندات الملكية المدرجة، الذي عادةً ما يكون تاريخ اعتماد المساهمين لتوزيعات الأرباح لسندات الملكية غير المدرجة.

١٨-٣ إيرادات من بيع ممتلكات

تعترف المجموعة بالإيرادات من بيع العقارات بناءً على نموذج يتألف من خمس خطوات، ويتم الاعتراف بالإيرادات في حالة الوفاء بالتزام الأداء، أي عندما يتم نقل السيطرة بما تتضمنه من مخاطر وامتيازات إلى العميل.

تتمثل الأداة المالية المشتقة في أداة مالية أو عقد آخر بين طرفين حيث تتوقف فيه الدفعات على التغيرات في سعر أداة مالية أساسية أو أكثر أو معدل أو مؤشر مرجعي مع الخصائص الثلاث التالية:

- حيث تتغير قيمتها وفقاً للتغير في سعر فائدة مُحدد أو سعر الأداة المالية أو أسعار السلع أو أسعار صرف العملات الأجنبية أو مؤشر الأسعار أو المعدلات أو التصنيف الائتماني أو المؤشر الائتماني أو أي تغير آخر، على ألا يكون هذا التغير، في حالة التغير غير المالي، مُقتصر على أحد أطراف العقد (أي: "متغير أساسي").
- هذا ولا تتطلب صافي استثمار أولي أو صافي استثمار أولي أقل مما تتطلبه أنواع العقود الأخرى التي من المتوقع أن تتمتع باستجابة مماثلة للتغيرات في عوامل السوق، ويتم تسويتها في تواريخ مُستقبلية.

تدرج المشتقات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة في تاريخ إبرام عقد الأداة المشتقة ويعد قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة تقرير. ويتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة مباشرة في بيان الدخل الموحد.

يتم الاعتراف بالمشتقات المالية ذات القيمة العادلة الموجبة على أنها أصول مالية، ويتم الاعتراف بالمشتقات المالية ذات القيمة العادلة السالبة على أنها التزامات مالية.

لا تتم مقاصة الأصول والالتزامات المُشتقة الناشئة من معاملات مُختلفة إلا إذا كانت هذه المعاملات مع نفس الطرف المقابل هناك حق قانوني في المقاصة وكانت الأطراف تعترم تسوية التدفقات النقدية على أساس الصافي.

٢٠-٣ عقود الضمانات المالية والاعتمادات المستندية والتزامات القروض غير المسحوبة

تُصدر المجموعة عقود ضمانات مالية واعتمادات مُستندية والتزامات قروض. تتمثل الضمانات المالية في عقود تُلزم المجموعة بدفع مبالغ محددة لتعويض حاملي الضمان عن الخسائر التي يتكبدها بسبب إخفاق المدين في سداد أي دفعات عند استحقاقها وفقاً لشروط أداة الدين. تتمثل التزامات القروض في التزامات غير قابلة للإلغاء بتقديم ائتمان وفقاً لشروط وأحكام متفق عليها مسبقاً.

تقاس عقود الضمان المالي الصادرة من أحد منشآت المجموعة مبدئياً بقيمتها العادلة، وإذا لم تكن مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ولا تنشأ عن تحويل أصل مالي، يتم قياسها لاحقاً بالقيمة الأعلى لكل من:

- مبلغ مخصص الخسائر المحدد وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩؛
- والمبلغ المعترف به مبدئياً ناقصاً، حسيماً يكون مناسباً، مبلغ الإيرادات المتراكمة المعترف به وفقاً لسياسات الاعتراف بالإيرادات الخاصة بالمجموعة.

تخضع الضمانات المالية لمراجعة دورية بهدف تحديد مخاطر الائتمان التي تتعرض لها وللنظر، إذا كان مناسباً، فيما إذا كان يلزم رصد مخصص لها. تُحدد مخاطر الائتمان من خلال تطبيق معايير مُماثلة لتلك المعايير الموضوعية من أجل قياس حجم خسائر الانخفاض في قيمة القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي. إذا كانت هناك حاجة لرصد مُخصص مُحدد للضمانات المالية، عندئذٍ، يُعاد تصنيف العمولات غير المُكتسبة المُعترف بها ضمن بند الالتزامات الأخرى في بيان المركز المالي الموحد إلى المُخصص المناسب. تتمثل التزامات القروض غير المسحوبة والاعتمادات المُستندية في الالتزامات التي بموجبها يتعين على البنك، طوال فترة الالتزام، بتقديم قرض ذي شروط وأحكام مُحددة بشكل مُسبق للتعامل. وعلى غرار عقود الضمانات المالية، تقع هذه العقود في نطاق متطلبات خسائر الائتمان المُتوقعة.

تقوم المجموعة بتقديم مكافآت نهاية الخدمة لموظفيها. يركز استحقاق هذه المكافآت على آخر راتب حصل عليه الموظف وطول فترة الخدمة شريطة انقضاء الحد الأدنى لفترة الخدمة. تُستحق التكاليف المتوقعة لتلك المكافآت على مدى فترة التوظيف. فيما يتعلق بالموظفين من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة، تقوم المجموعة بدفع اشتراكات في برنامج المعاشات الحكومية ذات الصلة، والمحاسب كنسبة من رواتب الموظفين. تقتصر التزامات المجموعة على تلك الاشتراكات، التي يتم احتسابها كمصروفات عند استحقاقها.

خطة الاشتراكات المحددة

تتمثل خطة الاشتراكات المحددة في برنامج مكافآت نهاية الخدمة الذي صممه المجموعة لمواطني دولة الإمارات العربية المتحدة عملاً بالقانون الاتحادي. وتضمن هذه الخطة قيام المجموعة بتقديم اشتراكات محددة مسبقاً وثابتة إلى جهة حكومية معينة، وبالتالي، نفي بالتزاماتها دون أي تحمل أي مسؤوليات قانونية أو ضمنية إضافية فيما يتعلق بأي مدفوعات أخرى.

خطة المكافآت المحددة

تتمثل خطة المكافآت المحددة في خطة مكافآت نهاية الخدمة وتختلف عن خطة الاشتراكات المحددة. إن الالتزام المُعترف به في بيان المركز المالي الموحد فيما يتعلق بخطة المكافآت المحددة هو القيمة الحالية للالتزام المكافآت المحددة في نهاية فترة التقرير بجانب التعديلات المتعلقة بتكاليف الخدمات السابقة غير المُعترف بها. يُحتسب التزام المكافآت المحددة سنوياً من قبل الخبراء الاكتواريين المستقلين وذلك باستخدام طريقة الوحدة الإضافية المُقدرة. تُحدد القيمة الحالية للالتزام المكافآت المحددة من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المُقدرة باستخدام معدلات الفائدة لسندات الشركات عالية الجودة المقومة بالعملة التي ستدفع بها المكافآت، والتي لها فترات استحقاق تُقارب فترات التزام المعاشات التقاعدية ذو الصلة.

يتم الاعتراف بعمليات إعادة قياس صافي التزام المكافآت المحددة، التي تتألف من الأرباح والخسائر الاكتوارية والعوائد على أصول الخطة (باستثناء الفوائد) وتأثير سقف الأصول (باستثناء الفوائد، إن وجدت)، مباشرة في الدخل الشامل الآخر. بينما يتم الاعتراف بصافي مصروفات الفوائد والمصروفات الأخرى المتعلقة بخطة المكافآت المحددة ضمن بند تكلفة الموظفين في بيان الدخل الموحد. في حالة تغير مكافآت الخطة أو تخفيضها، يتم الاعتراف مباشرة بالتغير الناتج في المكافآت المتعلقة بالخدمة السابقة أو بالأرباح أو الخسائر عند التخفيض في الأرباح أو الخسائر. تعترف المجموعة بالأرباح أو الخسائر من تسوية خطة مكافآت محددة عند إجراء التسوية.

يتم الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية في بيان المركز المالي الموحد للمجموعة عندما تصبح المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة.

يتم قياس الأصول والالتزامات المالية المعترف بها مبدئياً بالقيمة العادلة. إن تكاليف المعاملة المرتبطة بشكل مباشر بالاستحواذ على الأصول والالتزامات المالية أو إصدارها (بخلاف الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر) يتم إضافتها إلى أو خصمها من القيمة العادلة للأصول أو الالتزامات المالية، حسبما يكون مناسباً، عند الاعتراف المبدئي. أما تكاليف المعاملة المرتبطة بشكل مباشر بالاستحواذ على الأصول أو الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فيتم الاعتراف بها مباشرة في الأرباح أو الخسائر.

يتم الاعتراف بكافة الأصول المالية وإيقاف الاعتراف بها بتاريخ المتاجرة عندما تكون عملية شراء وبيع الأصل المالي بموجب عقد تنص شروطه على تسليم الأصل المالي خلال إطار زمني تحدده الأعراف السائدة في السوق ذي الصلة. ويتم قياسها مبدئياً بالقيمة العادلة، زائداً تكاليف المعاملات، باستثناء تلك الأصول المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. أما تكاليف المعاملة العائدة بشكل مباشر إلى الاستحواذ على الأصول المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فيتم الاعتراف بها مباشرة في الأرباح أو الخسائر.

يجب قياس جميع الأصول المالية المعترف بها التي تقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية ٩ لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة على أساس نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأصول المالية.

ولا سيما:

- أدوات الدين المحتفظ بها في نموذج أعمال هدفه تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، والتي لها تدفقات نقدية تعاقدية تمثل حصرياً دفعات المبلغ الأساسي والفائدة المستحقة على رصيد المبلغ الأصلي المتبقي، يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة؛
- أدوات الدين التي يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج أعمال هدفها جمع التدفقات النقدية التعاقدية وبيع أدوات الدين، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تمثل حصرياً دفعات المبلغ الأساسي والفائدة، يتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل؛
- يتم قياس جميع أدوات الدين الأخرى (مثل أدوات الدين التي تتم إدارتها على أساس القيمة العادلة أو المحتفظ بها للبيع) واستثمارات الأسهم لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

ومع ذلك، قد تلجأ المجموعة إلى الخيار/التصنيف النهائي التالي عند الاعتراف المبدئي بالأصول المالية على أساس كل أصل على حدة:

- يجوز للمجموعة أن تختار بشكل نهائي أن تعرض في الدخل الشامل الآخر التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار في حقوق الملكية غير المحتفظ بها للتداول أو التي تمثل مقابلاً طارئاً معترفاً به بواسطة الجهة المستحوذة في اندماج أعمال ينطبق عليه المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣؛ و
- قد تصنف المجموعة نهائياً أداة الدين التي تلي معايير القياس بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر على أنها مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان هذا التصنيف يُزيل أو يقلل بشكل كبير من عدم التطابق المحاسبي (يشار إليه بخيار القيمة العادلة).

١-٢٢-٣ أدوات الدين بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

تقوم المجموعة بتقييم تصنيف وقياس الأصول المالية بناءً على خصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأصول ونموذج أعمال المجموعة لإدارة الأصول. بالنسبة للأصل الذي يتم تصنيفه وقياسه بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن شروطه التعاقدية يجب أن تؤدي إلى التدفقات النقدية التي تمثل دفعات حصرياً للمبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

لغرض اختبار الدفعات الحصرية للمبالغ الأصلية والفائدة، فإن المبلغ الأصلي يمثل القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المبدئي. قد يتغير هذا المبلغ الأصلي على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال، إذا كان هناك تسديد للمبلغ الأصلي). تتكون الفائدة من المقابل للقيمة الزمنية للنقود، وذلك لمخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة زمنية محددة ولمخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى، بالإضافة إلى هامش الأرباح. يتم إجراء تقييم الدفعات الحصرية للمبالغ الأصلية والفائدة بالعملة المقوم بها الأصل المالي.

التدفقات النقدية التعاقدية التي هي الدفعات الحصرية للمبالغ الأصلية والفائدة تتسق مع ترتيبات الإقراض الأساسية. إن الشروط التعاقدية التي تنطوي على التعرض للمخاطر أو التقلبات في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب الإقراض الأساسي، مثل التعرض للتغيرات في أسعار حقوق الملكية أو أسعار السلع، لا تؤدي إلى التدفقات النقدية التعاقدية التي هي الدفعات الحصرية للمبالغ الأصلية والفائدة. يمكن أن يكون الأصل المالي المنشأ أو المشتري عبارة عن ترتيب أساسي للإقراض بغض النظر عما إذا كان قرضاً في شكله القانوني.

يعد تقييم نماذج الأعمال لإدارة الأصول المالية أمراً أساسياً لتصنيف الأصل المالي. تحدد المجموعة نماذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الأصول المالية معاً لتحقيق هدف أعمال معين. لا يعتمد نموذج العمل الخاص بالمجموعة على نوايا الإدارة فيما يتعلق بأداة فردية، وبالتالي يتم تقييم نموذج العمل عند مستوى تجميع أعلى وليس على أساس كل أداة على حدة.

قد يكون لدى المجموعة أكثر من نموذج أعمال واحد لإدارة أدواتها المالية التي تعكس الطريقة التي تدير بها المجموعة أصولها المالية من أجل تكوين التدفقات النقدية. تحدد برامج أعمال المجموعة ما إذا كانت التدفقات النقدية سوف تنتج عن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو بيع الأصول المالية أو كليهما.

تأخذ المجموعة في الاعتبار جميع المعلومات ذات الصلة المتاحة عند إجراء تقييم نموذج العمل. ومع ذلك، لا يتم إجراء هذا التقييم على أساس السيناريوهات التي لا تتوقع المجموعة حدوثها بشكل معقول، مثل ما يسمى بـ "سيناريوهات" الحالة الأسوأ أو "حالة الضغط". تأخذ المجموعة في الاعتبار جميع الأدلة ذات الصلة المتاحة مثل:

- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال وإبلاغ كبار موظفي الإدارة بالمنشأة؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والأصول المالية المحتفظ بها ضمن ذلك النموذج)، وعلى وجه الخصوص الطريقة التي تدار بها تلك المخاطر؛ و
- كيفية تعويض مديري الأعمال (على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية المتحصلة).

عند الاعتراف المبدي بالأصل المالي، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كانت الأصول المالية المعترف بها حديثاً جزءاً من نموذج أعمال قائم أو ما إذا كانت تعكس البدء في تفعيل نموذج أعمال جديد. تقوم المجموعة بإعادة تقييم نماذج أعمالها في كل فترة تقرير لتحديد ما إذا كانت نماذج العمل قد تغيرت منذ الفترة السابقة. وفي فترة التقرير الحالية والسابقة، لم تلاحظ المجموعة أي تغيير في نماذج أعمالها.

عند إيقاف الاعتراف بأداة الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم إعادة تصنيف الأرباح/الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر من حقوق الملكية إلى الأرباح أو الخسائر. وفي المقابل، بالنسبة إلى الاستثمار في حقوق الملكية المصنف بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، لا يتم إعادة تصنيف الأرباح/الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر في وقت لاحق إلى الأرباح أو الخسائر ولكن يتم تحويلها ضمن حقوق الملكية. أدوات الدين التي يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر تخضع لانخفاض القيمة. يُرجى الإطلاع على الإيضاح رقم ٣٨-١.

في فترة التقرير الحالية والسابقة، لم تقم المجموعة بتصنيف أي أداة دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. بالإضافة إلى ذلك، لم تقم المجموعة في فترة التقرير الحالية والسابقة بتطبيق خيار القيمة العادلة وبالتالي لم يتم تصنيف أدوات الدين التي تفي بالتكلفة المطفأة أو معايير القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تتمثل الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في:

- الأصول ذات التدفقات النقدية التعاقدية التي لا تمثل الدفعات الحصرية للمبالغ الأصلية والفوائد؛
- الأصول المحتفظ بها في نموذج أعمال بخلاف المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ بها للتحصيل والبيع؛
- الأصول المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر باستخدام خيار القيمة العادلة.

تقاس هذه الأصول بالقيمة العادلة، بالإضافة إلى أي أرباح أو خسائر ناتجة عن إعادة القياس مُعترف بها في الأرباح أو الخسائر. وتُحدد القيمة العادلة بالطريقة المبينة في الإيضاح رقم ٣٩.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-٢٢-٣ الأصول المالية (تابع)

٣-٢٢-٣ عمليات إعادة التصنيف

إذا تغير نموذج الأعمال الذي تحتفظ المجموعة بموجبه بأصول مالية، يتم إعادة تصنيف الأصول المالية المتأثرة. تسري متطلبات التصنيف والقياس المتعلقة بالفئة الجديدة بأثر مستقبلي اعتباراً من اليوم الأول من فترة التقرير الأولى التي تعقب التغيير في نموذج الأعمال والذي ينتج عنه إعادة تصنيف الأصول المالية للمجموعة. خلال السنة المالية الحالية والفترة المحاسبية السابقة، لم يكن هناك أي تغيير في نموذج الأعمال الذي تحتفظ فيه المجموعة بأصول مالية وبالتالي لم يتم إجراء إعادة تصنيف. ويؤخذ في الاعتبار التغيرات في التدفقات النقدية التعاقدية في إطار السياسة المحاسبية بشأن "تعديل وإيقاف الاعتراف بالأصول المالية"، انظر إلى الإيضاح رقم ٣-٢٢-١٠.

٤-٢٢-٣ أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية

تُحدد القيمة الدفترية للأصول المالية المقومة بعملة أجنبية بتلك العملة الأجنبية وتحولها بالسعر الفوري في نهاية كل فترة تقرير. ولا سيما:

- بالنسبة للأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة التي لا تشكل جزءاً من علاقة تحوط محددة، يتم الاعتراف بفروق الصرف ضمن الأرباح أو الخسائر.
- بالنسبة لأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر التي ليست جزءاً من علاقة تحوط محددة، يتم الاعتراف بفروق صرف العملات الأجنبية على التكلفة المطفأة لأداة الدين في الأرباح أو الخسائر. ويتم الاعتراف بفروق سعر الصرف الأجنبي الأخرى في الدخل الشامل الآخر ضمن احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات.
- بالنسبة للأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر التي ليست جزءاً من علاقة تحوط محددة، يتم الاعتراف بفروق صرف العملات الأجنبية في الأرباح أو الخسائر.
- أما بالنسبة لاستثمارات الأسهم المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم الاعتراف بفروق صرف العملات الأجنبية في الدخل الشامل الآخر ضمن احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات.

٥-٢٢-٣ الإنخفاض في القيمة

تقوم المجموعة بالاعتراف بمخصصات خسائر لخسائر الائتمان المتوقعة على الأدوات المالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (بما في ذلك التزامات القرض وعقود الضمانات المالية). لا يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة لاستثمارات حقوق الملكية.

باستثناء الأصول المالية "المشترأة أو المنشأة ذات القيمة الائتمانية المنخفضة" (التي تؤخذ في الاعتبار بشكل منفصل أدناه)، يجب قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال مخصص خسائر بمبلغ يعادل:

- خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً، أي خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني التي تنتج عن أحداث التخلف عن سداد الأدوات المالية التي يحتمل وقوعها في غضون ١٢ شهراً بعد تاريخ التقرير (المشار إليها ضمن المرحلة الأولى):
- خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني، أي: خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني الناتجة عن جميع أحداث التخلف عن السداد المحتملة على مدى عمر الأداة المالية (يشار إليها ضمن المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة).

يجب رصد مخصص خسائر عن كافة خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني بالنسبة للأداة المالية إذا كانت مخاطر الائتمان على تلك الأداة المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي. بالنسبة لجميع الأدوات المالية الأخرى، تُقاس خسائر الائتمان المتوقعة بمبلغ يعادل خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً.

خسائر الائتمان المتوقعة هي تقدير مرجح بالاحتمالات للقيمة الحالية لخسائر الائتمان. يتم قياس هذه القيم على أنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمجموعة بموجب العقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة تلقيها والتي تنشأ عن ترجيح عدة سيناريوهات اقتصادية مستقبلية، مخصومة من معدل الفائدة الفعلي للأصل.

البنك التجاري الدولي ش.م.ع إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٢٢-٣ الأصول المالية (تابع)

٥-٢٢-٣ الانخفاض في القيمة (تابع)

- بالنسبة للالتزامات القروض غير المسحوبة، فإن خسائر الائتمان المتوقعة تتمثل في القيمة الحالية بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة إذا قام صاحب التزامات القرض بسحب القرض والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها في حالة سحب القرض؛
- بالنسبة لعقود الضمانات المالية، فإن خسائر الائتمان المتوقعة هي المدفوعات المتوقعة للسداد لصاحب أداة الدين المضمونة ناقصاً أي مبالغ تتوقع المجموعة استلامها من صاحب أداة الدين أو المدين أو أي طرف آخر.

تقوم المجموعة بقياس خسائر الائتمان المتوقعة على أساس فردي، أو على أساس جماعي لمحافظ القروض التي تتقاسم خصائص المخاطر الاقتصادية المماثلة. ويستند قياس مخصص الخسائر إلى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأصل باستخدام معدل الفائدة الفعلي للأصل، بصرف النظر عما إذا كان يُقاس على أساس فردي أو على أساس جماعي.

ويرعرض الإيضاح رقم ١-٣٨ المزيد من المعلومات حول قياس خسائر الائتمان المتوقعة، بما في ذلك تفاصيل عن كيفية تجميع الأدوات عندما يتم تقييمها على أساس جماعي.

٦-٢٢-٣ الأصول المالية التي تعرضت لانخفاض ائتماني

يعتبر أن الأصل المالي قد تعرض لـ'انخفاض ائتماني' عند وقوع حدث أو أكثر يكون له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لبند الأصول المالية. يشار إلى الأصول المالية ذات القيمة الائتمانية المنخفضة كأصول المرحلة ٣. تشمل الأدلة على انخفاض القيمة الائتمانية بيانات يمكن ملاحظتها حول الأحداث التالية:

- صعوبة مالية كبيرة تواجه المقرض أو الجهة المُصدرة؛
- انتهاك بنود العقد مثل أحداث التخلف عن السداد أو التأخر في سداد الدفعات؛
- تنازل من جانب المقرض للمقرض لأسباب تعاقدية أو اقتصادية تتعلق بالعجز المالي للمقرض، وما كان للمقرض قبول ذلك في ظل ظروف أخرى؛
- عدم وجود سوق نشطة للأوراق المالية بسبب الصعوبات المالية؛
- شراء أصل مالي بخصم كبير يعكس خسائر الائتمان المتكبدة.

قد لا يكون من الممكن تحديد حدث منفصل فردي، بدلاً من ذلك، قد يكون التأثير المشترك لعدة أحداث قد تسبب في تحول الأصول المالية إلى منخفضة القيمة الائتمانية. تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت أدوات الدين التي تمثل الأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر قد انخفضت قيمتها الائتمانية في كل تاريخ تقرير. ولتقييم ما إذا كانت أدوات الدين السيادية والخاصة بالشركات منخفضة القيمة الائتمانية، تضع المجموعة في الاعتبار عوامل مثل عائدات السندات والتصنيف الائتماني وقدرة المقرض على جمع التمويل.

يعتبر القرض منخفض القيمة الائتمانية عند منح تنازل إلى المقرض بسبب تدهور الوضع المالي للمقرض، ما لم يكن هناك دليل على أنه نتيجة لمنح التنازل، فإن خطر عدم تلقي التدفقات النقدية قد انخفض بشكل جوهري ولا توجد مؤشرات أخرى على انخفاض القيمة. بالنسبة للأصول المالية التي يتوقع التنازل عنها ولكن لا يتم منح هذا التنازل، يتم اعتبار الأصول بأنها منخفضة القيمة الائتمانية عندما يكون هناك دليل واضح على انخفاض القيمة الائتمانية بما في ذلك الوفاء بتعريف التخلف عن السداد. يشمل تعريف التخلف عن السداد (انظر أدناه) عدم احتمال السداد والتوقف عن السداد إذا كانت المبالغ متأخرة لأكثر من ٩٠ يوماً.

٧-٢٢-٣ الأصول المالية المشتراة أو المنشأة التي انخفضت قيمتها الائتمانية

يتم اعتبار الأصول المالية المشتراة أو التي نشأت منخفضة القيمة الائتمانية بطريقة مختلفة لأن الأصل قد انخفضت قيمته عند الاعتراف المبدي. بالنسبة لهذه الأصول، تقوم المجموعة بالاعتراف بجميع التغيرات التي طرأت على خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني منذ الاعتراف المبدي كمخصص خسائر مع الاعتراف بأي تغييرات في الأرباح أو الخسائر. يؤدي التغيير الإيجابي لمثل هذه الأصول إلى تحقيق أرباح من انخفاض القيمة.

يعد تعريف التخلف عن السداد أمراً هاماً عند تحديد خسائر الائتمان المتوقعة. يستخدم تعريف التخلف عن السداد في قياس مبلغ خسائر الائتمان المتوقعة وفي تحديد ما إذا كان مخصص الخسائر يستند إلى خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً أو على مدى العمر الزمني، لأن التخلف عن السداد هو أحد مكونات احتمال التخلف عن السداد الذي يؤثر على كل من قياس خسائر الائتمان المتوقعة وتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (يُرجى الاطلاع على الإيضاح رقم ١-٣٨).

تضع المجموعة في الاعتبار الأمور التالية بمثابة حالات لاحتمال التخلف عن السداد:

- تعثر المقرض في سداد أي التزامات ائتمانية جوهرية إلى المجموعة لأكثر من ٩٠ يوماً؛ أو
- يكون من غير المحتمل أن يقوم المقرض بدفع التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل.

تتم صياغة تعريف التخلف عن السداد بشكل مناسب بحيث يعكس الخصائص المختلفة لأنواع مختلفة من الأصول. تعتبر السحوبات على المكشوف متأخرة السداد بمجرد أن ينتهك العميل حداً موصى به أو تم إعلامه بحد أصغر من المبلغ الحالي القائم.

عند تقييم ما إذا كان من غير المحتمل أن يدفع المقرض التزامه الائتماني، تأخذ المجموعة في الحسبان المؤشرات النوعية والكمية. تعتمد المعلومات التي يتم تقييمها على نوع الأصل، على سبيل المثال في قروض الشركات، فإن المؤشر النوعي المستخدم هو خرق التعهدات، وهو أمر غير مرتبط بقروض الأفراد. إن المؤشرات الكمية، مثل التأخر في السداد وعدم السداد على التزام آخر من نفس الطرف المقابل، هي معطيات رئيسية في هذا التحليل. تستخدم المجموعة مجموعة متنوعة من مصادر المعلومات لتقييم التخلف عن السداد والتي يتم تطويرها داخلياً أو الحصول عليها من مصادر خارجية. ينطوي الإيضاح رقم ١-٣٨ على المزيد من التفاصيل.

تراقب المجموعة جميع الأصول المالية والتزامات القروض الصادرة وعقود الضمانات المالية التي تخضع لمتطلبات انخفاض القيمة لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي. إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، سوف تقوم المجموعة بقياس مخصصات الخسائر على أساس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني بدلاً من خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً. إن السياسة المحاسبية للمجموعة لا تستخدم الوسيلة العملية التي تفيد بأن الأصول المالية ذات مخاطر الائتمان "المنخفضة" في تاريخ التقرير المالي لا يعتبر أنها قد تعرضت لزيادة جوهرية في مخاطر الائتمان. ونتيجة لذلك، تقوم المجموعة بمراقبة جميع الأصول المالية والتزامات القروض الصادرة وعقود الضمانات المالية التي تخضع لانخفاض القيمة لتحري الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان.

عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الأدوات المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي، فإن المجموعة تقارن مخاطر حدوث التخلف عن السداد للأداة المالية في تاريخ التقرير استناداً إلى تاريخ الاستحقاق المتبقي للأداة مع وجود خطر حدوث تخلف في السداد متوقع لفترة الاستحقاق المتبقية في تاريخ التقرير الحالي عندما تم الاعتراف بالأداة المالية لأول مرة. عند إجراء هذا التقييم، تأخذ المجموعة في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية التي تكون معقولة وقابلة للدعم، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات المستقبلية المتوفرة دون تكلفة أو جهد لا مبرر له، بناءً على الخبرة التاريخية للمجموعة وتقييم الخبير للائتمان بما في ذلك المعلومات المستقبلية. يُرجى الإطلاع على الإيضاح رقم ١-٣٨ لمعرفة المزيد من التفاصيل حول المعلومات المستقبلية.

تمثل السيناريوهات الاقتصادية المتعددة الأساس لتحديد احتمالية التخلف عن السداد عند الاعتراف المبدئي وفي تواريخ التقارير اللاحقة. ستؤدي السيناريوهات الاقتصادية المختلفة إلى احتمال مختلف للتخلف عن السداد. وبشكل ترجيح هذه السيناريوهات المختلفة الأساس المتوسط المرجح لاحتمال التخلف عن السداد المستخدم لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة.

البنك التجاري الدولي ش.م.ع إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٢٢-٣ الأصول المالية (تابع)

٩-٢٢-٣ الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (تابع)

بالنسبة لقروض الشركات، تتضمن المعلومات المستقبلية التوقعات المستقبلية للصناعات التي تعمل فيها الأطراف المقابلة للمجموعة، والتي يتم الحصول عليها من تقارير الخبراء الاقتصاديين والمحللين الماليين والهيئات الحكومية ومراكز الفكر ذات الصلة وغيرها من المنظمات المماثلة، بالإضافة إلى دراسة مختلف المصادر الداخلية والخارجية للمعلومات الاقتصادية الفعلية والمتوقعة. بالنسبة لقروض الأفراد، تشمل المعلومات المستقبلية على نفس التوقعات الاقتصادية مثل قروض الشركات مع توقعات إضافية للمؤشرات الاقتصادية المحلية، خاصة للمناطق التي تركز على قطاعات معينة، وكذلك المعلومات الداخلية عن سلوك السداد للعملاء. تقوم المجموعة بتوزيع الأطراف المقابلة على درجة مخاطر ائتمانية داخلية ذات صلة اعتماداً على جودة ائتمائها. تعتبر المعلومات الكمية مؤشراً أساسياً للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وهي تستند إلى التغير في الجدارة الائتمانية للمقترضين التي يتم قياسها من خلال تخفيض التصنيف الذي ينتج عنه احتمال أعلى للتخلف عن السداد وفقاً لمعايير التصنيف في المراحل.

تعد حالات احتمالية التخلف عن السداد المستخدمة هي احتمالات مستقبلية وتستخدم المجموعة نفس المنهجيات والبيانات المستخدمة لقياس مخصص الخسائر لخسائر الائتمان المتوقعة (يرجى الرجوع إلى الإيضاح ١-٣٨).

وتظهر العوامل النوعية التي تشير إلى زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان في نماذج احتمال التخلف عن السداد في الوقت المناسب. ومع ذلك، لا تزال المجموعة تدرس بشكل منفصل بعض العوامل النوعية لتقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل جوهري. بالنسبة لقروض الشركات، هناك تركيز خاص على الأصول المدرجة في "قائمة المراقبة" بالنظر إلى أن التعرض يتم بقائمة المراقبة عندما يكون هناك قلق من تدهور الجدارة الائتمانية للطرف المقابل. بالنسبة لقروض الأفراد، تأخذ المجموعة في الاعتبار توقعات التحمل ودفعات التوقف المؤقت عن السداد ودرجات الائتمان والأحداث مثل البطالة أو الإفلاس أو الطلاق أو الوفاة.

كحالة من حالات التوقف عن السداد، فإنه عندما يصبح الأصل متأخر السداد لمدة ٣٠ يوماً، تعتبر المجموعة أن الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان تكون قد حدثت وأن الأصل يندرج في المرحلة ٢ من نموذج انخفاض القيمة، أي: يتم قياس مخصص الخسائر باعتباره خسائر ائتمان متوقعة على مدى العمر الزمني، ما لم يكن لدى المجموعة معلومات معقولة وقابلة للدعم توضح خلاف ذلك.

يتم عرض المزيد من المعلومات حول الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان بالإيضاح رقم ١-٣٨.

١٠-٢٢-٣ تعديل وإيقاف الاعتراف بالأصول المالية

يحدث التعديل في الأصل المالي عندما يتم إعادة التفاوض على الشروط التعاقدية التي تحكم التدفقات النقدية لأصل مالي أو يتم تعديله بطريقة أخرى بين الاعتراف المبدئي وتاريخ استحقاق الأصل المالي. يؤثر التعديل على مبلغ و/أو توقيت التدفقات النقدية التعاقدية سواء بشكل فوري أو في تاريخ مستقبلي. بالإضافة إلى ذلك، سيكون إدخال أو تعديل التعهدات القائمة لقروض قائم بمثابة تعديل حتى إذا لم تؤثر هذه التعهدات الجديدة أو المعدلة بعد على التدفقات النقدية بشكل فوري ولكنها قد تؤثر على التدفقات النقدية اعتماداً على ما إذا كان التعهد تم تلييته أم لا (على سبيل المثال تغيير في الزيادة في معدل الفائدة الذي ينشأ عندما يتم خرق التعهدات).

تقوم المجموعة بإعادة التفاوض على القروض للعملاء الذين يواجهون صعوبات مالية لتحقيق أقصى درجة من التحصيل وتقليل مخاطر التخلف عن السداد. يتم منح تحمل القرض في الحالات التي يكون فيها خطر كبير من التخلف عن السداد أو أن يكون التخلف عن السداد قد حدث بالفعل ومن المتوقع أن يكون المقترض قادراً على الوفاء بالشروط المعدلة، على الرغم من بذل المقترض لكل الجهود المعقولة للدفع بموجب الشروط التعاقدية الأصلية. تشمل الشروط المعدلة في معظم الحالات تمديد فترة استحقاق القرض، والتغييرات في توقيت التدفقات النقدية للقروض (سداد المبلغ الأصلي والفائدة)، وتخفيض مبلغ التدفقات النقدية المستحقة (الإعفاء عن سداد المبالغ الأصلية والفائدة) والتعديلات على التعهدات.

عندما يتم تعديل أصل مالي، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان هذا التعديل يؤدي إلى إيقاف الاعتراف. ووفقاً لسياسة المجموعة، يؤدي التعديل إلى عدم الاعتراف عند نشوء اختلاف كبير في الشروط. لتحديد ما إذا كانت الشروط المعدلة تختلف اختلافاً جوهرياً عن الشروط التعاقدية الأصلية، ترى المجموعة ما يلي:

- أن العوامل النوعية، مثل التدفقات النقدية التعاقدية بعد التعديل، لم تعد دفعات حصرية للمبالغ الأصلية والفائدة أو التغير في العملة أو التغير في الطرف المقابل أو مدى التغير في معدلات الفائدة وتاريخ الاستحقاق والتعهدات. إذا كانت هذه لا تشير بوضوح إلى تعديل جوهري، عندها:
 - يتم إجراء تقييم كمي لمقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية المتبقية بموجب الشروط الأصلية مع التدفقات النقدية التعاقدية في إطار الشروط المعدلة مع خصم كلا المبلغين بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي. إذا كان الفرق في القيمة الحالية جوهرياً، تعتبر المجموعة أن الترتيب مختلف بشكل كبير مما يؤدي إلى إيقاف الاعتراف.
- في حالة إيقاف الاعتراف بالأصل المالي، يعاد قياس مخصص الخسائر عن خسائر الائتمان المتوقعة في تاريخ إيقاف الاعتراف لتحديد صافي القيمة الدفترية للأصل في ذلك التاريخ. إن الفرق بين القيمة الدفترية المعدلة والقيمة العادلة للأصول المالية الجديدة مع الشروط الجديدة سوف يؤدي إلى الأرباح أو الخسائر عند إيقاف الاعتراف. سوف يكون للأصل المالي الجديد مخصص خسائر يتم قياسه على أساس خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً باستثناء الحالات النادرة التي يعتبر فيها القرض الجديد منخفض القيمة الائتمانية. ينطبق ذلك فقط على الحالة التي يتم فيها الاعتراف بالقيمة العادلة للقرض الجديد بخصم كبير من مبلغ المساهمة المعدل لأنه لا يزال هناك مخاطر عالية للتخلف عن السداد لم يتم تحفيظها من خلال التعديل. تقوم المجموعة بمراقبة مخاطر الائتمان للأصول المالية المعدلة من خلال تقييم المعلومات النوعية والكمية، مثل ما إذا كان المقترض في حالة تأخر عن السداد في ظل الشروط الجديدة.

عندما يتم تعديل الشروط التعاقدية لأصل مالي ولا يؤدي التعديل إلى إيقاف الاعتراف، تحدد المجموعة إذا ما زاد خطر الائتمان المالي للأصل بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي من خلال مقارنة:

- احتمال التخلف عن السداد على مدى العمر الزمني المتبقي والمقدر بناء على البيانات عند الاعتراف المبدئي ووفقاً للشروط التعاقدية الأصلية؛ مع
- احتمال التخلف عن السداد في تاريخ التقرير بناء على الشروط المعدلة.

بالنسبة للأصول المالية المعدلة كجزء من سياسة التحمل لدى المجموعة، وفي حال لم ينتج عن التعديل إيقاف الاعتراف، فإن تقدير احتمال التخلف عن السداد يعكس قدرة المجموعة على تحصيل التدفقات النقدية المعدلة مع مراعاة خبرة المجموعة السابقة في إجراءات التحمل المماثلة، بالإضافة إلى المؤشرات السلوكية، بما في ذلك أداء السداد لدى المقترض مقابل الشروط التعاقدية المعدلة. إذا بقيت مخاطر الائتمان أعلى بكثير مما كان متوقعاً عند الاعتراف المبدئي، فسيتم قياس مخصص الخسائر بمبلغ يساوي خسائر الائتمان على مدى العمر الزمني. وعموماً، يتم قياس مخصصات الخسائر للقروض التي يتم تحملها فقط على أساس خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً عندما يكون هناك دليل على تحسن سلوك السداد للمقترض بعد التعديل مما يؤدي إلى عكس الزيادة الجوهرية السابقة في مخاطر الائتمان.

عندما لا يؤدي التعديل إلى إيقاف الاعتراف، تقوم المجموعة باحتساب أرباح/خسائر التعديل لمقارنة إجمالي القيمة الدفترية قبل التعديل وبعده (بإستبعاد مخصص خسائر الائتمان المتوقعة). ثم تقوم المجموعة بقياس خسائر الائتمان المتوقعة للأصل المالي المعدل، حيث يتم إدراج التدفقات النقدية المتوقعة الناشئة من الأصل المالي المعدل ضمن عملية حساب عجز السيولة المتوقع من الأصل الأصلي.

لا تقوم المجموعة بإيقاف الاعتراف بأي أصل مالي إلا عندما تنقضي الحقوق التعاقدية في قبض التدفقات النقدية من الأصل (بما في ذلك انقضاء الحقوق من التعديل بشروط مختلفة بشكل أساسي)، أو تقوم بنقل الأصل المالي وجميع مخاطر ومزايا الملكية المرتبطة بالأصل إلى أي طرف آخر بشكل كامل. فإذا لم تقم المجموعة بنقل جميع مخاطر ومزايا الملكية أو الاحتفاظ بها بشكل كامل واستمرت في السيطرة على الأصول المنقولة، تعترف المجموعة بحصتها المتبقية في الأصل وكذلك بالالتزام المتعلق بالمبالغ التي قد تضطر المجموعة لدفعها. أما إذا احتفظت المجموعة بكافة مخاطر ومزايا الملكية لأصل مالي منقول، تستمر المجموعة في الاعتراف بالأصل المالي، وتعترف كذلك بالقروض المرهونة للعائدات المقبوضة.

عند إيقاف الاعتراف بأي أصل مالي بالكامل، فإن الفرق بين القيمة الدفترية للأصل ومبلغ المقابل المستلم والمدين والأرباح/الخسائر المتراكمة التي تم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر والمتراكمة في حقوق الملكية، يتم الاعتراف به في الأرباح أو الخسائر، مع استثناء الاستثمار في الأسهم المصنف بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، حيث لا يتم إعادة تصنيف الأرباح/الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى فئة الأرباح أو الخسائر.

عند إيقاف الاعتراف بأحد الأصول المالية دون مجمله (على سبيل المثال عندما تحتفظ المجموعة بخيار إعادة شراء جزء من الأصل المحول)، تقوم المجموعة بتخصيص القيمة الدفترية السابقة للأصل المالي بين الجزء الذي لا تزال تعترف به بموجب الارتباط المستمر، والجزء الذي لم تعد تعترف به على أساس القيم العادلة النسبية لتلك الأجزاء في تاريخ التحويل. إن الفرق بين القيمة الدفترية الموزعة للجزء الذي لم يعد يتم الاعتراف به ومجموع المقابل المستلم للجزء لم يعد معترف به وأي أرباح/خسائر تراكمية تم تخصيصها له والتي تم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر يتم الاعتراف به في الأرباح أو الخسائر. يتم تخصيص الأرباح/الخسائر المتراكمة التي تم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر بين الجزء الذي لا يزال معترف به والجزء الذي لم يعد يتم الاعتراف به على أساس القيم العادلة النسبية لتلك الأجزاء. لا ينطبق هذا على الاستثمارات في الأسهم التي تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، حيث أن الأرباح/الخسائر المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر لا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر.

يتم شطب القروض وسندات الدين عندما لا يكون لدى المجموعة توقعات معقولة لاسترداد الأصول المالية (إما بشكل كلي أو جزئي). وهذا هو الحال عندما تقرر المجموعة أن المقرض ليس لديها أصول أو موارد دخل قد تنتج تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب، أو في حالة قروض الأفراد، عندما تكون المبالغ متأخرة السداد لأكثر من ١٨٠ يوماً، أيهما أقرب. يشكل الشطب حدثاً لإيقاف الاعتراف. يجوز للمجموعة تطبيق أنشطة التنفيذ على الأصول المالية المشطوبة. ستؤدي عمليات الاسترداد الناتجة عن أنشطة التنفيذ لدى المجموعة إلى تحقيق أرباح من انخفاض القيمة.

تُعرض مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة في بيان المركز المالي الموحد على النحو التالي:

- بالنسبة للأصول المالية المقاسة بالتكلفة المُطفاة: على أنه خصم من إجمالي القيمة الدفترية للأصول؛
- بالنسبة لأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: لا يتم الاعتراف بأي مُخصص خسائر في بيان المركز المالي الموحد لأن القيمة الدفترية تعادل القيمة العادل. ومع ذلك، يتم إدراج مخصص الخسائر كجزء من مبلغ إعادة التقييم في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات؛
- بالنسبة لالتزامات القروض وعقود الضمانات المالية: على أنه مخصص؛
- وعندما تشتمل الأداة المالية على كل من العنصر المسحوب والعنصر غير المسحوب، ولا يمكن للمجموعة تحديد خسائر الائتمان المتوقعة على عنصر الالتزام بالقرض بشكل منفصل عن تلك الخسائر الخاصة بالعنصر المسحوب، تعرض المجموعة مخصص خسائر مجمع لكل من العنصرين. يتم عرض المبلغ المجمع كخصم من القيمة الدفترية الإجمالية للعنصر المسحوب. ويتم عرض أي زيادة في مخصص الخسائر تفوق المبلغ الإجمالي للعنصر المسحوب كمخصص.

يتم تصنيف أدوات حقوق الملكية والديون الصادرة عن مجموعة كيانات إما كحقوق ملكية أو كالتزامات مالية وفقاً لمضمون الترتيبات التعاقدية وتعريفات أداة حقوق الملكية والالتزامات المالية.

١-٢٣-٣ أدوات حقوق الملكية

تتمثل أداة حقوق الملكية في أي عقد يثبت حصة متبقية في أصول منشأة ما بعد خصم كافة التزاماتها. يتم تسجيل أدوات حقوق الملكية الصادرة عن المجموعة بقيمة العائدات المقبوضة، صافية من تكاليف الإصدار المباشرة.

يتم الاعتراف بإعادة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمجموعة وخصمها مباشرة في حقوق الملكية. ولا يتم تسجيل أي أرباح/خسائر في بيان الأرباح أو الخسائر نتيجة شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أي أدوات حقوق ملكية خاصة بالمجموعة.

٢-٢٣-٣ الالتزامات المالية

الالتزامات المالية هي التزام تعاقدي بتسليم نقد أو أصل مالي آخر أو تبادل أصول مالية أو التزامات مالية مع كيان آخر بشروط قد تكون غير مواتية للمجموعة أو عقد يتم تسويته أو يمكن تسويته في أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمجموعة، وهي عقد غير مشتق تكون المجموعة فيه ملزمة أو قد تكون ملزمة بتسليم عدد متغير من أدوات حقوق الملكية الخاصة بها، أو هي عقد المشتقات على حقوق الملكية الخاصة التي سيتم أو قد يتم تسويتها بخلاف تبادل مبلغ محدد من النقد (أو أصل مالي آخر) لعدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمجموعة.

يتم تصنيف الالتزامات المالية إما التزامات مالية "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" أو "التزامات مالية أخرى".

١-٢-٢٣-٣ التزامات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تصنف الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عندما يكون الالتزام المالي (١) مقابلاً طارئاً لجهة مستحوذة في اندماج أعمال ينطبق عليه المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣ أو (٢) محتفظاً به للمتاجرة أو (٣) مصنفاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يتم تصنيف الالتزام المالي كمحتفظ به للتداول في أي من الحالات التالية:

- إذا تم استحوذته أساساً بغرض إعادة شرائه على المدى القريب؛ أو
- إذا كان يشكل عند الاعتراف المبدئي جزءاً من محفظة الأدوات المالية المحددة التي تديرها المجموعة ويكون هناك نمط فعلي حديث لجني الأرباح منه على المدى القصير؛ أو
- إذا كان أداة مشتقة، فيما عدا الأداة المشتقة التي تمثل عقد ضمان مالي أو أداة تحوط مصنفة وفعالة.

يمكن تصنيف الالتزام المالي بخلاف الالتزام المالي المحتفظ به للتداول أو الذي يمثل مقابلاً طارئاً لجهة مستحوذة في اندماج أعمال وذلك بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف المبدئي في أي من الحالات التالية:

- أن يؤدي هذا التصنيف إلى استبعاد أو التقليل بشكلي جوهري من عدم تناسق القياس أو الاعتراف الذي قد ينشأ بأي شكل آخر؛ أو
- أن يشكل الالتزام المالي جزءاً من مجموعة من الأصول المالية أو الالتزامات المالية أو كليهما والذي يتم إدارته وتقييم أدائه على أساس القيمة العادلة، وفقاً لسياسة إدارة المخاطر الموثقة أو استراتيجية الاستثمار لدى المجموعة، ويتم توفير المعلومات عن التجميع داخلياً على هذا الأساس؛ أو
- أن يشكل جزءاً من عقد يحتوي على واحدة أو أكثر من المشتقات المدمجة ويسمح المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ بتصنيف العقد الموحد بأكمله بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تدرج الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة مع الاعتراف بأي أرباح أو خسائر تنشأ عن التغيرات في القيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر إلى الحد الذي لا تكون فيه جزءاً من علاقة تحوط محددة. يشتمل صافي الأرباح أو الخسائر المعترف به في الأرباح أو الخسائر على أي فوائد مدفوعة على الالتزامات المالية.

يتم قياس الالتزامات المالية الأخرى مبدئياً بالقيمة العادلة، بعد خصم تكاليف المعاملة. يتم لاحقاً قياس الالتزامات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

تتمثل طريقة الفائدة الفعلية في طريقة احتساب التكلفة المطفأة للالتزامات المالية وتخصيص مصروفات الفائدة على مدى الفترة ذات الصلة. معدل الفائدة الفعلي المعدل الذي يخصم بشكل دقيق المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة على مدى العمر المتوقع للالتزام المالي أو حيثما يكون ملائماً على مدى فترة أقصر إلى صافي القيمة الدفترية عند الاعتراف المبدئي.

لا تقوم المجموعة بإيقاف الاعتراف بالالتزامات المالية إلا في حالة واحدة تتمثل في استيفاء التزامات المجموعة أو إلغائها أو انتهاء مدتها. إن الفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي الذي ألغي الاعتراف به والمقابل المدفوع والمستحق يتم الاعتراف به في حساب الأرباح أو الخسائر.

عندما تقوم المجموعة بمبادلة أداة دين بأداة دين مختلفة اختلافاً جوهرياً مع المقرض الحالي، يتم احتساب هذه المبادلة كإطفاء للالتزام المالي الأصلي والاعتراف بالتزام مالي جديد. وبالمثل، تقوم المجموعة بعمليات تعديل جوهرياً لبنود الالتزام الحالي أو جزء منه كإطفاء للالتزام المالي الأصلي والاعتراف بالتزام جديد.

يتم بيان الأوراق المالية المباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء ("اتفاقيات إعادة الشراء") في الإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة عندما يكون للمنقول إليه الحق تعاقدياً أو عرفياً في بيع الضمانات أو إعادة رهنه، ويتم إدراج التزام الطرف المقابل كوديعة منفصلة. تُسجل الأوراق المالية المشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع ("إعادة الشراء العكسي") كقروض ومدينين إما للبنوك أو العملاء، حسبما ينطبق. يتم احتساب الفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء على أنه فائدة ويتم استحقاقها على مدى عمر الاتفاقيات باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

الشركة الزميلة هي الشركة التي للمجموعة تأثيراً كبيراً عليها وهي ليس بشركة تابعة ولا حصة في مشروع مشترك. يتمثل التأثير الجوهري في القدرة على المشاركة في قرارات السياسة المالية والتشغيلية في الشركة المستثمر بها وليس فرض سيطرة أو سيطرة مشتركة على تلك السياسات.

أدرجت نتائج الشركات الزميلة وأصولها والتزاماتها في هذه البيانات المالية الموحدة وفقاً لطريقة المحاسبة على أساس حقوق الملكية.

طبقاً لطريقة المحاسبة وفقاً لحقوق الملكية، يتم الاعتراف بأي استثمار في شركة زميلة مبدئياً بالتكلفة في بيان المركز المالي الموجز الموحد، ويتم تعديله لاحقاً للاعتراف بحصة المجموعة في الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر للشركة الزميلة. عندما تتجاوز حصة المجموعة في خسائر شركة زميلة حصتها في تلك الشركة، تقوم المجموعة بإيقاف الاعتراف بحصتها في الخسائر المستقبلية. لا يتم الاعتراف بخسائر إضافية إلا بالقدر الذي تتكبد فيه المجموعة التزامات قانونية أو ضمنية أو سداد دفعات بالنيابة عن الشركة الزميلة أو مشروع مشترك.

تتم المحاسبة عن الاستثمار في شركة زميلة باستخدام طريقة المحاسبة وفقاً لحقوق الملكية وذلك من التاريخ الذي تصبح فيه الشركة المستثمر فيها شركة زميلة. عند الاستحواذ على استثمار في شركة زميلة أو مشروع مشترك، يتم الاعتراف بأي زيادة في تكلفة الاستثمار عن حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للأصول والالتزامات التي يُمكن تحديدها في الشركة المستثمر فيها باعتبارها شهرة تجارية، والتي يتم تضمينها في القيمة الدفترية للاستثمار يتم الاعتراف بأي زيادة في حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للأصول والالتزامات التي يُمكن تحديدها عن تكلفة الاستثمار، بعد إعادة التقييم، فوراً في الأرباح أو الخسائر في الفترة يتم فيها الاستحواذ على الاستثمار. يتم إدراج الشهرة التجارية المتعلقة بالشركة الزميلة في القيمة الدفترية للاستثمار ولا يتم إطفائها أو اختبارها بصورة فردية للتحقق من الانخفاض في القيمة بشكل منفصل.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تُحدد المجموعة ما إذا كانت تقتضي الضرورة الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة لاستثماراتها في الشركة الزميلة. تقوم المجموعة في تاريخ كل تقرير بالتحقق مما إذا كان هناك دليل موضوعي على تعرض الاستثمار في الشركة الزميلة لانخفاض في القيمة. إذا وجد مثل هذا الدليل، تقوم المجموعة باحتساب بمقدار الانخفاض في القيمة على أنه الفرق بين القيمة القابلة للاسترداد من الشركة الزميلة وقيمتها الدفترية، ومن ثم تقوم بالاعتراف بالخسائر في بيان الدخل الموحد.

تمثل مصروف ضريبة الدخل إجمالي الضريبة المستحقة حالياً والضريبة المؤجلة.

وتستند الضريبة المستحقة حالياً إلى الأرباح الخاضعة للضريبة عن الفترة. تختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن صافي الأرباح حسبما هو موضح في الأرباح أو الخسائر نظراً لكونها تستثني بنود الدخل أو المصروفات الخاضعة للضريبة أو الاستقطاع في سنوات أخرى، كما تستبعد بنود غير قابلة للضريبة أو الاستقطاع على الإطلاق. يتم احتساب التزام المجموعة بالضريبة الحالية باستخدام المعدلات الضريبية التي تم تطبيقها أو تشريعها بشكل جوهري في نهاية فترة التقرير. يتم الاعتراف بمخصص ما لتلك الأمور التي تكون فيها تحديد الضريبة أمراً غير مؤكد، ولكن تُعد من المحتمل أن يكون ثمة تدفقات أموال خارجة مستقبلية لمصلحة الضرائب. ويتم قياس تلك المخصصات على أفضل تقدير للمبلغ المتوقع أن يصبح مستحق الدفع. يعتمد التقييم على قرار الخبراء المهنيين للضرائب داخل المجموعة مدعوماً بالخبرة المتمرسية بصدد هذه الأنشطة، كما يستند في بعض الحالات إلى مشورة ضريبية مستقلة متخصصة.

الضرائب المؤجلة هي الضرائب التي يتوقع أن تصير خاضعة للضريبة أو قابلة للاسترداد حسب الفروقات بين القيم الدفترية للأصول والالتزامات في البيانات المالية المرحلية والأسس الضريبية المقابلة المستخدمة في احتساب الأرباح الخاضعة للضريبة ويتم احتسابها باستخدام طريقة الالتزام. عادة ما يتم الاعتراف بالتزامات الضريبة المؤجلة عن كل الفروقات المؤجلة الخاضعة للضريبة، في حين يتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة إلى الحد الذي يكون فيه من المحتمل أن تكون هناك أرباح مستقبلية خاضعة للضريبة يمكن استخدامها مقابل الفروقات المؤجلة. يتم الاعتراف بالالتزامات الضريبية المؤجلة عن الفروقات المؤجلة الخاضعة للضريبة الناشئة عن استثمارات في شركات تابعة وشركات زميلة ومصالح في مشروعات مشتركة، إلا إذا كانت المجموعة قادرة على السيطرة على عكس الفروقات المؤجلة ويكون من المحتمل ألا يتم عكسها في المستقبل المنظور.

تخضع القيمة الدفترية للأصول الضريبة المؤجلة إلى المراجعة في تاريخ كل تقرير ويتم تخفيضها إلى الحد الذي يكون فيه من غير المرجح أن تكون هناك أرباح كافية خاضعة للضريبة للسماح باسترداد الأصول أو جزء منها. يتم احتساب الضريبة المؤجلة وفقاً لمعدلات الضريبة المتوقعة تطبيقها في الفترة متى يتم تسوية الالتزام أو تحقيق الأصل وفقاً للقوانين الضريبية والمعدلات التي تم تطبيقها أو من المقرر تشريعها بشكل جوهري في تاريخ التقرير.

تتم مقاصة أصول والتزامات الضريبة المؤجلة عندما يكون هناك حق قانوني واجب النفاذ بمقاصة الأصول الضريبة الحالية مقابل الالتزامات الضريبة الحالية، وتكون متعلقة بضرائب الدخل المفروضة من قبل نفس مصلحة الضرائب ومتى ترغب المجموعة في تسوية الالتزامات والأصول الضريبة الحالية لها على أساس صافي المبلغ.

يتم الاعتراف بالضرائب الحالية والمؤجلة في الأرباح أو الخسائر، بخلاف متى تتعلق ببند يتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر أو في حقوق الملكية مباشرة، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالضرائب الحالية والمؤجلة في الدخل الشامل الآخر أو حقوق الملكية مباشرة على التوالي.

بالإضافة إلى المنتجات المصرفية التقليدية، تقدم المجموعة لعملائها منتجات مصرفية معينة لا تحمل فائدة وتتم الموافقة عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية. يتم احتساب جميع المنتجات البنكية الإسلامية والمعاملات ذات الصلة وفقاً للسياسات المحاسبية للأدوات المالية والاعتراف بالإيرادات (يرجى الإطلاع على الإيضاح رقم ٣).

تستخدم المصطلحات التالية في البيانات المالية الموحدة بالمعاني المحددة لها على النحو التالي:

عقد بيع تقوم بموجبه المجموعة ("البائع") ببيع أصل لعميلها ("المشتري") على أساس الدفع المؤجل، وذلك بعد أن تشتري الأصل وتحصل على حق وصك ملكيته بحيث يكون البائع قد قام بشراء والاستحواذ على الأصل بناءً على وعد من المشتري بشراء الأصل بعد قيام البائع بشرائه وذلك وفقاً لشروط وأحكام عقد المراجعة. يتكون سعر بيع المراجعة من تكلفة الأصل وهامش أرباح محدد مسبقاً. ويقوم المشتري بدفع سعر بيع المراجعة إلى البائع على أقساط خلال فترة عقد المراجعة كما هو منصوص عليه في العقد.

اتفاق تقوم بموجبه المجموعة ("المؤجر") بتأجير العين لعميلها ("المستأجر") (بعد شراء/اقتناء هذه العين إما من بائع آخر أو من العميل نفسه وفقاً لطلب العميل وبناءً على وعد منه بالاستئجار) مقابل بعض دفعات الإيجار على مدار مدة/فترات إيجار محددة وذلك على أساس بدل إيجار ثابت أو متغير.

يحدد اتفاق الإجارة العين المؤجرة ومدة عقد الإيجار، وكذلك أساس حساب الإيجار وتوقيت دفع الإيجار. ويتعهد المستأجر بموجب هذا الاتفاق بتجديد فترات الإيجار ودفع مبالغ الإيجار وفقاً للجدول الزمني المتفق عليه والصيغة المعمول بها طوال مدة الإيجار.

يحتفظ المؤجر بملكية العين المؤجرة طوال فترة الإيجار. وفي نهاية فترة الإيجار وعند الوفاء بجميع التزامات المستأجر بموجب اتفاق الإجارة، يقوم المؤجر ببيع العين المؤجرة إلى المستأجر بالقيمة الاسمية أو بالهبة من خلال عقد بيع أو هبة منفصل في نهاية فترة الإيجار.

اتفاق بين طرفين يكون فيه أحد الطرفين رب المال ("الموكل") الذي يقدم مبلغاً معيناً من المال ("رأس مال الوكالة") إلى وكيل ("الوكيل") الذي يستثمر هذا المال بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية بناءً على دراسة الجدوى/خطة الاستثمار المقدمة من الوكيل إلى الموكل. ويحق للوكيل الحصول على أجرة ثابتة ("أجرة الوكالة") كمبلغ مقطوع أو نسبة من رأس مال الوكالة. ويجوز منح الوكيل أي مبلغ يزيد أو يتخطى أي معدل عائد متفق عليه مسبقاً كحافز للأداء. ومن حيث المبدأ، يتم توزيع أرباح الوكالة عند الإعلان عنها/توزيعها بواسطة الوكيل.

يتحمل الوكيل الخسائر في حالة تقصيره أو إهماله أو انتهاكه أي من شروط وأحكام اتفاق الوكالة؛ وإلا سيتحمل الموكل الخسائر شريطة أن يحصل الموكل على ما يرضيه من أدلة تفيد بأن هذه الخسائر ناجمة عن قوة القاهرة وأن الوكيل لم يتمكن من التنبؤ بها ولم يستطع أن يمنع العواقب السلبية المترتبة من ذلك على عقد الوكالة. وبموجب اتفاق الوكالة يجوز للمجموعة أن تتصرف إما على أنها موكل أو وكيل بحسب الحالة.

٥ الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

يتعين على الإدارة، عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة كما هو مبين في الإيضاح رقم ٣، وضع أحكام وتقديرات وافتراضات حول القيم الدفترية للأصول والالتزامات التي لا تكون متوفرة بوضوح من مصادر أخرى. ومن ثم، تتركز هذه التقديرات وما يرتبط بها من افتراضات على التجربة السابقة والعوامل الأخرى ذات الصلة، وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

تخضع التقديرات والافتراضات الرئيسية ذات الصلة إلى المراجعة بصفة دورية. يتم الاعتراف بالتعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم خلالها تعديل التقديرات إذا كان هذا التعديل لا يمس إلا تلك الفترة أو خلال فترة التعديل والفترات المستقبلية إذا كان لهذا التعديل أثر على الفترات الحالية والمستقبلية.

١-٥ الأحكام الهامة المتخذة في سياق تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة

فيما يلي الأحكام الهامة، باستثناء تلك التي تشمل الأحكام أدناه (التي يتم التعامل معها بشكل منفصل أدناه)، والتي أجرتها الإدارة أثناء عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والتي لها تأثير جوهري على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية الموحدة:

١-١-٥ تقييم نموذج الأعمال

يعتمد تصنيف وقياس الأصول المالية على نتائج اختبار الدفعات الحصرية للمبالغ الأصلية والفائدة واختبار نموذج العمل (يرجى الاطلاع على السياسة المحاسبية للأصول المالية في الإيضاح ٢٢-٣). تحدد المجموعة نموذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الأصول المالية معاً لتحقيق هدف أعمال معين. يتضمن هذا التقييم الحكم الذي يعكس جميع الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الأصول وقياس أداؤها، والمخاطر التي تؤثر على أداء الأصول وكيف تتم إدارتها وكيف يتم تعويض مديري الأصول. تراقب المجموعة الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي تم إيقاف الاعتراف بها قبل استحقاقها لفهم سبب استبعادها وما إذا كانت الأسباب متفقة مع الهدف من الأعمال التي تم الاحتفاظ من خلاله بالأصل. تعتبر المراقبة جزءاً من تقييم المجموعة المتواصل حول ما إذا كان نموذج الأعمال الذي يتم من خلاله الاحتفاظ بالأصول المالية المتبقية مناسباً وإذا لم يكن مناسباً، ما إذا كان هناك تغيير في نموذج الأعمال وبالتالي تغييراً مستقبلياً لتصنيف تلك الأصول.

٢-١-٥ الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

كما هو مبين بالإيضاح رقم ٢٢-٣، فإن خسائر الائتمان المتوقعة يتم قياسها كمخصص يعادل خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً لأصول المرحلة الأولى، أو لخسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني لأصول المرحلة الثانية أو الثالثة. ينتقل الأصل إلى المرحلة الثانية عندما تكون مخاطر الائتمان قد زادت بشكل جوهري كبير منذ الاعتراف المبدئي. لا يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ ما الذي يشكل زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان. عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأصل ما قد زادت بشكل جوهري، تأخذ المجموعة في الحسبان المعلومات النوعية والكمية التي يمكن الحصول عليها. يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم ١-٣٨ لمزيد من التفاصيل.

٣-١-٥ إنشاء مجموعات الأصول ذات خصائص مخاطر ائتمان مماثلة

عندما يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على أساس جماعي، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة. يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم ١-٣٨ لمعرفة تفاصيل عن الخصائص المذكورة في هذا الشأن. تراقب المجموعة مدى ملاءمة خصائص مخاطر الائتمان بشكل مستمر لتقييم ما إذا كانت لا تزال مماثلة. وهذا أمر مطلوب لضمان أنه في حالة تغيير خصائص مخاطر الائتمان، هناك إعادة تقسيم الأصول بشكل مناسب. وقد ينتج عن ذلك إنشاء محافظ جديدة أو نقل أصول إلى محفظة جديدة. تعكس بشكل أفضل خصائص مخاطر الائتمان المماثلة لتلك المجموعة من الأصول. إن إعادة تقسيم المحافظ والحركة بين المحافظ أكثر شيوعاً عندما تحدث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان (أو عند عكس تلك الزيادة الجوهرية) وبالتالي تنتقل الأصول من خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً إلى خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني أو العكس، ولكن يمكن أن تحدث أيضاً ضمن المحافظ التي يستمر قياسها على نفس الأساس من خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً أو خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني ولكن مبلغ تغييرات خسائر الائتمان المتوقعة يتغير بسبب اختلاف مخاطر الائتمان للمحافظ.

٥ الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة (تابع)

١٠-٥ الأحكام الهامة المتخذة في سياق تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة (تابع)

٤-١-٥ النماذج والافتراضات المستخدمة

تستخدم المجموعة نماذج وافتراضات مختلفة في قياس القيمة العادلة للأصول المالية وكذلك في تقدير خسائر الائتمان المتوقعة. يتم تطبيق الحكم في تحديد أنسب نموذج لكل نوع من الأصول، وكذلك لتحديد الافتراضات المستخدمة في هذه النماذج، بما في ذلك الافتراضات التي تتعلق بالحركات الرئيسية لمخاطر الائتمان. يُرجى الإطلاع على الإيضاح رقم ٢٢-٣ والإيضاح رقم ١-٣٨ لمزيد من التفاصيل عن خسائر الائتمان المتوقعة والإيضاح رقم ٣٩ لمزيد من التفاصيل عن قياس القيمة العادلة.

٥-١-٥ الاستثمار في مرجان

تمتلك الشركة الخليجية للاستثمارات العقارية، وهي شركة تابعة للبنك، استثماراً بنسبة ٥٠٪ في شركة مرجان. في سنة ٢٠١٠، أصدرت المحكمة، بناءً على طلب مساهمي شركة مرجان، أمراً بحل الشركة ووافقت على تعيين مصفيين. وحيث أن شركة مرجان تُدار من قبل المصفيين، فقد قدرت الشركة الخليجية للاستثمارات العقارية أنها لا تمارس أي سيطرة أو تأثيراً جوهرياً على شركة مرجان وأن الاستثمار في شركة مرجان مصنف كأصول مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

٢-٥ المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

فيما يلي التقديرات الرئيسية التي أجرتها الإدارة أثناء عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والتي لها أكبر الأثر على المبالغ المُعترف بها في البيانات المالية الموحدة:

١-٢-٥ تحديد العدد والتقدير النسبي المرجح للسيناريوهات المستقبلية حسب نوع كل من المنتجات/الأسواق وتحديد المعلومات المستقبلية المتعلقة بكل سيناريو

عند قياس خسائر الائتمان المتوقعة، تستخدم المجموعة معلومات مستقبلية معقولة وداعمة، والتي تستند إلى افتراضات عن الحركة المستقبلية لمختلف المحركات الاقتصادية وكيف تؤثر هذه المحركات على بعضها البعض. يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم ١-٣٨ للاطلاع على مزيد من التفاصيل، بما في ذلك تحليل حساسية خسائر الائتمان المتوقعة المُسجَّلة بالنسبة للتغيرات في المعلومات المستقبلية المقدرة.

٢-٢-٥ احتمال التخلف عن السداد

يشكل احتمال التخلف عن السداد أحد المعطيات الرئيسية عند قياس خسائر الائتمان المتوقعة. إن احتمال التخلف عن السداد هو تقدير لاحتمال التخلف عن السداد خلال نطاق زمني معين، ويشمل احتسابه البيانات التاريخية السابقة والافتراضات والتوقعات بالظروف المستقبلية. يُرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم ١-٣٨ للاطلاع على مزيد من التفاصيل.

٣-٢-٥ الخسائر الناتجة عن التخلف عن السداد

تعد الخسائر الناتجة عن التخلف عن السداد بمثابة تقدير للخسائر الناتجة عن التخلف عن السداد. وتستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع استلامها المقرض، مع الأخذ في الحسبان التدفقات النقدية الناتجة من الضمانات والتعزيزات الائتمانية المتكاملة. يُرجى الإطلاع على الإيضاح رقم ١-٣٨.

٤-٢-٥ قياس القيمة العادلة وعملية التقييم

تقاس بعض الأصول والالتزامات بالقيمة العادلة لأغراض إعداد التقارير المالية، وتحدد الإدارة أساليب التقييم والمدخلات المناسبة لقياسات القيمة العادلة. عند تقدير القيمة العادلة لأي من الأصول أو الالتزامات، تستعين المجموعة بالبيانات التي يمكن ملاحظتها في السوق بالقدر الذي تكون فيه مدخلات المستوى ١ متوفرة، في حالة عدم توافر مدخلات المستوى ١، تستخدم المجموعة نماذج التقييم أو تستعين بخبراء تقييم مستقلين مؤهلين لإجراء التقييم، وتعمل الإدارة معهم بشكل وثيق لتطبيق أساليب التقييم ومدخلات النموذج المناسبة. تم الإفصاح في الإيضاح رقم ٣٩ عن المعلومات حول أساليب التقييم والمدخلات المستخدمة في تحديد القيمة العادلة لمختلف الأصول والالتزامات.

٥ الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة (تابع)

٢-٥ المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة (تابع)

٥-٢-٥ انخفاض قيمة الممتلكات والمعدات والاستثمارات العقارية

تحدد المجموعة في تاريخ كل تقرير ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على انخفاض قيمة الممتلكات والمعدات والاستثمارات العقارية. تقوم الإدارة بتقدير القيمة السوقية للممتلكات بناءً على الظروف السائدة في السوق والمعاملات المقارنة التي يتم إجراؤها بواسطة خبراء تقييم ليس لديهم علاقة بالمجموعة ويتمتعون بمؤهلات ملائمة وخبرة حديثة في تقييم عقارات في المواقع ذات الصلة. وعندما تتجاوز القيمة الدفترية للعقار قيمته القابلة للاسترداد، يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة في الأرباح أو الخسائر.

٦ مبالغ نقدية وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	
٥٨,٦٦٤	٦٣,٢٩٢	نقد في الصندوق
٣٢٥,٦٥٤	٥١٠,١٤٢	رصيد مستحق من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي:
١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	متطلبات النسبة النقدية القانونية
١,٣٨٤,٣١٨	١,٥٧٣,٤٣٤	ودائع لليلة واحدة
١,٧٨٣	-	رصيد مستحق لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي:
١,٧٨٣	-	حساب جاري

تتمثل متطلبات النسبة النقدية القانونية مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي في ودائع احتياطي إلزامي وليست متاحة للاستخدام في العمليات اليومية للمجموعة. يتغير مستوى الاحتياطي المطلوب من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي كل ١٤ يوم. بينما تحمل الودائع لليلة واحدة فائدة بمعدل ٤,٤٪ سنوياً (٢٠٢٣: ٥,٤٪ سنوياً).

٧ ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	
٤٧,٢٨٩	٩٦,٠٩٢	حسابات وودائع تحت الطلب
٦٦٨,١٢٠	٨٣٧,٢٩٠	قرض للبنوك
٧١٥,٤٠٩	٩٣٣,٣٨٢	مخصص خسائر الائتمان المتوقعة
(٨,٤٠١)	(٣,٠٢٠)	
٧٠٧,٠٠٨	٩٣٠,٣٦٢	

يحمل القرض للبنوك فائدة بمعدل ٣,٨٪ إلى ٧,٨٪ سنوياً (٢٠٢٣: ٥,٠٪ إلى ٩,١٪ سنوياً) وتتراوح فترة استحقاقه بين عام ٢٠٢٥ وعام ٢٠٢٧ (٢٠٢٣: كانت فترة استحقاقه تتراوح بين عام ٢٠٢٤ وعام ٢٠٢٦).

التحليل الجغرافي للودائع والأرصدة المستحقة للبنوك هو مبين على النحو التالي:

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	
١١٣,٥٨٠	١٣٣,٥٢٨	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى
٦٠١,٨٢٩	٧٩٩,٨٥٤	باقي دول العالم
٧١٥,٤٠٩	٩٣٣,٣٨٢	مخصص خسائر الائتمان المتوقعة
(٨,٤٠١)	(٣,٠٢٠)	
٧٠٧,٠٠٨	٩٣٠,٣٦٢	



البنك التجاري الدولي ش.م.ع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

٨ القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	
٦٢٦,٧٧٢	٥٧٢,٠٧٢	قروض الرهن
٤٥,٩١٤	٤٦,١٩٢	بطاقات الائتمان
٤٢٥,٥٨٧	٣٨٥,٩٠٢	أخرى
١,٠٩٨,٢٧٣	١,٠٠٤,١٦٦	
(٣٠,٠٣٥)	(٢٥,٨٨٨)	مخصص خسائر الائتمان المتوقعة
١,٠٦٨,٢٣٨	٩٧٨,٢٧٨	صافي قروض الأفراد
٨,٥٩٦,٦٥٣	٨,٣٤١,٥٤٢	قروض
١,٩٦٥,٢٤٦	١,٦٠٣,٤٤٨	سحوبات على المكشوف
٤١٢,٣٨٨	٤٥١,٦٢٤	إيصالات أمانة
٢٤٩,٧٦٧	٣٣٧,٤٢٤	كمبيالات مخصومة
١١,٢٢٤,٠٥٤	١٠,٧٣٤,٠٣٨	
(٧١١,٤٦٧)	(٧٥٣,٠٤٠)	مخصص خسائر الائتمان المتوقعة
١٠,٥١٢,٥٨٧	٩,٩٨٠,٩٩٨	صافي قروض الشركات
٨٠٤,٣٠٢	٢,٦٠٤,٢٨٩	مرابحة
٢٧٠,٧٦٩	٢٦٥,١٧٧	إجارة
٦,٢٦٩	٦,٢٦٩	أخرى
١,٠٨١,٣٤٠	٢,٨٧٥,٧٣٥	
(٨,٧٨٩)	(٦٣,٤٣٢)	إيرادات مؤجلة
١,٠٧٢,٥٥١	٢,٨١٢,٣٠٣	
(٤٤,٩٣٧)	(١٨٨,٦٦٧)	مخصص خسائر الائتمان المتوقعة
١,٠٢٧,٦١٤	٢,٦٢٣,٦٣٥	صافي التمويل الإسلامي
١٢,٦٠٨,٤٣٩	١٣,٥٨٢,٩١١	صافي القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي

٩ استثمار في شركات زميلة

فيما يلي تفاصيل الشركات الزميلة للمجموعة كما في نهاية سنة التقرير:

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	
-	٩,٦١٠	استثمار في شركة تيكل هولوجرافيكس مينا هولدينج ليمنند
-	-	استثمار في شركة أرزاق القابضة (شركة خاصة ش.م.خ)
-	٩,٦١٠	
-	-	الرصيد في ١ يناير
-	١٠,٠٠٠	استحواذ خلال السنة
-	(٣٩٠)	الحصة في الخسائر
-	٩,٦١٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر

تُحتسب هذه الاستثمارات باستخدام طريقة المحاسبة وفقاً لحقوق الملكية في هذه البيانات المالية (إيضاح رقم ٣). في عام ٢٠٢١، قامت المجموعة بإيقاف الاعتراف بحصتها من الخسائر في شركة أرزاق القابضة لعدم وجود أي خسائر أخرى ناشئة عن تكبد هذه الخسائر. وفي عام ٢٠٢٤، بلغت الحصة النسبية للمجموعة في خسائر شركة أرزاق القابضة ما قيمته لا شيء (٢٠٢٣: لا شيء). فيما يلي ملخص المعلومات المالية لكل شركة من الشركات الزميلة الهامة للمجموعة:

أرزاق القابضة		تيكل هولوجرافيكس مينا هولدينج ليمنند		
(شركة خاصة ش.م.خ)				
٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	
٣٣٧	٣٣٧	-	٨,٤٤٠	إجمالي الأصول
١٨,٦٠٨	١٨,٦٠٨	-	-	إجمالي الالتزامات
١٨٧	-	-	(١,٥٦٠)	(خسائر)/أرباح السنة

١٠ ذمم مدينة وأصول أخرى

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	
٣٧٩,٨٩٧	٤٢٧,٠٦٣	أوراق قبول العملاء
٣٨,٥٤٤	٣٨,٨١٠	فوائد وأرباح مُستحقة القبض
١٥,٨٤٤	١٣,٦٦٨	مبالغ مدفوعة مقدماً
٤٩,٠١٧	٦٣٦,٢٨٩	مبالغ مُستحقة من شركات التطوير العقاري وغيرها
١٩٦,٤٦٤	١٨٢,٣١١	مدينون متنوعون وذمم مدينة أخرى
٦٧٩,٧٦٦	١,٢٩٨,١٤١	
(٥,١٢٢)	(٤,١٠٤)	مخصص خسائر الائتمان المتوقعة
٦٧٤,٦٤٤	١,٢٩٤,٠٣٧	

تحمل المبالغ المُستحقة من شركة التطوير العقاري فائدة بمعدل يتراوح ما بين لا شيء إلى ٣,٥٪ سنوياً (٢٠٢٣: لا شيء سنوياً)، وتُسحق في الفترة ما بين عامي ٢٠٢٥ و ٢٠٢٩ (٢٠٢٣: لا شيء).

١١ مخزون عقاري وخلافه

كانت الحركات في المخزون العقاري وخلافه خلال السنة على النحو التالي:

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	
٥٠٠,٦٦٠	٤٥٨,٦٧٠	الرصيد في ١ يناير
٨,١٦٦	٤١٠,٧٨٦	إضافات واستعادة ملكية عقارات خلال السنة
(٧٣,٤٣٣)	(٦٥٤,٧٤١)	استبعادات خلال السنة
٢٣,٢٧٧	(٩٥٤)	تعديل صافي القيمة القابلة للتحقيق خلال السنة (إيضاح رقم ٣٢)
٤٥٨,٦٧٠	٢١٣,٧٦١	الرصيد في ٣١ ديسمبر

يتمثل كل المخزون العقاري وخلافه للمجموعة في عقارات مملوكة ملكية حرة ويوجد في الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

تم التوصل إلى صافي القيمة القابلة للتحقيق من المخزون العقاري وخلافه للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ و ٢٠٢٣ على أساس التقييمات التي تم إجراؤها في مواعيد التقييم المعنية من قبل مقيمين مستقلين عن المجموعة. يتمتع المقيمون المستقلون بمؤهلات ملائمة وخبرة حديثة في تقييم العقارات وخلافه في المواقع ذات الصلة. تم تحديد صافي القيمة القابلة للتحقيق بناءً على أسلوب مقارنة عقارات في السوق الذي يعكس أسعار معاملات أجريت حديثاً لعقارات مماثلة أو بناءً على حساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مدعوماً بمقدار الإيجار الحالي ومعدلات الإيجار السائدة حالياً في السوق لعقارات مماثلة في نفس الموقع. تم إدراج تعديلات صافي القيمة القابلة للتحقيق في الأرباح أو الخسائر في بند "صافي عكس الانخفاض في قيمة الأصول غير المالية".

١٢ أوراق مالية استثمارية مقاسة بالقيمة العادلة

صنفت المجموعة الاستثمارات التالية في أدوات حقوق الملكية وصندوق استثماري باعتبارها استثمارات تخطط المجموعة للاحتفاظ بها على المدى البعيد لأسباب استراتيجية. خصصت المجموعة أيضاً الاستثمار في حصة ملكية في مرجان واستثمارات أخرى كونها استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (يرجى الإطلاع على إيضاح رقم ٥-١٠ الخاص باستثمارات شركة مرجان). يوضح الجدول أدناه القيمة العادلة لهذه الاستثمارات.

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	
٢٩,٦٥٦	٣٢,٤٣١	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
١٥,٥٦٢	١٤,٤٨٦	استثمارات في أسهم مدرجة
١,٤٠٨	١,٤٠٨	استثمار في أسهم غير مدرجة
٤٦,٦٢٦	٤٨,٣٢٥	استثمار في صندوق استثماري غير مدرج
٢٥٣,٦٩٥	٢٥٩,٤٦٣	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
٣٠٠,٣٢١	٣٠٧,٧٨٨	استثمار في أسهم غير مدرجة وغيرها

فيما يلي تحليل لتركيز الأوراق المالية الاستثمارية المقاسة بالقيمة العادلة بحسب القطاع وحسب المنطقة:

خارج دولة الإمارات العربية المتحدة		داخل دولة الإمارات العربية المتحدة		
٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	
١٥,٥٦٢	١٤,٤٨٥	٢٣,٩٢٥	٢٤,٧٣٠	مؤسسات مالية
-	-	٦,٥١٥	٨,٤٢٦	جهات حكومية
-	-	٢٥٣,٦٩٥	٢٥٥,٧٩١	العقارات
-	-	٦٢٤	٤,٣٥٧	أخرى
١٥,٥٦٢	١٤,٤٨٥	٢٨٤,٧٥٩	٢٩٣,٣٠٤	

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	
١,٥٣٠,٦٦٠	١,٤٣٦,٨٦٢	استثمار في أدوات الدين
٨٦٦,٠٧٣	٨٢٠,٩٥٣	استثمارات في صكوك إسلامية
٢٩٥,٧١٢	٥٨٠,٤٤٨	أذونات نقدية
٢,٦٩٢,٤٤٥	٢,٨٣٨,٢٦٣	
(١٥,٤٤٤)	(١٣,٧٠٢)	مخصص خسائر الائتمان المتوقعة
٢,٦٧٧,٠٠١	٢,٨٢٤,٥٦١	

تحتفظ المجموعة بهذه الأوراق المالية الاستثمارية بمتوسط عائد يتراوح ما بين ٢.٧٪ إلى ٨.٦٪ سنوياً (٢.٣٪: ٢.٧٪ إلى ٨.٦٪ سنوياً). تحمل الأذونات النقدية معدل فائدة يتراوح بين ٤.٢٪ إلى ٥.٥٪ سنوياً (٢.٣٪: ٥.٢٪ إلى ٥.٥٪ سنوياً). تم قياس بعض الأصول المالية بالتكلفة المطفأة بقيمة دفترية إجمالية قدرها ٤٢٠,٧ مليون درهم إماراتي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (بقيمة عادلة قدرها ٤٢٣,٦ مليون درهم إماراتي) (٢.٣٪: بقيمة دفترية قدرها ٧٤٩,٠ مليون درهم إماراتي وقيمة عادلة قدرها ٧٤١,٠ مليون درهم إماراتي) والتي كانت مضمونة كما في ذلك التاريخ بموجب اتفاقيات إعادة الشراء مع البنوك ("إعادة الشراء") بمبلغ قدره ٣٨٤,١ مليون درهم إماراتي (٢.٣٪: ٦٣١,٥ مليون درهم إماراتي).

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	
٤٣,٥٤٩	٥٦,٣٥٨	التكلفة:
١٣,٣٢٣	-	الرصيد في ١ يناير
(٥١٤)	(٤٣,٠٣٤)	المُحوّل من ممتلكات ومعدات (إيضاح رقم ١٦)
٥٦,٣٥٨	١٣,٣٢٤	استبعادات خلال السنة
		الرصيد في ٣١ ديسمبر
١٧,٥٢٧	١٧,٢٦١	الاستهلاك المتراكم و انخفاض القيمة المتراكم:
٥,١١٧	-	الرصيد في ١ يناير
-	(١١,٢٥١)	المُحوّل من ممتلكات ومعدات (إيضاح رقم ١٦)
١,١٨٧	٧١٠	استبعادات خلال السنة
(٦,٥٧٠)	(٨٠٦)	الاستهلاك المحقّل للسنة (إيضاح رقم ٣٠)
١٧,٢٦١	٥,٩١٤	صافي المبالغ المعكوسة للانخفاض في القيمة خلال السنة (إيضاح رقم ٣٢)
		الرصيد في ٣١ ديسمبر
٣٩,٠٩٧	٧,٤١٠	القيمة الدفترية:
		الرصيد في ٣١ ديسمبر

إن جميع الاستثمارات العقارية للمجموعة مملوكة ملكية حرة وتقع في دولة الإمارات العربية المتحدة. تصنّف هذه العقارات على أنها ضمن المستوى ٣ في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة وتبلغ قيمتها العادلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ما قيمته ١٠,٦ مليون درهم إماراتي (٢.٣٪: ٣٩,٠٩٧ مليون درهم إماراتي). تم تقييم الاستثمارات العقارية للمجموعة كما في ٣١ سبتمبر ٢٠٢٤ من قبل خبراء تقييم خارجيين مُستقلين ومؤهلين مهنيّاً ولدهم الاعتمادات المهنية اللازمة، كما يتمتعون بخبرة حديثة في تقييم عقارات في نفس مواقع وفئات الاستثمارات العقارية الخاضعة للتقييم.

١٤ استثمارات عقارية (تابع)

تم تحديد عمليات التقييم بناءً على مقارنة القيمة العادلة/حساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مدعوماً بالإيجار الحالي ومعدلات الإيجار السائدة حالياً في السوق لعقارات مماثلة في نفس الموقع. معدل الفائدة المستخدم في خصم التدفقات النقدية المستقبلية يعكس تقييماً السوق الحالية حول عدم اليقين من مقدار التدفقات النقدية وتوقيتها. إن الانخفاض بنسبة ٥٪ في القيمة القابلة للاسترداد قد يؤدي إلى رصد مُخصص للانخفاض في القيمة بمبلغ ٠,٥ مليون درهم إماراتي (٢٠٢٣: ١,٩ مليون درهم إماراتي).

خلال السنة، سجلت المجموعة إيرادات إيجارات بمبلغ ٠,٢ مليون درهم إماراتي (٢٠٢٢: ٠,٤ مليون درهم إماراتي) من الاستثمارات العقارية الواردة ضمن بند إيرادات تشغيلية أخرى. كما تكبدت المجموعة مصروفات تشغيلية قيمتها ٠,٤٤ مليون درهم إماراتي (٢٠٢٣: ٠,٣٠ مليون درهم إماراتي) على الاستثمارات العقارية التي تجني إيرادات إيجارية خلال السنة.

١٥ أصول غير ملموسة

أنظمة تكنولوجيا المعلومات	أعمال رأسمالية قيد الإنجاز	الإجمالي
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
١٢٧,٤٤٦	-	١٢٧,٤٤٦
٨٩٢	-	٨٩٢
٧,٨٧٨	-	٧,٨٧٨
١٣٦,٢١٦	-	١٣٦,٢١٦
١,٠١٨	١٣,٦٠١	١٤,٦١٩
٢,٠١٢	-	٢,٠١٢
١٣٩,٢٤٦	١٣,٦٠١	١٥٢,٨٤٧
٩٨,٨٤٥	-	٩٨,٨٤٥
١٠,٢٠١	-	١٠,٢٠١
١٠٩,٠٤٦	-	١٠٩,٠٤٦
٩,٥٤٦	-	٩,٥٤٦
١١٨,٥٩٢	-	١١٨,٥٩٢
٢٠,٦٥٤	١٣,٦٠١	٣٤,٢٥٥
٢٧,١٧٠	-	٢٧,١٧٠

التكلفة:

الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٣
 إضافات خلال السنة
 المحوّل من الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز (إيضاح رقم ١٦)
 الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
 إضافات خلال السنة
 المحوّل من الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز (إيضاح رقم ١٦)
 الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

الإطفاء المتراكم:

الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٣
 الاستهلاك للسنة (إيضاح رقم ٣٠)
 الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
 الاستهلاك للسنة (إيضاح رقم ٣٠)
 الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

القيمة الدفترية:

الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
 الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

أرض ومباني مملوكة ملكية حرة	تحسينات عقارية	أثاث وتجهيزات ومعدات ومركبات الاستخدام	أصول حق أعمال رأسمالية	أعمال رأسمالية قيد الإنجاز	الإجمالي
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
التكلفة:					
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٣	٥٤,٤٩٤	٢٦,٤٩٩	٦٥,٨٨٦	١٤,٧٧٨	٢١٥,٢٩٧
إضافات خلال السنة	١١٤	٢,٥٥٤	٤,٧٢٤	١٠,٨٢٤	٢٠,٣٩٨
المحوّل من الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز (إيضاح رقم ١٥)	-	٨,١٦٥	٢,٣٨٩	(١٨,٤٣٢)	(٧,٨٧٨)
المحوّل إلى استثمارات عقارية (إيضاح رقم ١٤)	(١٣,٣٢٣)	-	-	-	(١٣,٣٢٣)
استبعادات خلال السنة	-	-	-	(١٤,٠٢٠)	(١٤,٠٢٠)
تعديلات	-	-	-	-	١,٠٢٣
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٤١,٢٨٥	٣٧,٢١٨	٧٢,٩٩٩	٧,١٧٠	٢٠١,٤٩٧
إضافات خلال السنة	-	٩٥٦	٩,٩٩٠	١٤,٨٨٢	٣٥,٧٥٠
المحوّل من الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز (إيضاح رقم ١٥)	-	-	-	(٢,٠١٢)	(٢,٠١٢)
استبعادات خلال السنة	-	-	(٢٤٩)	-	(١٠,٩٠٢)
تعديلات	-	-	-	(٤١٨)	(٤١٨)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٤١,٢٨٥	٣٨,١٧٤	٨٢,٧٤٠	١٩,٦٢٢	٢٢٣,٩١٥
الاستهلاك المتراكم وانخفاض القيمة المتراكم:					
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٣	٦,٠٦٨	١٧,٨٣٣	٥٥,٢٤٨	-	١٠٤,٦١٥
الاستهلاك للسنة (إيضاح رقم ٣٠)	١,٩٣١	٣,٢٦٨	٦,١٧٤	-	٢٠,٨٨٨
المحوّل إلى استثمارات عقارية (إيضاح رقم ١٤)	(٥,١١٧)	-	-	-	(٥,١١٧)
استبعادات	-	-	-	(١٤,٠٢٠)	(١٤,٠٢٠)
تعديلات	-	-	-	-	٦٦٩
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٢,٨٨٢	٢١,١٠١	٦١,٤٢٢	-	١٠٧,٠٣٥
الاستهلاك للسنة (إيضاح رقم ٣٠)	١,٦٥٢	٤,٤٥٧	٦,٢١٢	-	٢١,٥٢٩
استبعادات	-	-	(٢٠٢)	(١٠,٦٥١)	(١٠,٨٥٣)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٤,٥٣٤	٢٥,٥٥٨	٦٧,٤٣٢	-	١١٧,٧١١
القيمة الدفترية:					
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣٦,٧٥١	١٢,٦١٦	١٥,٣٠٨	٢١,٩٠٧	١٠٦,٢٠٤
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣٨,٤٠٣	١٦,١١٧	١١,٥٧٧	٧,١٧٠	٩٤,٤٦٢

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	
٨١,٥٢٤	١٧٥,١٨٧	حسابات وودائع تحت الطلب
١,٦٦٧,٥٢١	٦٤٠,٧٤٢	قروض لأجل
٣٦٧,٢٨٠	٣٦٧,٢٩٠	قروض إسلامية بين البنوك
٦١١,٣٥١	٣٨٤,١٧٩	اتفاقيات إعادة شراء قروض المبرمة مع البنوك
٢٠,١٥٩	-	اتفاقيات إعادة شراء قروض إسلامية المبرمة مع البنوك
٢,٧٤٧,٨٣٥	١,٥٦٧,٣٩٨	

متوسط سعر الفائدة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء المذكورة أعلاه المبرمة مع البنوك يتراوح بين ٤,٩٪ إلى ٥٪ سنوياً (٢٠٢٣: ٥,٩٪ إلى ٦٪ سنوياً). تم الإفصاح عن الضمانات المقدمة كتأمين مقابل قروض إعادة الشراء هذه في إيضاح ١٣ حول البيانات المالية الموحدة.



البنك التجاري الدولي ش.م.ع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

١٧ ودائع وأرصدة مستحقة للبنوك (تابع)

إن التحليل الجغرافي للودائع والأرصدة المستحقة للبنوك هو على النحو التالي:

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	
١,١٧٦,٥٧٠	٥٧٧,٤٤٩	داخل دولة الإمارات العربية المتحدة
١,٥٧١,٢٦٥	٩٨٩,٩٤٩	خارج دولة الإمارات العربية المتحدة
٢,٧٤٧,٨٣٥	١,٥٦٧,٣٩٨	

١٨ حسابات العملاء وودائع أخرى

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	
١,٩٥٦,٦٨٢	٢,٤٨٣,٣٢١	حسابات جارية
٤٢٩,٠٢٢	٣٧٠,٦٨٢	حسابات توفير
١٠,٠٦١,٣٠٠	١٢,٣٤٨,٥٨٨	ودائع لأجل
١٦٠,٧٢٧	٢٢٧,٥٥٦	أخرى
١٢,٦٠٧,٧٣١	١٥,٤٣٠,١٤٧	

فيما يلي التحليل الجغرافي لودائع العملاء:

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	
١٢,٤١٥,٧٧٨	١٤,٩٧٦,٢٦٩	داخل دولة الإمارات العربية المتحدة
١٩١,٩٥٣	٤٥٣,٨٧٨	خارج دولة الإمارات العربية المتحدة
١٢,٦٠٧,٧٣١	١٥,٤٣٠,١٤٧	

تشمل حسابات العملاء والودائع الأخرى المذكورة أعلاه حسابات إسلامية وودائع يبلغ مجموعها ٣,٣١٧,٦ مليون درهم إماراتي (٢٠٢٣: ١,٣٥٣,٩ مليون درهم إماراتي).

١٩ ذمم دائنة والتزامات أخرى

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	
٣٧٩,٨٩٧	٤٢٧,٠٦٣	أوراق قبول العملاء
١١٣,٠١٦	١٨٤,١١٤	فوائد وأرباح مُستحقة الدفع
٤٧,٧٠٦	٥٢,٠٤٩	مُخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين (إيضاح رقم ١٩-١)
٣٧,١٨٠	١٤,٨٩١	مخصص خسائر الائتمان المتوقعة على التعرضات غير المُمولة
-	٢٠,٧٩٦	ضريبة الدخل مستحقة الدفع (إيضاح رقم ١٩-٢)
١٥٧,٦٠٨	١٤٦,١٣٩	حسابات دائنة ومدينون متنوعون والتزامات أخرى
٧٣٥,٤٠٧	٨٤٥,٠٤٩	

١٩-١ خطط مكافآت التقاعد

خطة الاشتراكات المُحددة

تدفع المجموعة اشتراكات عن موظفيها المؤهلين ويتم التعامل معها على أنها خطط الاشتراكات المُحددة. هذا وقد بلغ المُحمّل للسنة فيما يتعلق بهذه الاشتراكات ما قيمته ٥,٤ مليون درهم إماراتي (٢٠٢٣: ٤,٧ مليون درهم إماراتي). تم تصنيف المعاشات مُستحقة الدفع البالغ قيمتها ٠,٧ مليون درهم إماراتي ضمن بند التزامات أخرى كما في تاريخ التقرير (٢٠٢٣: ٠,٦ مليون درهم إماراتي).

خطة المكافآت المحددة

تقدم المجموعة مكافآت نهاية الخدمة لموظفيها المؤهلين. تم إجراء تقييم اكتواري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ و ٢٠٢٣ للتحقق من القيمة الحالية للالتزامات المكافآت المحددة، وتم تكليف خبير تقييم اكتواري داخل دولة الإمارات العربية المتحدة لتقييم مقدار هذه المكافآت. وتم قياس القيمة الحالية للالتزامات المكافآت المحددة، وما يتصل بها من تكاليف الخدمة الحالية والسابقة، باستخدام طريقة وحدة الائتمان المتوقعة. كانت الافتراضات الرئيسية المستخدمة لأغراض التقييمات على النحو التالي:

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
%٥,٩٣	%٥,٠٨	معدل الخصم
%٣,٠٠	%٣,٠٠	المعدل المتوقع لزيادة الرواتب

فيما يلي الحركات في القيمة الحالية للالتزامات المكافآت المحددة خلال السنة:

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	
٤٣,٦٧٠	٤٧,٧٠٦	الرصيد في ١ يناير
٧,٦٧١	٥,١٠٣	تكلفة الخدمة
١,٧٨٣	١,٩٨٥	مصفوفات الفوائد
(٢,٧٨١)	-	(أرباح) إعادة القياس
(٢,٦٣٧)	(٢,٧٤٥)	مكافآت مدفوعة خلال السنة
٤٧,٧٠٦	٥٢,٠٤٩	الرصيد في ٣١ ديسمبر

تتمثل افتراضات التقييم الهامة المستخدمة لتحديد التزامات المكافآت المحددة في معدل الخصم والمعدل المتوقع لزيادة الرواتب ومعدل دوران الموظفين. تم تحديد تحليلات الحساسية أدناه بناءً على التغيرات في الافتراضات ذات الصلة المحتمل حدوثها بشكل معقول في نهاية فترة التقرير، مع الحفاظ على ثبات جميع الافتراضات الأخرى.

إذا ازداد معدل الخصم بمقدار ٥٠ نقطة أساس، سينخفض التزام المكافآت المحددة بنسبة ٤,٢٪ (٢٠٢٣: ٤,٢٪)، بينما إذا انخفض معدل الخصم بمقدار ٥٠ نقطة أساس، سؤدي إلى زيادة في الالتزام بنسبة ٤,٥٪ (٢٠٢٣: ٤,٥٪).

وبالمثل، تؤدي الزيادة في المعدل المتوقع لزيادة الراتب بمقدار ٥٠ نقطة أساس إلى زيادة في التزام المكافآت المحددة بنسبة ٤,٤٪ (٢٠٢٣: ٤,٥٪)، بينما يؤدي الانخفاض في المعدل المتوقع لزيادة الرواتب بمقدار ٥٠ نقطة أساس إلى انخفاض التزام المكافآت المحددة بنسبة ٤,٢٪ (٢٠٢٣: ٤,٢٪).

٢٠١٩ ضريبة الدخل

أصدرت وزارة المالية بدولة الإمارات العربية المتحدة ("وزارة المالية") في ٩ ديسمبر ٢٠٢٢ المرسوم بقانون اتحادي رقم (٤٧) بشأن فرض ضريبة على الشركات والأعمال ("قانون ضريبة الشركات") من أجل سن نظام جديد لضريبة الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة. أصبح نظام ضريبة الشركات الجديد سارياً على الفترات المحاسبية التي بدأت في أو بعد ١ يونيو ٢٠٢٣. وحيث إن السنة المحاسبية للمجموعة تنتهي في ٣١ ديسمبر، فإن أول فترة ضريبية تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٤ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، مع تقديم الإقرار الضريبي المعني في أو قبل ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥. إن الدخل الخاضع للضريبة الخاص بالمنشآت التي تقع ضمن نطاق أغراض نظام ضريبة الشركات لدولة الإمارات العربية المتحدة يخضع لضريبة الشركات بمعدل ضريبي ٩٪.

تُقدر رسوم الضريبة عن الفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ما قيمته ٢٠,٨ مليون درهم إماراتي (٢٠٢٣: لا شيء) وهي تُمثل معدل الضريبة الفعلي بنسبة ٩,٣٪ (٢٠٢٣: لا شيء).

٢٠ رأس المال

إن رأس مال البنك المصرح به والمصدر والمدفوع يتكون من ١,٧٣٧,٣٨٣,٠٥٠ سهم بقيمة درهم واحد لكل سهم (٢٠٢٣: ١,٧٣٧,٣٨٣,٠٥٠ سهم بقيمة درهم واحد لكل سهم). ويحق لكل حامل سهم من الأسهم المدفوعة بالكامل التصويت بصوت عن كل سهم واحد، كما أن له الحق في الحصول على توزيعات أرباح.

٢١ سندات الشق الأول من رأس المال

أصدر البنك في ٢٣ ديسمبر ٢٠١٥ سندات الشق الأول من رأس المال ("سندات رأسمالية") من خلال منشأة ذات غرض خاص وهي سي بي أي تاير وان برايفت ليميتد ("المصدر"). بقيمة بلغت ١٢٥ مليون دولار أمريكي (٤٥٩,١ مليون درهم إماراتي). تعد هذه السندات سندات رأسمالية دائمة وتحمل فائدة بنسبة ٥,٩٩٣٪ سنوياً مُعدلة من النسبة السابقة البالغة ٦,٥٪ سنوياً (محتسبة على أساس متوسط معدل المقايضة لست سنوات بالإضافة إلى ٤,٧١٪ سنوياً) خلال "الفترة الأولى". بعد الفترة الأولى، وفي كل تاريخ إعادة تسعير، يتم احتساب الفائدة لفترة إعادة التسعير التالية بمتوسط معدل المقايضة لست سنوات بالإضافة إلى هامش ٤,٧١٪ سنوياً. تسدد الفائدة على هذه السندات الرأسمالية بشكل نصف سنوي في آخر الفترة. وتُعرف "الفترة الأولى" بالفترة (اعتباراً من وتضمن يوم) تاريخ الإصدار وحتى (باستثناء يوم) تاريخ الطلب الأول. ويعرف "تاريخ إعادة التسعير" بأنه تاريخ الطلب الأول ونفس اليوم على مدار ست سنوات تالية. ويحق للبنك المطالبة بهذه السندات الرأسمالية في ٢٣ يونيو ٢٠٢٥ وفي كل تاريخ دفع فائدة بعد ذلك، مع مراعاة استيفاء شروط معينة (بما في ذلك شروط الاتفاقية). تعد سندات الشق الأول من رأس المال دائمة وثنائية وبدون ضمان. ويجوز للبنك اختيار عدم دفع فوائد بناءً على تقديره الخاص، وهذا من جملة شروط أخرى. ولا يحق لحامل تلك السندات الرأسمالية المطالبة بالفائدة، ولا يعد اختيار البنك عدم سداد الفائدة حدثاً من أحداث التخلف عن السداد.

٢٢ الاحتياطات
١-٢٢ احتياطي قانوني إلزامي

وفقاً للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ بشأن الشركات التجارية والنظام الأساسي للبنك، يتم سنوياً تحويل ١٠٪ على الأقل من صافي الأرباح السنوية إلى الاحتياطي النظامي حتى يعادل ٥٠٪ من رأس المال المدفوع.

٢-٢٢ احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات

يمثل احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات الأرباح والخسائر المتراكمة الناشئة عند إعادة تقييم الأصول المالية المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

٣-٢٢ احتياطي مخصص مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

احتياطي مخصص مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي يتألف مما يلي:

٢٠٢٣	٢٠٢٤
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
٢٧١,٨٩٩	-

احتياطي المخصص المحدد

وفقاً لمتطلبات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، يتم تحويل فائض مخصصات إنخفاض قيمة الائتمان المحتسبة وفقاً لمتطلبات المصرف المركزي الزائد عن مخصص خسائر الائتمان المتوقعة الخاص بتعرضات المرحلة الثالثة المُحتسب وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ إلى "احتياطي المخصص المحدد" على أنها تخصيص من الأرباح المُحتجزة. هذا الاحتياطي غير متاح لسداد توزيعات الأرباح. ومع ذلك، توقف مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي خلال السنة عن الالتزام بمتطلبات احتياطي المخصص المحدد مما أدى بدوره إلى إعادة كافة المخصصات المسجلة سابقاً إلى الأرباح المُحتجزة بما قيمته ٢٧١,٩ مليون درهم إماراتي بما يتوافق مع المعايير الجديدة لإدارة مخاطر الائتمان.

احتياطي المخصص					
المحدد لمصرف					
الإمارات العربية المتحدة					
الإجمالي	المركزي	احتياطي إعادة تقييم الاستثمار	احتياطي عام	احتياطي قانوني إلزامي	
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	
٥٢٥,٢٩١	٢٧١,٨٩٩	(٦٣,٩٢١)	-	٣١٧,٣١٣	٢٠٢٤
٢,٦٣٤	-	٢,٦٣٤	-	-	كما في ١ يناير
(٢٣٨,٧٥٣)	(٢٧١,٨٩٩)	١٢,٩٢٩	-	٢٠,٢١٧	الدخل الشامل الآخر
٢٨٩,١٧٢	-	(٤٨,٣٥٨)	-	٣٣٧,٥٣٠	المحول من/(إلى) الأرباح المحتجزة
					كما في ٣١ ديسمبر
٥٥١,١١٨	٢٨٤,٢٠٣	(٦٤,٨٠٥)	٣١,٤٧١	٣٠٠,٢٤٩	٢٠٢٣
٨٨٤	-	٨٨٤	-	-	كما في ١ يناير
(٢٦,٧١١)	(١٢,٣٠٤)	-	(٣١,٤٧١)	١٧,٠٦٤	الدخل الشامل الآخر
٥٢٥,٢٩١	٢٧١,٨٩٩	(٦٣,٩٢١)	-	٣١٧,٣١٣	المحول من/(إلى) الأرباح المحتجزة
					كما في ٣١ ديسمبر

الأرباح المخصصة للحصص غير المسيطرة				نسبة الملكية وحقوق التصويت %		
الحصص غير المسيطرة كما في ٣١ ديسمبر				٢٠٢٣	٢٠٢٤	
٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي			
١٢٠,٠٥٧	١٢٠,٧٣٣	١٦,٧٢٠	٦٧٦	٪٥٢,٨	٪٥٢,٨	الخليجية للاستثمارات العقارية
١٢٠,٠٥٧	١٢٠,٧٣٣	١٦,٧٢٠	٦٧٦			



البنك التجاري الدولي ش.م.ع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

٢٣ الحصة غير المسيطرة (تابع)

إن المعلومات المالية الموجزة الخاصة بالشركة الخليجية للاستثمارات العقارية التي لها حصة جوهرية غير مسيطرة مبينة أدناه، حيث تمثل هذه المعلومات المالية الموجزة أدناه المبالغ قبل حذف القيود بين شركات المجموعة.

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	
٢٥٣,٦٩٥	٢٥٥,٧٩١	أصول متداولة
-	-	أصول غير متداولة
٢٥٣,٦٩٥	٢٥٥,٧٩١	إجمالي الأصول
-	-	الالتزامات المتداولة والالتزامات غير المتداولة
٢٥٣,٦٩٥	٢٥٥,٧٩١	حقوق الملكية العائدة إلى ملاك الشركة الخليجية للاستثمارات العقارية
٢٥٣,٦٩٥	٢٥٥,٧٩١	إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية
٣٥,٤٢٤	٢,٠٩٦	صافي الدخل من أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
٣٥,٤٢٤	٢,٠٩٦	أرباح السنة
٣٥,٤٢٤	٢,٠٩٦	إجمالي الدخل الشامل للسنة
١٨,٧٠٤	١,٤٢٠	إجمالي الدخل الشامل للسنة العائد إلى:
١٦,٧٢٠	٦٧٦	ملاك الشركة الخليجية للاستثمارات العقارية
٣٥,٤٢٤	٢,٠٩٦	الحصة غير المسيطرة



البنك التجاري الدولي ش.م.ع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

٢٠٢٣	٢٠٢٤
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
٧٣٨,٩٧٩	٧٣٨,٦٤٩
١٤,١٤٩	١٥,٢٠٨
٤٣,١٩٩	٥٧,٧٨٢
١٠٠,٣٩٧	١١٩,١٤٩
٥٥,٥٠٤	٤٧,٦٧٦
٩٥٢,٢٢٨	٩٧٨,٤٦٤

قروض وسحوبات على المكشوف

كمبيالات مخصصة

قروض لبنوك

أدوات دين

إيداعات لدى بنوك

٢٥ إيرادات من أصول تمويلية واستثمارية إسلامية

٢٠٢٣	٢٠٢٤
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
١١,٦٧١	٤٦,٠٣٧
٤٠,٦٢١	٢٣,٩٤٥
٣١,٠٧٧	٣٤,٥٢١
٨٣,٣٦٩	١٠٤,٥٠٣

مربحة

إجارة

صكوك إسلامية

٢٦ مصروفات الفائدة

٢٠٢٣	٢٠٢٤
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
٤٣٦,٦٨٠	٥٠٨,٢٣٧
١٢٩,١٤١	١٠٣,٠٠٠
٢,٤٧٩	٢,٦٣٧
٥٦٨,٣٠٠	٦١٣,٨٧٤

ودائع العملاء

قروض من بنوك

مصروفات أخرى

٢٧ توزيعات على مودعي الودائع الإسلامية

٢٠٢٣	٢٠٢٤
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
٥٠,١٣٤	٩٧,٧٨٣
٦١,٩٢٠	٢٧,٣١٣
١١٢,٠٥٤	١٢٥,٠٩٦

ودائع العملاء الإسلامية

ودائع استثمارية إسلامية من البنوك

٢٨ صافي إيرادات الرسوم والعمولات

٢٠٢٣	٢٠٢٤
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
٥١,٥٢١	٥٩,٦٢٢
٢٠,٣٣٥	٣٨,٤١٦
٢٦,٨٧٥	٢٩,٥١٣
٩,٥٠٧	١٠,٧٩١
٧,٩٢٦	٨,٩٢٦
٨,١٣٥	٧,٤٧٦
٦,٧٥٥	٤,٩٨٨
١٣١,٠٥٤	١٥٩,٧٣٢

إيرادات الرسوم والعمولات:

عمولة على منتجات التمويل التجاري

رسوم خدمات استشارية

رسوم إدارة التسهيلات

رسوم المقاصة والتسوية

رسوم متعلقة بالبطاقات الائتمانية

رسوم وعمولات بنكية وخدمة الحساب

إيرادات أخرى

مصروفات الرسوم والعمولات:

مصروفات متعلقة بالبطاقات الائتمانية

أخرى

٢٠٢٣	٢٠٢٤
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
(١٣,٢٣٧)	(١٦,٠٧٥)
(٥,٢٧٧)	(٥,٣٢٧)
(١٨,٥١٤)	(٢١,٤٠٢)
١١٢,٥٤٠	١٣٨,٣٣٠

٢٩ إيرادات تشغيلية أخرى، بالصافي

٢٠٢٣	٢٠٢٤
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
٢٨,٥٩٥	٧,٣٧٠
٣٢,٠٤٢	٢٠,٣٣٢
٧,٨٧٠	١٩٠,١٩٥
٧,٢٥٧	٣,٣٩٨
٧٥,٧٦٤	٢٢١,٢٩٥

أرباح صرف العملات الأجنبية
صافي الدخل من أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
أرباح من بيع الأصول المالية
إيرادات أخرى

٣٠ مصروفات عمومية وإدارية

٢٠٢٣	٢٠٢٤
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
٢٣٧,٣٥١	٢٥٤,٢٣٠
٣٢,٢٧٦	٣١,٧٨٥
١٣,١٥٧	١٧,٠٨٨
٢٦,١٢٧	٢٨,٨٢٤
٤٠,١٨١	٤٥,٧٣٧
٣٤٩,٠٩٢	٣٧٧,٦٦٤

رواتب ومصروفات ذات علاقة
استهلاك وإطفاء
رسوم قانونية واستشارية
تكاليف الصيانة
مصروفات أخرى

لم يتم تقديم أي مساهمات اجتماعية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ و ٢٠٢٣.

٣١ صافي مخصص الانخفاض في قيمة الأصول المالية

٢٠٢٣	٢٠٢٤
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
(٨٠,٨٦١)	(١٤٠,٤٤٨)
٢٧,٢٠٠	٣٧,٦٧٩
(٥٣,٦٦١)	(١٠٢,٧٦٩)

مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للسنة بعد خصم قيمة المبالغ المعكوسة
صافي المبالغ المستردة مقابل شطب القروض

٣٢ صافي (مخصص)/عكس الانخفاض في قيمة الأصول غير المالية

٢٠٢٣	٢٠٢٤
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
٢٣,٢٧٧	(٩٥٤)
٦,٥٧٠	٨٠٦
٢٩,٨٤٧	(١٤٨)

صافي (مخصص)/عكس المخزون العقاري (إيضاح رقم ١١)
عكس الانخفاض في قيمة الاستثمارات العقارية (إيضاح رقم ١٤)

٣٣. مصروف ضريبة الدخل

يُحتسب المصروف المُحمَّل للسنة بناءً على صافي الأرباح المُعدَّلة للسنة بمعدلات الضريبة المطبَّقة. فيما يلي المصروف المُحمَّل على بيان الدخل المُوحَّد للسنة:

٢٠٢٣	٢٠٢٤
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
-	٢٠,٧٩٦

المصروف المُحمَّل للسنة

فيما يلي تسوية الضريبة المفروضة على أرباح المجموعة بناءً على أساس المحاسبة والأرباح وفقاً لقوانين الضرائب:

٢٠٢٣	٢٠٢٤
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
-	٢٢٢,٦٥١
-	٢٠,٠٣٩
-	(٦٦)
-	٨٢٣
-	٢٠,٧٩٦

الأرباح قبل خصم الضريبة

تأثير معدلات الضريبة

- الدخل غير الخاضع للضريبة

- مصروفات غير مستقطعة لأغراض ضريبية

إجمالي مصروف ضريبة الدخل



البنك التجاري الدولي ش.م.ع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

٣٤ التزامات محتملة وارتباطات

تلبيةً لاحتياجات العملاء المالية، تلزم المجموعة بعدة ارتباطات غير قابلة للإلغاء والتزامات محتملة، والتي تشمل ضمانات مالية واعتمادات مستندية والتزامات أخرى غير مسجلة لتقديم قرض. بالرغم من أن هذه الالتزامات قد لا تُدرج في بيان المركز المالي الموحد، إلا أنها تتضمن مخاطر ائتمانية وبالتالي فهي تشكل جزءاً من المخاطر التي تتعرض لها المجموعة بصورة عامة.

١-٣٤ اعتمادات مستندية و ضمانات

تلزم الاعتمادات المستندية والضمانات (بما في ذلك الاعتمادات المستندية الاحتياطية) المجموعة بتأدية دفعات بالنيابة عن العملاء في حال وقوع أمر محدد متعلق باستيراد وتصدير البضائع. تحمل الضمانات والاعتمادات المستندية الاحتياطية مخاطر ائتمان شبيهة بمخاطر القروض. إن المبالغ التعاقدية للالتزامات المحتملة مبينة في الجدول التالي حسب الفئة، وتمثل المبالغ الواردة في الجدول الحد الأقصى للخسائر المحاسبية التي سيتم الاعتراف بها في نهاية فترة التقرير إذا لم تتمكن الأطراف الأخرى من الأداء وفقاً للعقد.

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	
٢,٦٦٧,٤٠٠	٣,١٩١,٥٢٧	ضمانات
٣٤٩,٦٠٨	٤١٩,٣٦٣	اعتمادات مستندية
<u>٣,٠١٧,٠٠٨</u>	<u>٣,٦١٠,٨٩٠</u>	

٢-٣٤ ارتباطات أخرى

يوجد لدى المجموعة دائماً التزامات قائمة غير قابلة للإلغاء لتقديم قرض. وتتمثل هذه الالتزامات في تسهيلات قروض معتمدة. وبالنسبة لالتزامات القروض الموضحة في الجدول أدناه، يُفترض أن تكون هذه المبالغ قد تم سدادها بالكامل.

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	
٢,٣٨٠,٥٠١	٢,٠٠٨,٧٤١	التزامات القروض
١,٥٤٨	٤٢,٤٤١	ارتباطات رأسمالية
<u>٢,٣٨٢,٠٤٩</u>	<u>٢,٠٥١,١٨٢</u>	

٣٥ ربحية السهم الأساسية والمخفضة

تحتسب ربحية السهم بقسمة أرباح السنة العائدة لملاك البنك بعد خصم الفوائد المدفوعة على سندات الشق الأول من رأس المال، على المتوسط المرجح لعدد الأسهم المصدرة خلال الفترة كما يلي:

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	
١٥٣,٩٢١	٢٠١,١٧٩	أرباح الفترة العائد إلى ملاك البنك
-	(٢٧,٥٢٠)	خصم: الفائدة على سندات الشق الأول من رأس المال
١٥٣,٩٢١	١٧٣,٦٥٩	صافي الأرباح العائدة إلى المساهمين
١,٧٣٧,٣٨٣	١,٧٣٧,٣٨٣	المتوسط المرجح لعدد الأسهم المصدرة
<u>٠,٠٠٩</u>	<u>٠,١٠٠</u>	ربحية السهم* (بالدرهم الإماراتي)

* كانت ربحية السهم المُخفّضة والأساسية هي نفسها للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ و ٢٠٢٣.

٣٦ النقد وما يعادله

يتألف النقد وما يعادله في بيان التدفقات النقدية الموحد من الأرصدة التالية:

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	
١,٣٨٤,٣١٨	١,٥٧٣,٤٣٤	مبالغ نقدية وأرصدة لدى المصرف المركزي (إيضاح رقم ٦)
٧١٥,٤٠٩	٩٣٣,٣٨٢	ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك (إيضاح رقم ٧)
٢٩٥,٧١٢	٥٨٠,٤٤٨	أصول مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة (إيضاح رقم ١٣)
<u>٢,٣٩٥,٤٣٩</u>	<u>٣,٠٨٧,٢٦٤</u>	
(٣٢٥,٦٥٤)	(٥١٠,١٤٢)	ناقصاً: احتياطي قانوني إلزامي لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
(٦٦٨,١٢٠)	(٨٣٧,٢٩٠)	ناقصاً: أرصدة مستحقة من البنوك ذات فترة استحقاق أصلية مدتها ٩٠ يوماً أو أكثر
(٢٩٥,٧١٢)	(١٧٥,٠٠٠)	ناقصاً: أصول مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة ذات فترة استحقاق أصلية مدتها ٩٠ يوماً أو أكثر
<u>١,١٠٥,٩٥٣</u>	<u>١,٥٦٤,٨٣٢</u>	

٣٧ تصنيف الأصول والالتزامات المالية

١٠-٣٧ الأصول والالتزامات المالية غير المشتقة والمشتقة

بالقيمة العادلة		بالتكلفة المطفأة		الإجمالي	
٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٤
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
الأصول المالية غير المشتقة					
مبالغ نقدية وأرصدة لدى المصرف المركزي					
-	-	١,٥٧٣,٤٣٤	١,٥٧٣,٤٣٤	١,٣٨٤,٣١٨	١,٥٧٣,٤٣٤
-	-	٩٣٣,٣٨٠	٩٣٣,٣٨٠	٧١٥,٤٠٩	٩٣٣,٣٨٠
-	-	١٤,٥٥٠,٥٠٧	١٤,٥٥٠,٥٠٧	١٣,٣٩٤,٨٧٨	١٤,٥٥٠,٥٠٧
-	-	١,٢٧٨,٧٧٥	١,٢٧٨,٧٧٥	٦٦٠,٤٠٨	١,٢٧٨,٧٧٥
٣٠٠,٣٢١	٣٠٧,٧٨٨	-	-	٣٠٠,٣٢١	٣٠٧,٧٨٨
-	-	٢,٦٩٢,٤٤٥	٢,٦٩٢,٤٤٥	٢,٦٩٢,٤٤٥	٢,٦٩٢,٤٤٥
٣٠٠,٣٢١	٣٠٧,٧٨٨	١٨,٨٤٧,٤٥٨	٢١,١٧٤,٣٥٩	١٩,١٤٧,٧٧٩	٢١,٤٨٢,١٤٧
أصول مالية مُشتقة - بالقيمة العادلة					
من خلال الأرباح أو الخسائر					
٢,٦٣٣	١٠,٣٢٤	-	-	٢,٦٣٣	١٠,٣٢٤
٣٠٢,٩٥٤	٣١٨,١١٢	١٨,٨٤٧,٤٥٨	٢١,١٧٤,٣٥٩	١٩,١٥٠,٤١٢	٢١,٤٩٢,٤٧١
الالتزامات المالية غير المشتقة					
أرصدة مستحقة للمصرف المركزي					
-	-	١,٧٨٣	١,٧٨٣	١,٧٨٣	-
-	-	١,٥٦٧,٣٩٨	١,٥٦٧,٣٩٨	٢,٧٤٧,٨٣٥	١,٥٦٧,٣٩٨
-	-	١٥,٤٣٠,١٤٧	١٥,٤٣٠,١٤٧	١٢,٦٠٧,٧٣١	١٥,٤٣٠,١٤٧
-	-	٧٧٩,٩٦٤	٧٧٩,٩٦٤	٦٤٣,٧٥٤	٧٧٩,٩٦٤
-	-	١٧,٧٧٧,٥٠٩	١٧,٧٧٧,٥٠٩	١٦,٠٠١,١٠٣	١٧,٧٧٧,٥٠٩
التزامات مالية مُشتقة - بالقيمة العادلة					
من خلال الأرباح أو الخسائر					
٨,٠٦٨	٢,١٥٥	-	-	٨,٠٦٨	٢,١٥٥
٨,٠٦٨	٢,١٥٥	١٦,٠٠١,١٠٣	١٧,٧٧٧,٥٠٩	١٦,٠٠٩,١٧١	١٧,٧٧٩,٦٦٤

تتعرض المجموعة للمخاطر الرئيسية التالية نتيجة استخدامها للأدوات المالية. إن التعرض لهذه المخاطر وطريقة نشأتها ظل دون تغيير عن السنة السابقة.

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر أسعار الفائدة
- مخاطر السوق
- المخاطر التشغيلية

يوضح القسم التالي سياسات إدارة المخاطر للمجموعة والتي لم يطرأ عليها تغيير عن السنة السابقة.

١-٣٨ مخاطر الائتمان

تشير مخاطر الائتمان إلى مخاطر تكبد المجموعة خسائر مالية بسبب إخفاق العميل أو الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته التعاقدية. إن النشاط الرئيسي المدبر للدخل للمجموعة يتمثل في قروض العملاء، وبالتالي فإن مخاطر الائتمان هي المخاطر الرئيسية. تنشأ مخاطر الائتمان بشكل رئيسي من القروض والسلفيات إلى العملاء وكذلك من الأصول التمويلية والاستثمارية الإسلامية والبنوك الأخرى (بما في ذلك الالتزامات ذات الصلة لتقديم القروض أو تسهيلات بطاقات الائتمان)، والاستثمارات في سندات الدين والمشتقات التي تمثل مركزاً للأصول. تضع المجموعة في الاعتبار جميع عناصر التعرض لمخاطر الائتمان مثل مخاطر التخلف عن السداد لدى الطرف المقابل والمخاطر الجغرافية ومخاطر القطاع وذلك لأغراض إدارة المخاطر.

١-١-٣٨ إدارة مخاطر الائتمان

تتولى لجنة الائتمان والمخاطر التابعة للمجموعة مسؤولية إدارة مخاطر الائتمان للمجموعة من خلال:

- التأكد من أن المجموعة لديها ممارسات مناسبة لمخاطر الائتمان، والتي تستند إلى الإطار العام لتقبل المخاطر، بما في ذلك نظام فعال للرقابة الداخلية، لتحديد المخصصات الكافية بشكل ثابت وفقاً للسياسات والإجراءات المعلنة للمجموعة والمعايير الدولية للتقارير المالية والإرشادات الإشرافية ذات الصلة.
- تحديد وتقييم وقياس مخاطر الائتمان عبر المجموعة، من الأداة الفردية إلى مستوى المحفظة.
- وضع سياسات ائتمانية لحماية المجموعة من المخاطر المحددة بما في ذلك متطلبات الحصول على ضمانات من المقترضين، لإجراء تقييم ائتماني فعال للمقترضين ومراقبة التعرضات بشكل مستمر مقابل حدود المخاطر المقررة بالمجموعة.
- الحد من تركيزات التعرض للمخاطر وفقاً لنوع الأصل والأطراف المقابلة ومجال العمل والتصنيف الائتماني والقطاع الجغرافي وغير ذلك.
- وضع إطار رقابة قوي لهيكل تفويض الصلاحيات فيما يتعلق بالموافقة على التسهيلات الائتمانية وتجديدها.
- وضع نظام تصنيف داخلي لمخاطر المجموعة والحفاظ عليه من أجل تصنيف التعرضات وفقاً لدرجة مخاطر التخلف عن السداد. تخضع درجات تصنيف المخاطر للمراجعة بصورة منتظمة.
- وضع والحفاظ على عمليات المجموعة لقياس خسائر الائتمان المتوقعة، بما في ذلك مراقبة مخاطر الائتمان، وإدماج المعلومات المستقبلية والأسلوب المستخدم لقياس خسائر الائتمان المتوقعة.
- التأكد من أن المجموعة لديها سياسات وإجراءات معمول بها للمحافظة بشكل مناسب على النماذج المستخدمة لتقييم وقياس خسائر الائتمان المتوقعة والتحقق من صحتها.
- استحداث عملية جيدة لتقييم وقياس مخاطر الائتمان مدعومة بأساس قوي من الأنظمة والأدوات والبيانات الشائعة المستخدمة في تقييم مخاطر الائتمان وحساب خسائر الائتمان المتوقعة. تقديم المشورة والتوجيه والمهارات المتخصصة لوحدة الأعمال لتعزيز أفضل الممارسات على مستوى المجموعة لإدارة مخاطر الائتمان.

تُجري إدارة التدقيق الداخلي عمليات تدقيق منتظمة للتأكد من أن الضوابط والإجراءات المتبعة مصممة ومطبقة بشكل ملائم.

البنك التجاري الدولي ش.م.ع إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

٣٨ إدارة المخاطر المالية (تابع)

١٠-٣٨ مخاطر الائتمان (تابع)

٢-١-٣٨ الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

كما هو مبين في الإيضاح رقم ٣، تقوم المجموعة بمراقبة جميع الأصول المالية الخاضعة لمتطلبات انخفاض القيمة لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي. إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، سوف تقوم المجموعة بقياس مخصص الخسائر على أساس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني بدلاً من خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً.

تصنيفات مخاطر الائتمان الداخلية

يتألف إطار تصنيف مخاطر الائتمان للمجموعة من إثني عشر فئة. تعتمد معلومات التصنيف الائتماني على مجموعة من البيانات التي يتم تحديثها للتنبؤ بمخاطر التخلف عن السداد وتطبيق حكم الائتمان القائم على الخبرة. وعند التحليل، يتم أخذ طبيعة التعرض ونوع المقرض في الاعتبار. يتم تحديد درجات مخاطر الائتمان باستخدام عوامل نوعية وكمية تدل على مخاطر التخلف عن السداد.

يتم تصميم وتحديد معايير درجات مخاطر الائتمان بما يعكس مخاطر التخلف عن السداد عندما تزداد مخاطر الائتمان. وكلما ازدادت مخاطر الائتمان، اختلفت درجة مخاطر التخلف عن السداد. يتم تخصيص درجة مخاطر ائتمان لكل حالة من حالات التعرض، عند الاعتراف المبدئي، استناداً إلى المعلومات المتاحة عن الطرف المقابل. تتم مراقبة جميع حالات التعرض ويتم تحديث درجة مخاطر الائتمان لتعكس المعلومات الحالية. تعتبر إجراءات المراقبة المتبعة عامة ومصممة حسب نوع التعرض.

تستخدم البيانات التالية عادةً لرصد حالات تعرض المجموعة:

- سجل السداد، بما في ذلك نسب السداد وتحليل فترة الاستحقاق.
- مدى استخدام الحد الممنوح.
- التحمل (سواء المطلوب أو الممنوح).
- التغيرات في الظروف التجارية والمالية والاقتصادية.
- معلومات التصنيف الائتماني المتاحة من وكالات تصنيف خارجية.
- بالنسبة لمخاطر الأفراد: البيانات الناتجة داخلياً عن سلوك العميل ومقاييس القدرة على التحمل وما إلى ذلك.
- بالنسبة لمخاطر الشركات: المعلومات التي يتم الحصول عليها عن طريق المراجعة الدورية للملفات العملاء بما في ذلك مراجعة البيانات المالية المدققة، وتحليل بيانات السوق مثل أسعار مقايضة التخلف الائتماني أو السندات المدرجة عند توفرها، وتقييم التغيرات في القطاع الذي يعمل فيه العميل وإلخ.

تستخدم المجموعة درجات مخاطر الائتمان كأحد المعطيات الأساسية لتحديد هيكل آجال احتمال التخلف عن السداد مقابل حالات التعرض. تقوم المجموعة بتحصيل معلومات الأداء ومعلومات التخلف عن السداد حول تعرضها للمخاطر الائتمانية التي يتم تحليلها وفقاً للاختصاص أو المنطقة ووفقاً لنوع المنتج والمقرض وكذلك تصنيف مخاطر الائتمان. إن المعلومات المستخدمة مستمدة من مصادر داخلية وخارجية على حد سواء اعتماداً على المحفظة التي تم تقييمها. يقدم الجدول أدناه توضيحاً لتصنيف درجات مخاطر الائتمان الداخلية للمجموعة إلى التصنيفات الخارجية.

٣٨ إدارة المخاطر المالية (تابع)

١-٣٨ مخاطر الائتمان (تابع)

٢-١-٣٨ الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (تابع)

درجة المخاطر	الوصف	تصنيف موديز
١	مخاطر ضئيلة إلى معتدلة	Aaa
+٢	مخاطر ضئيلة إلى معتدلة	Aa١
٢	مخاطر ضئيلة إلى معتدلة	Aa٢
-٢	مخاطر ضئيلة إلى معتدلة	Aa٣
+٣	مخاطر ضئيلة إلى معتدلة	A١
٣	مخاطر ضئيلة إلى معتدلة	A٢
-٣	مخاطر ضئيلة إلى معتدلة	A٣
+٤	مخاطر ضئيلة إلى معتدلة	Baa١
٤	مخاطر ضئيلة إلى معتدلة	Baa٢
-٤	رقابة قياسية	Baa٣
+٥	رقابة قياسية	Ba١
٥	رقابة قياسية	Ba٢
-٥	رقابة قياسية	Ba٣
+٦	تحت الملاحظة والمراقبة الخاصة	B١
٦	تحت الملاحظة والمراقبة الخاصة	B٢
-٦	تحت الملاحظة والمراقبة الخاصة	B٣
+٧	تحت الملاحظة والمراقبة الخاصة	Caa١
٧	تحت الملاحظة والمراقبة الخاصة	Caa٢
-٧	تحت الملاحظة والمراقبة الخاصة	Caa٣
٨	متعثرة: دون المستوى	Ca - C
٩	متعثرة: مشكوك في تحصيلها	Ca - C
١٠	متعثرة: منخفضة القيمة	Ca - C

تستخدم المجموعة معايير مختلفة لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل كبير لكل محفظة أصول. تشمل المعايير المستخدمة كلا من التغيرات الكمية في حالات احتمال التخلف عن السداد وكذلك التغيرات النوعية. يلخص الجدول أدناه بعض المؤشرات النوعية الإرشادية التي تم تقييمها.

المؤشرات النوعية التي تم تقييمها

قروض الأفراد
التغيرات في سلوك الأداء لدى المقترض أو المحفظة (أيام التأخر عن السداد)، نسبة القرض إلى القيمة (قروض الرهن العقاري)، تمديد الأجل الممنوحة، التحمل أو إعادة الهيكلة الفعلية أو المتوقعة، أصحاب العمل المدرجين على القائمة السوداء أو فقدان الوظيفة، التغير المعاكس في الظروف الاقتصادية، القروض غير المضمونة المسددة على دفعة واحدة.

قروض الشركات
تغير جوهري في النتائج التشغيلية للجهة المقترضة، تغير سلمي جوهري في البيئة التنظيمية أو الاقتصادية أو التكنولوجية، التحمل أو إعادة الهيكلة الفعلية أو المتوقعة، العلامات المبكرة لمشكلات للتدفقات النقدية والسيولة، أيام التأخر في السداد، تخفيض التصنيف الداخلي، زيادة جوهري في التعرض عند التخلف عن السداد بسبب التغير في قيمة الضمانات، القروض غير المضمونة المسددة على دفعة واحدة.

مبالغ مستحقة من البنوك الزيادة الجوهرية في هامش الائتمان، تصنيفات الائتمان الخارجية

أدوات دين الزيادة الجوهرية في هامش الائتمان، تصنيفات الائتمان الخارجية

عقود الضمانات المالية الزيادة في مخاطر الائتمان المتعلقة بالأدوات المالية الأخرى للمقترض

يتم تقييم التزامات القروض إلى جانب فئة القرض التي تلتزم المجموعة بتوفيرها، أي يتم تقييم الالتزامات الخاصة بتقديم الرهن العقاري باستخدام معايير مماثلة لقروض الرهن العقاري، في حين يتم تقييم الالتزامات لتقديم قرض الشركات باستخدام معايير مماثلة لقروض الشركات.

بصرف النظر عن نتيجة التقييم السابق، تفترض المجموعة أن مخاطر الائتمان على أصل مالي قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي عندما تكون الدفعات التعاقدية متأخرة السداد لأكثر من ٣٠ يوماً، ما لم يكن لدى المجموعة معلومات معقولة وثبوتية تشير إلى خلاف ذلك.

لدى المجموعة إجراءات مراقبة للتأكد من فاعلية المعايير المستخدمة لتحديد الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان، مما يعني أن الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان يتم تحديدها قبل أن التعرض للتخلف عن السداد أو عندما يصبح الأصل متأخر السداد لمدة ٣٠ يوماً. تقوم المجموعة بإجراء اختبارات دورية وفقاً للتحليل التاريخي لتصنيفها للنظر فيما إذا كانت موجبات مخاطر الائتمان التي أدت إلى التخلف عن السداد تم إظهارها بدقة في التصنيف في الوقت المناسب.

تقوم المجموعة بدمج المعلومات الاستشرافية في كل من تقييمها لما إذا كانت مخاطر الائتمان لأداة ما قد زادت بشكل ملحوظ منذ الاعتراف الأولي بها وقياس خسائر الائتمان المتوقعة. تم تحديد خسائر الائتمان المتوقعة باستخدام ثلاثة سيناريوهات استشرافية – التصاعدي وخط الأساس والتنازلي. يتم حساب خسائر الائتمان المتوقعة لكل سيناريو ويتم ترجيحه حسب احتمالية حدوث ذلك السيناريو.

استناداً إلى البيانات التاريخية حول مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية المستمدة من قاعدة بيانات موديز، تعبر المجموعة عن منظور "حالة أساسية" بأنه الاتجاه المستقبلي للتوقعات الاقتصادية التي تحرك معدلات التخلف عن السداد لكل محفظة من الأدوات المالية. يمثل السيناريو الأساسي النتيجة الأكثر ترجيحاً ويتماشى مع المعلومات التي تستخدمها المجموعة لأغراض أخرى مثل التخطيط الاستراتيجي وإعداد الميزانية وأنشطة الأعمال الأخرى. السيناريو المعاكس يمثل نتائج أكثر تشاؤماً، في حين يمثل السيناريو التصاعدي سيناريو يتفوق فيه عنصر الاقتصاد على خط الأساس.

أعدت المجموعة وضع نماذج الاقتصاد الكلي لدمج أحدث البيانات والتغيرات في المحفظة. وباستخدام منهجية قوية في وضع نموذج الاقتصاد الكلي، حددت المجموعة ووثقت عوامل الاقتصاد الكلي الرئيسية التي تدفع التغيير في معدلات التخلف عن السداد لكل محفظة من الأدوات المالية. استخدمت المجموعة بيانات وتوقعات الاقتصاد الكلي التالية المستمدة من قاعدة بيانات موديز لدمج المعلومات الاستشرافية في هيكل مصطلح احتمالية التعثر لكل سيناريو.

- نسبة الدين الحكومي العام إلى إجمالي الناتج المحلي، (بالنسبة المئوية غير المعدلة موسمياً)
- المؤشر القياسي لأسعار المنازل: العقارات، (كان المؤشر القياسي لعام ٢٠١٠ = ١٠٠، غير مُعدّل موسميّاً)
- الطاقة: عملية الإنتاج - النفط الخام بما في ذلك المكثفات النفطية، (مليون برميل يومياً، غير مُعدّل موسميّاً)
- الحسابات القومية: إجمالي الناتج المحلي - الواقعي - أبوظبي، (٢٠١٧: مليون دولار أمريكي، المعدل السنوي المعدل موسميّاً)
- أسعار العقارات السكنية - أبوظبي: جميع المساكن، (كان المؤشر القياسي لعام ٢٠١٠ = ١٠٠، غير مُعدّل موسميّاً)
- تكلفة وحدة العمل، (كان المؤشر لعام ٢٠١٠ = ١٠٠، مُعدّل موسميّاً)
- مؤشر أسعار الأسهم: المؤشر العام لسوق دبي المالي (المؤشر، غير مُعدّل موسميّاً)
- التمويل الحكومي العام: الإيرادات (مليار درهم إماراتي، المعدل السنوي المعدل موسميّاً)
- الحسابات القومية: إجمالي الناتج المحلي - الواقعي - دبي، (٢٠١٧: مليون دولار أمريكي، المعدل السنوي غير المعدل موسميّاً)
- أسعار العقارات السكنية - دبي: جميع المساكن (درهم إماراتي للمتر المربع، غير مُعدّل موسميّاً)

يلخص الجدول أدناه مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية المدرجة في السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ للسنوات من ٢٠٢٥ إلى ٢٠٢٧ في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهي الدولة التي تمارس فيها المجموعة أعمالها، وبالتالي فهي الدولة التي لها تأثير جوهري على خسائر الائتمان المتوقعة.

ديسمبر ٢٠٢٤

٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	نسبة الدين الحكومي العام إلى إجمالي الناتج المحلي، (بالنسبة المئوية غير المعدلة موسمياً)
٢٥,١	٢٣,٠	٢١,٧	• السيناريو التصاعدي
٢٩,١	٢٧,٨	٢٧,٢	• سيناريو الحالة الأساسية
٣٩,٣	٤٠,٨	٣٨,٣	• السيناريو التنازلي
١٥٨,٨	١٥٠,٢	١٤٢,٥	المؤشر القياسي لأسعار المنازل: العقارات، (كان المؤشر القياسي لعام ٢٠١٠ = ١٠٠، غير مُعدّل موسمياً)
١٥١,٦	١٤٣,٣	١٣٧,٠	• السيناريو التصاعدي
١١٩,٩	١١١,٩	١١١,٨	• سيناريو الحالة الأساسية
			• السيناريو التنازلي
٣,٩	٣,٧	٣,٥	الطاقة: عملية الإنتاج - النفط الخام بما في ذلك المكثفات النفطية، (مليون برميل يومياً، غير مُعدّل موسمياً)
٣,٩	٣,٧	٣,٥	• السيناريو التصاعدي
٣,٨	٣,٦	٣,٤	• سيناريو الحالة الأساسية
			• السيناريو التنازلي
٢٦٣,٦٣١,٥	٢٥٥,٢٦٥,٧	٢٤٨,٩٨٣,٦	الحسابات القومية: إجمالي الناتج المحلي - الوافي - أبوظبي، (٢٠١٧: مليون دولار أمريكي، المعدل السنوي المعدل موسمياً)
٢٥٥,٥٠٤,٧	٢٤٧,٥٣٢,٥	٢٤١,٩٣٠,٤	• السيناريو التصاعدي
٢٤٠,٦٥١,١	٢٢٩,٤٣٥,٢	٢٢٥,٣٤٨,٦	• سيناريو الحالة الأساسية
			• السيناريو التنازلي
١١٧,٩	١١٢,١	١٠٦,٩	أسعار العقارات السكنية - أبوظبي: جميع المساكن، (كان المؤشر القياسي لعام ٢٠١٠ = ١٠٠، غير مُعدّل موسمياً)
١١٢,٢	١٠٦,٣	١٠٢,٠	• السيناريو التصاعدي
٨٧,٤	٨٠,٩	٨٠,٤	• سيناريو الحالة الأساسية
			• السيناريو التنازلي
١٤٠,٤	١٤٠,٨	١٣٧,٨	تكلفة وحدة العمل، (كان المؤشر لعام ٢٠١٠ = ١٠٠، مُعدّل موسمياً)
١٣٦,٤	١٣٥,٧	١٣٤,٢	• السيناريو التصاعدي
١٣٤,١	١٣٦,٢	١٣٥,٩	• سيناريو الحالة الأساسية
			• السيناريو التنازلي
١٠,٢٧٤,٢	٩,٩١١,٠	٩,٨٧١,٣	مؤشر أسعار الأسهم: المؤشر العام لسوق دبي المالي (المؤشر، غير مُعدّل موسمياً)
٩,٨١٠,٢	٩,٤٠٥,٥	٩,١٩٢,٧	• السيناريو التصاعدي
٧,٩٥٠,٣	٧,٢٩٩,٨	٥,٩٩٥,٠	• سيناريو الحالة الأساسية
			• السيناريو التنازلي
٥١٢,١	٥٣٣,٢	٦٠٥,٠	التمويل الحكومي العام: الإيرادات (مليار درهم إماراتي، المعدل السنوي المعدل موسمياً)
٤٨٨,٥	٥٠٦,٩	٥١٣,٢	• السيناريو التصاعدي
٤٢٧,٣	٤١٨,٦	٣٦٧,٠	• سيناريو الحالة الأساسية
			• السيناريو التنازلي

البنك التجاري الدولي ش.م.ع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

٣٨ إدارة المخاطر المالية (تابع)

١-٣٨ مخاطر الائتمان (تابع)

٣-١-٣٨ دمج المعلومات الاستشرافية (تابع)

ديسمبر ٢٠٢٤

٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	الحسابات القومية: إجمالي الناتج المحلي - الواقعي - دبي، (٢٠١٧: مليون دولار أمريكي، المعدل السنوي غير المعدل موسميًا)
١٤٨,٧٩٤,٨	١٤٢,٧٠٣,٨	١٣٦,٦١٨,٤	• السيناريو التصاعدي
١٤٤,٢٠٨,٠	١٣٨,٣٨٠,٧	١٣٢,٧٤٨,٢	• سيناريو الحالة الأساسية
١٣٥,٨٢٤,٦	١٢٨,٢٦٣,٥	١٢٣,٦٤٩,٧	• السيناريو التنازلي
			•
			• أسعار العقارات السكنية - دبي: جميع المساكن (درهم إماراتي للمتر المربع، غير مُعدّل موسميًا)
٢٦,٠٧٧,٧	٢٣,٣٦٣,٨	٢١,٠٠٦,٣	• السيناريو التصاعدي
٢٤,٨١٢,٢	٢٢,١٦٤,٨	٢٠,٠٥٠,١	• سيناريو الحالة الأساسية
١٩,٣٣٠,٨	١٦,٨٦٣,٨	١٥,٨٠٤,٦	• السيناريو التنازلي

يلخص الجدول أدناه مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية المدرجة في السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ للسنوات من ٢٠٢٤ إلى ٢٠٢٦ في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهي الدولة التي تمارس فيها المجموعة أعمالها، وبالتالي فهي الدولة التي لها تأثير جوهري على خسائر الائتمان المتوقعة.

ديسمبر ٢٠٢٤

٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	تعويضات العاملين - العقارات، (٢٠١٠: مليار درهم إماراتي)
٥٣٢,٢	٥١٧,٧	٤٨٩,٩	• السيناريو التصاعدي
٥٠١,٤	٤٨٣,٩	٤٦٤,٨	• سيناريو الحالة الأساسية
٤٦٥,٩	٤٥٣,٧	٤٤٠,٤	• السيناريو التنازلي

المؤشرات الدورية: المؤشر الاقتصادي المركب المعزز - غير النفطية (% على أساس سنوي)

٣,٣	٤,٤	٥,٣	• السيناريو التصاعدي
٣,١	٣,٧	٣,٧	• سيناريو الحالة الأساسية
٣,٦	٢,٣	(٠,٥)	• السيناريو التنازلي

أسعار العقارات السكنية (أبوظبي: جميع المساكن، (درهم إماراتي للمتر المربع)

١٣,٠٨١,٣	١٣,٠٥٠,٧	١٢,٦١١,١	• السيناريو التصاعدي
١٢,٥٧٩,٣	١٢,٤٧٤,٠	١٢,٠٧١,٢	• سيناريو الحالة الأساسية
١١,٣٠٢,٩	١١,٠٠١,٤	١٠,٦٢١,٠	• السيناريو التنازلي

نسبة الدين الحكومي العام إلى إجمالي الناتج المحلي، (%)

٢٥,٥	٢١,٩	١٩,٥	• السيناريو التصاعدي
٣٠,١	٢٦,٦	٢٣,٦	• سيناريو الحالة الأساسية
٤٣,٧	٤٢,٩	٣٥,٢	• السيناريو التنازلي

المؤشر القياسي لأسعار المنازل: العقارات، (كان المؤشر القياسي لعام ٢٠١٠ = ١٠٠)

١٥٣,٧	١٤٣,٥	١٢٨,٨	• السيناريو التصاعدي
١٤٦,٨	١٣٦,٥	١٢٣,٤	• سيناريو الحالة الأساسية
١٣٤,١	١٢٣,٥	١١١,٩	• السيناريو التنازلي

تكلفة وحدة العمل، (كان المؤشر لعام ٢٠١٠ = ١٠٠)

١٢١,٧	١٢٠,٧	١١٨,٣	• السيناريو التصاعدي
١١٨,٢	١١٦,٣	١١٥,٣	• سيناريو الحالة الأساسية
١١٤,٨	١١٤,٨	١١٤,١	• السيناريو التنازلي

٣٨ إدارة المخاطر المالية (تابع)

١٠-٣٨ مخاطر الائتمان (تابع)

٣-١-٣٨ دمج المعلومات الاستشرافية (تابع)

ديسمبر ٢٠٢٣

٢٠٢٦ ٢٠٢٥ ٢٠٢٤

إحصاء القوى العاملة: معدل البطالة (%)

٢,٣	٢,١	١,٧
٢,٣	٢,٣	٢,٤
٢,٥	٢,٧	٣,٠

- السيناريو التصاعدي
- سيناريو الحالة الأساسية
- السيناريو التنازلي

الحسابات القومية: الطلب المحلي الحقيقي (٢٠١٠: مليار درهم إماراتي)

١,٦٥٤,٧	١,٦١٣,٠	١,٥٤٦,٣
١,٥٨٦,٢	١,٥٤٦,٠	١,٤٨٩,٢
١,٤٧٧,٩	١,٤١٢,٠	١,٣٥٢,١

- السيناريو التصاعدي
- سيناريو الحالة الأساسية
- السيناريو التنازلي

أسعار العقارات السكنية - (دبي): جميع المساكن (درهم إماراتي للمتر المربع)

١٦,٨٩٦,٩	١٦,٩٦٢,٩	١٦,٥٧٠,١
١٦,٢٤٨,٥	١٦,٢١٣,٣	١٥,٨٦٠,٦
١٤,٥٩٩,٨	١٤,٢٩٩,٣	١٣,٩٥٥,١

- السيناريو التصاعدي
- سيناريو الحالة الأساسية
- السيناريو التنازلي

لم يكن هناك تأثير حساسية جوهري على خسائر الائتمان المتوقعة إذا ما تغيرت متغيرات الاقتصاد الكلي (المُحددة أعلاه) حسب سيناريوهات الحالة الأساسية والتصاعدي والتنازلي.

تم استخدام معايير المخاطر التالية من قبل البنك لقياس خسائر الائتمان المتوقعة:

- احتمالية التخلف عن السداد.
- الخسائر الناتجة عن التخلف عن السداد.
- التعرض وقت حدوث التخلف عن السداد.

كما هو موضح أعلاه، يتم اشتقاق هذه المعلومات بشكل عام من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً والبيانات التاريخية الأخرى ويتم تعديلها لتعكس المعلومات الاستشرافية المرجحة بالاحتمالية.

تُعرف احتمالية التخلف عن السداد بالاحتمال المتوقع بأن مجموعة من المدينين سوف تتخلف عن السداد خلال الأفق الزمني المستقبلي المحدد مسبقاً. لكل محفظة من الأدوات المالية، يتم تقدير احتمالية التخلف عن السداد باستخدام نماذج إحصائية قوية - نماذج التصنيف لمرافق البيع بالجملة نماذج معدل التدوير لمنشآت البيع بالتجزئة. تستند هذه النماذج الإحصائية إلى بيانات مجمعة داخلياً تُشتمل على عوامل كمية ونوعية. تم تنفيذ تعديل الاقتصاد الكلي لاحتمالية التخلف عن السداد كما هو موضح أعلاه ليعكس المعلومات الاستشرافية.

تعد الخسائر الناتجة عن التخلف عن السداد بمثابة تقدير للخسائر الناتجة عن التخلف عن السداد. تُقَرَّر المجموعة الخسائر الناتجة عن التخلف عن السداد بالاستناد إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع استلامها المقرض، مع الأخذ في الحسبان التدفقات النقدية الناتجة من أي ضمانات. تتناول نماذج الخسائر الناتجة عن التخلف عن السداد للأصول المضمونة توقعات تقييم الضمانات المستقبلية مع الأخذ في الاعتبار خصومات البيع والوقت اللازم لتحقيق الضمانات والضمانات المتداخلة وأقدمية المطالبة وتكلفة تحقيق الضمانات ومعدلات التعافي (أي الخروج من حالة عدم الانتظام في السداد).

وتتناول نماذج الخسائر المتوقعة عن التخلف عن السداد للأصول غير المضمونة وقت الاسترداد ومعدلات الاسترداد وأقدمية المطالبات. تسند عملية الاحتساب إلى أساس التدفق النقدي المخصوم، حيث يتم خصم التدفقات النقدية باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي للقرض.

التعرض الناتج عن التخلف عن السداد هو تقدير التعرض في تاريخ التخلف عن السداد في المستقبل، مع مراعاة التغيرات المتوقعة في التعرض عقب تاريخ التقرير، بما في ذلك سداد المبلغ الأساسي والفائدة والسحب المتوقع للتسهيلات الملزم بها.

البنك التجاري الدولي ش.م.ع إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

٣٨ إدارة المخاطر المالية (تابع)

١-٣٨ مخاطر الائتمان (تابع)

٤-١-٣٨ قياس خسائر الائتمان المتوقعة (تابع)

إن منهج وضع النماذج لدى المجموعة الخاص بالتعرض الناتج عن التخلف عن السداد يعكس التغيرات المتوقعة في الرصيد المُستحق على مدى فترة التعرض للقروض المسموح بها بموجب الشروط التعاقدية الحالية، مثل بيانات الإطفاء والتغيرات في استخدام الالتزامات غير المسحوبة وإجراءات التخفيف الائتماني المتخذة قبل التخلف عن السداد. تستخدم المجموعة نماذج التعرض الناتج عن التخلف عن السداد مما يعكس خصائص المحافظ.

تقوم المجموعة بقياس خسائر الائتمان المتوقعة مع الأخذ في الاعتبار مخاطر التخلف عن السداد خلال فترة التعاقد القصوى (بما في ذلك خيارات التمديد) التي يتعرض فيها البنك لمخاطر الائتمان وليس لفترة أطول، حتى لو كان تمديد العقد أو تجديده يعد من الممارسات الشائعة في مجال العمل. ومع ذلك، بالنسبة للأدوات المالية مثل البطاقات الائتمانية والتسهيلات الائتمانية المتجددة وتسهيلات السحب على المكشوف التي تشتمل على قرض وعنصر الالتزام غير المسحوب، فإن القدرة التعاقدية للمجموعة على طلب السداد وإلغاء الالتزام غير المسحوب لا تحد من تعرض المجموعة لخسائر الائتمان إلى فترة إشعار تعاقدي.

بالنسبة لهذه الأدوات المالية، تقيس المجموعة خسائر الائتمان المتوقعة على مدار الفترة التي تتعرض فيها لمخاطر الائتمان ولن يتم تخفيف خسائر الائتمان المتوقعة من خلال إجراءات إدارة مخاطر الائتمان، حتى إذا كانت تلك الفترة تمتد إلى ما بعد الحد الأقصى من الفترة التعاقدية. ليس لتلك الأدوات المالية أجل ثابت أو جدول سداد مُحدد ولها فترة إلغاء تعاقدية قصيرة. وبالرغم من ذلك، لا تقوم المجموعة بتطبيق حقها التعاقدية أثناء أعمال الإدارة اليومية العادية بإلغاء هذه الأدوات المالية.

ويرجع ذلك إلى أن هذه الأدوات المالية تدار على أساس جماعي ويتم إلغاؤها فقط عندما تصبح المجموعة على علم بالزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان على مستوى التسهيلات. يتم تقدير هذه الفترة الأطول مع الأخذ في الاعتبار إجراءات إدارة مخاطر الائتمان التي تتوقع المجموعة اتخاذها للتخفيف من خسائر الائتمان المتوقعة، على سبيل المثال: تخفيض في حدود القرض أو إلغاء التزاماته.

٥-١-٣٨ المجموعات القائمة على خصائص المخاطر المشتركة

عندما يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على أساس جماعي، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة مثل نوع الأداة ودرجة مخاطر الائتمان ونطاق استخدام ونوع الضمان. تتم مراجعة المجموعات بشكل دوري للتأكد من أن كل مجموعة تتألف من التعرضات المتجانسة.

٦-١-٣٨ جودة الائتمان

مخاطر الائتمان

تعرض الجداول التالية تحليل لتركيزات مخاطر الائتمان للمجموعة حسب فئة الأصول المالية، مع مراعاة انخفاض القيمة. تمثل المبالغ الواردة في الجدول إجمالي المبالغ الدفترية. وبالنسبة للالتزامات القروض وعقود الضمانات المالية، تمثل المبالغ في الجدول المبالغ الملتزم بها أو المضمونة، على التوالي.

البنك التجاري الدولي ش.م.ع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

١-٣٨ مخاطر الائتمان (تابع)

٦-١-٣٨ جودة الائتمان (تابع)

تركز المخاطر حسب القطاع

أرصدة لدى بنوك مركزية

مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك

بنوك أخرى

القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي

قروض الأفراد

رهونات

قروض غير مضمونة

قروض الشركات

العقارات

الإنشاءات

التجارة

التصنيع

النقل والتخزين والاتصالات

الغاز والكهرباء والمياه

الحكومي

مؤسسات مالية غير بنكية

أخرى

أصول تمويلية واستثمارية إسلامية

قروض الشركات

العقارات

الإنشاءات

التجارة

التصنيع

مؤسسات مالية غير بنكية

أخرى

ذمم مدينة وأصول أخرى

الإنشاءات

التجارة

التصنيع

العقارات

أخرى

أوراق مالية استثمارية مقاسة بالتكلفة المطفأة

مؤسسات حكومية سيادية

مؤسسات مالية وأخرى

التزامات القروض والاعتمادات المستندية وعقود الضمانات المالية

قروض الأفراد

العقارات

الإنشاءات

التجارة

التصنيع

النقل والتخزين والاتصالات

الغاز والكهرباء والمياه

مؤسسات مالية ومؤسسات مالية غير بنكية

أخرى

٢٠٢٣	٢٠٢٤
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
١,٣٨٤,٣١٨	١,٥٧٣,٤٣٤
٧١٥,٤٠٩	٩٣٣,٣٨٢
٦٢٦,٧٧٢	٥٧٢,٠٧٢
٤٧١,٥٠١	٤٣٢,٠٩٤
١,٠٩٨,٢٧٣	١,٠٠٤,١٦٦
٢,٨٦٦,٢٩١	٢,٥١٤,٩٤٤
٧٠٥,٦٧٦	٧٥٤,١٧٣
١,٦٢٧,٩٠٢	١,٢٥٤,٥٥٨
١,١٥٦,٦٩٦	١,١١٤,٥٧٦
٢٠٦,٩٠٧	٢٤٥,٣٤٩
١,٠٢٤,٨٨٤	١,٠١٤,٥٣٩
٨٤٤,٢١٢	٧٠٧,٨٠٧
٣٩١,١٢٩	١٦٦,٧٥٣
٢,٤٠٠,٣٥٧	٢,٩٦١,٣٣٩
١١,٢٢٤,٠٥٤	١٠,٧٣٤,٠٣٨
٢٤١,٠٦٨	٣٠٠,٩٨٤
٧١,٩٤٠	١٢١,٨١٣
١٤,٩٧٢	٤٧,٥٢٤
٧٤,٣١٠	٦٣,٠٤٤
٣٨,٢٣٥	١٦,٠٥٣
٦٣٢,٠٢٦	٢,٢٦٢,٨٨٥
١,٠٧٢,٥٥١	٢,٨١٢,٣٠٣
١٣,٣٩٤,٨٧٨	١٤,٥٥٠,٥٠٧
٩٣,٠٩٠	٧٨,١٥٠
٦٢,٠٧٧	١٠٨,١٢٢
٢٣١,٧٤١	٢٤٧,٦٨١
-	٦٣٦,٢٨٩
٢٧٣,٥٠٠	٢٠٨,٥٣٣
٦٦٠,٤٠٨	١,٢٧٨,٧٧٥
٢,٠٥٥,٨٦٠	٢,٢٠١,١٤١
٦٣٦,٥٨٥	٦٣٧,١٢٢
٢,٦٩٢,٤٤٥	٢,٨٣٨,٢٦٣
٢٢٦,٣٢٣	١٧١,٣٧٠
٢٧٤,٨٣٨	١٣٦,١٢١
٣,٠٣٦,٣٣٦	٣,٢٩٨,٤٨٥
٦٦٦,٨٤٥	٧٧٢,٤٩١
٥٤٢,٨٨٣	٦٤٢,٥٧٠
١٥,٢١٧	١٥,٨٨٩
٣١,٠٨٠	٢١٢
١٢١,٣٣٤	١٧٦,١٥٣
٤٨٢,٦٥٣	٤٠٦,٣٤١
٥,٣٩٧,٥٠٩	٥,٦١٩,٦٣٢



٢٤,٢٤٤,٩٦٧

٢٦,٧٩٣,٩٩٣

البنك التجاري الدولي ش.م.ع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

٣٨	إدارة المخاطر المالية (تابع)
١٠-٣٨	مخاطر الائتمان (تابع)
٦-١٠-٣٨	جودة الائتمان (تابع)
	تركز المخاطر حسب المنطقة

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	
٢٠,٩٦٤,٠٨٢	٢٤,٠٠٩,٣٣٦	الإمارات العربية المتحدة
١,٣٥٤,٩٢٥	١,٠٦٦,٢٨٤	مجلس التعاون الخليجي
٦٦٦,١٦٨	٢٩٢,٧٩٧	دول عربية أخرى
٥٩,٨٤٩	١٠٢,٠٩٣	أوروبا
٢٢٣,٥٨٨	٥٣,٩١٧	الولايات المتحدة الأمريكية
٨٢٧,٥٠٨	١,٠٣٤,٧١٠	آسيا
١٤٨,٨٤٧	٢٣٤,٨٥٦	أخرى
٢٤,٢٤٤,٩٦٧	٢٦,٧٩٣,٩٩٣	

التعرض لمخاطر الائتمان حسب فئة الأصول المالية والمرحلة

يقدم الجدول التالي معلومات موجزة بشأن التعرض لمخاطر الائتمان للمجموعة لكل فئة من فئات الأصول المالية (الخاضعة لانخفاض القيمة).

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣			٣١ ديسمبر ٢٠٢٤		
إجمالي القيمة الدفترية	مخصص خسائر	القيمة الدفترية	إجمالي القيمة الدفترية	مخصص خسائر	القيمة الدفترية
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
أرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي					
١,٣٨٤,٣١٨	-	١,٣٨٤,٣١٨	١,٥٧٣,٤٣٤	-	١,٥٧٣,٤٣٤
المرحلة ١					
ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك					
٧٠٧,٠٠٨	(٨,٤٠١)	٧١٥,٤٠٩	٩٣٠,٣٦٢	(٣,٠٢٠)	٩٣٣,٣٨٢
المرحلة ١					
القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي					
٩,١٩٨,٠٨٠	(٤٦,٥٧٥)	٩,٢٤٤,٦٥٥	١٠,٧٣٨,٣٨٩	(٥٢,٦٧٨)	١٠,٧٩١,٠٦٧
المرحلة ١					
١,٥٣٠,٣١٤	(٢٠,١٤٢٥)	١,٧٣١,٧٣٩	١,٢٠٩,٨١٨	(٢٣١,٨٣٠)	١,٤٤١,٦٤٨
المرحلة ٢					
١,٨٨٠,٠٤٥	(٥٣٨,٤٣٩)	٢,٤١٨,٤٨٤	١,٦٣٤,٧٠٤	(٦٨٣,٠٨٨)	٢,٣١٧,٧٩٢
المرحلة ٣					
١٢,٦٠٨,٤٣٩	(٧٨٦,٤٣٩)	١٣,٣٩٤,٨٧٨	١٣,٥٨٢,٩١١	(٩٦٧,٥٩٦)	١٤,٥٥٠,٥٠٧
ذمم مدينة وأصول أخرى					
٤٣٥,٤٢٦	(٣,٣٢٤)	٤٣٨,١٠٢	١,٠٧٠,٢٨٧	(٣,١٥١)	١,٠٧٣,٤٣٨
المرحلة ١					
٥٦,٩٨٦	(١,٧٩٨)	٥٨,٧٨٤	٤١,٢٦١	(٩٥٣)	٤٢,٣١٤
المرحلة ٢					
١٦٢,٨٧٤	-	١٦٢,٨٧٤	١٦٣,١٢٣	-	١٦٣,١٢٣
المرحلة ٣					
٦٥٥,٢٨٦	(٥,١٢٢)	٦٦٠,٤٠٨	١,٢٧٤,٦٧١	(٤,١٠٤)	١,٢٧٨,٧٧٥
أوراق مالية استثمارية مقاسة بالتكلفة المطفأة					
٢,٦٧٧,٠٠١	(١٥,٤٤٤)	٢,٦٩٢,٤٤٥	٢,٨٢٤,٥٦١	(١٣,٧٠٢)	٢,٨٣٨,٢٦٣
المرحلة ١					
التزامات القروض والاعتمادات المستندية وعقود الضمانات المالية					
٤,٨٨٧,٥٨٢	(١٢,٣١٧)	٤,٨٩٩,٨٩٩	٥,٢٥٣,٣٢١	(٩,٢٤٣)	٥,٢٦٢,٥٦٤
المرحلة ١					
٣١٣,٤٩٧	(٦,٦٤٢)	٣٢٠,١٣٩	٢٧١,٦٢٥	(٥,٤٢٧)	٢٦٦,١٩٨
المرحلة ٢					
١٥٩,٢٥٠	(١٨,٢٢١)	١٧٧,٤٧١	٧٩,٧٩٤	(٢٢١)	٨٠,٠١٥
المرحلة ٣					
٥,٣٦٠,٣٢٩	(٣٧,١٨٠)	٥,٣٩٧,٥٠٩	٥,٦٠٤,٧٤٠	(١٤,٨٩١)	٥,٦١٩,٦٣١

٣٨ إدارة المخاطر المالية (تابع)

١-٣٨ مخاطر الائتمان (تابع)

٦-١-٣٨ جودة الائتمان (تابع)

توضح الجداول التالية تحليلاً لحركة مُخصص خسائر الائتمان المتوقعة وإجمالي القيمة الدفترية خلال الفترة فيما يتعلق بالقروض والسلفيات والتمويل الإسلامي

المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	الأصول المالية المشتراة أو المنشأة التي انخفضت قيمتها الائتمانية	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني	حركة خسائر الائتمان المتوقعة
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	
٤٦,٥٧٥	٢٠١,٤٢٥	٥٣٨,٤٣٩	-	٧٨٦,٤٣٩	-	-	كما في ١ يناير ٢٠٢٤
٩,٦٠٩	(٩,٦٠٩)	-	-	-	-	-	التحويل إلى المرحلة ١
(٣٥٨)	٢٢,٩٩٥	(٢٢,٦٣٧)	-	-	-	-	التحويل إلى المرحلة ٢
(١٩٠)	(٢٤,٨٠٦)	٢٤,٩٩٦	-	-	-	-	التحويل إلى المرحلة ٣
(٧,٤٦٩)	٤١,٩٦٦	٢٧٢,٨٠٨	-	٣٠٧,٣٠٥	-	-	التغير في خسائر الائتمان المتوقعة
-	-	(٣٤,٢٦٤)	-	(٣٤,٢٦٤)	-	-	مشطوبات
١٠,٣٠٩	-	-	-	-	-	-	أصول مالية جديدة معترف بها
(٥,٧٩٨)	(١٤١)	(٩٦,٢٥٤)	-	(١٠٢,١٩٣)	-	-	أصول مالية تم إيقاف الاعتراف بها
٥٢,٦٧٨	٢٣١,٠٨٨	٦٨٣,٠٨٨	-	٩٦٧,٥٩٦	-	-	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
٦٧,٨١٤	١٥٥,٤٥١	٤١٤,٠٣٢	-	٦٣٧,٢٩٧	-	-	كما في ١ يناير ٢٠٢٣
٢,٥٩٣	(٢,٥٩٣)	-	-	-	-	-	التحويل إلى المرحلة ١
(١٣,٨٥٥)	١٤,٩٨٦	(١,١٣١)	-	-	-	-	التحويل إلى المرحلة ٢
(١١٧)	(١٤,٨٩٢)	١٥,٠٠٩	-	-	-	-	التحويل إلى المرحلة ٣
(٦,٢٥١)	٤٨,٨٢٧	١٥١,٤٠٠	-	١٩٣,٩٧٦	-	-	التغير في خسائر الائتمان المتوقعة
-	-	(٣٨,٣٩٥)	-	(٣٨,٣٩٥)	-	-	مشطوبات
٧,٤٧٩	١,١٩٩	-	-	٨,٦٧٨	-	-	أصول مالية جديدة معترف بها
(١١,٠٨٨)	(١,٥٥٣)	(٢,٤٧٦)	-	(١٥,١١٧)	-	-	أصول مالية تم إيقاف الاعتراف بها
٤٦,٥٧٥	٢٠١,٤٢٥	٥٣٨,٤٣٩	-	٧٨٦,٤٣٩	-	-	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	الأصول المالية المشتراة أو المنشأة التي انخفضت قيمتها الائتمانية	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني	حركة إجمالي التعرض
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	
٩,٢٤٤,٦٥٥	١,٧٣١,٧٣٩	٢,٤١٨,٤٨٤	-	١٣,٣٩٤,٨٧٨	-	-	كما في ١ يناير ٢٠٢٤
٧٧,٥٢٩	(٧٧,٥٢٩)	-	-	-	-	-	التحويل إلى المرحلة ١
(٩٨,٢٩٤)	١٨٢,٢٦٥	(٨٣,٩٧١)	-	-	-	-	التحويل إلى المرحلة ٢
(١٠,٧٧٧)	(٤٠,٢٣٥)	٤١٥,٠١٢	-	-	-	-	التحويل إلى المرحلة ٣
١,٣٩٠,٩٨٦	١٩,٥٦٦	١٢٦,٢١٤	-	١,٥٣٦,٧٦٦	-	-	التغير في التعرضات
-	-	(٣٤,٢٦٤)	-	(٣٤,٢٦٤)	-	-	مشطوبات
١,٧٦٠,١٩٩	-	-	-	١,٧٦٠,١٩٩	-	-	أصول مالية جديدة معترف بها
(١,٥٧٣,٢٣١)	(١٠,١٥٨)	(٥٢٣,٦٨٣)	-	(٢,١٠٧,٠٧٢)	-	-	أصول مالية تم إيقاف الاعتراف بها
١٠,٧٩١,٠٦٧	١,٤٤١,٦٤٨	٢,٣١٧,٧٩٢	-	١٤,٥٥٠,٥٠٧	-	-	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
٩,٦٤١,٣٢٦	١,٦٥٠,٧٧٩	٢,٢٦٩,٣٢٤	-	١٣,٥٦١,٤٢٩	-	-	كما في ١ يناير ٢٠٢٣
١٠,١٠,٢٥٥	(١٠,١٠,٢٥٥)	-	-	-	-	-	التحويل إلى المرحلة ١
(٦٣٦,٩٤٤)	٦٤١,٤٩٩	(٤,٥٥٥)	-	-	-	-	التحويل إلى المرحلة ٢
(٦,٩٢٠)	(١٤٦,٤٩٤)	١٥٣,٤١٤	-	-	-	-	التحويل إلى المرحلة ٣
(٤٣٣,٣٧٠)	(٣٠,٦,١٩٤)	٤٤,٦٥١	-	(٦٩٤,٩١٣)	-	-	التغير في التعرضات
-	-	(٣٨,٣٩٥)	-	(٣٨,٣٩٥)	-	-	مشطوبات
٢,١١٧,٩٥٥	٧,٤٥٠	-	-	٢,١٢٥,٤٠٥	-	-	أصول مالية جديدة معترف بها
(١,٥٣٨,٤١٧)	(١٤,٢٧٦)	(٥,٩٥٥)	-	(١,٥٥٨,٦٤٨)	-	-	أصول مالية تم إيقاف الاعتراف بها
٩,٢٤٤,٦٥٥	١,٧٣١,٧٣٩	٢,٤١٨,٤٨٤	-	١٣,٣٩٤,٨٧٨	-	-	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

لم تكن هناك أي انتقالات جوهرية بين المراحل في الفئات الأخرى من الأصول المالية التي خضعت لانخفاض القيمة.

البنك التجاري الدولي ش.م.ع إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

٣٨ إدارة المخاطر المالية (تابع)

١-٣٨ مخاطر الائتمان (تابع)

٧-١-٣٨ تحديد أحد حالات الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

كما هو مُبيّن في الإيضاح رقم ١-٣٨، إذا شهدت مخاطر الائتمان زيادة جوهرية عما كانت عليه منذ الاعتراف المبدئي، تقيس المجموعة مخصص الخسائر على أساس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى الحياة بدلاً من ١٢ شهراً، أي أنه يتم ترحيل الأصول المالية من المرحلة ١ إلى المرحلة ٢. وتقع أي من حالات الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان عندما تكون هناك زيادة جوهرية في مخاطر حدوث التعثر، على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. تواصل المجموعة مراجعة محفظتها بحثاً عن مؤشرات مخاطر الائتمان الأخرى وأي تدهور مالي يتجاوز ضغوط السيولة المؤقتة وما إذا كان من المحتمل أن يكون قصير الأجل أو على المدى الطويل.

مدى معقولية المعلومات الاستشرافية والاحتمالية المرجحة

كما هو مُبيّن في الإيضاح رقم ١-٣٨، استعانة بأساليب جيدة لوضع النماذج، حددت المجموعة متغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان لكل محفظة. يتم الحصول على التنبؤات لهذه المتغيرات الاقتصادية (لكل من السيناريو الاقتصادي التصاعدي والحالة الأساسية والتنازلي) من قاعدة بيانات موديز، والتي تعكس الآثار الاقتصادية الحالية والمتوقعة في تداعيات الأوضاع السياسية الجغرافية وما إلى ذلك.

٨-١-٣٨ الضمانات المحتفظ بها كتأمين وتعزيزات الائتمانية الأخرى

تحتفظ المجموعة بضمانات أو تعزيزات ائتمانية أخرى للتخفيف من مخاطر الائتمان المرتبطة بالأصول المالية. تحتفظ المجموعة بأدوات مالية بمبلغ ٤,٢٢٧ مليون درهم إماراتي (٢٠٢٣: ٤,١٥٨ مليون درهم إماراتي) والتي لم يتم الاعتراف بمخصص خسائر لها بسبب الضمانات في نهاية فترة التقرير. القيمة التقديرية للضمانات المحتفظ بها في نهاية فترة التقرير هي ١٠,٤١٠ مليون درهم إماراتي (٢٠٢٣: ٨,٦٢٥ مليون درهم إماراتي). لا يتم اعتبار قيمة الضمانات إلا بالقدر الذي يخفف من مخاطر الائتمان. ولم يكن هناك أي تغيير في سياسة الضمانات لدى المجموعة خلال السنة. إن الأنواع الرئيسية للضمانات وأنواع الأصول المرتبطة بها مبينة أدناه.

المشتقات

تدخل المجموعة في المشتقات الثنائية بموجب اتفاقيات الجمعية الدولية للمقايضات والمشتقات ("الجمعية"). تمنح اتفاقيات المقاصة الرئيسية لدى الجمعية لأي طرف الحق القانوني في إجراء المقاصة عند إنهاء العقد أو عند تخلف الطرف الآخر عن السداد. لم يتم إجراء مقاصة لأدوات مالية خاضعة لاتفاقيات مقاصة رئيسية وذلك في بيان المركز المالي الموحد. تبرم المجموعة ملحق دعم الائتمان بالتزام مع كل اتفاقية للجمعية، الأمر الذي يتطلب من المجموعة وكل طرف مقابل أن يقوم بترحيل الضمانات للحد من مخاطر الائتمان. يتم أيضاً ترحيل الضمانات يوميا فيما يتعلق بالمشتقات المتداولة. ويتمثل الضمان المرحل فيما يتعلق بالمشتقات المفتوحة في النقد والأوراق المالية القابلة للتداول.

اتفاقيات البيع وإعادة الشراء العكسي (إعادة الشراء العكسي)

إن اتفاقيات إعادة بيع وإعادة شراء القروض العكسي (إعادة الشراء العكسي) مضمونة بأوراق مالية متداولة، وتتطلب هذه الاتفاقيات من المجموعة وكل طرف مقابل تسجيل الضمانات للتخفيف من مخاطر الائتمان. ويتم تسجيل الضمان كذلك يوميا فيما يتعلق بالعجز في قيمة الضمانات. ويتمثل الضمان المُسجّل فيما يتعلق باتفاقيات إعادة الشراء العكسي في النقد والأوراق المالية المتداولة.

٣٨ إدارة المخاطر المالية (تابع)

١٠-٣٨ مخاطر الائتمان (تابع)

٨-١-٣٨ الضمانات المحتفظ بها كتأمين والتعزيزات الائتمانية الأخرى (تابع)

قروض الرهون العقارية

تمتلك المجموعة عقارات سكنية كضمان لقروض الرهن العقاري التي تمنحها لعملائها. تراقب المجموعة تعرضها لقروض الرهن العقاري للأفراد باستخدام نسبة القرض إلى القيمة، والتي يتم احتسابها على أساس نسبة المبلغ الإجمالي للقرض، أو المبلغ المرصود للالتزامات القروض، إلى قيمة الضمانات. يستثنى تقييم الضمانات أي تسويات للحصول على وبيع الضمانات. في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، بلغ صافي القيمة الدفترية لقروض الرهن العقاري المتعرضة لانخفاض ائتماني ما قيمته ٢٣,٢ مليون درهم إماراتي (٢٠٢٣: ٣٩,١ مليون درهم إماراتي) وبلغت قيمة الضمانات ذات الصلة ما قيمته ٢٩,١٦ مليون درهم إماراتي (٢٠٢٣: ٤٤,٨ مليون درهم إماراتي).

القروض الشخصية

تتكون محفظة القروض الشخصية للمجموعة من قروض وبطاقات ائتمان بدون ضمان.

قروض الشركات

تطلب المجموعة ضمانات (بما في ذلك العقارات وأسهم حقوق الملكية والهوامش النقدية) وكفالات لقروض الشركات (بما في ذلك التزامات القروض وعقود الضمانات المالية). إن المؤشر الأكثر ملاءمة للملاءمة الائتمانية للعملاء من الشركات هو تحليل أدائها المالي وسيولتها ومديونيتها وفعاليتها الإدارية ونسب النمو لديها. يتم تحديث تقييم هذه الضمانات إذا تم وضع القرض على "قائمة المراقبة" وبالتالي يتم رصده عن كثب. في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، بلغ صافي القيمة الدفترية للقروض والسلفيات والأصول التمويلية والاستثمارية الإسلامية للعملاء من الشركات ما قيمته ١,٦٩٣ مليون درهم إماراتي (٢٠٢٣: ١,٥٦٨ مليون درهم إماراتي) وبلغت قيمة الضمانات ذات الصلة ما قيمته ١,٨٥٦ مليون درهم إماراتي (٢٠٢٣: ٢,٠٥١ مليون درهم إماراتي). لا يتم اعتبار قيمة الضمانات إلا بالقدر الذي يخفف من مخاطر الائتمان.

أوراق مالية استثمارية

تحتفظ المجموعة بأوراق مالية استثمارية مقاسة بالتكلفة المطفأة. إن الأوراق المالية الاستثمارية التي تحتفظ بها المجموعة غير مضمونة.

أصول تم الحصول عليها عن طريق الاستحواذ على ضمانات

حصلت المجموعة على الأصول المالية وغير المالية التالية خلال السنة من خلال حيازة الضمانات التي يتم الاحتفاظ بها كتأمين مقابل القروض والسلفيات والمحتفظ بها في نهاية السنة. تتمثل سياسة المجموعة في تحقيق الضمانات في الوقت المناسب. لا تستخدم المجموعة ضمانات غير نقدية لعملياتها.

٢٠٢٣	٢٠٢٤
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
٨,١٦٦	٤٠٦,٧٦٦

عقارات

البنك التجاري الدولي ش.م.ع إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

٣٨ إدارة المخاطر المالية (تابع)

٢٠٣٨ مخاطر السيولة

تمثل مخاطر السيولة مخاطر عدم ملكية المجموعة لموارد مالية كافية للوفاء بالتزاماتها عند حلول موعد استحقاقها، أو الاضطرار للوفاء بالتزاماتها بتكلفة باهظة. تنشأ هذه المخاطر من عدم التباين في توقيت التدفقات النقدية المتضمنة في جميع العمليات المصرفية ويمكن أن تتأثر بمجموعة من الأحداث الخاصة بالمجموعة وعلى مستوى السوق.

١٠-٢-٣٨ إدارة مخاطر السيولة

تتم إدارة مخاطر السيولة من قبل إدارة الخزينة وإدارة الأصول والالتزامات وفقاً للسياسات والإرشادات التنظيمية والداخلية.

إن نهج المجموعة في إدارة مخاطر السيولة هو ضمان حصولها على التمويل الكافي من مصادر متنوعة في جميع الأوقات، وبإمكانها تحمل أي صدمات رئيسية لمركز السيولة لديها. يتم جمع الأموال باستخدام مجموعة واسعة من الأدوات بما فيها ودائع العملاء، وأدوات سوق المال ورأس المال. تقوم إدارة الخزينة وإدارة الأصول والالتزامات بمراقبة سيولة الأصول والالتزامات المالية والتدفقات النقدية المتوقعة الناتجة عن الأعمال الحالية والمستقبلية. تحتفظ الخزينة بمحفظة من الأصول السائلة قصيرة الأجل وإيداعات بين البنوك لضمان الحفاظ على السيولة الكافية. يتم مراقبة مركز السيولة اليومي ويتم إجراء اختبارات التحمل على السيولة بانتظام ضمن سيناريوهات متنوعة تغطي الظروف العادية وغير العادية للسوق. يتم تحديد سياسة السيولة للمجموعة من قبل مجلس الإدارة وتخضع للمراجعة السنوية. يتم مراقبة الالتزام بالسياسات من قبل دائرة إدارة المخاطر بالمجموعة ولجنة الأصول والالتزامات.

٢٠٢-٣٨ التعرض لمخاطر السيولة

إن المقياس الرئيسي الذي تستخدمه المجموعة لقياس مخاطر السيولة هو معدل السلفيات للموارد المستقرة (وهو مقياس تنظيحي) ومعدل صافي الأصول السائلة، أي إجمالي الأصول بحسب تاريخ استحقاقها مقابل إجمالي الالتزامات بحسب تاريخ استحقاقها.

يجري البنك تحليلاً سلوكياً وفقاً للمنتجات من أجل أدواته المالية (بما في ذلك عقود الضمانات المالية) بهدف تحليل والتحقق من مستوى مناسب من متطلبات السيولة.

يلخص الجدول التالي آجال استحقاق التدفقات النقدية للأصول والالتزامات المالية للبنك في نهاية فترة التقرير بناءً على قيمتها الدفترية. يتم تحديد المبالغ المفصّل عنها في الجدول على أساس الفترة المتبقية في نهاية فترة التقرير إلى أقرب استحقاق تعاقدي ممكن لها.

البنك التجاري الدولي ش.م.ع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

٣٨ إدارة المخاطر المالية (تابع)

٢٠٣٨ مخاطر السيولة (تابع)

٢٠٢٣٨ التعرض لمخاطر السيولة (تابع)

يتم معاملة المبالغ التي يتم سددها بموجب إشعار كما لو كان قد تم تقديم الإشعار فوراً. ومع ذلك، تتوقع الإدارة أن العديد من العملاء لن يطلبوا السداد في أقرب موعد للدفع، ولا يعكس الجدول التدفقات النقدية المتوقعة وفقاً لما تشير إليه تجربة البنك السابقة في الاحتفاظ بالودائع.

■ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

أصل	أقل من ٣ أشهر	من ٣ إلى ٦ أشهر	من ٦ إلى ١٢ شهراً	أكثر من سنة	استحقاق غير محدد	الإجمالي
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
الأصول المالية غير المشتقة						
مبالغ نقدية وأرصدة لدى المصرف المركزي	١,٠٦٣,٢٩٢	-	-	٥١٠,١٤٢	-	١,٥٧٣,٤٣٤
ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك	٩٦,٠٩٢	٢٧١,٤٨١	٣٠٨,٦٣٢	٢٥٤,١٥٧	-	٩٣٠,٣٦٢
القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي	٢,٦٦٨,٥١٨	٥٣٤,٨٨٠	٢,٠٠٧,٣٧٨	٦,٠١٨,٥٣٠	٢,٣٥٣,٦٠٥	١٣,٥٨٢,٩١١
ذمم مدينة وأصول أخرى	٣٢٢,٥٥١	٩٥,٥١٣	١٥١,٠٠٢	١,٠٤٤,٨٢٢	-	١,٦١٣,٨٨٨
أوراق مالية استثمارية بالقيمة العادلة	-	-	-	-	١١٠,٥٨٩	١١٠,٥٨٩
أوراق مالية استثمارية مقاسة بالتكلفة المطفأة	٦٢٨,٢٣٠	١٧١,٠٧٨	-	٢,٠٢٥,٢٥٣	-	٢,٨٢٤,٥٦١
أصول مالية مشتقة	٤,٧٧٨,٦٨٣	١,٠٧٢,٩٥٢	٢,٤٦٧,٠١٢	٩,٨٥٢,٩٠٤	٢,٤٦٤,١٩٤	٢٠,٦٣٥,٧٤٥
	٥,٣٨٧	٦٥٠	١,١١٩	٣,١٦٨	-	١٠,٣٢٤
	٤,٧٨٤,٠٧٠	١,٠٧٣,٦٠٢	٢,٤٦٨,١٣١	٩,٨٥٦,٠٧٢	٢,٤٦٤,١٩٤	٢٠,٦٤٦,٠٩٦
أرصدة مستحقة للمصرف المركزي	-	-	-	-	-	-
ودائع وأرصدة مستحقة للبنوك	١,٥٦٧,٣٩٨	-	-	-	-	١,٥٦٧,٣٩٨
حسابات العملاء وودائع أخرى	٧,٦٣٢,٥٢٩	١,٤٦٠,٠٠٦	٣,١٨٥,٧٧٣	٢٤٧,٤٥٢	٢,٩٠٧,٣٢٩	١٥,٤٣٣,٠٨٩
ذمم دائنة والتزامات أخرى	٥٤٣,٢٨٠	٩٥,٥١٣	١٣٢,٤٥٣	٨٣,٢٢٠	-	٨٥٤,٤٦٦
التزامات مالية مشتقة	٩,٧٤٣,٢٠٧	١,٥٥٥,٥١٩	٣,٣١٨,٢٢٦	٣٣,٠٦٧٢	٢,٩٠٧,٣٢٩	١٧,٨٥٤,٩٥٣
عقود الضمانات المالية المصدرة	٩	٦٦٠	٤٧	١,٤٣٩	-	٢,١٥٥
التزامات القروض	٢,٩٦٨,٠٩٠	٣٥٠,١٤٢	٢٢٦,١٥٣	٦٦,٥٠٥	-	٣,٦١٠,٨٩٠
	١,٠٤٦,٣٧٩	٢٢,٨٠٥	٤٩٠,٥٥٦	٤٤٩,٠٠١	-	٢,٠٠٨,٧٤١
	١٣,٧٥٧,٦٨٥	١,٩٢٩,١٢٦	٤,٠٣٤,٩٨٢	٨٤٧,٦١٧	٢,٩٠٧,٣٢٩	٢٣,٤٧٦,٧٣٩
عجز السيولة	(٨,٩٧٣,٦١٥)	(٨٥٥,٥٢٤)	(١,٥٦٦,٨٥١)	٩,٠٠٨,٤٥٥	(٤٤٣,١٣٥)	(٢,٨٣٠,٦٧٠)

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

٣٨ إدارة المخاطر المالية (تابع)

٢-٣٨ مخاطر السيولة (تابع)

٢-٢-٣٨ التعرض لمخاطر السيولة (تابع)

■ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

أقل من ٣ أشهر	من ٣ إلى ٦ أشهر	من ٦ إلى ١٢ شهراً	واحدة	أكثر من سنة	استحقاق غير محدد	الإجمالي
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
١,٣٨٤,٣١٨	-	-	-	-	-	١,٣٨٤,٣١٨
٨٨,١٦٧	٢٣٩,٦٢٩	٢٠٠,٠١٧	١٧٩,١٩٥	-	-	٧٠٧,٠٠٨
١,٧٧٧,٢٣٠	٢١٨,٢٨٠	٥٠٢,٩٤٥	٧,١٤٦,٨٦١	٢,٩٦٣,١٢٣	-	١٢,٦٠٨,٤٣٩
٤١٧,٨٧٥	١٢٤,٨٩٧	١٨١,٩٨٣	٢٤,٩٣٢	-	-	٧٤٩,٦٨٧
-	-	-	-	-	١٣٧,٠٢٤	١٣٧,٠٢٤
-	٢٩٥,٧١٤	١٣٤,١٩٠	٢,٢٤٧,٠٩٧	-	-	٢,٦٧٧,٠٠١
٣,٦٦٧,٥٩٠	٨٧٨,٥٢٠	١,٠١٩,١٣٥	٩,٥٩٨,٠٨٥	٣,١٠٠,١٤٧	-	١٨,٢٦٣,٤٧٧
٢	-	١٠٠	٢,٥٣١	-	-	٢,٦٣٣
٣,٦٦٧,٥٩٢	٨٧٨,٥٢٠	١,٠١٩,٢٣٥	٩,٦٠٠,٦١٦	٣,١٠٠,١٤٧	-	١٨,٢٦٦,١١٠

الأصول المالية غير المشتقة

مبالغ نقدية وأرصدة لدى المصرف المركزي

ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك

القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي

ذمم مدينة وأصول أخرى

أوراق مالية استثمارية بالقيمة العادلة

أوراق مالية استثمارية مقاسة بالتكلفة المطفأة

أصول مالية مشتقة

الالتزامات المالية غير المشتقة

أرصدة مستحقة للمصرف المركزي

ودائع وأرصدة مستحقة للبنوك

حسابات العملاء وودائع أخرى

ذمم دائنة والتزامات أخرى

١,٧٨٣	-	-	-	-	-	١,٧٨٣
١,٨٧٣,٠٩٤	٩٥,٠٠٠	٤١٢,٥٥٠	٣٦٧,٢٨٠	-	-	٢,٧٤٧,٩٢٤
٥,٨٣٦,١٠٠	١,٣٥٣,٧٧٦	٢,٨٠١,٢١٦	٢٧٧,٩٣٦	٢,٣٨٨,٨٦٢	-	١٢,٦٥٧,٨٩٠
٤٢٣,٤٠٣	١٢٤,٨٩٧	٨٣,٠٥٧	١٠٣,٠٣٤	-	-	٧٣٤,٣٩١
٨,١٣٤,٣٨٠	١,٥٧٣,٦٧٣	٣,٢٩٦,٨٢٣	٧٤٨,٢٥٠	٢,٣٨٨,٨٦٢	-	١٦,١٤١,٩٨٨
١,٠٦٤	-	-	٧,٠٠٤	-	-	٨,٠٦٨
٢,٣٠٧,٩٣٩	٤٠٥,٤٤٩	١٧٥,٤٣٨	١٢٨,١٨٢	-	-	٣,٠١٧,٠٠٨
٩٧١,٦٨٤	٢٥٢,٥٧٤	٤٢٦,٠٨٥	٧٣٠,١٥٨	-	-	٢,٣٨٠,٥٠١
١١,٤١٥,٠٦٧	٢,٢٣١,٦٩٦	٣,٨٩٨,٣٤٦	١,٦١٣,٥٩٤	٢,٣٨٨,٨٦٢	-	٢١,٥٤٧,٥٦٥
(٧,٧٤٧,٤٧٥)	(١,٣٥٣,١٧٦)	(٢,٨٧٩,١١١)	(٧,٩٨٧,٠٢٢)	٧١١,٢٨٤	-	(٣,٢٨١,٤٥٦)

التزامات مالية مشتقة

عقود الضمانات المالية المصدرة

التزامات القروض

عجز السيولة

٣٨ إدارة المخاطر المالية (تابع)
٣-٣٨ مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر أن تؤثر التغيرات في أسعار السوق مثل أسعار الفائدة وأسعار الأسهم وأسعار صرف العملات الأجنبية ومعدلات الائتمان على إيرادات المجموعة و/أو قيمة الأدوات المالية. تدير المجموعة مخاطر السوق من أجل تحقيق أفضل عائد مع الاحتفاظ بمخاطر السوق ضمن الحدود الحساسة.

١-٣-٣٨ إدارة مخاطر السوق

لقد قام مجلس الإدارة بوضع سقف للمخاطر على أساس تحليل الحساسية والسقوف الاسمية التي تتم مراقبتها عن كثب وبصورة مستمرة من قبل قسم إدارة المخاطر الذي يرفع للإدارة العليا غالباً تقارير تتم مناقشتها شهرياً من قبل لجنة الأصول والالتزامات.

تقوم المجموعة بفصل تعرضها لمخاطر السوق بين محافظ التداول وغير التداول مع إيلاء المسؤولية الكاملة للجنة الأصول والالتزامات. وتتولى دائرة إدارة المخاطر مسؤولية وضع سياسات تفصيلية لإدارة المخاطر وللمراجعة اليومية لتنفيذها مع مراعاة المراجعة والموافقة من قبل لجنة الأصول والالتزامات.

٢-٣-٣٨ التعرض لمخاطر أسعار الفائدة

إن المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها الأدوات المالية المحملة بالفائدة تتمثل في مخاطر الخسائر من التقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية بسبب التغير في معدلات الفائدة السوقية. تدير المجموعة المخاطر بشكل رئيسي من خلال مراقبة فجوات أسعار الفائدة ومطابقة خصائص إعادة تسعير الأصول والالتزامات. وتقوم لجنة الأصول والالتزامات بمراقبة الالتزام بهذه الحدود وتساعد دائرة إدارة المخاطر في المراقبة اليومية للأنشطة. يحلل الجدول أدناه تعرض المجموعة لمخاطر معدلات الفائدة على الأصول والالتزامات المالية. يتم إدراج أصول والتزامات البنك بالقيمة الدفترية وتصنيفها وفقاً لإعادة التسعير التعاقدية أو تواريخ الاستحقاق، أيهما أقرب.

■ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

أقل من ٣ أشهر	من ٣ إلى ٦ أشهر	من ٦ إلى ١٢ شهراً	أكثر من سنة واحدة	الإجمالي
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
الأصول المالية الحساسة للفائدة				
١,٠٠٠,٠٠٠	-	-	-	١,٠٠٠,٠٠٠
٨٩٦,٣٨٤	٣٦,٩٩٨	-	-	٩٣٣,٣٨٢
٨,٧٤١,٤٣١	٣٠٣,٧٥٧	١,٢٤٦,٩٨٧	٤,٢٥٨,٣٣٢	١٤,٥٥٠,٥٠٧
٦٢٨,٢٣١	١٧١,٠٧٨	-	٢,٠٣٨,٩٥٤	٢,٨٣٨,٢٦٣
١١,٢٦٦,٠٤٦	٥١١,٨٣٣	١,٢٤٦,٩٨٧	٦,٢٩٧,٢٨٦	١٩,٣٢٢,١٥٢
الالتزامات المالية الحساسة للفائدة				
١,٥٦٧,٣٩٨	-	-	-	١,٥٦٧,٣٩٨
٧,٧٦٤,٥٩٦	٢,٤١٤,٨٦٠	٢,٥٩٣,٦١٦	٢,٦٦٠,٠١٧	١٥,٤٣٣,٠٨٩
٩,٣٣١,٩٩٤	٢,٤١٤,٨٦٠	٢,٥٩٣,٦١٦	٢,٦٦٠,٠١٧	١٧,٠٠٠,٤٨٧
١٥٤,٨٩٧	٦٥,٢٦٧	٧١,٧٤٨	١٢٠,٧٢٤	٤١٢,٦٣٧
٥,٣٧٧	(١٠)	١,٠٧٢	١,٧٢٩	٨,١٦٩
١,٧٨٤,٥٣٢	(١,٩٦٨,٣٠٤)	(١,٤١٧,٣٠٥)	٣,٥١٨,٢٧٣	١,٩١٧,١٩٨
٢٣,٨٥٩	(٢٤,٨٠٦)	(٣,٥٦١)	٦٣,٧٨٧	٥٩,٢٧٨

الائتمار على الأرباح والخسائر عند ارتفاع الفائدة
بواقع ٢٠٠ نقطة أساس

البنك التجاري الدولي ش.م.ع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

٣٨ إدارة المخاطر المالية (تابع)

٣٠-٣٨ مخاطر السوق (تابع)

٣٠-٣٨ التعرض لمخاطر أسعار الفائدة (تابع)

■ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

أقل من ٣ أشهر	من ٣ إلى ٦ أشهر	من ٦ إلى ١٢ شهراً	أكثر من سنة واحدة	الإجمالي
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
١,٠٠٠,٠٠٠	-	-	-	١,٠٠٠,٠٠٠
٧١٥,٤١٠	-	-	-	٧١٥,٤١٠
٨,٦٣٩,٦٧٨	٥٠٧,٤٢٠	٥٣٤,٩٦٤	٣,٧١٢,٨١٢	١٣,٣٩٤,٨٧٤
-	٢٩٥,٧١٢	١٣٤,١٩١	٢,٢٦٢,٥٤٢	٢,٦٩٢,٤٤٥
١٠,٣٥٥,٠٨٨	٨٠٣,١٣٢	٦٦٩,١٥٥	٥,٩٧٥,٣٥٤	١٧,٨٠٢,٧٢٩
١,٨٧٤,٨٧٧	٩٥,٠٠٠	٤١٢,٥٥٠	٣٦٧,٢٨٠	٢,٧٤٩,٧٠٧
٧,٨٥٠,٣٠٢	١,٠٨٨,٢٩٥	٢,٢٣٩,٤٥٨	١,٤٧٩,٥٥٩	١٢,٦٥٧,٦١٤
٩,٧٢٥,١٧٩	١,١٨٣,٢٩٥	٢,٦٥٢,٠٠٨	١,٨٤٦,٨٣٩	١٥,٤٠٧,٣٢١
١٩٤,٣٣٧	٥٠,٥١٥	٨٥,٢١٧	١٦١,٥٤٨	٤٩١,٦١٧
(١,٠٦٣)	-	١٠٠	(٤,٤٧٢)	(٥,٤٣٥)
٤٣٤,٥٠٩	(٤٣٠,٦٧٨)	(٢,٠٦٧,٩٧٠)	٣,٩٦٢,٤٩٥	١,٨٩٨,٣٥٦
٧٦٧	(٥,٤٢٨)	(١١,٤٣٩)	٦٩,٧٦١	٥٣,٦٦١

٣٠-٣٨ التعرض لمخاطر العملات

تتمثل مخاطر العملات بمخاطر تقلب أسعار الأدوات المالية نظراً للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية وتنشأ من الأدوات المالية المقومة بالعملات الأجنبية. إن العملة التشغيلية لدى المجموعة هي الدرهم الإماراتي. وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود لمراكز مخاطر العملات الأجنبية لكل عملة على حدة. وتتم مراقبة المراكز عن كثب لضمان بقاء المراكز ضمن الحدود الموضوعية. فيما يلي صافي التعرضات الهامة المقومة بالعملات الأجنبية للمجموعة كما في نهاية فترة التقرير:

صافي المركز الفوري	المركز الآجل	الإجمالي
٢٠٢٣	٢٠٢٣	٢٠٢٣
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
٣,٥٥٩,٣٨٦	(١,٢٠٧,٧٩٧)	٢,٢٢٧,٤٢٨
٤١	-	٥٠
٢٦	٧٠	١٢٠
٤,٥٢٢	(٤,٠١٢)	١,٥٨٨
١٨٦,٨٣٩	-	٢٧٧,٤١٣
١,٤٥٦	-	٧٧٤

تحليل حساسية العملات الأجنبية

يوضح الجدول التالي حساسية المجموعة للتغير السلبي بنسبة ١٠٪ في مركز العملة الأجنبية ذات الصلة مقابل الدرهم الإماراتي لكل من المركز الطويل أو القصير من أجل تقييم أثر الخسائر على الأرباح والخسائر.

البنك التجاري الدولي ش.م.ع إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

٣٨ إدارة المخاطر المالية (تابع)

٣٨-٣٨ مخاطر السوق (تابع)

٣٨-٣-٣٨ التعرض لمخاطر العملات (تابع)

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	
٥	٤	جنيه إسترليني
١٢	١٠	ين ياباني
١٥٩	٥٠	يورو
٢٧,٤٧١	١٨,٦٨٣	دينار بحريني

لا توجد مخاطر أسعار صرف متعلقة بالأصول والالتزامات المالية المقومة بالدولار الأمريكي الذي تم ربطه بالدرهم الإماراتي.

٤٠-٣-٣٨ مخاطر الأسعار الأخرى

تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار الأسهم الناشئة عن الاستثمارات في الأسهم. يتم الاحتفاظ باستثمارات الأسهم لأغراض استراتيجية وليس لأغراض التداول. لا تقوم المجموعة بالتداول بشكل نشط في هذه الاستثمارات.

تحليل حساسية أسعار الأسهم

تم تحديد تحليلات الحساسية أدناه بناءً على التعرض لمخاطر أسعار الأسهم في نهاية فترة التقرير.

إذا كانت أسعار الأسهم أعلى/أقل بنسبة ٥٪، لكان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر للسنة أعلى/أقل بمقدار ١٥,٤ مليون درهم إماراتي (٢٠٢٣: أعلى/أقل بمقدار ١٥ مليون درهم إماراتي).

٣٩ القيمة العادلة للأدوات المالية

يقدم هذا الإيضاح معلومات حول كيفية تحديد المجموعة للقيمة العادلة لمختلف الأصول والالتزامات المالية.

١٠-٣٩ القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية لدى المجموعة المقاسة بالقيمة العادلة على أساس متكرر

يتم قياس بعض الأصول والالتزامات المالية للمجموعة بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة تقرير. يتم تحديد القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية كما يلي:

- إن القيمة العادلة لكافة الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (إيضاح رقم ١٢) تستند إلى أسعار العرض المدرجة في سوق نشط؛
- إن القيمة العادلة لجميع استثمارات حقوق الملكية غير المدرجة وصناديق الاستثمار غير المدرجة والمقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (إيضاح رقم ١٢) تستند أساساً إلى طريقة السوق بناءً على أسلوب التقييم باستخدام السعر/مضاعفات القيمة الدفترية لمعاملات التداول المتقابلة والسابقة. تُعتبر مضاعفات السعر/القيم الدفترية والمعاملات السابقة مدخلات غير ملحوظة. يتم احتساب القيمة العادلة للاستثمار في مرجان بأخذ حصة متناسبة من القيمة العادلة لأصولها (العقارات) والتزاماتها؛ و
- تحتسب القيمة العادلة لجميع المشتقات (إيضاح رقم ٤٠) باستخدام التدفقات النقدية المخصومة. يتم إجراء تحليل التدفقات النقدية المخصومة باستخدام منحني العائد المطبق طوال مدة الأدوات للمشتقات غير الاختيارية وبرامج تسعير الخيارات للمشتقات الاختيارية. وتقاس المشتقات باستخدام المعدلات المدرجة ومنحنيات العائد المستمدة من المعدلات المدرجة التي تطابق تواريخ استحقاق العقود.

يلخص الجدول أدناه القيمة العادلة للأدوات المالية للمجموعة وفقاً لتسلسل القيمة العادلة:

المستوى ٣		المستوى ٢		المستوى ١	
٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٤
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر					
١٥,٥٦٢	١٤,٤٨٦	-	-	٢٩,٦٥٦	٣٢,٤٣١
١,٤٠٨	١,٤٠٨	-	-	-	-
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر					
٢٥٣,٦٩٥	٢٥٩,٤٦٣	-	-	-	-
-	-	٢,٦٣٣	١٠,٣٢٤	-	-
الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر					
-	-	٨,٠٦٨	٢,١٥٥	-	-
المشتقة					

بالنسبة للقيم العادلة المُصنفة في المستوى ٣ باستخدام مضاعف السعر/القيمة الدفترية، فكلما زادت المدخلات غير الملحوظة لمضاعف السعر/القيمة الدفترية، ارتفعت القيمة العادلة.

يتراوح السعر/مضاعف القيمة الدفترية المستخدمة في التقييم بين المضاعفات ٨,١ × إلى ١,٢٢ × (٢٠٢٣: ٨,٥ × إلى ١,٠٠ ×). أما بالنسبة للقيمة العادلة بالمستوى ٣ المقاسة وفقاً لمؤشر مورجان باستخدام حصة نسبية للقيمة العادلة لأصولها (العقارات) والتزاماتها، كلما ارتفعت قيمة صافي الأصول، زادت القيمة العادلة.

لم تكن هناك أي تحويلات بين المستوى الأول والمستوى الثاني خلال السنتين المنتهيتين في ٢٠٢٤ و ٢٠٢٣.

تسوية قياسات القيمة العادلة للأصول المالية بحسب المستوى الثالث

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	
٢٣٧,٠٥٠	٢٧٠,٦٦٥	الرصيد في ١ يناير
-	٣,٦٧٢	إضافات
٣٥,٤٢٤	٢,٠٩٦	إجمالي الأرباح أو الخسائر
(١,٨٠٩)	(١,٠٧٦)	إجمالي الخسائر الشاملة الأخرى
٢٧٠,٦٦٥	٢٧٥,٣٥٧	الرصيد في ٣١ ديسمبر

يتم تصنيف الالتزامات المالية المقاسة لاحقاً بالقيمة العادلة على أنها المستوى الثاني في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة. لا توجد التزامات مالية مصنفة بالقيمة العادلة على أنها المستوى الثالث في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.

تتعلق جميع الأرباح والخسائر ضمن الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (استثمارات مدرجة أو غير مدرجة) المحتفظ بها في نهاية الفترة والمدرجة كتغيرات في "احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات".

البنك التجاري الدولي ش.م.ع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

٣٩ القيمة العادلة للأدوات المالية (تابع)

٢٠٣٩ القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية لدى المجموعة المقاسة بالتكلفة المطفأة

يرى أعضاء مجلس الإدارة أن القيم الدفترية للأصول والالتزامات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة في البيانات المالية الموحدة تقارب قيمها العادلة، باستثناء ما هو مبين أدناه:

القيمة الدفترية		القيمة العادلة	
٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٤
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
٢,٨٢٤,٥٦١	٢,٦٧٧,٠٠١	٢,٨١٣,٧٦٠	٢,٦٦٠,٣٢٠

أوراق مالية استثمارية مقاسة بالتكلفة المطفأة

تعتبر الأوراق المالية الاستثمارية المقاسة بالتكلفة المطفأة أدوات مدرجة ومُصنفة ضمن المستوى ١ في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة. يتم تحديد القيمة العادلة باستخدام أسعار السوق المدرجة غير المعدلة.

٤٠ الأدوات المالية المشتقة

يتم استخدام الأدوات المالية المشتقة من قبل المجموعة بشكل أساسي لتلبية متطلبات عملائها وتستخدم أيضاً إلى حد محدود في إدارة تعرض المجموعة لمخاطر العملات وسعر الفائدة ومخاطر السوق الأخرى. المشتقات الأكثر استخداماً من قبل المجموعة هي كما يلي:

عقود مقايضة

عقود المقايضة هي التزامات لتبادل مجموعة من التدفقات النقدية بأخرى. بالنسبة لمقايضات أسعار الفائدة، تقوم الأطراف المقابلة عادة بتبادل دفعات الفائدة الثابتة والمتغيرة بعملة واحدة دون تبادل أصل المبلغ. بالنسبة لمقايضات العملات، يتم تبادل مدفوعات الفائدة الثابتة وأصل المبلغ بعملة مختلفة. بالنسبة لمقايضات أسعار العملات المختلفة، يتم تبادل أصل المبلغ ومدفوعات الفائدة الثابتة والمتغيرة بعملة مختلفة.

عقود الحد الأقصى والأدنى لسعر الفائدة

إن عقود الحد الأقصى لسعر الفائدة هي نوع من مشتقات أسعار الفائدة يحصل المشتري بموجبها على مدفوعات في نهاية كل فترة يكون فيها سعر الفائدة أعلى من السعر المتفق عليه مسبقاً. وبالمثل، فإن الحد الأدنى لسعر الفائدة هو عقد مشتق يحصل المشتري بموجبها على مدفوعات في نهاية كل فترة يكون فيها سعر الفائدة أقل من السعر المتفق عليه مسبقاً.

العقود الآجلة لصرف العملات الأجنبية

العقود الآجلة لصرف العملات الأجنبية هي اتفاقيات تعاقدية لشراء أو بيع عملة معينة بسعر وتاريخ محددين في المستقبل. وهي عقود مصممة يتم التعامل فيها خارج سوق المال.

يوضح الجدول المبين أدناه القيم العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية المشتقة والتي تعادل القيمة السوقية، بالإضافة إلى القيم الاسمية. إن المبالغ الاسمية، التي توفر مؤشراً على حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة، لا تعكس بالضرورة مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية المعنية. تدل القيمة الاسمية على حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة ولا تعد مؤشراً على مخاطر السوق ولا على مخاطر الائتمان.

العقود الآجلة لصرف العملات الأجنبية		عقود مقايضة العملات وأسعار فائدة		عقود الحد الأقصى والأدنى لسعر الفائدة		الإجمالي	
٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٤
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
٨١٩	١٠٢	٨,٢١٧	٩١	١,٢٨٨	٢,٤٤٠	١٠,٣٢٤	٢,٦٣٣
٨٥٧	١٤٦	١٠	٥,٤٨٢	١,٢٨٨	٢,٤٤٠	٢,١٥٥	٨,٠٦٨
القيمة العادلة الموجبة							
القيمة العادلة السالبة							
استحقاق القيم الإسمية							
حتى ثلاثة أشهر							
٤٩٧,٤٨٩	٧٥٦,٩١٩	١٥٨,٥٤١	٣٩,٥٤٠	-	-	٦٥٦,٠٣٠	٧٩٦,٤٥٩
من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر							
٥٧٢,٩٣٠	-	٤٢,٤٩٥	-	-	-	٦١٥,٤٢٥	-
من ٦ أشهر إلى ١٢ أشهر							
٣٦٣,٣١١	١٨٣,٥٢٥	-	-	-	-	٣٦٣,٣١١	١٨٣,٥٢٥
من سنة واحدة إلى ٥ سنوات							
-	-	٣٥,٩٣٠	٢٠٧,٢٨٠	-	-	٣٥,٩٣٠	٢٠٧,٢٨٠
أكثر من ٥ سنوات							
-	-	-	-	٢٨٥,٠٥٢	٣٣٢,٧٨١	٢٨٥,٠٥٢	٣٣٢,٧٨١
١,٤٣٣,٧٣٠	٩٤٠,٤٤٤	٢٣٦,٩٦٦	٢٤٦,٨٢٠	٢٨٥,٠٥٢	٣٣٢,٧٨١	١,٩٥٥,٧٤٨	١,٥٢٠,٠٤٥

٤١ إدارة رأس المال

يُضطلع المشرّع الرئيسي للمجموعة، المتمثل في مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، بوضع متطلبات رأس المال القانونية والرقابة عليها.

فيما يلي أهداف المجموعة من إدارة رأس المال:

- حماية قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة عاملة وزيادة العائدات للمساهمين؛
- والالتزام بمتطلبات رأس المال الرقابية الموضوعة من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

عند تطبيق متطلبات رأس المال الحالية، تحتسب المجموعة نسبة كفاية رأس مالها وفقاً لإرشادات بازل ٣ الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. ووفقاً لهذه اللوائح، تتم مراقبة متطلبات الحد الأدنى لرأس المال على ثلاثة مستويات وهي حقوق الملكية العادية للشق الأول من رأس المال والشق الأول من رأس المال ومجموع رأس المال.

١-٤١ رأس المال الرقابي

يحتسب البنك معدل كفاية رأس المال وفقاً للتعليمات الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

يتم توزيع رأس المال الرقابي للمجموعة على أكثر من شق:

- رأس مال حقوق الملكية العادية الشق الأول والذي يشمل أسهم عادية مصدرة من البنك وعلاوة إصدار ناتجة عن إصدار أدوات مدرجة ضمن رأس مال حقوق الملكية العادية الشق الأول وأرباح محتجزة واحتياطيات قانونية واحتياطيات نظامية ودخل شامل آخر شامل واحتياطيات أخرى مفصّل عنها وحصلت أقلية مؤهلة لتندرج في رأس مال حقوق الملكية العادية الشق الأول وتعديلات رقابية مطبقة في حساب رأس مال حقوق الملكية العادية الشق الأول.
- الشق الأول الإضافي من رأس المال؛
- الشق الأول من رأس المال، وهو مجموع رأس مال حقوق الملكية العادية الشق الأول والشق الأول الإضافي من رأس المال؛
- الشق الثاني من رأس المال: ويتضمن مخصصات عامة (مخصص جماعي للانخفاض في القيمة خاضع لحد أقصاه ١,٢٥٪ من الأصول "الأصول المرجحة بالمخاطر" وأدوات حقوق ملكية دائمة غير مدرجة في الشق الأول من رأس المال وأدوات مؤهلة للإدراج ضمن الشق الثاني كالقرض الثانوي.

مصدات حماية رأس المال الإضافية (مصد حماية رأس المال) ومصد التقلبات الدورية لرأس المال - يحد أقصى ٢,٥٪ لكل مصد) المطبقة بموجب إرشادات بازل ٣ تفوق متطلبات الحد الأدنى لحقوق الملكية العادية الشق الأول البالغة ٧٪.

٤١ إدارة رأس المال (تابع)

١-٤١ رأس المال الرقابي (تابع)

ولغرض إعداد تقارير كفاية رأس المال وفقاً لبازل ٣، يتم توحيد الشركات التابعة المالية فقط، ويتم استبعاد الشركات التابعة التجارية من التقارير الموحدة.

يتم وزن الأصول المرجحة بالمخاطر للبنك فيما يتعلق بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل. تتضمن مخاطر الائتمان مخاطر داخل الميزانية وخارجها. وتعرف مخاطر السوق بأنها مخاطر الخسائر في المراكز داخل الميزانية العمومية وخارجها الناتجة عن التغيرات في أسعار السوق وتشمل مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر صرف العملات الأجنبية ومخاطر التعرض للأسهم ومخاطر السلع ومخاطر الخيارات. وتعرف مخاطر التشغيل بأنها مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية أو الأشخاص أو النظم أو الأحداث الخارجية. يتبع البنك منهج القياس الموحد لمخاطر الائتمان والسوق والتشغيل وفقاً لمتطلبات بازل.

التزمت المجموعة بكافة متطلبات رأس المال المفروضة من جهات خارجية طوال الفترة.

فيما يلي مركز رأس المال التنظيمي للمجموعة في نهاية فترة التقرير بموجب قاعدة بازل ٣:

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	
		قاعدة رأس المال
١,٧٣٧,٣٨٣	١,٧٣٧,٣٨٣	رأس المال
٣١٤,٥٤٣	٣٣٤,٧٦٠	احتياطي قانوني الزامي
(٥٨,٠٧٢)	(٤٢,٥٠٩)	الدخل الشامل الآخر المتراكم
٥٩,١٨٣	٣٥,٦٠٩	الترتيب الانتقالي للمعايير الدولية للتقارير المالية: إضافة جزئية لتأثير خسائر الائتمان المتوقعة على حقوق الملكية العادية الشق الأول
(١٠٥,٢٤٥)	٣٠٩,٨٦٥	خسائر مُتراكم
١,٩٤٧,٧٩٢	٢,٣٧٥,١٠٨	رأس مال حقوق الملكية العادية الشق الأول (قبل الاقتطاعات الرقابية)
(٢٧,١٧٠)	(٣٤,٢٥٥)	أصول غير ملموسة
١,٩٢٠,٦٢٢	٢,٣٤٠,٨٥٣	إجمالي رأس مال حقوق الملكية العادية الشق الأول
٤٥٩,١٢٥	٤٥٩,١٢٥	الشق الأول الإضافي من رأس المال
٤٥٩,١٢٥	٤٥٩,١٢٥	إجمالي الشق الأول الإضافي من رأس المال
٢,٣٧٩,٧٤٧	٢,٧٩٩,٩٧٨	إجمالي الشق الأول من رأس المال
١٩٦,٧٥٦	١٩٥,٢٠٦	مخصص عام مستحق
١٩٦,٧٥٦	١٩٥,٢٠٦	إجمالي الشق الثاني من رأس المال
٢,٥٧٦,٥٠٣	٢,٩٩٥,١٨٤	إجمالي قاعدة رأس المال
١٥,٧٤٠,٤٤٣	١٥,٦١٦,٤٤٨	الأصول المرجحة بالمخاطر
٢٧٩,٩٤٦	١٨٨,٩٤٣	مخاطر الائتمان
٩٩٠,٥٧٩	١,١٠٢,٦٣٤	مخاطر السوق
١٧,٠١٠,٩٦٨	١٦,٩٠٨,٠٢٥	المخاطر التشغيلية
		إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر
%١١,٢٩	%١٤,٨٤	نسبة رأس مال حقوق الملكية العادية الشق الأول
%١٣,٩٩	%١٦,٥٦	نسبة الشق الأول من رأس المال
%١٥,١٥	%١٧,٧١	نسبة إجمالي رأس المال

٢-٤١ تخصيص رأس المال

تقيّم المجموعة داخلياً متطلبات رأسمالها مع الأخذ في الاعتبار متطلبات التطوير وخطط العمل، كما تحيد المتطلبات القانونية ومتطلبات المخاطر/المتطلبات الاقتصادية لرأس المال ضمن الإطار المتكامل لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال. إن المخاطر مثل مخاطر أسعار الفائدة على المحفظة البنكية ومخاطر التركيز واختيار الإجهاد والمخاطر الاستراتيجية والمخاطر القانونية ومخاطر الالتزام ومخاطر السمعة تمثل جميعها جزءاً من عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال. كما تقوم المجموعة باحتساب العائد على رأس المال المعدل على حسب المخاطر لطلبات الائتمان التي يتم تسعيرها على أساس المخاطر المعدلة.

تبرم المجموعة معاملات مع شركات ومنشآت ينطبق عليها تعريف الأطراف ذات العلاقة الوارد في المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٤ "إفصاحات عن الأطراف ذات العلاقة". تتمثل الأطراف ذات العلاقة في الشركات الخاضعة للملكية و/أو إدارة و/أو سيطرة مشتركة ومساهمتها وموظفي الإدارة العليا. تتم المعاملات مع الشركة الزميلة والأطراف ذات العلاقة الأخرى تقريباً بنفس الشروط السائدة في نفس الوقت للمعاملات المماثلة مع عملاء وأطراف خارجيين.

النسبة	٢٠٢٤	٢٠٢٣
%	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
الأرصدة في نهاية فترة التقرير		
شركات تابعة		
عقود الضمانات المالية	٥,٠٠٩	٥,٠٠٩
شركة زميلة	-	-
ودائع العملاء	٢,٧١١	-
موظفي الإدارة العليا (بما فيهم أعضاء مجلس الإدارة)		
قروض وسلفيات للعملاء	٢٢,٥٢٠	٢٢,٧٦٢
ودائع العملاء	٩,٠١١	١٩,٨٢٥
أطراف أخرى ذات علاقة		
ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك	٢٠٤,٣٦٠	٢٠٤,١٠٧
ودائع وأرصدة مستحقة للبنوك	١٦٨,٩٢٢	٧٤,٣٧٠
سندات الشق الأول من رأس المال	٤٥٩,١٢٥	٤٥٩,١٢٥
موظفي الإدارة العليا (بما فيهم أعضاء مجلس الإدارة)		
إيرادات الفوائد	١,٣١١	١,٠٩٢
مصروفات الفوائد	٨٧٩	١,٠٣٣
تعويضات موظفي الإدارة العليا (١)	٣٨,١١٥	٢٩,٧٥٧

(١) تتضمن هذه المبالغ مكافآت طويلة الأجل بمبلغ ١ مليون درهم إماراتي (٢٣: ٠,٨ مليون درهم إماراتي).

٤٣ القطاعات التشغيلية

تُحدد القطاعات التشغيلية على أساس التقارير الداخلية حول مكونات المجموعة التي تخضع للمراجعة المنتظمة من قبل الرئيس التنفيذي للمجموعة بهدف تخصيص الموارد لكل قطاع وتقييم أدائه. تنقسم القطاعات التشغيلية للمجموعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٨ إلى التالي:

- الخدمات المصرفية للشركات؛
- الخدمات المصرفية للأفراد؛
- الخبزينة؛
- العقارات؛
- أخرى؛

فيما يلي معلومات عن القطاعات مُقدمة إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة بشأن القطاعات التشغيلية للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ و ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣:

الخدمات المصرفية والخدمات					
للشركات	المصرفية للأفراد	الخزينة	العقارات	أخرى	الإجمالي
ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤					
٢٦٨,٨٨٩	٤٣,٧٨٢	٣١,٣٠١	(٤,٢٥٩)	٤,٢٨٤	٣٤٣,٩٩٧
١٦٠,٩٥٦	(١,٣٤٣)	٤,٨٠١	١٩٣,٢٠٥	١,٧٠٦	٣٥٩,٣٢٥
٤٢٩,٨٤٥	٤٢,٤٣٩	٣٦,١٠٢	١٨٨,٩٤٦	٥,٩٩٠	٧٠٣,٣٢٢
(٢١٨,٧٧١)	(١٢٩,٢٩٠)	(١٩,٤٣٦)	(٩,٩٩٤)	(٢٦٣)	(٣٧٧,٧٥٤)
(١٢٨,٧٧٠)	١٨,٨٧٨	٧,١٢٣	(١٤٨)	-	(١٠٢,٩١٧)
٨٢,٣٠٥	(٦٧,٩٧٣)	٢٣,٧٨٩	١٧٨,٨٠٤	٥,٧٢٦	٢٢٢,٦٥١
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤					
١٤,٤٦٢,٩١٨	٩٧٨,٢٧٧	٤,٥٥١,٣٢٨	٢٦٧,٦٢٩	٦٣٤,٥٠٥	٢٠,٨٩٤,٦٥٧
١٢,٦٤٩,٣٣٤	٣,٢٠٧,٨٧٤	١,٥٦٩,٥٥٣	٢٤٧	٤١٧,٧٤١	١٧,٨٤٤,٧٤٩
السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣					
١٨٣,٢٤٩	٥٧,٩١٩	٦٠,٥٧٣	(٥,٨٧٦)	٥٩,٣٧٨	٣٥٥,٢٤٣
١٣٣,١٤٠	١,٠٥٤	٧,٩٧٥	٩,٧٦١	٣٦,٣٧٤	١٨٨,٣٠٤
٣١٦,٣٨٩	٥٨,٩٧٣	٦٨,٥٤٨	٣,٨٨٥	٩٥,٧٥٢	٥٤٣,٥٤٧
(٢٠٣,٩٢٣)	(١١٤,٧٣٥)	(٢٤,٠٩٣)	(٦,٣٤١)	-	(٣٤٩,٠٩٢)
(٤٧,٩١٣)	(٧٧)	(٥,٦٧١)	٢٩,٨٤٧	-	(٢٣,٨١٤)
٦٤,٥٥٣	(٥٥,٨٣٩)	٣٨,٧٨٤	٢٧,٣٩١	٩٥,٧٥٢	١٧٠,٦٤١
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣					
١٢,٥٧٩,٨١٧	١,٠٦٨,٢٣٧	٤,١٥٦,٤٥٩	٥٥١,٧٣٩	٦١٧,٥١١	١٨,٩٧٣,٧٦٣
٩,٧٩١,١٣٦	٣,١٩٦,٤٩٢	٢,٧٥٧,٦٨٥	٩٢٦	٣٥٤,٥٨٥	١٦,١٠٠,٨٢٤

٤٤ أرقام المقارنة

إن الأصول التمويلية والاستثمارية الإسلامية (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ١,٠٢٨ مليون درهم إماراتي) التي تم عرضها سابقاً في بيان المركز المالي الموحد تُصنّف حالياً ضمن بند "القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي".

٤٥ أحداث عقب تاريخ التقرير

لا توجد أية أحداث موجبة للتعديل أو أخرى جوهرية غير موجبة للتعديل قد طرأت خلال الفترة ما بين ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وتاريخ اعتماد هذه البيانات المالية.

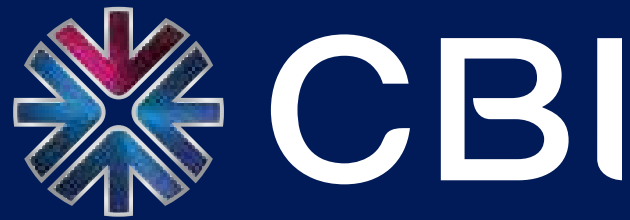
٤٦ اعتماد البيانات المالية الموحدة

تم اعتماد هذه البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ من قبل مجلس الإدارة والمصادقة على إصدارها بتاريخ ١٤ يناير ٢٠٢٥.

الملحق

مسرد الاختصارات

كاريبي أنتيجوا للتنمية المحدودة	ACADL
الكاريبي للتطوير المحدودة	ACDL
درهم الإمارات العربية المتحدة	AED
الخليجية للاستثمارات العقارية ذ.م.م	AKPI
أرزاق القابضة (شركة خاصة ش.م.خ)	ARZAQ
الشق الأول الإضافي من رأس المال	AT١
بازل ٣: الإطار التنظيمي الدولي للبنوك	Basel III
جزر العذراء البريطانية	BVI
البنك التجاري الدولي ش.م.ع	CBI
مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	CBUAE
شهادات إيداع	CDs
مقايضة التعثر الائتماني	CDS
الرئيس التنفيذي	CEO
حقوق الملكية العادية للشق الأول	CET١
خسائر الائتمان المتوقعة	ECL
معدل الفائدة الفعلي	EIR
ربحية السهم	EPS
يورو	EUR
القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	FVTOCI
القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	FVTPL
جنيه إسترليني	GBP
معياري المحاسبة الدولي	IAS
مجلس معايير المحاسبة الدولية	IASB
معايير المحاسبة الدولية	IASs
عملية تقييم رأس المال الداخلية	ICAAP
لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية	IFRIC
المعيار الدولي للتقارير المالية	IFRS
المعايير الدولية للتقارير المالية	IFRSs
ين ياباني	JPY
الخسائر الناتجة عن التعثر	LGD
شركة ذات مسؤولية محدودة	LLC
المرجان للعقارات ذ.م.م	MURJAN
الدخل الشامل الآخر	OCI
احتمالية التخلف عن السداد	PD
الأصول المالية المشتراة أو المنشأة التي انخفضت قيمتها الائتمانية	POCI
هيئة الأوراق المالية والسلع بدولة الإمارات العربية المتحدة	SCA
لجنة تفسيرات المعايير	SIC
الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان	SICR
الدفعات الحصرية للمبالغ الأساسية والفوائد على المبالغ الأساسية المستحقة	SPPI
منشأة ذات غرض خاص	SPV
الشق الثاني من رأس المال	T٢
مجلس التعاون الخليجي	the GCC
الإمارات العربية المتحدة	the UAE
الولايات المتحدة الأمريكية	the USA
تكامل العقارية ذ.م.م	TRE
دولار أمريكي	USD



البنك التجاري الدولي

cbiuae.com

CBI المكتب الرئيسي
شارع جميرا
جميرا 1
ص. ب 4449
دبي